

التنمية الخضراء في الصين

تأليف: لي ستويه فينغ

ترجمة: د. منى فتوح الجمل

تقديم: د. حسانين فهمي حسين

دوافع
SEFSABA PUBLISHING HOUSE
WWW.SEFSABA.NET



التنمية الخضراء في الصين

المدن الصغيرة والمتوسطة نموذجًا

تأليف: لي شويه فينغ

ترجمة: د. منى فتوح الجمل

تقديم: د. حسانين فهمي حسين



سلسلة "قراءات صينية" سلسلة كتب مترجمة عن الصينية مباشرة حول الاقتصاد والسياسة والمجتمع والثقافة الصينية، تصدر عن دار صفصافة للنشر بمصر تحت إشراف الدكتور حسانين فهمي حسين.

د. منى فتوح الجمل / أستاذ مساعد اللغة الصينية وآدابها والترجمة بقسم اللغة الصينية بكلية الآلسن جامعة عين شمس، ماجستير الترجمة لتحريرية عام 1990، والدكتوراه في الأدب الصيني المعاصر عام 1997.
شاركت في ترجمة الموسوعة الإسلامية، والاقتصاد الصيني - الإصلاحات والتحولات ومجموعة من الأعمال الأخرى.

التممية الخضراء في الصين

الطبعة الأولى 2018

رقم الإيداع: 2017/26019

الترقيم الدولي: 978-977-821-045-3

جميع الحقوق محفوظة ©

عدا حالات المراجعة والتقديم والبحث والاقتباس العادية، فإنه لا يسمح بإنتاج أو نسخ أو تصوير أو ترجمة أي جزء من هذا الكتاب، بأي شكل أو وسيلة مهما كان نوعها إلا بإذن كتابي.

No part of this book may be reproduced or utilized in any form or by means electronic or mechanical including photocopying recording or by any information storage and retrieval system without prior permission in writing of the publishers.

الناشر

محمد البعلبي

إخراج فني

علاء التويهي

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي دار صفصافة.

This book originally published in Chinese under title: "Analysis on the Green Development Model of Small and Medium sized Cities in China".

By. Social Sciences Academic Press (China).

B&R Book Program



دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات
5 ش المسجد الأقصى - من ش المنشية - الجيزة - ج م ع.

التنمية الخضراء في الصين

المحتويات

تقديم	9
تقارير عامة:	13
<u>الباب الأول:</u>	13
"التنمية الخضراء توجه حتمي للتنمية في هذا العصر"	
<u>الباب الثاني:</u>	23
أهداف ومتطلبات التنمية الخضراء للحضر	
<u>الباب الثالث:</u>	37
المجالات المهمة للتنمية الخضراء في المدن الصغيرة والمتوسطة	
<u>الباب الرابع:</u>	57
وضع استراتيجية لنموذج التنمية الخضراء	
تقارير خاصة:	65
<u>الباب الأول:</u>	65
تنظيم الأراضي وتنمية المدن الصغيرة والمتوسطة في الصين	
الفصل الأول : أحوال تنظيم الأراضي في الصين	65
الفصل الثاني: أحوال استغلال الأراضي في المدن الصغيرة والمتوسطة	71
<u>الباب الثاني:</u>	85
تحسين أداء أراضي الحضر وابتكار نظام جديد	

الباب الثالث:	93
تحديث التخطيط الحضري ومفهوم التنمية الحضرية	
الفصل الأول: "ابتكار نظام جديد لاستغلال الأراضي في المدن"	97
الفصل الثاني: الارتقاء بدرجة تكثيف الأراضي في المناطق الحضرية	105
الفصل الثالث: تحسين مستوى فكر تكثيف استخدام الأراضي في المناطق الحضرية	121
الباب الرابع:	127
دراسات حول طرق التنمية منخفضة الكربون في المدن الصغيرة والمتوسطة	
الباب الخامس:	139
التعليم الأخضر يعزز التنمية الخضراء	
الباب السادس:	155
خبرات التنمية الحضرية الخضراء في الداخل والخارج واستلهاهما	
أمثلة :	185
الباب الأول:	185
ترسيخ الخط الأحمر الإيكولوجي يسطر فصلاً جديداً للتنمية .. مدينة كونشان نموذجاً	
الباب الثاني:	197
إنشاء المدينة الريفية البيئية... مدينة سوينينغ	
الباب الثالث:	203
سهول وأنهار وبحيرات ومدينة ثقافية قديمة ... مدينة يانغ تشو الخضراء	
الباب الرابع:	209
تحقيق التكامل بين الثقافة الإنسانية والطبيعة ... مدينة نينغ قوا	

الباب الخامس:	215
الجهود المبذولة لبناء محافظة بيكسيان أكثر روعة وجمالاً وأكثر إيكولوجية وأكثر جودة وثراء	
الباب السادس:	225
أجمل مدينة وميناء على نهر اليانغتسي، وأجمل كارت سياحي لمدينة جنوب نهر اليانغتسي .. مدينة تشين جيانغ	
الباب السابع:	233
إرساء الحضارة الإيكولوجية وتأسيس السعادة في ... نان آن	
الباب الثامن:	245
الاهتمام المتساوي بالتنمية الاقتصادية والحماية البيئية ... مدينة هاي تشانغ	
الباب التاسع:	269
تعزيز إنشاء المدينة الإيكولوجية وتحقيق النهضة الخضراء مدينة جورونغ	

تقديم

"التنمية الخضراء في الصين.. المدن الصغيرة والمتوسطة نموذجا"، أحدث إصدارات سلسلة "قراءات صينية"، والتي صدر الكتاب الأول منها في يوليو 2016 بعنوان: "التنين يُخلق.. دراسات حول الاستثمارات الصينية الخارجية"، هذه السلسلة التي أخذت على عاقتها تقديم الإصدارات المعنية بالتجربة الصينية، بما في ذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك من خلال الترجمة من الصينية إلى العربية مباشرة، في تجربة تثبت تَفَرُّد دار صفصافة للنشر، ورؤيتها في إثراء المكتبة العربية بمثل هذه الإصدارات، التي من شأنها أن تسد فجوة مهمة في معرفة القارئ- والباحث بشكل خاص- بما يتعلق بالتجربة الصينية.

لا يختلف اثنان على النجاح الكبير الذي حققته الصين خلال الأربعين عامًا الأخيرة، منذ البدء في تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، والتي خطط لها مهندس الإصلاح الصيني الزعيم دينغ شياو بينغ في عام 1978، حيث بدأ العالم- منذ مطلع القرن الحادي والعشرين على وجه التحديد- في متابعة ما يحققه النمو الاقتصادي في الصين من معدلات مرتفعة، ففي بداية القرن الحادي والعشرين، ظهرت الصين كقوة اقتصادية كبرى على المسرح العالمي، بل استطاعت الصين- منذ تطبيق سياسة "الإصلاح والانفتاح" في عام 1978، وعلى مدار أكثر من ثلاثين عامًا- تحقيق نهضة اقتصادية كبيرة، جذبت إليها أنظار العالم أجمع، حيث أدت قوة الاستثمارات والصادرات الصينية إلى نمو سريع في الناتج المحلي الإجمالي، غير أن هذا النموذج لم يعد قابلاً للاستمرار بسبب فائض الطاقة الإنتاجية وضعف الطلب العالمي، الأمر الذي دفع القيادة الصينية إلى تبني خطط جديدة لدفع الإصلاح الاقتصادي، وذلك من خلال حزمة من القرارات المتعلقة بعدد من القضايا بشأن تعميق الإصلاح على نحو شامل، والتي تعد وثيقة للإصلاح الشامل الذي تتبناه الدولة الصينية في سعيها الدؤوب نحو تأسيس مجتمع رغيد.

ومنذ انعقاد المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني في عام 2013، ألقى السيد شي جين بينغ، أمين عام الحزب، سلسلة من الخطابات المهمة، قدم فيها العديد من الأفكار ووجهات النظر والاستنتاجات الجديدة والبناءة، والتي كانت بمثابة أسس مهمة لتحقيق أهداف النضال الجديدة خلال هذه المرحلة في تاريخ الصين الجديدة، جاءت هذه الخطابات كتعميق وتطوير لروح المؤتمر الوطني

الثامن عشر للحزب، وإثراء وتطوير للمنظومة النظرية للاشتراكية ذات الخصائص الصينية، ومنهاج سياسي للالتزام والتطوير المناسب للاشتراكية ذات الخصائص الصينية، خلال هذه المرحلة الحاسمة في تاريخ تطوير الاقتصاد والمجتمع الصيني، وتميزت بالتوضيح للقضايا المهمة حول مصير ودفع التجربة الكبرى للاشتراكية ذات الخصائص الصينية، وتحقيق "الأهداف المئوية"، وتحقيق الحلم الصيني الذي يطمح للنهضة العظيمة للأمة الصينية، كما أكد الرئيس الصيني في أكثر من مناسبة على أهمية بذل المزيد من الجهود لدعم التنمية الخضراء في الصين، لكي تتجح الصين في تحقيق نمو اقتصادي متوازن والحد من المشكلات البيئية الناجمة عن النشاط الصناعي في البلاد، وحدد في هذا الشأن ست مهام رئيسة تتعلق بتحقيق النمو الاقتصادي المتوازن، من بينها تسريع وتيرة أنماط التنمية في البلاد، بالإضافة إلى تكثيف الجهود لمنع تلوث البيئة والسيطرة عليه، وأكد أهمية الالتزام بتحقيق تنمية شاملة والتعامل بشكل صحيح مع العلاقة بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة وإحراز تقدم في مجال التنمية الخضراء والحياة الخضراء الخالية من الملوثات البيئية، كما أشار إلى أنه على الإنسان بذل كل الجهد "لحماية البيئة" التي يعيش فيها، "كما يحمي عينيه"، وأن يتعامل مع البيئة "كما يتعامل مع حياته"، وذكر أنه يتعين على الصين رفض نموذج التنمية الذي يدمر البيئة بشكل حازم، وأن تسعى إلى ترك الممارسات التي تدعم النمو الاقتصادي قصير المدى.

كما أكدت التقارير المقدمة للمؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني في نوفمبر 2012، والمؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب في أكتوبر 2017 على الجهود التي تبذلها الدولة الصينية لحل المشكلات البيئية، وتسريع وتيرة التنمية الخضراء في البلاد، و"التمسك بسياسة الدولة الأساسية لتوفير الموارد وحماية البيئة، والتمسك بمبدأ منح الأسبقية للتوفير والحماية واتخاذ التعافي الطبيعي كأساس، وتكثيف الجهود لدعم التنمية الخضراء والتنمية المدورة والتنمية منخفضة الكربون، بلورة ما هو صالح لتوفير الموارد وهيكل الصناعات وطريقة الإنتاج وأسلوب الحياة، ووضع حد لتدهور البيئة الإيكولوجية من المنبع، وخلق ظروف إنتاجية ومعيشية جيدة للشعب، وتقديم إسهامات فعالة للأمن الإيكولوجي العالمي"⁽¹⁾ في حين أكد التقرير المقدم للمؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب في أكتوبر 2017 على "تسريع وتيرة الإصلاح الهيكلي للحضارة الإيكولوجية وبناء الصين الجميلة، ودفع التنمية

1- تقرير اللجنة المركزية للحزب للمؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني. <http://cn.news.arabic/>

الخضراء وتركيز الجهود على تسوية المشاكل البيئية البارزة، وزيادة قوة حماية النظام الإيكولوجي، وإصلاح نظام الرقابة والإدارة للبيئة الإيكولوجية، من أجل دفع تشكيل نمط جديد لبناء التحديثات يتمثل في التنمية المتناغمة بين الإنسان والطبيعة".

مشددًا على أن بناء الحضارة الإيكولوجية "يعود بالنفع الكبير علينا في العصر الحالي، ويحقق النفع للأجيال القادمة، كما ينبغي علينا ترسيخ مفهوم الحضارة الإيكولوجية الاشتراكية، ودفع تشكيل نمط جديد لبناء التحديثات، يتمثل في التنمية المتناغمة بين الإنسان والطبيعة، وبذل كل الجهد من أجل حماية البيئة الإيكولوجية".⁽²⁾

ويهدف هذا الكتاب "التنمية الخضراء في الصين.. المدن الصغيرة والمتوسطة نموذجا" لمؤلفه السيد لي شويه فينغ، الأستاذ بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، والذي يشغل حاليًا نائب مدير مركز دراسات تنمية المدن والدراسات البيئية التابع للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، يهدف إلى توصيل الأفكار الرئيسة حول التنمية الخضراء إلى جمهور الباحثين وكذلك القراء المهتمين بالعالم الذي نتشارك فيه جميعًا، ملقيًا الضوء على العلاقة الوثيقة بين النشاطين الاقتصادي والصناعي على وجه التحديد والبيئة، وأهمية وضع السياسات البيئية المعنية لحماية البيئة وتحسين نوعية الحياة التي يمكن أن ننعم بها.

ويشتمل الكتاب على مبحثين رئيسيين، جاء المبحث الأول بعنوان: "تقارير عامة"، والذي اشتمل بدوره على أربعة أبواب يتكون كل منها من عدد من الفصول، تطرقت أبواب هذا المبحث العام إلى تقديم نظرة عامة على إبراز أهمية التنمية الخضراء في هذا العصر، ومغزى وأهمية التنمية الخضراء والسياسات المعنية بها، في حين جاء المبحث الثاني بعنوان: "تقارير متخصصة"، والذي اشتمل على تسعة أبواب رئيسية، اهتمت بمناقشة أحوال التنمية الخضراء في الصين، من خلال ما قامت به الصين في هذا الصدد، والتطبيق على عدد من المدن الصغيرة والمتوسطة، مستعرضًا ما قامت به كل مدينة من تلك المدن، مع رصد التجارب المستفادة من سياسات تطبيق التنمية الخضراء بها، وسعي الصين- خلال السنوات الأخيرة- إلى بناء نظام للحضارة الإيكولوجية، حددت لها عددًا من المجالات التي يجب أن ينطلق منها، والتي شملت التمسك الصارم بتنفيذ نظام حماية الأراضي الزراعية ونظام إدارة الموارد المائية ونظام حماية البيئة،

2- النص الكامل لتقرير شي جين بينغ في المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني. <http://arabic.news.cn>

والتطبيق الصارم للمعايير الوطنية لاستغلال الأراضي والموارد المائية، ووضع معايير لقوة الاستثمار ومعايير صرف الملوثات والانبعاثات وفقاً لأحوال كل منطقة أو مدينة، وتحسين منظومة تقييم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وغيرها من الشروط الواجب توافرها لتحقيق الحلم الصيني في بناء الحضارة الإيكولوجية.

هذا عن الكتاب ومحتواه وأهمية ترجمته إلى العربية، أما عن الترجمة فقد قامت بها أستاذتي الدكتورة منى فتوح مصطفى، الأستاذ المساعد بقسم اللغة الصينية بجامعة عين شمس، التي أكن لها شخصياً عظيم الاحترام، وذلك منذ أن كنت طالباً بمرحلة الليسانس، وقد تعلمت على يديها- وجميع الأساتذة الأجلاء بقسم اللغة الصينية في كلية الألسن العريقة- الكثير والكثير، فلهم مني جميعاً كل الشكر، وقد استطاعت الدكتورة منى هضم محتوى الكتاب وتقديم هذه الترجمة البديعة لهذا العمل المهم، ونقدر لها حجم المشقة والصعوبات التي واجهتها خلال عملية الترجمة، وما اشتملت عليه فصول الكتاب من مصطلحات متخصصة ونظريات اقتصادية وهوامش تطلبت منها بذل الجهد الكبير في عملية البحث، للتوصل إلى أدق ترجمة للمصطلحات المتخصصة التي وردت في الكتاب، فهذه- بلا شك- إضافة مهمة للمكتبة العربية للوقوف على ما قامت به الصين في هذا المجال المهم، الذي تتسابق إليه دول العالم من حولنا، ثم إنها إضافة مهمة لسلسلة "قراءات صينية" التي أخذت على عاتقها سد الفجوة في المكتبة العربية في ما يتعلق بالكتب والدراسات المتخصصة التي يحتاج إليها جمهور الباحثين عن الصين والتجربة الصينية.

حسانين فهمي حسين

نوفمبر 2017

تقارير عامة:

الباب الأول: "التنمية الخضراء توجه حتمي للتنمية في هذا العصر"

1. المضمون والمغزى العلمي للتنمية الخضراء:

إن تعزيز علاقة التناغم بين الإنسان والطبيعة بالسير في طريق التنمية الخضراء⁽¹⁾ - اليوم - هو نموذج جديد للتنمية في العالم، ويعد الاقتصاد الأخضر⁽²⁾ توجهًا للتنمية الاقتصادية في عصر الحضارة الإيكولوجية⁽³⁾، ويعد نوعًا من حماية المناخ والتوافق مع المتطلبات البيئية، ويساعد - أيضًا - على رفع الكفاءة الاقتصادية، والدفع بنموذج اقتصادي جديد للتنمية، وقد أشار خو أنجانغ إلى تأكيد التنمية الخضراء على المواءمة بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، وهو - أيضًا - مسار للتنمية المستدامة الأكثر إيجابية ويكون الإنسان هو عمادها، بينما يرى Jonh Knott Charlston أن التنمية الخضراء هي: "العودة لنمط من التنمية الجيدة تجمع بين التكنولوجيا الحديثة والمناخ والجغرافيا والتأثير الثقافي".

ومن شأن التنمية الخضراء أن تحسن من نمط استغلال موارد الطاقة، وفي نفس الوقت من الواجب أن تحمي وتستعيد منظومة الحياة الطبيعية والبيئية، وتحقيق التوافق الجيد المشترك المتطور بين الإنسان والبيئة، فجوهر التنمية الخضراء يتمثل في التأكيد على المواءمة والتنسيق التام بين التنمية الاقتصادية وبين حماية البيئة والاستغلال المستدام للموارد، ويشمل مفهوم التنمية الخضراء جانبين: أولهما، أن

1- . يعني مصطلح التنمية الخضراء التشجيع على التنمية الاقتصادية بدون ملوثات، والمحافظة على الموارد الطبيعية وتعتمد في ضمانها على موارد الطاقة على استيراد الوقود الصخري.

2- . الاقتصاد الأخضر هو نتاج تحسين الوضع الاقتصادي مع الحد من المخاطر البيئية والملوثات.

3- . الإيكولوجي: يعني فلسفة علم البيئة التي ترى اتحاد البشرية مع الطبيعة.

الاقتصاد يجب أن يكون أخضر أي ألا تُدمر البيئة وتدفع ثمنًا غاليًا للتنمية الاقتصادية؛ فمن الضروري أن تتوافق هذه التنمية مع متطلبات حماية البيئة واستغلالها مما يضمن استدامة الموارد، ثانيهما، أن الأخضر يجب أن يكون اقتصادًا بما يعني ضرورة العمل على حماية الموارد والبيئة لتعزيز التنمية الاقتصادية؛ بحيث يصبح الاقتصاد الأخضر تنمية اقتصادية جديدة، وما طرحه الصين من مجتمع مرشد للطاقة صديق للبيئة هو تجسيد لمفهوم التنمية الخضراء.

تتطلب التنمية الخضراء للحضر تطوير التنسيق بين الاقتصاد والمجتمع والموارد والبيئة، والحد - بقدر الإمكان - من الآثار السلبية للأنشطة الاقتصادية على الموارد البيئية لضمان تنمية اقتصادية مستقرة ومستدامة، وتحقيق الرفاهية وتحسين جودة الحياة للمواطن، ولا ينفصل مفهوم "الخضراء" في عبارة التنمية الخضراء عن "الاستدامة" و"التنمية المستدامة"، وأشارت السيدة جرو هارلم برونتلاند⁽⁴⁾ - رئيسة الوزراء النرويجية ورئيسة "اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية"⁽⁵⁾ عام 1987 - في تقريرها الذي جاء تحت عنوان "مستقبلنا المشترك" إلى تطوير مفهوم التنمية المستدامة بشكل واضح وذكرت أن: "التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة"، ويتضمن مفهوم التنمية المستدامة مبدأين مهمين، الأول هو مسؤولية أي جيل تجاه الجيل القادم، والثاني هو الاعتماد المتبادل، ويعني وجود علاقات مترابطة بين المجتمع والبيئة والاقتصاد على جميع المستويات، ومن ثم يتضمن مفهوم التنمية الخضراء ما يلي :

1. الحفاظ على التوازن بين المنظومة المعقدة من المجتمع والاقتصاد والبيئة.
2. الموارد العالمية محدود.
3. تحمل كل فرد من مؤسسي المدن وواضعي السياسات والإداريين والمستخدمين لها المسؤولية المشتركة والتعاون المتبادل بينهم.
4. حماية البشرية واحترام الطبيعة في الوقت ذاته.

4- وُلدت في العشرين من أبريل 1939 وهي سياسية نرويجية ديمقراطية اشتراكية، ودبلوماسية، وطبيبة، واحدة من الزعماء الدوليين في التنمية المستدامة والصحة العمومية.

5- وهي اللجنة التي يُشار إليها على نطاقٍ واسع باسم لجنة برونتلاند.

5. تحقيق المساواة والعدالة على مستوى العالم.

6. المزج بين الاستغلال الأمثل للموارد وأساليب التعلم المستدامة والمرنة والتغيير المستمر للأوضاع.

7. حماية المواطنين في الحضر من تهديد الملوثات.

تمر الصين -حاليًا- بمرحلة تعميق التنمية الصناعية والحضرية، والمدن هي قطب التنمية الناقل للصناعة والاقتصاد وهي قاطرة التنمية الاقتصادية⁽⁶⁾، ففي عام 2010 احتلت 287 مدينة حضرية مساحة 6.5% من إجمالي مساحة البلاد وبنسبة سكان بلغت 29% من إجمالي عدد السكان ليحققون 61% من إجمالي الناتج المحلي GDP، ونظرًا لما تتمتع به المدن والمناطق الحضرية من كفاءة اقتصادية وفرص عمل وبنية تحتية وخدمات عامة وجودة نوعية الحياة وغيرها من المميزات الجاذبة لكثير من سكان الريف فيتدفقون نحو المناطق الحضرية باستمرار، وللمرة الأولى عام 2011 يتخطى معدل التمدن في الصين 50% أي يتجاوز سكان الحضر المقيمين سكان الريف، ولم يتخلص الاقتصاد الصيني نهائياً من نموذج التنمية الواسعة التي تتسم بالاستهلاك المرتفع والانبعاثات العالية وانخفاض الكفاءة، وتعتبر المناطق والمدن الحضرية ذات تجمعات سكانية وأنشطة اقتصادية، وتستهلك يوميًا كميات هائلة من موارد الطاقة وتنتج في نفس الوقت كميات هائلة من النفايات والملوثات وانبعاثات الغازات الدفيئة أو غازات الاحتباس الحراري؛ مما أدى إلى تدهور جودة البيئة، وفي عام 2010 استهلكت 287 منطقة حضرية 31.2% من المياه العذبة و52% من الطاقة التي تستهلك على مستوى الصين، وتضم 31 مدينة وعاصمة ومقاطعة (بما فيها البلديات) 9.8% من إجمالي عدد السكان في الصين، ولكن تحتل الانبعاثات الصناعية مثل SO₂ ثاني أكسيد الكبريت والصرف الصحي و⁽⁷⁾ Chemical Oxygen Demand or COD كل على حدة 16.1% و17.4% و14.9%. وكان -حتمًا- على الصين أن تفكر في التحول لمسار التنمية الخضراء لمواجهة التحديات التي جلبها التحضر والتمدن السريع لحماية الموارد البيئية، والإسراع بتطوير الاقتصاد الأخضر،

6- وحدة الاستخبارات الاقتصادية [http://www.siemens.com/entry/cc/en/greencityindex.html,2011].R.

7- هذه معلومة خاطئة لأن 化学需氧量 هو Chemical Oxygen Demand or COD في الكيمياء البيئية هو اختبار لقياس غير مباشر لكمية المركبات العضوية في الماء. معظم تطبيقات COD تحديد كمية الملوثات العضوية الموجودة في المياه السطحية (البحيرات والأنهار مثلًا) أو مياه الصرف الصحي، مما يجعل COD مقياساً لنوعية المياه وليس ملوثاً من الملوثات. المترجم

ووضع مؤشر للتنمية الخضراء قيد التجربة بأسرع وقت ممكن وهو أمر هام وواقعي وملح ويحمل مغزى تاريخياً عميقاً.

2. الأساس النظري للتنمية الخضراء:

العلاقة بين الإنسان والطبيعة أي "العلاقة بين الإنسان والسماء" ⁽⁸⁾ هو مضمون في غاية الأهمية في الثقافة الصينية التقليدية، وله -أيضاً- مضمون إيكولوجي حضاري وثقافي ثري، كما يوجد في النظريات الماركسية التقليدية فهم عميق لحماية البيئة والبناء الإيكولوجي.

إن الجمع بين "السماء والإنسان معاً" يؤكد على وحدة الإنسان والطبيعة وانسجامهما معاً، فقد رأى المفكرون القدماء أن الإنسان هو جزء من الطبيعة وجعل من حماية الطبيعة واحترامها مبدأ وقاعدة أساسية، يرى لاوتسي ⁽⁹⁾: "أنه لو استخدمنا الحس الطبيعي في النظر للأشياء، لما وجدنا فرقاً بينها، فليس فيها طيب أو خبيث ولا عظيم أو حقير" ⁽¹⁰⁾، ويقول لاوتسي أيضاً: "لأن التاو عظيم السماء عظيمة... لأن السماء عظيمة، الأرض عظيمة.. لأن الأرض عظيمة، الإنسان أيضاً عظيم.. أربعة ينتسبون إلى العظمة" ⁽¹¹⁾.

ويعد هذا انعكاساً لفكر المساواة بين الإنسان والطبيعة، ورؤية تشانغ تزونغ (واحدة من المدارس الفكرية التي تتبع فكر كونفوشيوس) ووريثة الكونفوشية أن "المخلوقات والطبيعة متساوية"، فهي ترى "كل المخلوقات تخضع لحكمة بوذا"، أي أن كل المخلوقات في عالم الطبيعة لها الحق في البقاء والنمو.

تعرضت الكونفوشية بوضوح للحاجة إلى المحافظة على الطبيعة، وأدركت منذ البداية أهمية الحفاظ على الطبيعة ويتضح ذلك فيما ذكرته مثل: "وجدت الطيور

8- تتكون كلمة الطبيعة في اللغة الصينية من رمزين أحدهما 天 ويعني السماء والآخر 人 ويعني الإنسان.

9- لاو تسي Laozi حكيم الصين، عاش خلال الفترة الواقعة بين أواسط القرن السادس وأواسط القرن الخامس قبل الميلاد وكان للكتاب تأثير كبير على الحياة الفكرية والروحية في الصين.

10- المترجم: هذه المقولة لتشوانغ تسي Zhuangzi وليس لاوتسي Laozi كان فيلسوفاً صينياً واسع التأثير وقد عاش حول القرن الرابع قبل الميلاد أثناء فترة الممالك المتحاربة، أي في زمن المدارس المائة للفكر وهو العصر الذهبي للفكر الصيني.

11- التاو -تي تشينغ - إنجيل الحكمة التاوية في الصين، ترجمة وشرح وتعليق فراس السواح، دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة دمشق 1998 النسخة الإلكترونية .

والحيوانات مأوى لها في الجبال والغابات" و" في الأشجار الكثيفة تجد أسراب الطيور مكاناً تستريح فيه"، والعكس صحيح "إذا تعرضت الغابات للخطر ماتت الحيوانات البرية والطيور"، ويرى منسيوس أن الحفاظ على الطبيعة يقود إلى التكاثر المستمر، والإفراط في استغلال الطبيعة يؤدي إلى ذوبها وموتها قائلاً: "العناية بالمخلوقات الطبيعية يزيد من تكاثرها ونموها، وإهمال المخلوقات الطبيعية يقضي عليها ويفنيها".

ويشرح تشوانغ تسي Zhuangzi قوانين الطبيعة فيقول: "أجمل وأنبل موسيقى هي التي تتجاوب معها مشاعر الإنسان، وتنسجم معها الطبيعة، وتتوافق مع الخصال الحميدة من خير ورحمة وتواضع، ومن ثم تتوالى الفصول الأربعة ويدور الكون في توافق وانسجام"، ويرى شون تسي Xunzi "ترك الأمور تسير في مسارها الطبيعي، دون تلقين أو قسر أو إكراه"، وتؤكد الطاوية على "التوا الذي يقتدي بذاته - الطبيعة"، فتشدد على احترام هذا القانون بل والاستعانة به في حياتنا اليومية، فتحقيق التجانس والتناغم بين الناس بعضها البعض وبين الإنسان والمجتمع قائم على أساس احترام الطبيعة والتجاوب معها، وهذا ما تحدث عنه لوتسي فقال: "الإنسان يقتدي بالأرض، والأرض تقتدي بالسماء، والسماء تقتدي بالتوا، أما التوا فيقتدي بذاته أو بالطبيعة"، (أي أن كل مظهر من مظاهر الكون يتبع مساره الخاص وإذا ترك حراً في اتباع مساره الخاص فإنه يقتدي بالتوا "الطبيعة" وفق تدرج صدوره عنه) ⁽¹²⁾.

تعتقد الماركسية أن "الإنسان نفسه هو نتاج الطبيعة الذي نما وتطور في محيط طبيعي معين"، فالمحيط الطبيعي شرط مادي لا يمكن الاستغناء عنه لبقاء البشرية وتطورها، وحل مل ماركس العملية التبادلية المادية بين الإنسان وبين الطبيعة وبين الطاقة، وشجع تعزيز دورة النمو المتوازن للطبيعة، كما انتقد الإضرار بالبيئة في تلك الفترة من ناحية استغلال هذه النفايات، فالاقتصاد الرأسمالي يستهلك ويهدر بشكل كبير؛ وضرب مثلاً أن لندن بها أربعة ملايين وخمسمائة ألف نسمة ينتج عنهم مخلفات بشرية (البراز) ولا توجد طريقة جيدة لمعالجتها، سوى إنفاق أموال طائلة لتلويث نهر التايمز، ويرى ماركس أنجلز ضرورة استغلال البيئة وتطويرها بشكل محدود ومنصف، وأشار إلى "أننا لا يجب أن نتمادي في نشوة انتصارنا على الطبيعة،

12- التوا -تي تشينغ - إنجيل الحكمة الطاوية في الصين، ترجمة وشرح وتعليق فراس السواح، دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة دمشق 1998 النسخة الإلكترونية

فكل انتصار بهذا الشكل، تثار الطبيعة منا في مقابله.....قطع سكان بلاد ما بين الرافدين وآسيا الصغرى واليونان وغيرها الغابات لزراعتها ولكن حلمهم لم يتحقق، فكل هذه الأراضي تحولت اليوم إلى أرض جرداء قاحلة على عكس ما كانوا يتمنون؛ فلحمنا ودمنا وعقولنا تنتمي إلى الطبيعة ومن الطبيعة، وتحكمنا في الطبيعة إنما لأننا أقوى من الحيوانات الأخرى ليس أكثر، ويمكننا فهم قانون الطبيعة وتطبيقه بشكل صحيح".

الخلاصة أن الثقافة التقليدية الصينية والمؤلفات الكلاسيكية لماركس وضعت الأساس النظري والفكري لبناء الحضارة الإيكولوجية.

3. الضرورة الملحة للتنمية الخضراء:

بدأت دول العالم في ستينيات القرن العشرين في إعادة التفكير بشكل منهجي في الضغوط على الموارد البيئية والمشاكل البيئية الخطيرة التي جلبتها الصناعة، فقد أصبحت الوثائق الهامة مثل "الربيع الصامت" ⁽¹³⁾ و"حدود النمو" ⁽¹⁴⁾ و"إعلان البيئة الإنسانية" ⁽¹⁵⁾ صيحة نبهت الناس للوعي البيئي، ولقد جاء تعريف مفهوم التنمية المستدامة للمرة الأولى في تقرير "مستقبلنا المشترك" الذي صدر عن "اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية" عام 1987؛ وفي "إعلان ريو .. التنمية المستدامة" الذي وقع في قمة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (قمة الأرض) عام 1992، مما عمق مفهوم التنمية المستدامة في النفوس وهي "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة"، وأدرك الناس بمرور الأيام أن الحفاظ على البيئة في الكون يعتمد بالضرورة على الجهود المشتركة لجميع البشرية.

13- كتاب مشهور للعالمية راشيل كارسون نشر في عام 1962 رجحت الكاتبة فيه ان الغابات سوف تدمر وتقتل طيورها وتقتلع أشجارها وستزيد حموضة المياه إلى مائة ضعف قبل العصر الصناعي.

14- حدود النمو Limits to Growth يعد كتاب حدود النمو الذي صدر في عام 1972 من أهم الكتب التي صدرت وأكثرها مبيعاً والذي لخص النتائج التي توصل إليها مجموعة من العلماء حول العالم أعضاء فيما يسمى بنادي روماتحت إدارة العالم الأمريكي "دنيس ميدوز" والذي قام باختبار نموذج رياضي للنمو في ظل مجموعة من السيناريوهات حول معدلات النمو السكاني واستخدام الموارد الطبيعية وجهود حماية البيئة، وقد حذر الكتاب من احتمالات بلوغ العالم نقطة زمنية يتوقف فيها النمو بسبب سوء استغلال الموارد وانعكاساتها البيئية في العالم.

15- صدر عن مؤتمر الحكومات حول البيئة الإنسانية الذي انعقد في مدينة ستوكهولم في عام 1972م ويعتبر بداية اهتمام حكومات العالم بهذا الموضوع.

تخطى اهتمام الناس بالقضايا البيئية في الوقت الحاضر أي وقت مضى، فقد عقد المجتمع الدولي حوارًا موسعًا للتعاون والتصدي للمشاكل البيئية المشتركة، فاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول التغيرات المناخية⁽¹⁶⁾ وبروتوكول كيوتو⁽¹⁷⁾، وبروتوكول مونتريال⁽¹⁸⁾، وخريطة طريق بالي وما يتعلق بها من تعاون دولي، كل تلك المؤتمرات وغيرها قادت البشرية نحو عصر جديد من الحضارة البيئية، ومنها "مؤتمر كوبنهاجن" و"مؤتمر كانكون" و"مؤتمر دبلن" و"مؤتمر الدوحة" و"مؤتمر وارسو" و"مؤتمر ليما" الذي سيعقد قريبًا، كل عام مؤتمر سنوي حول المناخ تعقده الأمم المتحدة؛ حتى أصبحت إحدى أهم آليات المحادثات متعددة الأطراف في العالم والتي توجه مؤشر التنمية المستدامة للبشرية، ومحليا أصبح تعزيز هيكلية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحيث تسير في طريق ترشيد استهلاك الموارد والتنمية صديقة البيئة وبناء حضارة إيكولوجية يلقي اهتمامًا واسع النطاق، وما أجبرنا على هذا هو الوضع الخطير للموارد البيئية ومواجهة التنافس الدولي الذي لا مفر منه.

تواجه الموارد البيئية وضعا خطيرا، وقد استخدم تقرير المؤتمر الموسع الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني عدة كلمات وصف بها الوضع الخطير الذي نواجهه مثل "تشديد القيود على الموارد، خطورة التلوث البيئي، تدهور النظام الإيكولوجي"، فالسكان عددهم كبير والقاعدة ضعيفة ونصيب الفرد من الموارد محدود للغاية، ومنذ تأسيس الصين ولا سيما بعد الإصلاح والانفتاح⁽¹⁹⁾ أنجزت الصين مسيرة التصنيع في عشرات السنين ما أنجزته الدول الغربية في مائة أومائتين عام، مما جلب مشاكل خطيرة تهدد الموارد البيئية، في نفس الوقت الذي نعزز فيه سرعة تنمية الطاقة الإنتاجية.

ازدادت الحاجة في السنوات الماضية لاستيراد الطاقة والمعادن، وبتزايد الاعتماد على الخارج بمرور الوقت، والحد من النمو غير المسبوق في الكثير من المدن، وقد التهم بناء المدن مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية والأراضي الإيكولوجية،

16- هي الاتفاقية التي ظهرت بشأن تغير المناخ لمواجهة التأثيرات السلبية للاحتباس الحراري، وصدق على الاتفاقية 193 بلدًا منذ 1992 حتى فبراير 2010، والتزمت البلاد الموقعة عليها بوضع خطط عمل لمواجهة الاحتباس الحراري.

17- هي الخطوة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن التغير المناخي.

18- هو بروتوكول خاص بالمواد التي تستنفد طبقة الأوزون وهي معاهدة دولية لحماية الأوزون.

19- بدأت الصين في عام 1978 بمرحلة الانفتاح على الرأسمالية والتي من خلالها تمت العديد من الإصلاحات الاقتصادية، والتي كانت سببا في نمو الاقتصاد الصيني وتطوره.

وتواجه العديد من المدن القائمة على الموارد تحديات التحول (المرحلة الانتقالية) ووقوع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ورطة، فقد بلغ حجم انبعاثات COD عام 2012 في كافة أنحاء البلاد 24 مليوناً و237 ألف طن وبلغ إجمالي الانبعاثات من غاز الأمونيا 2 مليون 536 ألف طن، وبذلك نحتل المركز الأول في مستوى الانبعاثات على مستوى العالم، ويرى دي تشينغ نائب وزير البيئة الصيني أنه على الصين -حالياً- أن تخفض من 30% إلى 50% من كمية مياه الصرف الملوثة حتى يتسنى حدوث تغير جذري في البيئة المائية، وقد أوضح التقرير الذي أصدرته وزارة البيئة "تقرير عام 2013 حول جودة الهواء في بكين وتيانجين وخهباي ودلتا نهر اليانغتسي ودلتا نهر تشو وغيرها من المناطق والمدن وعواصم المقاطعات الرئيسية" أنه من خلال رصد ثلاث مدن 74 مرة طوال عام 2013 وهي مدن هايكو وتشوشان ولاسا، فقد بلغ المعدل السنوي على مؤشر كثافة الملوثات الرئيسي (المستوى الثاني)، وهناك ظاهرة تخطي المعدل في المدن الأخرى بدرجات مختلفة، وأوضح التقرير أن مناطق بكين وتيانجين وخهباي هي الأكثر تلوثاً، فضلاً عن ذلك، فقد أثارت قضايا "الأرض المسمومة" و"الأرز المسموم" قلقاً شعبياً واسع النطاق حول تلوث التربة في السنوات الأخيرة، وأظهرت "النشرة القومية حول حالة تلوث التربة عام 2013" التي أصدرتها وزارة البيئة بالاشتراك مع وزارة موارد الأراضي أن بعض المناطق تعاني من تلوث خطير في التربة، وأن جودة التربة الزراعية مثيرة للقلق ومشكلة الصرف الصناعي في التربة الزراعية مشكلة بيئية، وقد ظهر في السنوات الأخيرة تزايد ملحوظ في الدعاوى القضائية البيئية والنزاعات البيئية والشكاوى البيئية المكتوبة، وكذلك الأحداث البيئية التي تتسم بالجماعية ويتركز اندلاعها في أماكن بعينها، تقل أحياناً لتسجل بضع مئات وتكثر فتزيد عن عشرة آلاف شخصاً، تعكس هذه التحركات الاستياء المتزايد من الناس لتدهور البيئة وردائها، كما تعكس عدم كفاية الحضور الفكري والأسلوب غير المناسب للقطاعات الحكومية في مواجهة هذه الأحداث الجماعية، ويرى مانغ وي - عميد معهد بحوث علوم البيئة وعضو المعهد الصيني للهندسة - أنه "تمالصين -حالياً- بمرحلة التلوث الثقيل وتتشارك فيها مشاكل التلوث التقليدية والمشاكل الحديثة وتعد هذه المشاكل البيئية هي الأخطر والأكثر تعقيداً، ولم تواجهها أي دولة في العالم من قبل"، وتبدو كل المشاكل البيئية التي ظهرت في الدول المتقدمة تدريجياً وعلى مدى مائة ومائتين سنة قد تجمعت

في الصين وظهر فيها بوضوح السمة المركبة والمضغوطة والمعقدة، بالإضافة إلى تعاظم الضغوط المتزايدة التي تتضح في التدهور البيئي العام.

لا مفر من تعزيز التنافسية العالمية والنموذج الدولي، فقد تحولت البيئة الحيوية تدريجيًا منذ بداية الأزمة المالية العالمية عام 2008 إلى موضوع هام للحوار بين دول العالم، فمن ناحية تحاول الدول المتقدمة عن طريق التقدم المالي والتكنولوجي بناء الحواجز التجارية الخضراء وخلق مزايا تنافسية دولية جديدة، وتغض الدول المتقدمة الطرف عن المسؤولية التاريخية أثناء المحادثات الدولية حول المناخ، وتتجاهل المتطلبات الواقعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية وتطالبهم بتحمل مسؤولية متساوية، في ظل المنازعات التجارية الدولية، واتخذت الدول المتقدمة من الاستهلاك المفرط للطاقة وانبعاثات الغازات الدفيئة الزائد لصادرات الصين ذريعة لتقييد بيع المنتجات الصينية في بلدانهم، فإذا لم نستطع الحد من استهلاك الموارد والأثر البيئي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتقدم التكنولوجي، فسوف نحتل الوضع الأضعف في المحادثات التجارية وسنقف عاجزين أيضا أمام الحواجز التجارية، ومن ناحية أخرى، فقد أثر الوضع البيئي المحلي على صورة الصين الدولية بشكل خطير، فضلاً عن جذب الاستثمارات والكفاءات الدولية، وتواجه الصين -حاليًا- باعتبارها مصنع العالم تحديات قوية من دول جنوب شرق آسيا والدول الأفريقية نظراً لنقص الموارد وارتفاع التكلفة، وفي نفس الوقت تتناقص رغبة الكفاءات الدولية المتميزة في المجيء إلى الصين بسبب التلوث البيئي الخطير، حتى أن بعض المؤسسات الأجنبية التي تحتاج إلى إبقاء هذه الكفاءات الأجنبية المتميزة في مدن معينة مثل بكين وشنغهاي تصرف لهم مقابل "تلوث بالضباب الدخاني".

لذلك، فبناء حضارة إيكولوجية حتمي وملح من أجل تعزيز التنمية المستدامة المحلية والتعامل مع المنافسة الدولية في ظل الأوضاع الجديدة، مثلما أكد شي جين بينغ حيث قال: "ضرورة الفهم الواضح أن الحفاظ على البيئة هو أمر ملح وعاجل، وأن هناك صعوبة في معالجة التلوث البيئي، كما يجب أن نفهم أهمية بناء الحضارة الإيكولوجية أنها أمر حتمي لا مفر منه".

الباب الثاني: أهداف ومتطلبات التنمية الخضراء للحضر

لا يمكن أن تقتصر "التنمية الخضراء" في الحضر على بناء البيئة الإيكولوجية فقط، بل يجب أن يرتقي بناء الحضارة الإيكولوجية إلى مستوى تحسين مفهومها وتطوير وظيفتها الحضارية وتعزيزها، ويجب -أيضاً- ترسيخ مفهوم أن البيئة الإيكولوجية هي القوى الإنتاجية، وأن حماية البيئة الإيكولوجية هي حماية للقوى الإنتاجية، وأن تحسين البيئة الإيكولوجية هو تطوير للقوى الإنتاجية، وينبغي كذلك دمج بناء الحضارة الإيكولوجية مع كافة عمليات البناء الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي لإقامة مدن جديدة فريدة من نوعها يتحقق فيها التناغم البيئي والتنوع الوظيفي على أن يكون الإنسان ركيزتها الأساسية.

الهدف الأول: إقامة مدن خضراء يتحقق فيها التناغم الاجتماعي:

استرشاداً بمفهوم الحضارة الإيكولوجية، فالمدينة الجديدة هي المدينة التي يجب أن تتخذ من الوحدة البيئية مفهوماً أساسياً، وينبغي أن تكون عملية الإحلال والتجديد في المدينة الجديدة أكثر حيوية وأكثر انسجاماً مع متطلبات التنمية في المدينة مع زيادة المساحات الخضراء والمساحات المفتوحة في المدينة، مما يجعل المدينة فضاء بيئياً حضارياً صالحاً "للتنفس"، كما ينبغي أن تكون التنمية الحضرية وتصميم الفراغات متسقين بشكل كامل مع متطلبات الإنسان والاقتصاد والطبيعة الإيكولوجية، لكن بدون توسع أو زيادة مبالغ في مكوناتها من وجهة نظر العلوم الرياضية.

وهناك مجموعة من المبادئ البيئية الأساسية يجب أن يتبعها التخطيط الحضري والتنمية الحضرية وهي:

أولاً: مبدأ التأثير المتبادل أي التنسيق المتبادل بين مكونات الحيز الحضري.

ثانيًا: مبدأ الوظيفة الأمثل أي التصميم المركب والمقياسي للحيز، ومن الضروري أن يتم وفقًا لأقوم السبل وأكثرها فائدة لاستغلال موارد الفراغ الحضري.

ثالثًا: مبدأ إعادة التدوير أي ضرورة الأخذ في الاعتبار الكامل إعادة تدوير الفراغات الحضرية والموارد الأخرى.

رابعًا: مبدأ التكافل أي الاعتماد المتبادل والاستفادة المتبادلة بين تخطيط الأراضي في المناطق الحضرية بعضها البعض.

يعد التوجه من "تغيير الطبيعة" إلى "التقارب مع الطبيعة"، واحترامها والامتزاج معها تجسيدًا للحضارة الإيكولوجية، وهو نقطة الانطلاق الأساسية للتعامل مع العلاقة بين المدن الحضرية والبيئة الحيوية في سياق الحضارة الإيكولوجية، ويجب أن تنبثق المدن الحضرية من الجغرافيا الطبيعية التي تقع في نطاقها، ولا تقتصر فقط على تجسيد علاقة التوازن مع البيئة الطبيعية من الناحية الإيكولوجية، ولا أيضًا على إظهار الارتباط العضوي من الناحية الشكلية بدلًا من فرضه، فالاعتماد المتبادل بين البيئة الصناعية في الحضر وبين الطبيعة يشكل نظامًا إيكولوجيًا يتألف من البيئة الأصلية والبيئة الثانوية.

تختلف الشروط الأساسية باختلاف المدن والبناء البيئي، وهناك فروق بين السمات المميزة ومعايير المدن الخضراء، لكن عمومًا يجب التركيز على جانبين في المدن الخضراء وهما، البيئة الحيوية الجيدة والتصميم العلمي للفراغ المكاني، والمطلوب بالتحديد كما هو مبين بالجدول التالي:

مدن خضراء متناغمة بيئياً الجدول رقم (1)

هدف من المستوى الأول	هدف من المستوى الثاني	هدف من المستوى الثالث	المتطلبات المحددة
البيئة الحيوية الجيدة	البيئة الحيوية الجيدة	التضاريس	المحافظة بقدر الإمكان على التضاريس والملاحم الأصلية للمكان.
		الغطاء النباتي	- الحفاظ على الغطاء النباتي الأصلي. - الحفاظ على المساحات الخضراء الطبيعية.
		المياه	حماية المسطحات المائية الطبيعية والمياه في المدن وحماية الأراضي الرطبة.
		الغلاف الجوي	الرقابة الصارمة على تلوث الهواء، والحفاظ على السماء صافية شفافة.
		الضوضاء	فواصل خضراء ومناطق سكنية هادئة.
مدن خضراء متناغمة بيئياً	التصميم العلمي للفراغات	تصميم الفراغ	التقارب مع الطبيعة وإظهار قدراتها المخفية.
		الممرات والخضرة	منظومة خضراء ثرية ومتعددة تجمع بين الضرر الخضراء والممرات الخضراء والأحزمة الخضراء. التغلغل داخل كل الفراغات حتى واجهة المبنى والوجه الخامس. (السطح)
		السعة	التحكم في السعة، لوحة تحكم للسيطرة على السعة التشييدية لكل قطعة وشريط من الأرض، المزج بين الكثافة المرتفعة والكثافة المنخفضة الكلية في الجزء الواحد.
		الحداثق والمساحات الخضراء	نسبة عالية من حداثق المدن وحداثق إيكولوجية وأماكن ترفيهية للتنزه، أي إدخال المدن في الحداثق مع سهولة الوصول إليها.
		المرور والبلدية	نقل المواصلات السريعة تحت الأرض وتنفيذ الإنفاق المشتركة والمدن المستقيمة.

يعد بناء منظومة تشجير متعددة المستويات ومغطاة بالكامل هي شرط مهم لتشييد المدن الخضراء، فيجب التركيز في منظومة الفراغات الخضراء على بناء صُور ومحاو وممرات وأحزمة ومساحات خضراء، لرفع نصيب الفرد من المساحة الخضراء العامة، وفي ظل قلة توفر أراضي البناء في الحضر فإن التوسع الرأسي وتطوير منظومة الأسقف الخضراء لهما مغزى خاص في بناء المدن الخضراء، وتقدم لنا سياسة السقف الأخضر الألمانية مرجعاً مهماً في هذا المجال.

سياسة السقف الأخضر الألمانية

تعد ألمانيا واحدة من أفضل دول العالم في تطوير تقنية السقف الأخضر من حيث نضج التجربة ونتائجها، أخذت ألمانيا في اعتبارها موضوع البيئة منذ وقت مبكر عند تنفيذ حديقة السقف، فعندما انضمت جماعة الخضر في أواسط ثمانينيات القرن العشرين إلى الحكومات المحلية أدرجت على جدول أعمال الحكومة بعض المقترحات الخاصة بحديقة السقف.

وبعدما أدرج كود بناء حديقة السقف بالتدريج ضمن أكواد البناء المحلية، ظلت هناك مشكلة عدم تفهم العديد من العاملين لها، فكان جل اهتمامهم ينصب على قدرة المطورين على تنفيذ الأسقف الخضراء، والأسقف الخضراء ترفع تكلفة المشروع مما سيدفع المطورين إلى اختيار وسائل أخرى للبناء، لكن التجربة أثبتت العكس بعد ذلك وأن التكلفة ليست مرتفعة إلى هذا الحد وأن هناك بعض الفوائد الأخرى دفعت المطورين بالترحيب بالأسقف الخضراء وأن الأسقف الخضراء من الممكن أن تُحسن سمعتهم، وقد ازدادت شعبية الأسقف الخضراء مع توسع جماعة الخضر ومع زيادة وعي الناس.

أدركت الحكومات المحلية في بعض المدن والمقاطعات الألمانية تميز الأسقف الخضراء بل و بدأت في دعمها بـ 15 يورو لكل متر مربع، لتصل التكلفة الكاملة الفعلية لأكثر من 500 متر مربع من الأسقف الخضراء في ألمانيا أقل من 15 يورو يتخذ شكلها دائماً شكل حديقة سطح مفتوحة دائمة الخضرة في منطقة محددة.

الهدف الثاني: الإنسان أساس المدينة المتناغمة:

تهتم المدينة في عصر الحضارة الصناعية بالحجم الكبير وتوصف بالعظيمة، والنتيجة كانت رؤية الأشياء ولا مجال لرؤية الإنسان، فهي ضخمة ولكن مرهقة، بينما تصميم المدينة يفقد الاهتمام بالصورة التفصيلية في حجمها الأصغر أو أن الاهتمام غير كاف، فمن الصعب الجمع بين الكلي والجزئي، ومن هنا تتضح صعوبة تجنب الأنماط الثابتة و"التقسيم الوظيفي" الإجباري والمباني الضخمة المحيطة غير المتناسقة أثناء عملية تخطيط الفراغات إلى غير ذلك من ظواهر تضارب الفراغات.

في ظل الحضارة الإيكولوجية، تتخذ المدينة الحديثة من الحي والمربع السكني والجوار مقياساً أساسياً، وخاصة تصميم الأحياء ذات الوظائف المتداخلة بمقاييس السير على الأقدام بدلاً عن السير بالسيارات وبذلك أعطتنا درساً قيماً للغاية، وتتضح فاعلية تطبيق ذلك في الاتساق بين مقاييس الحي والإنسان، فمقاييس الإنسان هي المقياس الأساسي الذي يجعل مدينتنا المتوازنة صالحة للعيش فيها، لذا يجب بناء مدينة متناغمة يكون الإنسان ركيزتها، ويكون المبدأ الأساسي فيها هو الاهتمام والعمل بـ"مقاييس الإنسان"، وجوهر هذا الفكر الذي ذكرناه أنفاً يكمن في زيادة الاهتمام باحتياجات الإنسان الخاصة عند تصميم المدن وأثناء عملية التنمية، والانطلاق من مقاييس الإنسان ومن احتياجاته ومن مشاعره ومن وعيه بحيث تناسب كل الخدمات نسب مقياس جسم الإنسان، وتلبي بقاء البشرية والسلوك الجماعي والاحتياجات الترفيهية والنفسية لهم، وتدعم التناغم بين الطبيعة وبين الحياة البشرية لبناء بيئة سكنية تتمتع بسمات متميزة.

تتميز احتياجات الإنسان بالتعددية والمرحلية كما أنها تعاني -أيضاً- من قيود ومعوقات مستوى الطاقة الإنتاجية والتراكم المادي والسعة البيئية ومراحل التنمية الاجتماعية، فالإنسان هو أساس المدينة المتناغمة، ويعد هدف المستوى الأول للمرحلة الحالية للتنمية نموذج المسكن والفراغ المكثف، والهدف تحديداً هو تحسين رفاهية الإنسان وتقديم فرص عمل كافية في الحضر، والقضاء على العزلة بين الريف والحضر وخفض تكاليف التشغيل في الحضر.

يعرض الجدول رقم (2) الهدف الأساسي والمتطلبات المحددة من المدينة المتناغمة التي تركز على الإنسان:

جدول رقم (2) المدينة المتناغمة التي تركز على الإنسان.

هدف من المستوى الأول	هدف من المستوى الثاني	هدف من المستوى الثالث	المتطلبات المحددة
المدينة المتناغمة التي تركز على الإنسان	المسكن المريح	جودة المسكن	آمن ومريح ولطيف
		جودة البيئة	صحية وخالية من التلوث والضوضاء
		الفكر الأخضر	المعيشة الخضراء والاستهلاك الأخضر .
		مقاييس الفراغ	عكس مقاييس الإنسان ورفض المبالغة .
		العالم الروحي	تحرر الروح وعودة الإنسانية
	التوظيف المتكامل	فرص العمل	متنوعة ومتدرجة.
		نوعية فرص العمل	مسافات قصيرة ومواصلات سهلة ومستوى مرتبات مرتفع نسبيا.
	القضاء على العزلة بين الريف والحضر	شكل الفراغ	الارتباط الوثيق بين الريف والحضر والتواصل بين الفراغات والانصهار مع المناظر الطبيعية.
		المسكن الريفي	قرية حضرية، تتمتع بالتميز في كل النواحي والمعيشة المريحة التي لا تقل عن أحياء المدينة.
		فرص العمل في الريف	الزراعة الحضرية والسياحة البيئية.
	تقليل تكاليف التشغيل في الحضر	تكثيف الفراغات	ترتيب الفراغ من حيث التراص والتفاعل والترابط.
		حماية وإدارة المدن الحضرية	الإدارة الرقمية للمدن وسهولة حماية المرافق في البلديات وتشجيع المجتمع المستقل .
		التحسين الحضري	"الجمع الفعال بين القديم والجديد" ويعكس الاستمرارية التاريخية.

اهتمت العديد من المدن المحلية على المدى الطويل بالاقتصاد على حساب المجتمعات، وبالتنمية الإنتاجية على حساب حياة المواطنين، فتراكمت ديون بناء المساكن بشكل خطير، وانخفضت نسبة الأراضي السكنية بشكل ملحوظ، كما افتقد بناء الأحياء السكنية المفهوم العلمي وغيرها من المشاكل المتوفرة على نطاق واسع، وعملاً بالخبرات المتقدمة وربطها بالواقع الفعلي للمدن الصينية، فيجب أن يوضع التصميم العمراني للأحياء السكنية في مكان أهم.

المتطلبات الأساسية لبناء حي سكني

أولاً: ينبغي ضمان التوفير الكامل للأراضي السكنية: يجب تحديد مساحة الأراضي السكنية وفقاً للمعايير القومية، كما يلزم أن تزداد نسبة الأراضي السكنية تدريجياً مع ارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: تصميم الحي السكني بدرجة صلابة معمارية مناسبة: يشيد الحي السكني أساساً بدرجة صلابة متوسطة إلى منخفضة، ويمتزج جيداً مع منظومة الفضاء المفتوح ومنظومة النقل، لتشكل بيئة معيشية ومقاييس فراغية ممتعة، ويجب أن تتمتع مقاييس المدينة المتناغمة بالمقاييس الإنسانية، واستغلال تقسيم الأرض والتحكم في الأسطح، لتشكيل ساحات وفراغات ممتعة، وتعزيز إمكانية الوصول للفراغات العامة مثل المساحات الخضراء والمفاصل المرورية، وبناء منظومة نقل ومقاييس فراغات صديقة لهواة السير وتشجيع الفردية والتميز في بناء الحي والمربع السكني لخلق فراغات عامة ممتعة ومتميزة.

ثالثاً: التنمية الجادة لحي سكني مختلط: تحقيق الامتزاج بين طبقات المجتمع المختلفة، وتوزيع المساكن بمعايير مختلفة في المربع السكني الواحد، بما فيها نسب معقولة من الشقق السكنية الاقتصادية والشقق السكنية العامة المتوفرة للإيجار والشقق السكنية منخفضة التكاليف، وذلك لدمج طبقات مختلفة وجماعات مصالح مختلفة مع بعضها البعض لمنع التمييز الطبقي وتحقيق التناغم المجتمعي، ومن ثم تطوير الأراضي وتمهيدها والتأكيد على دعم البنية التحتية والتقليل من تكاليف انتقال المواطنين.

رابعاً: توسيع طرق الأحياء والمدن والفواصل بين الطرق في الأحياء: فإذا لم يكن من السهل توسعتها، فمن الممكن عمل الممرات الخضراء (الممشى الأخضر) داخل المباني وغيرها من الطرق التي يمكن السير فيها في كافة الأحوال الجوية وتعيين الطرق الخاصة بالدراجات لتشجيع المواطنين على المشي واستعمال الدراجات والانتقال الأخضر.

الهدف الثالث: مدينة عضوية متعددة الوظائف:

يؤكد تنمية الحضر في ظل الحضارة الصناعية على السعي إلى العقلانية، فمنذ فترة طويلة وهاواي عبارة عن حديقة تتمتع بالنظافة الشديدة والنظام، ثم أوصى الكثيرون بعد ذلك بفكرة مدينة المستقبل، لكل هؤلاء جوهر واحد وهو استخدام العقلانية لبناء نظام جديد للحضر في العالم، ومع ذلك تختلف الثقافات والمناطق والظروف التاريخية لكل المدن والأحوال الواقعية ومستوى التنمية في ظل تطور العولمة، وعلى الرغم من تأثير المعلوماتية فالمدن ليست متجانسة ولكنها متنوعة، كذلك تختلف كل مدينة عن الأخرى من ناحية الوظيفة والتكوين الداخلي والشكل الفراغي، لذلك فالشكل الخارجي للمدن الذي يميزه الحديد والأسمنت والزجاج والخرسانة بالإضافة إلى الطابع الحضري المكون لتقسيم الوظائف المختلفة طبقاً لمبدأ العقلانية لم يعد متوافقاً مع عصر الحضارة الإيكولوجية، لذلك "يجب أن نسعى لخلق بيئة جامعة متعددة الوظائف" سعياً وراء بيئة مستمرة ومتواصلة، ونستعمل دلالات متعددة لتوحيد كل القطاعات الحضرية والوحدات، بل نحاول المساعدة لحل الغموض والانتقائية والتعقيدات والمتناقضات، وعكس منظومة حضرية مكتملة ومنفتحة، وهي المدينة العضوية الأكثر نموذجية، فعصر الحضارة الإيكولوجية الذي يسعى إلى الفوضى والتعددية، المغزى الحقيقي له هو التأكيد على الثراء وعكس التسامح الحضري والتكامل الوظيفي والبنية المفتوحة والمرونة وصولاً لهدف "تناغم التنافر".

إن الانضمام إلى التنمية الخضراء وبناء الحضارة الإيكولوجية هو هدف طموح وهو أيضاً عملية تاريخية طويلة، وأثناء هذه العملية يجب التنسيق الجيد بين التحضر والتصنيع وخاصة بالمدن المتوسطة والصغيرة وهو أمر في غاية الأهمية، فالتحضر والتصنيع هما قوتا الدفع الرئيسية لتعزيز التنمية الحضرية، فالتصنيع هو القوة الدافعة الكبرى للتحضر والتمدن، والتحضر يرتقي بمستوى التصنيع وتضاعفه، كلاهما على نفس القدر من الأهمية ولا يمكن الانحياز إلى جانب دون الآخر، إنها رؤية مهمة للتنمية العلمية تعالج بشكل صحيح أساس فهم العلاقة بين التحضر والتصنيع، كما أنبناء المدينة العضوية متنوعة الوظائف هي الفكرة الأساسية للتوجه نحو ديناميكية التنمية الحضرية، ووظيفة المدينة المتنوعة هو مفهوم هام للمدينة الجديدة في

العصر الإيكولوجي، وكلاهما لا يتناقض مع بعضهما البعض ولكنهما يختلفان عما سبق في التأكيد السطحي على دفع التصنيع، بينما وظيفة المدينة المتنوعة تؤكد على القوة الدافعة الصناعية الحضرية لتنمية الثقافة والتعليم والتكنولوجيا والمجتمع وغيرها من الوظائف ذات الصلة بالعلوم الإنسانية في الحضر، ليس فقط من أجل رفع القدرة التنافسية وتنمية الحضر، بل ومن أجل توفير إمكانات وفرص متنوعة لتقدم وظائف المدينة.

تؤكد التنمية الحضرية الحديثة بمرور الوقت على الاستقلالية النسبية للمدن وتحسين وظائفها، ويجب على بناء المدينة العضوية أن يؤكد على الاستقلال النسبي للمدينة، ويقصد بالاستقلال النسبي لوظيفة المدينة ضرورة أن تكون المدينة العضوية وحدة جغرافية عمرانية متكاملة تختلف عن المجمعات الصناعية المجردة وعن النموذج المتطور (مدينة القمر الصناعي) ذات الوظيفة الواحدة التي شيدت في وقت مبكر (مثال على ذلك 'sleepers' town)⁽²⁰⁾، وستقدم المدينة العضوية للمواطن المسكن الجيد الملائم ومكاناً للحياة والترفيه، وسوف تقدم له -أيضاً- فرص العمل الكافية، وطالما تمكنت المدينة من تحقيق التوازن الذاتي والتحسين الذاتي حينها ستتمكن من تحقيق التنمية المستدامة.

وبناءً على هذا الفهم، فإن المدن الصغيرة والمتوسطة في الحضر القائمة على أساس المدينة العضوية متعددة الوظائف من الضروري أن تركز على رفع القدرة التنافسية الدائمة، وتقديم مسارات متقدمة ومتنوعة للتنمية المستدامة في المدينة، لذلك فمنظومة الأهداف والمتطلبات المحددة للمدينة العضوية متعددة الوظائف هي على النحو المبين في الجدول رقم (3):

20 - . مدينة حضرية يقتصر نشاط سكانها على العودة إليها ليلاً للنوم فقط حيث تفتقر إلى الأماكن الترفيهية والتجارية والتعليمية... إلخ

هدف من المستوى الأول	هدف من المستوى الثاني	هدف من المستوى الثالث	المتطلبات المحددة
مدينة عضوية متعددة الوظائف	وظيفة صناعية كبرى	صناعة رائدة	صناعة تكنولوجية عالية
		تجمعات صناعية	تجمعات صناعات تنافسية.
		الصناعة الثالثة	التمدد في الاتجاهين الراقي وغير الراقي، توفير فرص عمل، التركيز على تنمية الخدمات الإنتاجية.
		الزراعة	التحول نحو الزراعة الحضرية والسياحة الزراعية والسياحة البيئية وغيرها من الصناعات الخضراء.
	وظيفة تعليم العلوم الإنسانية لتعزيز المساواة والمنافسة	المساواة الاجتماعية	تشجيع الأحياء السكنية المختلطة والخدمات المتساوية، إزالة الفروق الطبقيّة وصياغة علاقات جيرة جديدة.
		المنافسة والضمانات	تشجيع الإبداع وتقبل الهزيمة بصدر رحب، تحسين منظومة المساعدات الاجتماعية ومكافحة الكوارث والتقليل منها.
		التعليم	تطوير التعليم ليصل إلى المستوى المتقدم الدولي وتطوير التعليم الفني والمتخصص.
		الصناعة الثقافية	تأسيس قاعدة للصناعة الثقافية، تنمية تجمعات الصناعة الثقافية، والمنشآت الثقافية والرياضية الموجهة للجمهور.
	وظيفة تجميع عناصر القوة	الكفاءات	بناء صورة حضرية متقدمة لجذب الكفاءات البشرية العالية وتوفير فرص التدريب للقوى العاملة غير الكفاء، ورفع المخزون البشري والمالي.
		الصناعة	جذب الصناعات ذات التكنولوجيا العالية تنمية التجمعات الصناعية السعي لتنمية صناعات حديثة.
	الوظائف الإدارية الفعالة	مهمة ووظيفة الحكومة	تحسين الكفاءة الإدارية، وبناء حكومة الخدمات.
	وظيفة اتصال داخلي وخارجي مريحة	الاتصال الداخلي والخارجي	وسائل نقل فعالة ومريحة.

الهدف الرابع: مدينة مميزة وساحرة:

يقول المعمارى الفنلندى الشهير إيل سارينين: "دعنى أرى مدينتك كى أخبرك ما هى ثقافتك"، فالاهتمام بكافة التفاصيل المكانية، وخلق مدينة وتأسيس صورة لمدينة مميزة ذات خصائص جغرافية مكثفة يبرز فيها الطابع القومى وتتحد مع البيئة المحيطة فى كيان واحد، وتعزيز وتعميم روح المدينة الفريدة، ليس فقط من متطلبات عصر الحضارة الإيكولوجية ولكنها تمثل -أيضاً- الذوق الرفيع والتوجه نحو القيم الإنسانية للحضر.

تؤكد الحضارة الإيكولوجية فى وقت واحد على أولوية البيئة والإنسان، كما تؤكد أيضاً على التنمية والحفاظ على التقاليد الجغرافية والثقافة المكانية والبيئة المحلية كأساس للعمل الجاد لخلق مدينة مميزة وفريدة وساحرة، ويجب على المدينة أن تحافظ على سحرها الدائم وأن تحقق الامتداد التاريخى، لذلك ينبغى على عصر الحضارة الإيكولوجية أن يفكر فى عالم اليوم من منظور تاريخى ويتخذ من المدينة متحفاً للثقافة يجتمع فيها مختلف الثقافات، والتأكيد على اتساق الهيكل المكانى للمدينة فهى ليست عقدة تاريخية ورجعية بل يجب إظهار رغبة المجتمع الحديث والمستقبلى فى استرجاع التقاليد والإنسانية بشكل أكبر، وعند العمل على تجديد المدن القديمة وفى نفس الوقت الذى نعمل فيه على تحسين الهيكل المكانى للمدينة، ينبغى التأكيد أكثر على حماية الموروث الثقافى والتاريخى بها.

بناء مدينة متميزة هو فى جوهره توجه لتفكير الإنسان والمدينة نحو "من أنا؟"، ولكنه لا يقدم إجابة ذات توجه ومغزى، وهذا يتوافق مع متطلبات "الاتساقية" بلا مناقشة، وأسلوب الاتساقية عبارة عن المحافظة على هذا النوع من التفكير للهيكل المكانى للحضر، فالشوارع والبيادين والمعالم والمبانى وغيرها من الأماكن التى تملك الإجابة فهى نوع من التعبير المكانى، لذلك فالاتساقية ليست أبداً المحافظة على الموروث التاريخى فقط، بل يتصل بشكل أكبر بثقافة المدن وروحها وصناعة صورتها ومشاكل التنمية بها مما يجعل المقيم بها والغريب عنها من خلال قراءة الرموز المكانية الحضرية قادراً على التحليل الواضح للخصائص الروحية لهذه المدينة ومزاجها، وهو ما يعد -أيضاً- طريقة غير مباشرة للإجابة عن سؤال "من أنا؟".

إن بناء مدينة مميزة وساحرة يتطلب بالضرورة ثلاثة جوانب: التغلغل بعمق في موروثات المدينة، والفهم العميق لروح المدينة وصورة المدينة من ناحية التصميم العلمي، ويوضح الجدول التالي رقم (4) المتطلبات المحددة لبناء مدينة مميزة.

هدف من المستوى الأول	هدف من المستوى الثاني	هدف من المستوى الثالث	المتطلبات المحددة
مدينة متميزة فريدة وساحرة	إرث المدينة	الحفاظ على الثقافة	ترميم الثقافة المادية (الآثار) والحفاظ عليها وعلى التراث الثقافي غير المادي .
		التمدد الثقافي	بناء متحف تاريخي.
		نشر الثقافة	التعليم التقليدي للسكان المحليين بالمدينة ونشر الثقافة التاريخية المناطقية عبر وسائل الإعلام العامة.
صورة المدينة	صورة المدينة	الشكل الفراغي	حيز كثيف يتميز بالتناسق وأفق للمدينة يتميز بالتموج.
		الترتيب الفراغي	عدم استخدام خطوط النقل والمواصلات كمحور أساسي بل المحاور هي تمر وسط سلسلة من الفراغ المعماري، ووجود ممرات فراغية وعلاقة تراتبية بين المدينة القديمة والجديدة.
		الأحياء المركزية	أحياء مركزية بسمات وخصائص واضحة، تظهر البنايات الرمزية لصورة المدينة.
		الطرق	منظومة طرق واضحة ومنظومة طرق عامة إنسانية ومنظومة طرق للمشاة والدرجات الهوائية في جميع الأحوال الجوية.

طابع موحد وعلامات ذات طابع ثقافي مثل التماثيل والقطع الفنية والإعلانات وغيرها من عناصر الشارع الأخرى والعلامات المميزة للمدن لإظهار تصنيف المدينة وطابعها.	منظومة مؤشرات		
تصميم علامات حضرية تجسد صورة المدينة.	مداخل ومخارج المدينة		
تحديد مناطق متميزة بالمدن وتخصيصها كفضاء مفتوح، تصميمات مكشوفة وغير محاطة بأسوار وبلا حواجز، منظومة من المساحات الخضراء مفتوحة للجمهور والترفيه، مقاومة الفراغات المفتوحة وغير المناسبة.	الحيز المنفتح	روح المدينة	
تصميم الوحدات بالأحياء بحيث يبرز الفضاء نصف المنفتح وتجسيد الطابع الإنساني للحي السكني.	الحيز نصف المنفتح		

الباب الثالث: المجالات المهمة للتنمية الخضراء في المدن الصغيرة

والمتوسطة

تتطلب التنمية الخضراء للمدن الصغيرة والمتوسطة وبناء الحضارة الإيكولوجية التخطيط الشامل والارتقاء المستمر بالصناعة وتنمية النقل والمواصلات الخضراء، وتحسين بناء المجتمع وكذلك إحراز تقدم من نوع جديد في مجال المدن والبلديات.

1. تعزيز الارتقاء المستمر بالصناعة:

إن الارتقاء المستمر بالصناعة هو القوة الدافعة الرئيسية لتنمية الحضر، وهو الأساس المادي الضروري لبناء الحضارة الإيكولوجية وهو مطلب ضروري أيضا لتوفير الموارد وبناء مجتمع صديقاً للبيئة.

في سياق الحضارة الإيكولوجية، يجب أن تفي التنمية الصناعية في المدن الصغيرة والمتوسطة على الأقل بشرطين ضروريين: أحدهما، استهلاك أقل للموارد وتلوث منخفض، والحد من ضغوط الموارد البيئية على المناطق المحلية أو المناطق المحيطة لأقصى درجة، ثانيهما، ارتفاع كفاءة التشغيل، وارتباطا بالواقع الفعلي للمدن الصغيرة والمتوسطة فالتنمية الصناعية يجب أن تأخذ في الاعتبار العنصرين التاليين: الأول: احترام أسس التنمية المتوفرة بالفعل والاستفادة الكاملة من مزاياها النسبية، الثاني: الاختيار بعناية نموذج التنمية الاقتصادية والصناعات الرائدة من خلال تعزيز القدرة التنافسية المستمرة للمدن.

يتمثل الهدف الأساسي لتنفيذ استراتيجية الارتقاء بالصناعة في ضرورة التكوين التدريجي للاستغلال الأمثل للموارد وإعادة التدوير باعتبارها الجوهر، والعمل بالخصائص الأساسية من تقليل الاستهلاك وتقليل الانبعاثات، ورفع الكفاءة لتتوافق مع منظومة الصناعة الإيكولوجية القائمة على إعادة التدوير والتنمية المستدامة ومفهوم التنمية العلمية وتحقيق التحول من الاستهلاك المرتفع والتلوث المرتفع إلى نمط تنموي يعتمد على ترشيد الموارد والحفاظ على البيئة الإيكولوجية، ويشمل

التعزيز الجاد لتنمية الصناعات الإيكولوجية في المدن الصغيرة والمتوسطة مهامًا رئيسة منها: أولاً: التنمية الجادة للزراعة البيئية في المدن، وتنمية زراعة الحدائق والزراعة الدقيقة والزراعة الترفيهية، والتأسيس لمجموعة منتجات دقيقة ومميزة وقائمة على العلم والتكنولوجيا والعلوم العامة والترفيهية وزراعة حدائق حضرية تكنولوجية حديثة متعددة الوظائف وعالية المستوى، وتوجيه الزراعة للتحويل نحو نموذج الزراعة الحديثة التكنولوجية والبيئية والكثيفة أي "الزراعة البيئية"، ثانياً: بناء صناعة عالية التكنولوجيا وقاعدة صناعية راقية، تهدف إلى استخدام الصناعة الخضراء والمؤسسات الخضراء والمنتجات الخضراء والتقنية الخضراء لخلق حديقة صناعية بيئية رائدة عالية التكنولوجيا، ورفع قدرات التصميم البحثي والابتكاري ورفع القيمة المضافة والمكون التكنولوجي وتقليل استهلاك الطاقة وتقليل التلوث للصناعات الراقية تكنولوجياً، ثالثاً: الإسراع بتنمية الخدمات الحديثة، والتنمية النشطة للأنماط الجديدة تماشيًا مع الخصائص الوظيفية الحديثة للمدن، والدعوة لمفهوم الاستهلاك الأخضر وبناء منظومة على الإنترنت للخدمات الحياتية ومراكز التسوق وغيرها من الخدمات.

التنمية الصناعية هي أساس التنافس في الحضر، لذلك فالقضية الجوهرية في خلق تنافسية دائمة في الحضر هي منع المخاطر الاقتصادية والارتقاء المستمر بالصناعة، فكيف يمكن رفع القدرة التنافسية للحضرمن خلال توجيه الارتقاء بالصناعة الحضرية وضمان التنمية المستدامة للحضر؟ وتوضح العديد من تجارب التنمية الحضرية أن النظام الاقتصادي المتعدد هو وسيلة هامة للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والارتقاء المستمر بالصناعة هو مضمون الحفاظ على القدرة التنافسية الدائمة للحضر.

من مدينة تسوكوبا باليابان إلى مدينة إرفاين بالولايات المتحدة الأمريكية: هيكل صناعي واحد ونظام اقتصادي متعدد

مدينة "تسوكوبا" و"وادي السليكون" بكاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية هما أشهر قواعد البحث العلمي في العالم، يقع فيهما ما يقرب من 140 مركز بحوث علمية للدولة والهيئات الكبرى، مثل مركز البحوث الفيزيائية والكيميائية ومركز بحوث مسرعات الطاقة العالية ومركز بحوث التكنولوجيا الراقية للزراعة والغابات ومصايد الأسماك ومركز البحوث الوطني للبيئة... إلخ. يجتمع 30% من الهيئات البحثية الوطنية و40% من الباحثين في هذا المكان، ولكن مع التباطؤ الاقتصادي الذي حدث من بداية القرن الماضي، دخل تنمية تسوكوبا -أيضاً- في المأزق. كانت مدينة "إرفاين" في السابق مزرعة حافظت على التنمية المتوازنة للتنمية الحضرية والبيئية ودرجة الرفاهية وغيرها من المجالات على العلاقة المتوازنة الجيدة بينها، واتخذت من العلوم والتكنولوجيا العالية رائداً وعملت على تعزيز تعدد الهيكل الاقتصادي لمقاومة المخاطر في نفس الوقت، مثل النقل المريح وآلية عملية لتشغيل السوق ومنظومة تجارية وتعليمية متكاملة المرافق ومستوى تنافسي للأجور وتوفر فرص للعمل... إلخ، لتعزيز التنمية المستدامة للحضر.

الخلاصة: صناعة رائدة قوية، هيكل صناعة متنوع، للمساعدة في تعزيز القدرة على مقاومة المخاطر الاقتصادية في الحضر.

مسار التنمية لمدينة هسينشو Hsinchu City بتايوان: الأهمية الخاصة لاستمرار الارتقاء بالصناعة في الحضر.

اشتهرت حديقة العلوم "هسينشو" كواحدة من أنجح حدائق العلوم في آسيا، وتتكون حديقة العلوم من عدة قرى رائعة الجمال حيث سلاسل الجبال الشامخة التي تطل عنان السماء والمناظر الخلابة، ولكن تقع خلف هذه السلسلة الجبلية والقرى مجموعة من المؤسسات الأعلى تكنولوجيا في جزيرة تايوان، ومن الصعب تقدير التأثير الكبير

لحديقة "هسنتشو" للعلوم على قطاع التكنولوجيا في تايوان، فيكاد يكون كل عمالقة صناعة التكنولوجيا -تقريبًا- في تايوان قد بدأوا في حديقة العلوم هسينشو، والشخصيات الكبرى في عالم المؤسسات في تايوان قد انطلقت أعمالهم من هسينشو مثل تشانغ تشونغ مو مالك شركة TSMC

Taiwan Semiconductor Manufacturing Company

والعظيم شي تشين رونغ و تساو شينغ تشانغ مالك شركة UMC وقاو تسي قان مالك شركة D-Link

وغيرهم، فصنعوا من أنفسهم ومن تايوان أسطورة اقتصادية، في هذا العام وفي عصر ال 586 ، 486 ، 386 ، PC286، أصبحت تايوان أكبر قاعدة في العالم في مجال صناعة علبة الحاسب الآلي ولوحة المفاتيح والمونيتور واللوحه الرئيسية وغيره من مكونات الكمبيوتر.

لم تعد تايوان المتفوقة الوحيدة -حاليًا- في مجال الكمبيوتر الشخصي، إذ دخلت العديد من المناطق والدول إلى مضمار المنافسة، فانخفض حجم القيمة الإنتاجية لأجهزة الحاسب الشخصي ومتعلقاته إلى حد كبير وعلى الرغم من أن بعض الشركات الكبرى مثل IBM قد سوقت كامل إنتاجها من الكمبيوتر الشخصي، إلا أنها تلاقي صعوبة متزايدة في بيعه، وبالتالي فإن تايوان هذه القلعة الصناعية من الطبيعي أن تفقد بالتدريج حجمًا كبيرًا من الطلبات.

في الماضي ولمدة ما يقرب من 60 عامًا وفي نفس الوقت الذي كانت تسعى فيه تايوان بكل قوتها لتحقيق التنمية الاقتصادية أهملت بناء الإنسان، فامتلاً المجتمع بالنفعيين وأصبحت التجارة والأعمال والوظيفة هي هدف المجتمع، ويعد عدم توافر الكفاءات المتميزة في مجال التصميم الصناعي أحد التحديات التي واجهتها شركات التكنولوجيا التايوانية وهي تخطو نحو الارتقاء الصناعي، وتعد هذه الكفاءات مسألة حياة أو موت بالنسبة للعلامات التجارية المتداولة عالميًا، ويعتبر تخصص التصميم الصناعي غير متوفر بكثرة بالجامعات وفي نفس الوقت فإن التصميم ليس من تخصصات الأقسام العلمية التي تلقى إقبالاً، ولم يتم بناء سلسلة من الكفاءات الكافية فيما سبق، في نفس الوقت فالتصميم ليس مسألة واجهة خارجية فقط بل هو ذوق

جمالي متكامل ينتجه المجتمع، ويتوفر فيه الثقافة والمستوى الاقتصادي والمعرفة والفن وغيره من الصفات، تلك هي القيود التي تحد من الارتقاء الصناعي لتايوان الصينية.

الخلاصة: في نفس الوقت الذي تتطور فيه الصناعات المتقدمة، يجب خلق شروط للمؤسسات المحلية لدعم البحث العلمي والابتكار والإبداع، وتوجيه المؤسسات التي يتوافر فيها الشروط للارتقاء التدريجي لعمل مصانع وعلامات تجارية والتخلص تدريجيًا من نموذج التنمية الذي يعتمد بالكامل على حساب التكاليف فقط.

على الإدارات الحكومية الاهتمام بالنواحي التالية بشكل خاص أثناء عملية الارتقاء الصناعي:

أولاً: رفع كفاءة الحكومة وقدراتها، ورفع درجة الانفتاح والمعلوماتية في الشؤون الحكومية، ورفع فاعلية العمل الحكومي وتقليل وقت التعامل بين المؤسسات والحكومة.

ثانياً: وضع خطة علمية تطبق بدقة لتنمية الصناعة، وتحسين آلية التداخل والتخارج من المؤسسات، وبناء نظام للتقييم الشامل للمشروعات وفقاً لمعايير "التخفيض الثنائي والارتفاع الثلاثي" أي (خفض استهلاك الطاقة والاستهلاك بصفة عامة ورفع التكنولوجيا والقيمة المضافة ونسبة مساهمة الضرائب)، واختيار المؤسسات الجديدة، وإظهار العائد التراكمي للمؤسسات الرائدة وجذب مجموعة متميزة من الشركات الصغرى والمتوسطة لتتحد مع المؤسسات الكبرى لتشكيل سلسلة صناعية متكاملة ذات قدرات عالية.

ثالثاً: تقليل التكلفة التجارية وتشجيع الابتكار وخلق مناخ ابتكاري، وإعداد الساحة الإدارية وإمدادها بطاقات التنمية الكامنة في المؤسسات والأفراد وتطبيق سياسة الضريبة التفضيلية وغيرها من الخدمات العامة الأساسية.

2. التطوير النشط للنقل الأخضر:

يعد نظام النقل بمثابة شريان الحياة للمدينة وهو -أيضاً- أحد المحددات المباشرة

للكفاءة التشغيلية للمدينة، لذا ينبغي على المدن الصغيرة والمتوسطة تجنباً لازدحام المرور الخطير كما هو الحال في المدن الكبيرة وينبغي -أيضاً- تجنب الأوضاع المخزية "للشوارع الواسعة الفارغة تماماً"، وعلاوة على ذلك يجب تكريس جهود كبيرة لتطوير وسائل النقل الخضراء.

يجب تطوير وسائل النقل الخضراء باستخدام منظومة النقل الأخضر التطلعي والإيكولوجي عالي الجودة، وتوجيه وتحقيق التوازن في احتياجات النقل عالي الكفاءة في الحضر من ناحية الإنتاج والتكوين والتشغيل، وتشكيل مكونات متطلبات النقل من تحسين الجودة والامتداد والترابط، وتوفير خدمات النقل "المجهزة والأمنة والمريحة والنظيفة"، لتنفيذ منظومة نقل يتوفر فيها الإنسانية وسرعة الانتقال والإيكولوجية والمعلوماتية، ويكون التطوير من خلال:

أولاً: التوجه الأخضر الذي تشكله متطلبات النقل: فالنقل الأخضر يجب أن يتكون من "تحسين جودة وامتداد وترابط" متطلبات النقل، ويعني "تحسين الجودة" وقف إنتاج متطلبات النقل غير الفعالة أو منخفضة الكفاءة، وتشجيع تجهيز متطلبات النقل الفعالة ذات الكفاءة العالية، أما "الامتداد والترابط" فيعني إدارة متطلبات النقل وفقاً لقواعد معينة لتشكيل توزيع الفراغ المتدرج، وتوفير الظروف المواتية للمنظمات التي تمد النقل العام بوسائل النقل الخضراء، وسيقدم تخطيط النقل المستدام الإرشادات لتخطيط التنمية الحضرية على الصعيد الكلي، وسيوجه نمط التوزيع المكاني لسكان المدن وتطور قطاع الإنتاج في المستقبل، ومن ثم يتم تشكيل نمط لتوزيع متطلبات النقل التي تعود بالنفع على مجموعة النقل المستدام، وفقاً لمفهوم النقل الأخضر، فإن تقديم الإرشادات للبناء الحضري بشأن النقل على الصعيد الكلي وتحسين جودة متطلبات النقل في المدن، وتوجيه سكان الحضر إلى استبدال مساكنهم بمناطق أخرى عالية الجودة وتوجيه الحضر للارتقاء بمستوى الصناعة وتشكيل التنمية المتوازنة لفرص العمل والإسكان والخدمات في الحضر، وفقاً لمفهوم النقل الأخضر بالمدن الجديدة، وتعزيز ال-transit TOD development (oriented) - مناطق خالية من السيارات الخاصة والتوسع في استخدام المواصلات العامة - ونموذج مصمم للأحياء المتراسة، وذلك أثناء عملية البناء المتطور، فعملية البناء المتطور للمدن تتطلب وضع نظام للاعتراض على الموافقات

والإجازات لكافة المشروعات التي لا تتفق مع خطط النقل ولا يصل تقييم تأثير النقل بها إلى المعايير المطلوبة، ولا تتوافق مع البناء المتطور للأحياء السكنية في مجال النقل والمواصلات.

ثانيًا: تنظيم امدادات النقل الأخضر: يجب أن يوفر النقل الأخضر خدمات النقل "المجهز والآمن والمريح والنظيف"، و"المجهز" يعني ضرورة ضمان اختيار سكان المدينة لوسائل النقل الأنسب لاستكمال رحلتهم بشكل مريح، وتحديد الأميال التي تقطعها الحافلة بين أي نقطتين في المناطق الحضرية في غضون فترة زمنية محددة (30 دقيقة مثلاً) لاستكمال الرحلة، وتحديد الأميال التي تقطعها الحافلة (وسائل النقل العامة) بين المدينة والبلدة في غضون فترة زمنية محددة (ساعة واحدة مثلاً) لاستكمال الرحلة، وتعني "الآمن" الحد من الحوادث المرورية، أما "المريح" فتعني توفير ظروف عوامل القيادة المريحة والجيدة لتنقل السكان، و"النظيف" تعني الحد من التلوث المروري، ومن ثم يجب توفير التخطيط والتنظيم والإدارة لبناء مرافق النقل العام ووسائل النقل، وذلك لتحقيق أهداف النقل الأخضر لسهولة الوصول المنظم إليها، مع ضمان كونه آمنًا ومريحًا ومنخفضًا في استهلاك الطاقة وفي التلوث.

ثالثًا: الإدارة الخضراء لسيولة النقل والحركة المرورية: إن التنظيم الزمني والمكاني الفعال لمتطلبات النقل يؤدي إلى أداء تشغيلي فعال لعملية النقل، ويحقق أقصى قدر من تقليل تكلفة النقل، وأقصى قدر من الحفاظ على الطاقة، ويحد من التلوث المروري إلى أقصى حد ممكن، كما يجب استخدام تكنولوجيا المعلومات والتقنيات الحديثة لتنفيذ نظام التحكم الأخضر، لتحقيق تدفق وسيولة للنقل والحركة المرورية داخل المدن، وتنفيذ التوجيه الذكي للمعلومات لتدفق وسائل النقل، يتضمن إقامة منظومة معلوماتية كاملة للنقل الذكي بشكل أساسي خمسة أنظمة كبرى هي: نظام معلومات لرصد الطرق السريعة في المناطق الحضرية، ونظام معلومات لرصد سرعة وسائل النقل، ونظام متميز لإشارات المرور، ونظام مراقبة تقاطعات الطرق، ونظام متكامل لإدارة النقل والمواصلات.

رابعًا: بناء شبكة طرق حضرية سهلة الاستخدام ومكثفة: يجب أن يتحقق في بناء شبكة الطرق الحضرية سهولة الوصول إليها والكثافة، وإلى أي مكان يصله التوسع العمراني ويتم تمهيد مرافق الطرق، فتُنشأ الطرق أولاً ثم تبنى المدن بعدها

ضمانًا لتحقيق شبكة الطرق الحضرية من حيث الطول والمساحة وبمعايير محددة، كما يتم تخطيط شبكة الطرق على شكل شبكي (كرقع الشطرنج)، والتخلص نهائيًا من الطريق على شكل حرف T والزوايا الميتة (الزوايا المهملة)، لضمان وصول المركبات بسهولة لأي مكان في المدينة، وفي الوقت نفسه فإن بناء الطرق يتم وفقًا للتخطيط الواقعي واتساع نطاق متطلبات النقل المتوقع، ولا يمكن لكثافة شبكة نقل متدنية أن تحقق الهدف منها وهو تحسين تدفق الأفراد وكفاءة النقل اللوجستي، مما يتسبب في الازدحام المروري، ولذلك فإن بناء شبكة الطرق يجب أن تستوفي معايير محددة، منها ضرورة ضبط الحد الأدنى لكثافة بناء شبكة الطرق لتلبية احتياجات عمليات النقل الحالية والمستقبلية، وفي نفس الوقت فإن إنشاء شبكة الطرق يجب أن يتم وفقًا للوضع الفعلي لحركة النقل، وبالتالي فإن ازدياد كثافة شبكة الطرق بطريقة مبالغ فيها سيؤدي إلى ازدياد نسبة الأراضي المستخدمة مرورياً بشكل كبير جداً، ومن ثم إهدار الموارد، ولاسيما الطرق الداخلية الواسعة جداً في المناطق التجارية التي تؤدي إلى اتساع المسافة بين التعاملات التجارية على جانبي الطريق وتشتيت مساحات الخدمات التجارية، وتقسيم سوق الخدمات مما لا يعود بالنفع على تطوير قطاع الخدمات التجارية، لذا في نفس الوقت الذي يقوم فيه تنظيم إمدادات النقل الأخضر بضبط الحد الأدنى لكثافة شبكة الطرق، فإنه من الضروري تنفيذ نظام التحكم في الحد الأقصى للملائم.

خامساً: مفهوم تطوير النقل الذي يعطي الأولوية لتطوير وسائل النقل العام: يرتكز جوهر النقل الأخضر على إعطاء الأولوية لتطوير واستخدام وسائل النقل العام، ومن ثم ينبغي على وسائل النقل العام تنفيذ سياسة خفض الأجرة، وذلك لتعزيز خدمات النقل العام بين المراكز التجارية والإدارية وبين المناطق السكنية الرئيسية، وتعزيز خدمات النقل العام بين المدن والقرى، كما ينبغي على المدن والمقاطعات أن تسعى جاهدة لتحقيق شروطها في القرى، وذلك لتعزيز الروابط بين المدن والمدن المجاورة والمدن المركزية الراقية، ونسعى جاهدين لتحقيق تحضر وسائل النقل العام بين المدن مع المدن المجاورة والمدن المركزية الراقية.

سادساً: تخطيط حركة النقل البطيء: يعد السير على الأقدام وركوب الدراجات هما بداية ونهاية رحلة المواطن، وهما -أيضاً- من أكثر وسائل النقل التي تحافظ على

صحة الإنسان وأكثرها ملاءمة للبيئة، وتشجيع السير على الأقدام وركوب الدراجات هو أحد الأهداف المهمة لاستراتيجية النقل الأخضر، ومن الضروري تنفيذ مسارات خاصة لسير الدراجات والمشاة لتشجيع هاتين الوسيلتين من وسائل النقل، ومن الناحية الوظيفية هناك ثلاثة أنماط وظيفية لمسارات الدراجات وسير للمشاة وهم: وظيفة تجارية ووظيفة ترفيهية ووظيفة ممرورية، من ناحية تحقيق الوظيفة الترفيهية لمسارات الدراجات وسير للمشاة، فيمكن عن طريق تصميمها بحيث تكون على موازاة النهر أو الجبل وتتلاءم مع حركة المشاة وسير الدراجات أو من الممكن تحديد الساحات المركزية بالمدينة (الميادين) كنقطة انطلاق لمسار أو مسارين لسير الدراجات والمشاة، ومن ناحية الوظيفة التجارية لمسارات الدراجات والمشاة، فمن الممكن التخطيط لتصميم شارع مخصص للدراجات والمشاة يتراوح امتداده بين 300-500 متر، ويمنع سير جميع المركبات فيه باستثناء سيارات الإطفاء، ومن ناحية الوظيفة الممرورية لمسارات الدراجات والمشاة، يجب الأخذ بعين الاعتبار متطلبات كثافة الطرق، لذلك تخطط طرق مختلطة لمسارات الدراجات والمشاة معاً في الطرق الحضرية، وليس طرق مخصصة لكل واحد منهما على حدة.

تتضمن سياسات تنفيذ استراتيجية النقل الأخضر بالمدن الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

أولاً: استراتيجية تسلسل الإجراءات، وتتضمن بشكل أساسي أن تخطط الطرق يسبق بناء المدينة، ورسم تقاطعات الطرق وتخطيطها يسبق تنمية الأحياء الصغيرة، لتغطي وسائل النقل العام المدينة أولاً ثم يتم دخول السكان، وتقييم تأثير وسائل النقل العام أولاً ثم يليه تنفيذ المشروعات الكبرى والأحياء السكنية إلى آخر هذه الاستراتيجيات.

ثانياً: استراتيجية تنظيم الوقت، وتتضمن أسبقية التوضيح على الترويج، وأسبقية المدن الحديثة على المدن القديمة وغيرها من الاستراتيجيات.

ثالثاً: استراتيجية الاستثمار والتمويل في البنية التحتية للنقل، وتتضمن أساساً تمويل الحكومة للطرق الحضرية والمرافق المساعدة لوسائل النقل العام الكبرى وتطوير المناطق السكنية، وأن تقوم الشركات الرائدة بالتمويل والاستثمار في البنية التحتية للنقل في المناطق الصناعية.

رابعًا: الاستراتيجية المالية لإدارة النقل العام، وتشمل خدمات النقل العام عالية الجودة منخفضة الأجرة والدعم المالي لمشغلي وسائل النقل العام المرتبط بكفاءة الأداء التشغيلي وابتكار نظم لإدارة النقل.

3. الإسراع بتحسين بناء التجمعات السكنية (الأحياء السكنية):

بناء التجمعات السكنية هو الحلقة الأضعف في عملية تنمية المدن الصغيرة والمتوسطة، يرجع ذلك إلى نقص شروط التخطيط العلمي الفعال للحضر، فلقد تراكمت العديد من مشاكل بناء التجمعات السكنية في المدن الصغيرة والمتوسطة أثناء التنمية طويلة الأمد، مثل تزايد البنايات الفردية وقلة البنايات المجتمعة وبروز المشكلات الريفية في المدن، وانخفاض معايير البناء وارتفاع استهلاك الطاقة واختلاف الطابع المميز ونقص المرافق العامة وانعدام الخدمات العامة... إلخ.

فيما يلي النقاط الرئيسية الهامة للإسراع بتحسين بناء التجمعات السكنية في المدن الصغيرة والمتوسطة:

أولاً: تعزيز تحسين مباني التجمعات السكنية:

تعديل وتحسين مباني الأحياء السكنية في المدن الصغيرة والمتوسطة هي الحلقة الأولى في بناء الأحياء السكنية، والتلاحم الكامل بين المعايير الحضرية المعاصرة لمباني القرى القائمة بالفعل والتي تتوسط المدن وبين المناطق الحضرية القريبة منها، مع توفير قاعدة -منصة- للفراغ المادي من أجل تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي وحضاري شامل للأحياء، وتوسيع قاعدة سيادة القانون في المجتمع ودفع الارتقاء الصناعي للحضر... إلخ، ويحتاج تحسين المباني في التجمعات السكنية لأخذ نموذجين في الاعتبار وهما: النوعية الجيدة للبناء ووحدات سكنية قصيرة المدة باستخدام النموذج "الرديء"، والمباني طويلة الأجل والنوعية غير الجيدة، وهذا هو نموذج "البناء الرأسي" أو التوسع الرأسي.

ثانيًا: إنشاء منظومة كاملة لمعالجة المياه:

الاستثمار في بناء وتحسين شبكات المواسير-الأنابيب- تحت الأرض في الحضر، والإسراع بتنظيم شبكات الصرف الصحي للقرى وسط المدن، وتوسيع شبكات

المواسير المنشأة حديثاً وزيادة جهود إصلاح الصرف العشوائي للمياه الملوثة والصرف غير المطابق للمعايير، وتحسين منظومة شبكات الصرف بالمحليات، والعمل تدريجياً على الفصل الجذري والنهائي بين مجاري مياه الصرف ومياه الأمطار، وجمع الأموال اللازمة للمشروعات من خلال الدعم الحكومي والشركات المساهمة والاستثمار المتعدد للمزارعين، وإجراء أعمال التصميم وفقاً للمتطلبات الحديثة، وذلك بالفصل بين النوعين من الإنشاءات -شبكات المياه الملوثة وشبكات المرافق- وعمل "أحواض فصل الشحوم" من منابع التلوث بشكل رئيسي، وترسيب الشحوم والزيوت والحد من انسداد شبكات المياه الملوثة.

ثالثاً: إنشاء منظومة ترشيد الطاقة في التجمعات السكانية:

إن الحلقة الأولى في بناء منظومة لترشيد الطاقة في المدن الصغيرة والمتوسطة هي استغلال الطاقة الشمسية على نطاق واسع، وهناك نوعان من الطاقة الشمسية التي يمكن استغلالها حالياً بالأحياء السكنية في المدن الصغيرة والمتوسطة: تحويل الطاقة الشمسية إلى سخانات مياه ومواقد تعمل بالطاقة الشمسية عن طريق مجمعات للحرارة، وتحويل الطاقة الشمسية إلى طاقة كهربائية تستغل في الإضاءة عن طريق الخلايا الشمسية، والحلقة الثانية في بناء منظومة ترشيد الطاقة في المدن الصغيرة والمتوسطة هي مد أنابيب الغاز الطبيعي وتوصيلها لكل الأحياء السكنية، والتي تحتاج إلى كمية ضخمة من الاستثمارات من جهات متعددة لحلها، وإلى دعم حكومي ومن القرويين أنفسهم وغيرهم من الكيانات الفاعلة في السوق.

أشعة الشمس: استغلال الطاقة الشمسية على نطاق واسع

اكتسبت مدينة ريتشاول التي تقع على شاطئ البحر الأصفر بالصين اسمها من كونها "أول مكان تشرق عليه أشعة الشمس"، وتعتبر نوعية الهواء والماء في مدينة ريتشاول من النوع الأول على المعيار الوطني وذلك بحكم قربها من البحر، وقد استفادت هذه المدينة من استغلال الطاقة الشمسية على أوسع نطاق، ويستخدم 99% من مساكن المواطنين بمدينة ريتشاول سخانات مياه تعمل بالطاقة، وتصل هذه النسبة إلى 30% في ضواحي المدينة ومستمرة في الارتفاع، وتستخدم ستة آلاف أسرة المواقف التي تعمل بالطاقة الشمسية في طهي الطعام، وأكثر من 60 ألف من ألواح الطاقة الشمسية تمتد بالتدفئة، وتعمل الإضاءة في الشوارع وإشارات المرور بالكهرباء المتوفرة عن طريق ألواح الطاقة الشمسية.

رابعاً: إنشاء منظومة إيكولوجية لمعالجة النفايات:

إن تعزيز جمع وفصل النفايات المنزلية وتدويرها هي حلقة مهمة لاستكمال منظومة معالجة نفايات الأحياء السكنية في المدن الصغيرة والمتوسطة، عن طريق العمل على وضع مجموعة من الخطط التفصيلية الدقيقة تركز على تصنيف النفايات في الأحياء السكنية في المدن الصغيرة والمتوسطة -النفايات المنزلية بشكل خاص-، والتوسع في جمع المعلومات وإجراء البحث الجاد حولها، ومن ناحية تدوير النفايات المنزلية، من الممكن العمل على إنشاء مشروعات تحويل النفايات المنزلية لسماذ عضوي وأعلاف، أما من ناحية نقل هذه النفايات، يجب إعداد سيارات نظافة خاصة بنقل النفايات المنزلية، ويعتبر تحسين مرافق منظومة تصنيف وجمع ونقل النفايات المنزلية عملاً مهماً لاستكمال منظومة معالجة النفايات في الأحياء السكنية وتحسينها، كما يجب التغيير الجذري لنموذج جمع ونقل النفايات القائم على نقاط محددة لتجميع سلات النفايات المؤقتة، وكذلك محطات تجميع وتحويل النفايات المفتوحة في الأحياء السكنية، ومن الضروري التوسع في استخدام نموذج جمع النفايات ونقلها يتمتع بالفاعلية العالية كالسيارات محكمة الغلق وسيارات النقل الصغيرة وسيارات

النقل المغلقة، حتى تتم العملية كاملة بإحكام وتحقيق فكرة نقل النفايات المنزلية مصنفة بالفعل، وإنشاء محطات تدوير القمامة في المدن الصغيرة والمتوسطة تكون الأحياء السكنية في الحضر أساساً لها، وتتمركز في أسواق التوزيع والتجزئة، وتكوين منظومة واحدة عن طريق الإنترنت تعمل على خلق الموارد وإعادة التدوير والتصنيع -ثلاثة في واحد- وهذا لتوجيه الشكل المطبق حالياً وتوسيعه والقائم على "الجهود الفردية غير الموحدة أو الموجهة"، مع التوسع في إنشاء نقاط ومحطات لإعادة تدوير القمامة وخلق الموارد في الأحياء السكنية.

خامساً: إنشاء منظومة لتشجير وتجميل الأحياء السكنية:

إن إنشاء منظومة لتشجير وتجميل الأحياء السكنية يعد بمثابة الشيء الأروع في تحسين بناء الأحياء السكنية في المدن الصغيرة والمتوسطة، ويتضمن التوسع الرأسي لتشجير الأحياء السكنية خمسة مستويات: تشجير حدائق الأحياء السكنية، تشجير الطرق، تشجير الجوانب، تشجير أسطح البنايات، وتشجير مروج خضراء (مساحات واسعة).

نظام التجميل يشمل "مشروع إضاءة" ومشروع لتنظيم الأسلاك والمواد الإعلانية، ويتطلب تنفيذ "مشروع الإضاءة" الأخذ في الاعتبار الجمع بين توفير الطاقة وتجميل البيئة، فيستخدم أجهزة إضاءة موفرة وتقنيات عالية تمنع إهدار الطاقة وتسبب التلوث الضوئي للسكان، وتنفيذ مشروع تنظيم الأسلاك والمقصود به هو تحقيق نسبة 100% من الأسلاك "إما ملتصقة بالحائط تحت الأرض وتوديع فضاء القرى التي تتوسط المدن "شبكة عنكبوتية".

سادساً: ابتكار نظام ديمقراطي ونظام إدارة للأحياء السكنية:

يتمحور تعزيز ابتكار نظام ديمقراطي ونظام إدارة للأحياء السكنية في المدن الصغيرة والمتوسطة حول توسيع الأهداف التالية: الفصل بين وظائف المحليات، ومحطة العمل في الحي السكني هو مستوى الإدارة الشعبية في الحكومة، يأخذ تكلفاته من الحكومة الأعلى منه، ولجنة الحي هي منظمة مستقلة منتخبة على المستوى

الشعبي، وتنفذ هذه المنظمة المستقلة نظام الإدارة الديمقراطي بين المواطنين، كما يطبق العاملون في لجنة الحي السكني (المحليات) الإدارة وفقاً للقانون بشكل صارم، تزداد القيمة المضافة للأموال والممتلكات الجماعية (التعاونية) عاماً بعد عام، أما أختام الحي والحسابات المالية وإدارة العمال والعمل فكل ذلك يتم بنظام دقيق، من خلال إنشاء هيئة للتنسيق الشامل بين أعمال الأحياء والحزب، وهيئة استكشاف ولجنة صناعية وهيئة وسيطة وغيرها من المنظمات المجتمعية، والبحث لحل القضايا الكبرى في الأحياء السكنية، والإسراع في إنشاء هيئة عمل جديدة للإرشاد الحكومي والمشاركة المجتمعية والاستقلال المحلي وإدارة السوق في الأحياء السكنية، ودعم إدارة الأحياء السكنية عن طريق الاستقلال المجتمعي، وإدارة الأحياء السكنية يقودها إلى الاستقلالية.

سابعاً: تعزيز بناء المرافق الثقافية والصحية في الأحياء السكنية:

يرتكز البناء الثقافي في التجمعات السكنية على أربعة مجالات وهي: "تعميم الثقافة الأساسية وتنشيط الثقافة الجماهيرية ودعم الثقافة الراقية وخلق ثقافة العلامات التجارية"، ويرتكز تشجيع المواطنين في التجمعات السكنية على اتباع أسلوب الحياة الصحية، والعمل المستمر على تلبية احتياجات المواطنين الصحية في الأحياء السكنية واعتبارها نقطة الانطلاق الأساسية، ورفع المستوى الحضاري والصحي النوعي للسكان واعتبارها نقطة الوصول، والتوسع الجاد في كل الأنشطة والمشروعات الصحية ولتشجيع أنماط الحياة الصحية وتعزيز التناغم بين الإنسان والبيئة المحيطة.

ثامناً: تعميق تأسيس الأنشطة الأساسية في الأحياء السكنية وتعزيزها:

من الواجب على الحكومات في المناطق الحضرية الاهتمام الزائد ببناء الأحياء السكنية، واعتبار بناء التجمعات السكنية عملاً مهماً من حيث الإدارة المجتمعية والحكومية وتوفير الخدمات العامة في شكلها الجديد، واعتبار القاعدة الشعبية في المناطق الحضرية هي الممسكة بالأعمال بها، الجمع بين الاقتصاد المحلي لهذه التجمعات السكنية وبين واقع التنمية الاقتصادية في المجتمع، وتخطيط الأنشطة

والفعاليات الرئيسية لتأسيس المجتمعات السكانية، وتوجيه الموارد البشرية والمادية والمالية والروحية نحو المجتمع، والإسراع بقدر الإمكان لجعل المواطن في هذه الأحياء السكنية يشعر بالفائدة وكذلك المناطق الحضرية تعم عليها الفائدة.

4. جهود تعزيز التوسع الحضري الجديد:

تتضمن المشاكل الرئيسية التي تواجه المدن الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة: "عدم قدرة الإنسان على البقاء فيها لنقص دعم الصناعات، واتساع الفجوة بين التنمية الحضرية والريفية بشكل متزايد أثناء عملية التوسع الحضري السريع، وعدم حصول الفلاحين الذين فقدوا أراضيهم على الحماية الكاملة مما أدى إلى تراكم الصراعات، والاستهلاك المفرط لموارد الأرض".

وفي ظل عصر الحضارة الإيكولوجية، وفي سياق الجهود المضنية التي تبذل لتعزيز التوسع الحضري الجديد على المدن المتوسطة والصغيرة أن تراعي جيداً الأمور التالية:

أولاً: السير في طريق التنمية المتكاملة بين التحضر والتصنيع: سوف تصبح المدن الصغيرة والمتوسطة هي ساحة المعركة الرئيسة للتوسع الحضاري في الصين في العقد المقبل، وهذا معناه تدفق عدد كبير من السكان إلى المناطق الحضرية الجديدة أي إلى المدن الصغيرة والمتوسطة، ويمكن القول إن اتساع الحيز الإنمائي في المدن الصغيرة والمتوسطة وعدم وجود "أمراض المدينة" الخطيرة كالبينة الملوثة والمشاكل المرورية، سيعمل على خفض تكلفة التوسع الحضري، ولكن المشكلة تكمن في وجود معوقات واضحة على التوظيف في المدن الصغيرة والمتوسطة، والسبب هو التنمية الصناعية غير الكافية، وافتقار عدد كبير من السكان في المناطق الحضرية للأمان الوظيفي ولمصدر دخل ثابت، ومن ثم فإن حركة البيع النشطة لكثير من المنازل في المدن الصغيرة والمتوسطة في الواقع ما هي إلا عقارات اشتراها العاملون بالخارج بعد عودتهم لمسقط رأسهم وغالبيتها خال من السكان معظم الوقت باستثناء أيام الأعياد، أو تلك التي يسكنها كبار السن والأطفال فقط، لذلك ينبغي الارتقاء بجودة التوسع الحضري في المدن الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز

الاهتمام بالتنمية الصناعية، واتخاذ مسار جديد للتنمية للتكامل بين التوسع الحضري والتصنيع، أما بالنسبة للمدن الصغيرة والمتوسطة، فالمسار جديد للتنمية المتكاملة بين التوسع الحضري والتصنيع يكمن بشكل أساسي في رعاية وتطوير الصناعة، مع الأخذ بعين الاعتبار المستوى الفني الفريد، وإمدادات الكفاءات والقاعدة الصناعية، وينبغي -أيضاً- أن تستند المدن الصغيرة والمتوسطة على القاعدة الصناعية لكل منها، وتميز الموقع والموارد، والتمسك في الوقت نفسه بالتوجه الإيكولوجي والعلمي، وتسهيل الضوء على الصناعات كثيفة العمالة والصناعات التجهيزية المحلية ذات الخصائص الإقليمية، ومن ثم التشبث بالتنمية المتميزة والمتسلسلة، وتعزيز وظيفة الصناعة في توفير فرص عمل لاستيعاب السكان وزيادة دخلهم وغيرها من الجوانب الأخرى، والالتزام بالتنمية الشاملة للحيز الحضري، بالإضافة إلى تعزيز التكتلات الصناعية، والتنمية الحداثيّة، للحصول علي فوائد اقتصادات الحجم Economies of agglomeration والنطاق Economies of scale.

ثانياً: الإدارة الجيدة للموارد الحضرية وتوفير دعم أفضل للتصنيع والتحول الحضري: ينبغي على التوسع الحضري الجديد بذل الجهود المضنية لحث المدن على تحسين بيئتها وتنمية الفضاء والارتقاء بالذوق، وتحفيز المدن الحضرية لزيادة قيمتها المضافة، فالإدارة الجيدة للموارد الحضرية وتحسين البيئة المعيشية هي حاجة ملحة للارتقاء بجودة الحياة للسكان وهي حاجة لجميع سكان الحضر بأكملهم، فهي تقوم بالفعل على الإنسان والأساس، وهي العمل علي تحسين صورة المدينة وسمعتها، وهي حاجة ملحة لتعزيز القوة الجاذبة للمناطق الحضرية، وهي قناة هامة لتمويل صندوق التنمية الحضرية وزيادة النفقات المعيشية للمواطنين، وهي أيضاً الارتقاء بالتحول الصناعي وهي حاجة لتعزيز تطوير الصناعات الجديدة، ويجب أن تركز إدارة المناطق الحضرية على تنشيط الموارد الفضائية وتحسين الموارد الإيكولوجية والثقافية، وتتضمن الفكرة الرئيسية على: أولاً: اختيار مواقع معينة عالية الكثافة لبناء مناطق تجارية، ورفع قيمة الأراضي المحيطة بالمناطق التجارية، ثانياً: توسيع حيز التنمية الحضرية ورفع قيمة الأراضي عن طريق الانتقال والتحول من القرى إلى الحضر والتحول الحضري لأراضي المناطق الريفية، ثالثاً: الاستفادة الكاملة من الظروف الطبيعية في المناطق الحضرية وخلق مزيد من الحيز الإيكولوجي المنفتح

وبناء المرافق الثقافية العامة كالمتاحف والمكتبات وصالات الألعاب الرياضية وغيرها، للارتقاء بالذوق الثقافي الحضري، وذلك من خلال الدمج الأمثل للموارد الإيكولوجية والثقافية، رابعاً: بناء المناطق الحضرية الجديدة عند الضرورة، وتعزيز التنمية بها عن طريق النقل الكلي للأجهزة الإدارية إليها لتكون قاطرة لتنمية المدن الجديدة وتوسيع حيز التنمية الحضرية، وما يحتاج أن نوليّه اهتماماً أكبر هو أننا في أمس الحاجة إلى إدارة المناطق الحضرية بشكل جيد، لكن لا نستطيع أن نجعل القوة المحركة الرئيسية للتنمية الحضرية تضع آمالها في الإدارة الجيدة للمناطق الحضرية وفقط ولا نستطيع جعل قطاع العقارات الدعامية الرئيسية للتنمية الحضرية، ولا يمكن أن نجعل بيع الأراضي هو المصدر الرئيسي لتمويل المناطق الحضرية، والأكثر من ذلك فلا يمكن اعتبار تقييم أسعار الأراضي وارتفاع وانخفاض أسعار العقارات هو مؤشر مستوى التنمية الحضرية.

ثالثاً: التنمية الشاملة للمناطق الحضرية والريفية: لا يمكن أن يتبع التوسع الحضري المسار القديم بالفصل بين المناطق الحضرية والريفية، فالتفكير الشامل والتخطيط المساحي للمناطق الريفية والحضرية والتنمية الصناعية في المناطق الحضرية والريفية والمسائل الاجتماعية والحياتية بها هو مطلب حتمي لا مفر منه للتوسع الحضري الجديد، كما يعد النظام الإيكولوجي الإقليمي نظاماً عضوياً متكاملًا، ولا يمكن أن يكون بناء الحضارة الإيكولوجية بالمدن الحضرية كالجندي الأعزل وحيداً في جزيرة معزولة ويقتحم ساحة القتال، لذا يجب أن تبدأ التنمية الشاملة للمناطق الحضرية والريفية بالجوانب الآتية: أولاً: الاهتمام بالتصميم رفيع المستوى والتمسك بمبدأ التخطيط، فمن خلال الإعداد العلمي للتخطيط الشامل للمناطق الحضرية والريفية، والتخطيط الشامل لاستغلال الأراضي، والتخطيط المفصل والدقيق المتحكم في المناطق التي تدمج بين المناطق الحضرية والريفية، والتخطيط المركزي للنقل المتكامل نستطيع أن نستكمل في أقرب وقت ممكن "خطة البناء قصيرة المدى" و"التخطيط للنظام الحضري في نطاق المدينة" وتخطيط توزيع القرى، والخطة الرئيسية للقرى والبلدات، وذلك لنتمكن في أقرب وقت ممكن من أن يصل معدل تغطية التخطيط التفصيلي إلى 100% ، وأيضاً لتنفيذ التخطيط المتكامل للتنمية الحضرية والريفية بشكل نهائي، ووضع الإطار الأساسي لبناء الحضارة الإيكولوجية

والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الحضرية والريفية، ثانيًا : التنمية الصناعية الشاملة في المناطق الحضرية والريفية، وعن طريق الفكر الصناعي يمكن تطوير الزراعة وتعزيز الشركات الرائدة لدفع تصنيع وتجهيز المنتجات الزراعية، وفتح أسواق لبيع المنتجات الزراعية، ومن ثم بذل الجهود الكبيرة لتنمية الزراعة الحضرية والمنشآت الزراعية (تسهيل الزراعة)، والترويج للزراعة التجريبية، وتعزيز الاندماج بين الزراعة والسياحة، والارتقاء بالمحتوى العلمي والتكنولوجي للزراعة والقيمة المضافة للمنتجات الزراعية، ثالثًا: التشبث بمبدأ أن المدن الحضرية هي التي تركز المناطق الريفية، وأن الصناعة هي التي تركز وتمول الزراعة ، ومن ثم نعمل علي ضخ دماء جديدة لتطوير الزراعة وتربية الحيوانات من خلال العلم والتكنولوجيا، وميكنة الزراعة، وبناء قاعدة نموذجية يحتذى بها إلى غير ذلك من طرق الدعم الخاص الأخرى، رابعًا: التخطيط الشامل للمشروعات الاجتماعية في المناطق الحضرية والريفية كإعانة المسنين وغيرها من المسائل الاجتماعية، والعمل المستمر على تحسين آليات التأمين الاجتماعي الذي يتخذ من "بوليصة التأمينات الخمس" ⁽²¹⁾ محتوى رئيسًا لتحقيق التغطية الكاملة لمعاشات التقاعد وكبار السن في المناطق الريفية، ورفع مستوى معاشات المزارعين تدريجيًا وذلك من خلال الإعانات الخاصة.

رابعًا:عمل آلية للتقاسم العادل والمنصف لمنافع التوسع الحضري: مما لا شك فيه أن عملية التوسع الحضري هي عملية ارتقاء تدريجي بمستوى التنمية الاقتصادية وتراكم تدريجي للثروة الاجتماعية، وهي -أيضًا- عملية تحسن تدريجي لقيمة الموارد في المناطق الحضرية، وتكمن المشكلة في كيفية تخصيص وتوزيع الثروات الاجتماعية المتراكمة وكيفية إعادة تقييم تقاسم الموارد الحضرية بين كافة الأطراف المشاركة في عملية التوسع الحضري، فهذه مسألة متعلقة بالعدالة الاجتماعية، وتعد قضية رئيسة متعلقة بإمكانية تحقيق التوسع الحضري للتنمية المستدامة من عدمه، وتتجسد القضية الجوهرية لآلية تقاسم منافع التوسع الحضري في قضية تمدن الفلاحين المهاجرين وقضية إعادة توطين الفلاحين المعدمين الذين

21- . يشير إلى خمسة أنواع من التأمين، تأمين التقاعد والتأمين الصحي والتأمين ضد البطالة، التأمين ضد إصابات العمل وتأمين الأمومة.

فقدوا أراضيهم خلال عملية التوسع الحضري:

أولاً: قضية تمدن الفلاحين المهجرين: يعد الفلاحون المهاجرون قاطرة هامة للتوسع الحضري في الصين، لذلك فاحترام الفلاحين المهاجرين وحماية حقوقهم ومصالحهم وتعزيز تمدنهم هو أحد الموضوعات الهامة والأساسية للتوسع الحضري الجديد، ومن ثم يجب الاهتمام بأوضاعهم من حيث التوظيف، فعلياً أن نوفر لهم الدعم وبرامج التدريب المهني اللازمين للتوظيف، فضلاً عن حماية حقوقهم ومصالحهم العمالية، بالإضافة إلى حث شركات توظيف العمالة على توقيع اتفاقات عمل معهم ودفع التأمينات الاجتماعية لهم، ودفع الأجور لهم في الأوقات المحددة، هذا بالإضافة إلى معالجة جميع المشكلات المتعلقة باصطحاب الفلاحين المهاجرين لذويهم - الزوجات والأبناء- والتحاق أبنائهم بالمدارس، مما يسهل على الفلاحين المهاجرين الإقامة في المدن والاستقرار بها.

ثانياً : قضية إعادة توطين الفلاحين المعدمين: يفقد الفلاحون في الضواحي أثناء عملية التوسع الحضري سبل العيش ووسائل الإنتاج الأساسية، لذا علينا أن نهتم اهتماماً كبيراً بحقوقهم ومصالحهم الحيوية، كما ينبغي وضع التدابير اللازمة لتدريب مجموعة من الفلاحين المعدمين وتوفير الضمان الاجتماعي لهم وفقاً لمبادئ "التوجه الحكومي والأولويات الحياتية" و"على المدى القصير والطويل"، والتفعيل الشامل للإجراءات التي تعود بالنفع على الشعب كالبناء الموحد للعقارات، وإعادة التوطين الوظيفي واستثمار جزء من الأرباح -بحيث يملك أسهماً في المؤسسة التي يستثمر بها- والرعاية الشاملة لكبار السن والتدريب المجاني والتوظيف بالأولوية لحل معضلة إعادة توطين الفلاحين المهاجرين بشكل صحيح.

خامساً: الاستخدام المكثف لأراضي البناء: في مقابل المدن الكبرى والمدن الضخمة للغاية تعد موارد الأراضي في المدن المتوسطة والصغيرة متوفرة إلى حد ما، ولكن هذا لا يمكن أن يكون سبباً للتوسع في استخدام الأراضي للبناء في بلد مثل الصين، وتعد ندرة موارد الأراضي فيها واقعاً طويلاً الأمد، لذا فالاستخدام المكثف لأراضي البناء هو قضية رئيسة ينبغي تركيز الاهتمام عليها أثناء عملية البناء الحضاري، ولا بد من أولاً: تعزيز كثافة وقوة التنمية الحضرية بشكل مناسب، والتنفيذ

الصارم والدقيق لـ"تصنيف أراضي البناء في المناطق الحضرية وتخطيطها وفقاً لمعايير 2011-GB50137 لأراضي البناء"، ومن الممكن تحديد حجم التوسع وهيكل أراضي البناء في المناطق الحضرية بشكل معقول استناداً إلى الإسقاطات السكانية والتنمية الاقتصادية المتوقعة كأحد الطرق العلمية، ومن خلال التحديد الصارم لاحتياجات معدل حجم أراضي البناء في المناطق الحضرية وصياغة سياسة تحفيزية لمعدل حجم أراضي البناء إذا اقتضى الأمر، فترشيد استخدام أراضي البناء للتنمية الصناعية يوفر للشركات الجديدة المتطلبات الواضحة لمدي قوة للاستثمار، ثانياً: تصحيح العلاقة بين المدن الحديثة والمدن القديمة، ففي الوقت الذي يتم فيه تسريع وتيرة تطوير وبناء المدن الجديدة يجب الاهتمام بتعديل المدن القديمة وتنشيطها، وانطلاقاً من الواقع واسترشاداً بنظام حق الانتفاع بالأراضي المطبق في الولايات المتحدة الأمريكية (Tradable Development Right) من الممكن ابتكار نظام حق الانتفاع وملكية الأراضي في المدن القديمة، وذلك باعتباره أحد السبل لإعادة بناء المدن القديمة وتعويض الأحياء التاريخية ومراقبتها، ثالثاً: الترسيم المنصف لحدود المناطق الحضرية، فعلى إدارة الحدود الحضرية أن تهتم أكثر بترسيم الأراضي غير القابلة للبناء عليها، ومن خلال الأراضي الزراعية الأساسية والغابات والمحميات البيئية وغيرها من مناطق الخط الأحمر البيئي التي تتمتع برقابة فعلية، نحمي الموارد الطبيعية الهامة والمساحات المفتوحة ومن ثم نترك ثروات لا تقدر بثمن للأجيال القادمة.

الباب الرابع: وضع استراتيجية لنموذج التنمية الخضراء

لا يمكن أن يتم بناء الحضارة الإيكولوجية في المدن الصغيرة والمتوسطة بمجرد التفكير في الأمر، بل يجب العمل بعدة استراتيجيات وهي:

(أولاً): الاختراق:

إن بناء الحضارة الإيكولوجية هو مشروع ممنهج، وهي عملية تحتاج إلى تراكم جهود المدن الصغيرة والمتوسطة، ومن الصعب تحقيق تقدم شامل في كل المجالات على مدى قصير، وإذا أردنا الإسراع بتعزيز بناء الحضارة الإيكولوجية فمن الضروري تجميع الخصائص المميزة واختيار مجالات مهمة للتركيز عليها وإعطائها الأولوية وتحقيق تقدم ملحوظ بها. يجب الأخذ في الاعتبار مرحلة التنمية التي تمر بها المدينة والتحديات التي تواجهها عند اختيار المجال والاتجاه الذي سيتم العمل عليهما، وإعطائها الأولوية والتركيز عليها، وأن يكون عدد السكان في المنطقة الحضرية كبير نسبياً ولكن مستوى التنمية الاقتصادية منخفض نسبياً، وأن تكون الصناعة الرئيسة والرائدة غير واضحة، وأن يكون محيطها مازال في مراحله الأولى، لدرجة عدم وجود محيط صناعي ممتد للمدينة، أو بالرغم من توفر الصناعة بهذه المنطقة الحضرية على نطاق واسع، إلا أن مستواها التكنولوجي منخفض والقدرة التنافسية لمنتجاتها ضعيفة للغاية والقيمة المضافة متدنية، لذا يجب اختيارها للارتقاء بالصناعة بها كاتجاه لبذل الجهد به والتركيز عليها من الناحية الإيكولوجية والتكنولوجية والسعة التشغيلية (التوظيف) لإعادة هيكلة الصناعة بالمدينة، ورفع القدرة التنافسية للمنطقة الحضرية، أو اختيار مدينة صغيرة أو متوسطة تتمتع بمستوى تنمية مرتفع نسبياً و نفوذ اقتصادي قوي إلى حد ما، وصناعة تكنولوجية فائقة تحتل مركزاً متقدماً، ولاسيما إذا كانت تواجه

بالفعل المشاكل المرورية "أمراض المدينة" بدرجة ما وغيرها من سمات المناطق الحضرية، مثال ذلك مدينة كونشان وغيرها من المدن، في هذه الحالة يمكن اختيارها لتنفيذ النقل الأخضر باعتباره اتجاهًا للجهود التي تبذل على المدى القريب، وإجراء تخطيط منهجي لأربع نواح في النقل والمرور وهي: "متطلبات النقل وإمدادات النقل وإدارة النقل وتحسين شبكة الطرق"، و من ثم تطوير النقل المشترك والتصميم العلمي للنقل البطيء، ويعد تاريخ تأسيس التوسع الحضري طويل إلى حد ما، فأحياء المدن القديمة والتجمعات السكنية القديمة تؤثر بشكل خطير على تحسين إمكانات الحضر والارتقاء بالمستوى المعيشي للسكان، وفي الوقت الذي نهتم فيه ببناء المدن والأحياء الجديدة، علينا أن نضع بناء الحضارة الإيكولوجية -هذا الموضوع المهم - في المدى القريب فوق بناء التجمعات السكنية والمصالح الحيوية المرتبطة بالجماهير، كما يجب السعي لتحقيق إنجازات سريعة في مجالات تحسين المباني ومنظومة معالجة المياه ومنظومة معالجة النفايات ومنظومة التشجير والتجميل وغيرها من المجالات.

(ثانيًا): السمة المميزة البارزة:

لا يمكن أن يتم بناء الحضارة الإيكولوجية في الحضر على نفس النمط، فالمدينة توصف بالحياة طالما كان لها شخصية مميزة، والحضر ليس فقط حديد وخرسانة متراكمة فوق بعضها يطلق عليها "الحديثة"، فالبصمة البيئية المختفية في البناء والفراغ، والرموز الإنسانية وسحر التكنولوجيا هم النواة الحقيقية للمدينة، ومن الممكن تسليط الضوء على سمات الحضر في المجالات الآتية:

1. الاستفادة الكاملة من الظروف الطبيعية والتميز البيئي للحضر، لخلق منظومة إيكولوجية حضرية فريدة من نوعها، وتسليط الضوء على الخصائص الإيكولوجية "إذا كنت في الجبل فاعتمد عليه في طعامك، وإذا كنت في البحر فاعتمد عليه في طعامك"، وبناء الحضر يجب أن يكون كذلك، كما يجب على المدن الساحلية أن تركز على الخصائص الساحلية، والاستفادة من الخط الساحلي والشاطئ المفتوح وعمل برنامج شامل لهما، وإبراز الصورة البانورامية والمنفتحة لمنظر البحر، ويجب تسليط الضوء على خصائص المدينة الموازية للنهر، والاستفادة الكاملة من القيمة البيئية لمجرى النهر، والإبقاء على حيز من الفراغ العام الكافي على جانبي النهر، والتخطيط

لمرافق عامة ضخمة على طول الطريق الموازي للنهر، وعلى مدن الغابات لضرورة الاستغلال الجيد للغطاء النباتي ونوعية الهواء المتميز والموارد الحيوانية والنباتية الغنية، والعمل على تصميم حيز حضري متعدد المراكز، وزيادة كثافة وصلابة البناء المحلي، والحد من ضغوط التنمية الحضرية على بيئة الغابات، بحيث ينقل الحضر للغابات المحيطة الحيوية ويحتضن هدوء الغابات الحضر فيشكلان معاً "مدينة في غابة وغابة في مدينة" ليكمل كل منهما الوضع البيئي للآخر.

2. تعميق الاستفادة من المكنون الثقافي للحضر وتبسيط الضوء على الخصائص الثقافية وتجسيدها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الحضر، لكل مدينة مسار تنمية فريد من نوعه وكل مسار تنمية لمدينة هو اختصار ومقطع من مرحلة محددة لتطور تاريخ البشرية، وفقاً لوجهة النظر "التكعيبية"، على المدينة في طريق نموها أن تجيب عن سؤال "من أنا؟"، فالأمر ليس بسيطاً وليس مجرد حماية للموروث التاريخي ولكنه يمتد ليصل إلى ثقافة المدينة وروحها وصياغة شكل المدينة وقضايا التنمية بها، لذلك يجب إذابة ثقافة المدينة وروحها في التخطيط للمدينة وفي المناظر والتصميم العمراني وفي البناء المتطور، وتبسيط الضوء على شخصية المدينة وطابعها، وهذه حاجة ملحة وشرط لا مفر منه للارتقاء بنوعية المدن وبناء الحضارة الإيكولوجية بها.

3. تنمية الصناعات المتميزة والفريدة وتبسيط الضوء على خصائصها، والدمج بين ظروف الموارد وقواعد التنمية والتركيز على الصناعات الفريدة والمتميزة وخلق سلسلة صناعات وعلامات تجارية، وتكوين نفوذ وتأثير إقليمي وعلى المستوى الوطني وحتى على المستوى العالمي بما تتمتع به هذه الصناعات من خصائص، مثال ذلك مدينة كونشان التي تنتج الكمبيوتر المحمول ومدينة فوشان التي تنتج السيراميك... إلخ.

(ثالثاً): بناء نظام:

تعتمد حماية البيئة الإيكولوجية على النظام، وتنفيذ النظام الأكثر شدة وسيادة القانون هو الضامن الذي يمكن الاعتماد عليه في بناء الحضارة الإيكولوجية⁽²²⁾ أما فيما يخص المدن الصغيرة والمتوسطة، فعلى أن ندرك أن بناء الحضارة الإيكولوجية يتطلب تطبيق النظام أولاً، وإلا يصبح بناء الحضارة الإيكولوجية مجرد كلام فارغ -حبر على ورق -⁽²³⁾.

يجب أن ينطلق بناء النظام من المجالات التالية:

1. التمسك الصارم بتنفيذ نظام حماية الأراضي الزراعية ونظام إدارة الموارد المائية ونظام حماية البيئة، فيجب اعتبار الخط الأحمر لحماية الأراضي الزراعية خطاً للضغط العالي الذي لا يستطيع أي شخص، أو أي منطقة الاقتراب منه أو الاصطدام به، ونشر نصوص القوانين التالية المتعلقة بحماية البيئة والموارد على نطاق واسع: "قانون حماية البيئة" و"قانون حماية البيئة البحرية" و"قانون مكافحة تلوث الهواء" و"قانون مكافحة تلوث البيئة بالمخلفات الصلبة" و"قانون المياه في جمهورية الصين الشعبية" ... إلخ، يطبق القانون على كل من يخالفه.

2. التطبيق الصارم للمعايير الوطنية لاستغلال الأراضي والموارد المائية، ووضع معايير لقوة الاستثمار ومعايير صرف الملوثات والانبعاثات وفقاً لواقع كل منطقة، وتطبيق العقوبات على كل من يتخطى هذه المعايير، وأمره بتصحيح الخطأ في وقت محدد، وإذا كان من الصعب تصحيحه فيجب وقفه في المهلة المحددة وإزالته، كما يجب تحديد سقف للاستثمار وسقف للملوثات والانبعاثات للمؤسسات الجديدة، وترفض بحزم المؤسسات التي لا تحقق هذه المعايير.

3. تحسين منظومة تقييم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وضعف تقييم إجمالي الناتج القومي ومؤشرات استهلاك الموارد والإضرار بالبيئة والعائد الإيكولوجي، وبناء آلية محاسبة تتوافق مع منظومة التقييم، والعمل بحق الفيتو تجاه المؤشرات الجوهرية للبيئة الإيكولوجية (يكون تقييم الأشخاص والوحدات التي لا تستطيع تحقيق المعايير

22- خو جين تاو: التمسك بالسير في طريق الاشتراكية ذات الطابع الصيني والكفاح من أجل تحقيق الرفاه الشامل للمجتمع - من تقرير الاجتماع الموسع لنواب الشعب في الدورة الثامنة عشر للحزب الشيوعي الصيني، 8 نوفمبر 2012.

23- من كلمة شي جين بينغ في الاجتماع السادس للمكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، 24 مايو 2013.

للمؤشرات الجوهرية هو الرفض وعدم قبولها)، والعمل بنظام الملاحقة والمساءلة فيما يخص الحوادث البيئية الخطيرة والضخمة.

(رابعاً): الابتكار التكنولوجي:

يعتبر التقدم التكنولوجي داعماً مهماً لبناء الحضارة الإيكولوجية، فمحدودية الموارد البيئية ولا محدودية التنمية الحضرية هذان المتناقضان هما المعضلتان اللتان تواجهان الإنسان، أما التقدم التكنولوجي فهو مفتاح نجاحهما معاً - البيئة الإيكولوجية والتنمية -.

يتطلب تعزيز بناء الحضارة الإيكولوجية أن تتمسك المدن الصغيرة والمتوسطة بعدة نواحي لدعم الابتكار التكنولوجي وهي:

1. وضع خطط وبرامج للابتكار التكنولوجي، وسياسة واضحة لتشجيع الابتكار التكنولوجي، والتشجيع على التقدم للحصول على براءة اختراع ومنح مكافآت تشجيعية لبراءات الاختراع التكنولوجية، وإنشاء صندوق خاص لدعم الابتكار التكنولوجي والجهود المبذولة، ودعم البحوث التكنولوجية المحلية وتخصيص جائزة كبرى لتطبيق الابتكارات التكنولوجية.

2. الجمع بين السمات البيئية المحلية وخصائص التنمية الصناعية، وتعزيز الخصائص الإقليمية والاكتفاء الذاتي من التكنولوجيا الصناعية المتميزة؛ لتلبية احتياجات الاقتصاد المحلي والتنمية الاجتماعية كنقطة انطلاق، بناء على استيعاب التكنولوجيا، ويوفر الدعم التكنولوجي للصناعات (الاقتصاد) ذات الخصائص المناطقية (الإقليمية) والارتقاء بها، ونأخذ منطقة شيباي مثلاً على ذلك، فهي من ناحية منطقة شحيحة المياه ومن ناحية أخرى تتمتع بوفرة أشعة الشمس، ومن هنا يجب دعم تكنولوجيا الصناعات الموفرة للمياه، والصناعات التي تستغل تكنولوجيا الطاقة الشمسية.

3. تعزيز الابتكار التكنولوجي والعلمي ودوره النموذجي والقاطر، وتعزيز تصنيع التكنولوجيا التقليدية المحلية الفائقة والصناعات المتميزة، والتركيز على المؤسسات

القائمة على الابتكار والمشروعات النموذجية العلمية كنقطة مهمة، ورفع المستوى العام للابتكار في الصناعة تدريجيًا وتعزيز هيكلية الاقتصاد وتطوير الابتكار.

4. العمل الجاد على بناء القدرات الابتكارية الإقليمية، والبناء التدريجي لآلية كاملة تسير الابتكار والبيئة الاجتماعية، وتحسين منظومة الابتكار التكنولوجي المؤسسي ككيان فاعل، والمشروعات الموجهة نحو السوق وتنظيم الترويج الإنتاجي والعلمي والبحثي والربط بينها وتحسين منظومة الخدمات العلمية والتكنولوجية.

(خامسًا): سباق التميز:

يحتاج القياس العلمي لمستوى بناء الحضارة الإيكولوجية في الحضر إلى المقارنة الشاملة بين عدة مؤشرات، فعلى الرغم من نقص منظومة تقييم سيادية للقيام بتقييم شامل لمستوى بناء الحضارة الإيكولوجية حاليًا، إلا أن القطاعات المعنية في الدولة من خلال فعاليات سباق التميز والنقاط النموذجية، من الممكن أن تعكس مستوى بناء الحضارة الإيكولوجية في الحضر.

على المدن الصغيرة والمتوسطة السعي إلى التميز والتفوق، فمن الممكن أن يكون إنشاء مدينة نموذجية للحفاظ على البيئة ومدينة الحداثق الوطنية ومدينة الحداثق الإيكولوجية الوطنية والمنطقة النموذجية المتقدمة للحضارة الإيكولوجية نقطة انطلاق مهمة، وأن نركز على النقاط التالية:

1. التسابق لإنشاء مدينة نموذجية للحفاظ على البيئة، والموافقة على مدينة نموذجية للحفاظ على البيئة على مستوى الدولة تغطي المجتمع والاقتصاد والبيئة والبناء والصحة والحداثق وغيرها من المجالات، ففي عام 1997 وافقت الدولة على أول مجموعة من المدن النموذجية البيئية وهي مدينة تشانغ جيا قانغ ومدينة شين تزون وداليانغ وتشوهاي وشيامان وويهاي، وفي 2012 وافقت الدولة على إنشاء 92 مدينة نموذجية على مستوى البلاد.

2. السعي لإنشاء مدن الحداثق القومية ومدن الحداثق الإيكولوجية القومية، ولقد اختارت وزارة الإسكان والتنمية الحضرية والريفية بجمهورية الصين الشعبية مدن

الحدائق القومية ومدن الحدائق الإيكولوجية القومية وفقاً لـ "المعايير القومية لمدن الحدائق"، ويتم التقييم من ثمانية جوانب وهي الإدارة المتكاملة والبناء الأخضر ومراقبة البناء والبيئة الحيوية وترشيد الطاقة وتقليل الانبعاثات والمرافق المحلية والبيئة السكنية والضمان الاجتماعي، ويجب على مدن الحدائق البيئية القومية أن تلبى المتطلبات الكاملة والأساسية لهذا المشروع، وتعتبر مدن الحدائق الإيكولوجية القومية درجة أعلى من مدن الحدائق القومية فهي أكثر اهتماماً بالارتقاء بالوظائف البيئية للمدن، وأكثر عناية بالتنوع البيولوجي وحماية الموارد الطبيعية والبشرية، كما تعتني بضمان الأمن البيئي للحضر وقدرته على التنمية المستدامة، كما تراعي إلى حد بعيد نوعية الحياة في الحضر والتناغم بين الإنسان والطبيعة، ومنذ عام 1992 بدأت وزارة الإسكان والتنمية الحضرية والريفية بالصين الإعلان سنوياً عن المدن التي تم تحديدها كمدن حدائق قومية، لكن حتى الآن تم تحديد عدة مدن فقط كمدن حدائق بيئية تجريبية وهي: تشينغداو ويانغ تشو ونانجينغ وهانغتشو وويهاي وشوتشو وتشاو شينغ وقوي لينغ وتشاوتشينغ وكونشان وبوتشانغ وتشانغ جيا قانغ.

3. السعي لإنشاء منطقة قومية نموذجية متقدمة للحضارة الإيكولوجية، وأصدرت اللجنة الوطنية للإصلاح والتنمية ووزارة المالية وستة وزارات ولجان صينية أخرى في يوليو 2014 الإصدار المشترك من "إعلان افتتاح المجموعة الأولى النموذجية المتقدمة للحضارة الإيكولوجية" أدرجت فيه بلدية ميون بمدينة بكين و55 منطقة أخرى ضمن الدفعة الأولى من بناء مناطق نموذجية إيكولوجية متقدمة، والمناطق النموذجية للحضارة الإيكولوجية ستعمل على إزالة القيود البيئية لهذه المناطق باعتبارها هدفاً أساسياً، واتخاذ مبدأ الأولوية والتجريب والجرأة في الاستكشاف لإظهار دور وعامل "تراكم الخبرات والنموذج المؤسس والمثال الرائد".

تقارير خاصة:

الباب الأول: تنظيم الأراضي وتنمية المدن الصغيرة والمتوسطة في الصين

الفصل الأول

أحوال تنظيم الأراضي في الصين

1. دلالة تنظيم الأراضي ومفهومها:

من منظور عالمي، يعود تنظيم الأراضي إلى تاريخ طويل والتجربة في هذا المجال واسعة جداً، فيعود تاريخ تنظيم الأراضي في ألمانيا إلى قبل عام 1953 حيث أصدرت ألمانيا الاتحادية في ذلك الوقت أول إصدار لـ "قانون تنظيم الأراضي"، عدل هذا القانون عام 1976 وعام 1982 على التوالي، مما أضفى مزيداً من الثراء على مضمون تنظيم الأراضي ويتركز في استرداد الأراضي ودمجها وفتح أراض للبناء وتحسين القرى ودمج أراض لعمل مشروعات إنشائية ضخمة، وإعداد أراضي الغابات وإصلاح الأراضي لنوعية المحاصيل والأعمال الخاصة وتحديث هيئة المساحة وغيرها من المجالات، كما يوجد في بلدان كثيرة مثل فرنسا وإيطاليا وهولندا والبرتغال وكندا وأستراليا واليابان وكوريا الجنوبية وغيرها نفس المضمون ولكن بمسميات مختلفة مثل Land Consolidation, Land Readjustment, Land Replotting, Land Pooling

من منظور التجربة الصينية، ما زالت الصين تتحسس طريقها وتتكون تدريجياً أعمالها في مجال تنظيم الأراضي، وفي الوقت الذي لم يتضح فيه بعد مفهوم تنظيم الأراضي في الصين، إلا أنها كانت قد بدأت بالفعل ممارسته، بما في ذلك استغلال

تراب الوطن وتنميته وإصلاحه واستصلاح الأراضي وإعادة تأهيل المدن القديمة وغير ذلك، ومع تقدم الصين في طريق أعمال تنظيم الأراضي والتشكيل التدريجي لهذا المفهوم بحيث يتلاءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصين حالياً، تم اتخاذ إجراءات محددة لضبط العلاقة بين استغلال الأراضي والاقتصاد والمجتمع، وذلك في مناطق جغرافية محددة، ووفقاً لمتطلبات خطة استغلال الأراضي والخطة الشاملة، وكذلك تحسين هيكل استغلال الأراضي والتخطيط العلمي والتصميم المنصف والاستغلال والتنمية الشاملة لها، لرفع معدل الاستفادة من موارد الأراضي ومعدل إنتاجها، وزيادة مساحة الأراضي التي يمكن الاستفادة منها وضمان دورة جيدة وكفاءة عالية للثلاثة الكبار "الاقتصاد والمجتمع والبيئة".

باختصار، تنظيم الأراضي هو ضبط إجراءات استغلال الأراضي للوصول إلى الاستفادة القصوى منها، وينقسم تنظيم الأراضي وفقاً للهدف منه، ومن الممكن تقسيمه إلى تنظيم الأراضي في الريف وتنظيم الأراضي في الحضر، وتنظيم الأراضي في الريف يعني تنظيم الأرض داخل نطاق الريف بما في ذلك تعديل هيكل الأرض ودمج وتجميع قطع الأرض المجزأة، وتجميع سكان الريف في نقاط محددة ودمج أراضي المؤسسات الريفية، وتسوية الأرض واستصلاحها وتحسين التربة واستصلاح الأراضي المهملة والمهجورة، وتشديد كامل الطرق والقنوات وغيرها من المرافق، أما تنظيم الأراضي في الحضر فيعني تنظيم الأراضي الموجودة في نطاق الحضر والهدف منه رفع كفاءة استغلال أراضي الحضر وتخطيطها المنصف، وتجميع الأرض في نطاق جغرافي محدد وإجراء عملية دمج أو إعادة تجميع، كما يتم في نفس الوقت تشييد وتحسين الطرق وغيرها من البنية الأساسية، وزيادة المساحات الخضراء والأراضي العامة، وبالتالي تحسين البيئة وشروط الاستفادة من الأراضي في هذا النطاق الجغرافي.

2. أحوال تنظيم الأراضي في الصين:

(1) المستهدف: تنظيم أراضي الريف:

يبدأ تطوير تنظيم الأراضي من تنظيم أراضي الريف، ولا تزال أعمال تنظيم

الأراضي في الصين حاليًا تتركز أساسًا في تنظيم أراضي الريف، وتطرح المادة إحدى وأربعون من "قانون إدارة الأراضي بجمهورية الصين الشعبية" الذي صدر عام 2004 بوضوح أن "تشجيع الدولة لتنظيم الأراضي، وعلى حكومات الشعب في المحافظات والبلديات تنظيم التجمعات الاقتصادية التعاونية في الريف، والمعالجة الشاملة للحقول والمياه والطرق والغابات وفقًا لتخطيط الأراضي، وذلك لرفع نوعية الأرض الزراعية وزيادة فاعلية المساحة المزروعة، وتحسين البيئة الحيوية وشروط الإنتاج الزراعي، كما يجب على الحكومات الشعبية المحلية على كافة المستويات اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة تأهيل الحقول منخفضة الإنتاج والتعامل مع الأراضي المجزأة والمهملة والمهجورة"، ومن هنا يتضح أن الدولة تستهدف في الأساس تنظيم الأراضي الريفية.

ويعتبر تنظيم أراضي الحضر -أيضًا- مكونًا لا يمكن إغفاله في عملية تنظيم الأراضي، ومع ذلك تعد هذه الخطوة متأخرة نسبيًا في الصين وما زالت في مرحلة الاستكشاف والمحاولة، وقد نشأت الحاجة لمساحات كبيرة من الأراضي مع تسارع وتيرة التصنيع والتمدن في الصين في السنوات القليلة الماضية، لكن نظرًا للصعوبة الكبيرة لتطوير تنظيم أراضي الحضر وتبعثر قطع الأراضي وعدم كفايتها إلى غير ذلك من الأسباب، فالأراضي المتوفرة في الحضر نتيجة هذا التنظيم تعد قليلة، بينما هي متوفرة وواسعة في الأرياف، لاسيما تنظيم الأراضي في الريف المحيط بالمدن والذي غالبًا ما يتحول إلى احتياطي ومكون أساسي لتوفير الأراضي للدولة.

(2) الهدف: يركز الهدف من تنظيم الأراضي على الفائدة الاقتصادية:

من الممكن أن يشتمل الهدف من تنظيم الأراضي على مجالات عدة منها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتشير الفائدة الشاملة لتنظيم الأراضي إلى تحقيق الوحدة الشاملة للفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويجب أن يسعى تنظيم الأراضي إلى تحقيق الوحدة العضوية للفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لكن الصين الآن تركز على تحقيق الفائدة الاقتصادية من وراء أعمال تنظيم الأراضي وتخضع الطرف عن الفوائد الاجتماعية والبيئية، وفي ظل النظام السياسي والاقتصادي القائم -حاليًا- في الصين فإن الفائدة الاقتصادية هي العنصر الذي يحتل الأولوية ويؤخذ بعين الاعتبار في عملية تنظيم استخدام الأراضي، ومما لا شك فيه أن التوسع في أنشطة

تنظيم الأراضي يتطلب استثمارًا لرؤوس الأموال، والكيانات الاقتصادية تستثمر لسبب حاسم وهو تحقيق العائد الاقتصادي المباشر أو غير المباشر، من هنا، أصبح العائد الاقتصادي هو الهدف الرئيسي لأنشطة تنظيم استخدام الأراضي.

بشكل عام، تقاس الفائدة الاقتصادية بالفرق بين المدخلات والمخرجات، والفائدة الاقتصادية لتنظيم استخدام الأراضي هي الفرق بين الفائدة الاقتصادية قبل وبعد تنظيم الأراضي، ثم خصم مدخلات تنظيم الأراضي، وفيما يخص الأراضي الزراعية، فالفائدة الاقتصادية لتنظيم الأراضي تتمثل في زيادة فاعلية المساحة المزروعة ورفع نوعية الأرض الزراعية والارتقاء بالإنتاج الزراعي، أما الفائدة الاقتصادية الصافية لتنظيم استخدام الأرض الزراعية فهي محدودة للغاية، ومن ثم هناك جزء لا يستهان به من أهمية تنظيم استخدام الأرض يكمن في العمل بسياسة "الربط بين زيادة وقلة أراضي البناء في المدن والريف"، فمن خلال تنظيم الأراضي يمكن إعادة استصلاح أرض البناء في الريف وتحويلها إلى أرض زراعية، واستبدال نقص مساحة أراضي البناء في الريف بزيادة مساحتها في الحضر، فالمناقص الاقتصادية لأراضي البناء المضافة حديثًا إلى الحضر ملموسة للغاية.

شكلت ندرة أراضي البناء في المدن وعدم استغلالها في الريف مقارنة واضحة أثناء تنمية الحضر في الصين، ولحل هذا التناقض والخلل بين الريف والمدن في أراضي البناء، كان من الضروري ظهور سياسة "الربط بين زيادة ونقص أراضي البناء في المدن والريف".

طرحت "قرارات مجلس الدولة فيما يتعلق بتعميق الإصلاح وتشديد إدارة الأراضي" (الإصدار الرسمي في 2004 رقم 28) وجاء فيه: "التشجيع على تنظيم أراضي البناء في الريف، وضرورة الربط بين زيادة أراضي البناء في الحضر ونقصها في الريف"، وأجازت وزارة الموارد في 2005 جزء كمنطقة تجريبية لـ "الربط بين زيادة ونقص أراضي البناء في المدن والريف" والتوسع الحضري، وفي 2008 أصدر أيضًا "أسلوب إدارة النقاط التجريبية للربط بين زيادة ونقص أراضي البناء في المدن والريف" (إصدار وزارة الموارد رقم 138 لعام 2008)، وعلى الرغم من أن سياسة الربط بين زيادة ونقص أراضي البناء في المدن والريف قد حللت التناقض في الخلل بين أراضي البناء في الريف والحضر، إلا أن بعض تنظيمات الأراضي - وفي

ظل التحرك بدافع المنفعة الاقتصادية - قد أهملت أو تجاهلت المنفعة الاجتماعية والبيئية، فمثلاً نفذت بعض المناطق سياسة "الربط" باستخدام نموذج "الاستحواذ ثم التعويض"، فمن الصعب ضمان تعويض نوعية ومساحة الأرض، وفي بعض الأحيان حدث "الاستحواذ فقط دون التعويض" و" الاستحواذ على المتميز والتعويض بدون المستوى" و" الاستحواذ على الكثير والتعويض بالقليل".

(3) نموذج: توجيه الحكومة وقصور النظام وتعدد الأشكال:

من منظور الخبرة العالمية في مجال تنظيم استخدام الأراضي، يمكن تقسيم نماذج تنظيم الأراضي إلى عدة نماذج هي: "توجيه الحكومة وتوجيه مالك الأرض وتوجيه التخطيط"، وفي ظل تنفيذ الصين لنظام احتياطي تنظيم الأراضي، عادة ما تقوم الحكومة بالتوجيه وتعززه بالسلطة الإدارية، ودائمًا الكيانات الفاعلة المشتركة في تنظيم الأراضي هي الهيئات الحكومية المختصة أو الهيئات المختصة التي تكلفها الحكومة، ومصدر التمويل واحد فقط، ويعتبر التخصيص ومستوى التسويق لتنظيم الأراضي منخفض إلى حد بعيد، ناهيك عن التصنيع.

لا تزال القوانين واللوائح والنظم والسياسات المتعلقة بتنظيم الأراضي في الصين - حاليًا - غير كاملة، وتجتمع اللوائح والقوانين السارية - حاليًا - حول تنظيم الأراضي واستصلاحها في "قانون إدارة الأراضي" و" قواعد استصلاح الأراضي"، لا يوجد بعد قانون خاص بالتعامل مع تنظيم الأراضي، وفي النسخة المنقحة والتي صدرت عام 2004 لـ " قانون إدارة الأراضي بجمهورية الصين الشعبية" بما تنطوي عليه من لوائح تنظيم الأراضي واستصلاحها تزيد عن "قانون إدارة الأراضي" القديم، ولكن اللوائح تنطوي فقط على "تشجيع الدولة على تنظيم الأراضي"، وأنه يجب أن تشتمل مبادئ التخطيط الشامل لاستخدام الأراضي على "التوازن بين استغلال الأراضي الزراعية وتطوير إعادة استصلاح الأراضي" وغيرها، ولكن ما يخص الدور التوجيهي لتنظيم استخدام الأراضي فما زال محدودًا، كما أن الأسس الحالية لسياسة تنظيم الأراضي قليلة جدًا، والمتوفر فقط القليل من السياسات على الساحة وهي "قرارات مجلس الدولة فيما يتعلق بتعميق الإصلاح وتشديد إدارة الأراضي" (الإصدار الرسمي رقم 28 ل 2004) و " أسلوب إدارة النقاط التجريبية للربط بين زيادة ونقص أراضي البناء في المدن والريف" (إصدار وزارة الموارد رقم 138 لعام 2008).

تكونت لدى الصين عدة نماذج ملموسة لتنظيم استخدام الأراضي من خلال التجربة والممارسة الفعلية في المناطق التي تمت فيها، النموذج الرئيس لأشكال تنظيم استخدام الأراضي في المدن هو "تفريغ قفص الطيور"⁽²⁴⁾، ونموذج تعديل الوظيفة ونموذج إعادة التأهيل الشامل، ونموذج التخطيط الشامل للريف والحضر، ونموذج توسعة الطرق، والنماذج التي استخدمت في القرى هي: نموذج بناء ريف جديد، ونموذج إدارة الزراعة والربط بين نقص وزيادة أراضي البناء في الريف والمدن وغيرها من النماذج، ولا يفصل بين هذه الأنواع الجديدة من نماذج تنظيم الأراضي بل يتبين أحياناً الخلط بين كل هذه النماذج.

24- إجراء استراتيجي يتخذ في عملية التنمية الاقتصادية، المقصود به التخلي عن القواعد التقليدية الحالية وإحلال قواعد حديثة بدلاً منها.

الفصل الثاني

أحوال استغلال الأراضي في المدن الصغيرة والمتوسطة وتوجهات التنمية

1. أحوال استغلال الأراضي في المدن الصغيرة والمتوسطة:

وفقاً لمعايير تقسيم حجم ومستوى المدن الذي ورد في كتاب "الورقة الخضراء للمدن الصغيرة والمتوسطة في الصين عام 2013" فإن المدينة الصغيرة هي المدينة التي يقل عدد سكانها المقيمين عن 500 ألف نسمة، والمدينة المتوسطة التي يتراوح سكانها من 500 ألف إلى مليون نسمة، والمدينة الكبيرة من مليون إلى 3 مليون نسمة والمدينة الكبيرة جداً (السوبر) من 3 مليون إلى 10 مليون نسمة، والمدينة العملاقة هي التي يتخطى سكانها 10 مليون نسمة، وتشمل المدن الصغيرة والمتوسطة وفقاً للمعايير المذكورة آنفاً مدن المستوى الصغير والمتوسط، وهي في الواقع المدن التي تضم أقل من مليون نسمة من السكان المقيمين، وبذلك حتى نهاية 2012 فالصين بها 657 مدينة، و4 بلديات مركزية ذات إدارة ذاتية، و15 مدينة شبه مقاطعة، و270 مدينة على مستوى منطقة، و368 مدينة على مستوى محافظة، ونظراً لعدم توافر البيانات الموحدة الموثوقة عن عدد السكان المقيمين بالمدن، عند تصنيف مستوى حجم المدينة، فالنتيجة: 3 مدن عملاقة عدد سكانها أكثر من 10 مليون نسمة من بين 657 مدينة على مستوى الصين، و18 مدينة كبيرة جداً (سوبر) عدد سكانها يتراوح بين 3 إلى 10 ملايين نسمة، و106 مدينة كبيرة يتراوح سكانها ما بين 1 مليون إلى 3 ملايين نسمة، 530 مدينة صغيرة ومتوسطة يبلغ عدد سكانها أقل من مليون نسمة، وبالرغم من أن المدن الصغيرة والمتوسطة يجب أن تشمل أيضاً بلديات مركزية مقسمة إدارياً ولم تتحول بعد إلى محافظة أو أعلى من مستوى المحافظة، إلا أن البيانات التي بين يدينا محدودة، والبيانات المستخدمة في هذا البحث هي بيانات نظام تنظيم المدن وتأتي البيانات كالتالي:

(1) انخفاض درجة صلابة استغلال الأراضي في المدن الصغيرة والمتوسطة:

في نهاية عام 2012، بلغ عدد المدن الصغيرة والمتوسطة في الصين 530 مدينة طبقاً لنظام تنظيم المدن في الصين أي تحتل بذلك 80.7%، ويبلغ إجمالي عدد سكان بلديات هذه المدن الصغيرة والمتوسطة 144 مليوناً و700 ألف نسمة وهي بذلك تحتل 32.2% من إجمالي سكان بلديات المدن، بينما تبلغ مساحة المدن المبنية والمجهزة بالخدمات من المدن الصغيرة والمتوسطة 19830 كيلو متر مربع أي تحتل 43.3% من إجمالي مساحة المدن، وهي بذلك تحتل نسبة أعلى من نسبة السكان، وبالمقارنة فإن إجمالي عدد سكان البلديات بالمدن الكبرى والمدن السوبر والعلاقة بالنسبة لإجمالي عدد السكان في المدن جميعها والنسبة التي تحتلها مساحة المدن المجهزة من إجمالي المدن كل على حدة 38.8% و32.3%، 19.3% و17.4%، 9.7% و7.0% (انظر الجدول رقم 1)، ومن هنا يتضح أن كثافة السكان بالمدن الصغيرة والمتوسطة تنخفض عن المدن الكبرى والسوبر والعلاقة، وتنخفض صلابة استخدام الأراضي في المدن الصغيرة والمتوسطة عن المدن الكبرى والسوبر والعلاقة.

(1) انخفاض كفاءة استخدام الأراضي في المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم:

طبقاً لنظام المدن في الصين عام 2012، فإن إجمالي الناتج المحلي لمناطق المدن الصغيرة والمتوسطة 9 تريليون 72 مليار و200 مليون يوان، أي بنسبة 24.9% من إجمالي الناتج المحلي للمدن بشكل عام، وهي بذلك ليست فقط أقل من النسبة التي تحتلها مساحة المدن (43.3%)، ولكنها أيضاً أقل منها في نسبة عدد السكان (32.2%)، مما يوضح انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية في المدن الصغيرة والمتوسطة وانخفاض نصيب الفرد من الناتج، وانخفاض ناتج مساحة الأرض ومن ثم انخفاض كفاءة استخدام الأرض، وفي المقابل يحتل إجمالي الناتج المحلي للمدن الكبيرة والكبيرة جداً (السوبر) والمدن والعلاقة كل على حدة من إجمالي الناتج المحلي للمدن عامة نسب 36.3% و26.1% و12.7%، مما يوضح

ارتفاع هذه النسبة بالمقارنة بالمدن المبنية والمجهزة بالخدمات بالفعل (32.3 % و 17.4% و 7.0%)، من هنا نرى أن الناتج المحلي للوحدة من مساحة الأرض في المدن الصغيرة والمتوسطة يقل عن المدن الكبيرة والكبيرة جدًا (السوبر) والمدن العملاقة، وبالتالي تقل كفاءة استخدام الأراضي في المدن الصغيرة والمتوسطة عنها في للمدن الكبيرة والكبيرة جدًا (السوبر) والمدن العملاقة.

جدول رقم (1) الأحوال السكانية والاقتصادية والأراضي بالمدن الصينية (عام 2012)

النسبة المئوية %	إجمالي الناتج بالمناطق (100 مليون)	النسبة المئوية %	مساحة تشييد المدن بالمتر المربع	النسبة المئوية %	عدد السكان (الوحدة 10000)	النسبة المئوية %	عدد المدن	حجم السكان
12.7	46322	7	3199	9.7	4364	0.5	3	أكثر من عشرة ملايين
26.1	94927	17.4	7959	19.3	8667	2.7	18	من ثلاثة ملايين إلى عشرة ملايين
36.3	132060	32.3	14775	38.8	17413	16.1	106	من مليون إلى ثلاثة ملايين
24.9	90722	43.3	19830	32.2	14470	80.7	530	أقل من مليون
100	364032	100	45763	100	44914	100	657	الإجمالي

المصدر: طبقا لما ورد في "الدورية السنوية لإحصاء المدن في الصين - عام 2013"

2. اتجاه التنمية في المدن الصغيرة والمتوسطة:

(1) التوجهات السياسية توفر فرصًا للإسراع بتنمية المدن الصغيرة والمتوسطة:

فيما يتعلق باتجاهات الصين نحو التمدن، اتفقت وجهات نظر الأوساط السياسية

والعلمية على السير في طريق التنمية المتوازنة بين المدن الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، وطرحت الصين في الخطوط العريضة للخطة "الخامسة العاشرة" في وقت مبكر عام 2001 "ضرورة اغتنام الفرصة لتنفيذ استراتيجية التحضر"، وجاء فيها: "علينا أن نتمسك بتنمية المدن الصغيرة في نفس الوقت الذي نعمل فيه على التنمية الجادة للمدن الصغيرة والمتوسطة، وتحسين وظائف المدن المركزية في المنطقة وتبسيط الضوء على الدور الريادي للمدن الكبرى، ورفع مستوى تخطيط المدن بأشكالها المتنوعة ومستوى الإدارة العامة والتشييد، والسير في طريق التحضر الذي يوائم الظروف الصينية والتنسيق بين تنمية المدن الكبيرة والمتوسطة والصغيرة وتنمية المدن الصغيرة"، ومع العمل بسياسة التنمية الحضرية تضحمت التنمية في المدن الكبرى بسرعة، بينما كان واقع التنمية في المدن الصغيرة والمتوسطة هو التقدم الطفيف والتدريجي، أما بالنسبة للمدن الكبرى، فقد تخلفت التنمية في المدن الصغيرة والمتوسطة وشكلت حالة من الخلل هيكل المدن في الصين، وتتطلب تنمية المدن الصغيرة والمتوسطة من ناحية إمكانية تجنب الزيادة المفرطة في السكان وتركزهم بها وما تقود إليه من "أمراض المدن الكبرى"، ومن ناحية أخرى يمكن تجنب الإفراط في تحويل الريف إلى الصناعة المتفرقة وما تقود المدن الصغيرة إليه من "أمراض الريف" (أي نقص الخدمات وضعف البنية التحتية والمرافق العامة وكثرة عدد الأطفال في الأسرة الواحدة... إلخ)، غير ذلك فإن تنمية المدن الصغيرة والمتوسطة يساعد -أيضاً- على تحقيق تحضر المكان نفسه للمزارعين المهاجرين وانتقال العائلة كاملة، وتعتبر الصناعات التجميعية وعدد السكان غير كافية في المدن الصغيرة والمتوسطة، كما تنخفض كفاءة استخدام الأراضي، ولم تستغل الطاقات الكامنة استغلالاً كاملاً، بالتالي تم التأكيد أكثر في السنوات القليلة الماضية على توجه السياسات الصينية نحو تنمية المدن الصغيرة والمتوسطة.

طرحت الخطوط العريضة للخطة "الخامسة الثانية عشرة"⁽²⁵⁾ للصين عام 2011 ضرورة "بناء استراتيجية للتحضر"، و"التشكيل التدريجي لمجموعة من المدن الكبرى التي تقوم بالدور المشع لتعزيز التنمية المتناسقة بين المدن الصغيرة

25- هي الخطّة الخامسة الثانية عشرة المجتمع والاقتصاد القومي للصين أصدرها الحزب الشيوعي وتبني صياغة البرنامج الخمسي رقم 12 للفترة (2011 - 2015) بشأن التنمية الوطنية الاقتصادية والاجتماعية، وصدرت خلال الجلسة المركزية الخامسة للحزب في أكتوبر 2011.

والمتوسطة والمدن الصغيرة وفقاً للتخطيط الشامل والتوزيع المنصف والتحسين الوظيفي والعمل بمبدأ الكبير قاطرة للصغير، والالتزام بالقوانين الموضوعية للتنمية الحضرية، والاعتماد على المدن الكبرى، والتركيز بصفة خاصة على المدن الصغيرة والمتوسطة"، وطرح تقرير الاجتماع الموسع الثامن عشر للحزب الشيوعي عام 2012 "التخطيط العلمي لنطاق وتوزيع مجموعة من المدن، لدعم التنمية الصناعية في المدن الصغيرة والمتوسطة والبلديات والخدمات العامة واستيعاب العمالة ووظيفة التجمعات السكانية"، كما أكدت الجلسة الكاملة الثالثة للجنة المركزية الـ 18 للحزب الشيوعي الصيني عام 2013 في "قرارات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني حول القضايا الكبرى المتعلقة بتعميق الإصلاح الشامل " على ضرورة التمسك بالمضي قدماً في طريق التمدن الحديث ذي الطابع الصيني، وتعزيز التمدن الذي يكون الإنسان هو دعائمه الرئيسية ودفع التنمية المنسقة بين المدن الكبرى والمتوسطة والصغيرة وبين البلديات، وتكامل التنمية الصناعية والبلديات، وتعزيز التحضر وبناء الريف الجديد ودفع التنسيق بينهما، كما اقترحت أيضاً ابتكار إدارة للسكان، والإسراع بتصحيح نظام تسجيل الأسر، والتحرير الكامل لقيود الانتقال إلى المدن والبلديات، والتحرير المنظم لقيود الانتقال للمدن المتوسطة، والتحديد المنصف لشروط الانتقال إلى المدن الكبرى والتحكم الصارم في حجم السكان في المدن العملاقة، وذلك من أجل تعزيز الانتقال من الزراعة والتحول إلى التحضر، والانتقال التدريجي للسكان التي تستوفي الشروط من الزراعة إلى سكان للتحضر، وأصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ومجلس الدولة في مارس 2014 " الخطة القومية للتحضر في الفترة من 2014-2020 " وجاء فيها بكل بوضوح: "ضرورة الإسراع بتنمية المدن الصغيرة والمتوسطة"، و"التعامل مع تنمية وتطوير المدن الصغيرة والمتوسطة باعتبارها التوجه الرئيسي لتحسين هيكل المدن ونطاقها، ودعم الصناعة وتخطيط الخدمات والموارد، وتحسين جودتها وزيادة أعدادها"، و"تحسين معايير إنشاء المدن، والتشديد على تسلسل إجراءات الفحص والموافقات الحكومية، ويمكن تحويل البلديات التي تستوفي شروط التعديل الإداري إلى مدن، وتطوير بعض البلديات والقرى لتصبح مدن صغيرة ومتوسطة"، وهكذا تجد المدن الصغيرة والمتوسطة في الصين فرصاً جديدة للتنمية والتطوير.

(2) التطور السريع لتدفق السكان نحو المدن الصغيرة والمتوسطة والقوة الدافعة:

يوجد جزء - لا يستهان به - من سكان المدن المضافة حديثاً في الصين قادم من الأرياف، وبالتالي كان للعمال المهاجرين إلى هذه المدن أثراً كبيراً، وطبقاً لنتيجة فحص عينة الهيئة القومية للإحصاء، بلغ إجمالي عدد الفلاحين في الصين عام 2013 حوالي 268 مليوناً و940 ألف شخص، من بينهم حوالي 166 مليوناً و100 ألف عامل وفلاح مهاجر، بنسبة 61.8%، ويبلغ عدد العمال والفلاحين المحليين 102 مليوناً و840 ألف شخص، بنسبة 38.2%، ويشير تعبير العمال والفلاحين المحليين هنا إلى من هم يزاولون أعمالهم داخل المنطقة المسجلة فيها أسرهم، أما العمال والفلاحون المهاجرون فهم من يزاولون أعمالهم خارج المنطقة المسجلة فيها أسرهم.

بدأت زيادة النسبة التي يحتلها العمال والفلاحون المحليون على المستوى القومي منذ عام 2011، استمرت في الزيادة المتواصلة لمدة 3 سنوات، وقد بلغ معدل الزيادة السنوية منذ عام 2011 حتى عام 2013 أربعة ملايين وستمائة وخمسين ألف شخص، ونظراً لأن العمال والفلاحين المحليين يزاولون أعمالهم داخل المنطقة المسجلة فيها أسرهم، كذلك ارتفع عددهم، كما ارتفعت نسبتهم بالنسبة للعدد الإجمالي وكل ذلك يصب في صالح تنمية المدن والبلديات الصغيرة والمدن الصغيرة والمتوسطة.

أما العمال والفلاحون المهاجرون، فيمكن تقسيمهم إلى مهاجرين خارج المقاطعة ومهاجرين داخل المقاطعة، ويوضح " تقرير المسح الوطني للعمال والفلاحين المهاجرين عام 2013 " الذي أصدرته الهيئة القومية للإحصاء أن العمال والفلاحين المهاجرين خارج المقاطعة يتجهون بصفة أساسية نحو المدن الكبرى والمتوسطة، أما العمال والفلاحين المهاجرين داخل المقاطعة فيتجهون بصفة أساسية نحو المدن الصغيرة (جدول رقم 2) وهكذا، فإن زيادة الهجرة داخل المقاطعة نفسها يعود بالنفع على تطور المدن الصغيرة والمتوسطة بها، واستمرت نسبة الزيادة في الهجرة داخل المقاطعة منذ عام 2008 حتى عام 2013، ومنذ بداية عام 2011 بدأت نسبة الهجرة داخل المقاطعة تتخطى نسبة خارج المقاطعة، وبحلول عام 2013 بلغ عدد العمال والفلاحين المهاجرين داخل المقاطعة 88 مليوناً و710 ألف شخص، وعدد المهاجرين خارج المقاطعة 77 مليوناً و390 ألف شخص، وبذلك تحتل نسبتها كل على حدة 53.6% و 46.6%، مما يوفر دعماً لتنمية وتطوير المدن الصغيرة والمتوسطة في الصين.

جدول رقم (2) عدد العمال والفلاحين المهاجرين وتكويناتهم وفقاً لتقسيم تصنيف المدن عام

2013

المؤشر	الإجمالي	بلديات مركزية ذات إدارة ذاتية	مدن على مستوى المقاطعات	مدن على مستوى المناطق (بما فيها مستوى المقاطعات)	مدن صغيرة	أخرى
عدد المهاجرين	16610	1410	3657	5553	5921	69
من بينهم: عدد المهاجرين خارج المقاطعة	7739	1115	1749	3064	1742	69
عدد المهاجرين داخل المقاطعة	8871	295	1908	2489	4179	0
تكوين المهاجرين	100	8.5	22	33.4	35.7	0.4
عدد المهاجرين خارج المقاطعة	100	14.4	22.6	39.6	22.5	0.9
عدد المهاجرين داخل المقاطعة	100	3.3	21.5	28.1	47.1	0

المصدر: "تقرير المسح الوطني للعمال والفلاحين المهاجرين عام 2013" الذي أصدرته الهيئة

القومية للإحصاء.

ملحوظة: النسبة: مئوية، الوحدة: 10000 شخص.

نرى من خلال حركة هجرة العمال والفلاحين محلياً، والتي تزداد نسبتها أو هجرتهم داخل المقاطعة والتي تزداد نسبتهم أكثر، وكل ذلك يساعد على تنمية المدن الصغيرة والمتوسطة في الصين.

نقاط مهمة في تنظيم استخدام الأراضي، تُراعى أثناء عملية تنمية المدن الصغيرة والمتوسطة:

(1) أولوية تنظيم أراضي الحضر، ودوره في تنمية المدن الصغيرة والمتوسطة:

يعد "تحضر الأرض" في الصين أسرع من التحضر السكاني، حيث كثافة أراضي البناء وانخفاض العائد، وازداد معدل الزيادة السنوية لأراضي البناء في الصين في الفترة من 1996 حتى 2012 حوالي 7 مليون و 240 ألف مو⁽²⁶⁾، منها 3 مليون و 570 ألف مو معدل الزيادة السنوية لأراضي البناء في الحضر، وزادت مساحة البناء في الحضر في الفترة من 2000 حتى 2011 بنسبة 76.4%، وهي أعلى بكثير من نسبة زيادة السكان بها والتي تبلغ 50.5%؛ وانخفض سكان الريف 133 مليون نسمة، وعلى العكس زادت أراضي نقاط سكان الريف بمقدار 30 مليون 450 ألف مو، بينما تعتبر المدن الصغيرة والمتوسطة في مقابل المدن الكبرى من حيث استخدام الأراضي أكثر كثافة وأكثر انخفاضاً من حيث عائد استخدامها، ويجب تلبية احتياجات تنمية الصغيرة والمتوسطة من الأراضي في طريق المزيد من تنمية المدن الصغيرة والمتوسطة وتوفير المتطلبات الجديدة من الأراضي، كما يجب إعطاء الأولوية لتنظيم استخدام أراضي الحضر، عن طريق زيادة مساحة أراضي البناء وليس عن طريق تنظيم أراضي الريف بطريقة عمياء بلا هدف.

على الرغم من أنه بالمقارنة مع تنظيم استخدام أراضي الريف، فصعوبة تطوير تنظيم استخدام أراضي الحضر أكثر بكثير، إلا أن صلابة (قوة) استخدام الأراضي في المدن الصغيرة والمتوسطة منخفضة وعائدها غير مرتفع، ولو استمر نموذج استخدام الأراضي بأسلوب التمدد الخارجي فسوف يُحدث بالتأكيد إهداراً كبيراً للأرض كونها أحد الموارد، وبالتالي يجب مراعاة الآتي:

26- ال"مو" وحدة قياس تساوي 666.6 متر مربع.

أولاً: زيادة الوعي بترشيد استخدام الأراضي وترشيدها: بصفة عامة العلاقة بين الإنسان والأرض في المدن الصغيرة والمتوسطة أقل توترًا من العلاقة بين الإنسان والأرض في المدن الكبرى، حيث نقص الوعي بالاستخدام المكثف للأرض، وبعض المدن تتوسع بشكل "عشوائي"، من حيث الطرق العامة واسعة بلا داع والميادين الكبيرة، والاتساع المبالغ فيه للمدن والمناطق الجديدة والمناطق المطورة والصناعية، ويتطلب رفع كفاءة استخدام الأراضي تنمية الوعي بتكثيف استخدام الأراضي وترشيدها تجنبًا للتوسع المفرط العشوائي ومساحات الأرض غير المستغلة.

ثانيًا: تأسيس بيئة تنظيمية تعطي الأولوية لتنظيم الأراضي بالحضر: وفيما يخص تنظيم الأراضي بالمدن تحت الإنشاء يجب إعطاء الأولوية لزيادة أراضي البناء في الحضر من أجل رفع كفاءة استخدام الأراضي، ويتطلب ذلك تأسيس بيئة تنظيمية تعطي الأولوية لتنظيم الأراضي بالحضر، ووضع القواعد القانونية اللازمة وتنفيذها، لحث الكيانات الفاعلة على العمل لتنظيم الأراضي بالحضر، مثال ذلك: المراقبة الصارمة للتوسع في أراضي البناء بالمدن الجديدة وزيادة نسبة المخزون من الأراضي لاستغلالها في البناء الحضري، وإخراج الموافقات والمشروعات والمعاملات السوقية وغيرها من اللوائح والسياسات ذات الأولوية للعلن.

يلي ذلك، الجمع بين إعادة تأهيل المدن القديمة، وبناء القرى وسط المدن وإعادة بناء مدن الصفيح وإجراء تنظيم لأراضي الحضر، ولا يمكن إنكار الصعوبات الضخمة التي تواجه تنظيم أراضي الحضر، لكن من الجائز استغلال فرصة إعادة تأهيل المدن القديمة وبناء القرى وسط المدن، وإعادة بناء مدن الصفيح للحد من هذه الصعوبات، حتى لو أدى توحيد التخطيط والإزالة وتوحيد تشييد البنية التحتية إلى إرضاء الكيانات الرئيسية وأصحاب الحقوق الأصليين في الأرض وتحقيق مصالحهم، وتحسين البيئة السكنية الأصلية، فسوف يعزز ذلك -أيضًا- الاستخدام الكثيف لموارد الأرض، والارتقاء بالفائدة المجتمعية والبيئية من تنظيم أراضي الحضر، بالإضافة إلى إحياء مخزون الأرض في الحضر وزيادة المعروض الفعال من الأراضي في المناطق الحضرية من خلال تنفيذ تنظيم استخدام الأراضي.

وأخيرًا، تشجيع ملاك أراضي المشروعات الصناعية والتجارية المهملة على المبادرة بتنظيم الأراضي، مع تطور الحضر وتعديل الهيكل الصناعي، أصبحت المواقع الأصلية

لبعض المشروعات الصناعية والتجارية لا يتناسب مع الاستخدام القديم له، لا سيما تلك المؤسسات الصناعية التي تقع وسط المدينة، لكن مع بقاء ملكية الأرض كما هي دون تغيير، سيؤدي قيام هيئة حكومية بتنظيم الأرض واستردادها إلى عدم إيجابية ملاك الأرض الأصليين التي يقع عليها المشروعات الصناعية والتجارية، وستظهر معارضات بسبب مسألة التعويضات وغيرها من الموضوعات، ولعل إخراج مجموعة من السياسات التفضيلية ستشجع ملاك أراضي المشروعات الصناعية والتجارية المهملة وغير المستغلة الأصليين على المبادرة بتنظيم الأراضي، وبذلك يمكن الحد من الصعوبات التي تواجه تنظيم الأراضي وتقليل التكلفة المسبقة لعملية التنظيم.

يمكن أن تشمل السياسة التحفيزية المحددة السماح للمؤسسات بتعديل ملكية الأرض الحالية وفقاً للتخطيط الشامل للحضر، مثال ذلك: تعديل الأرض الصناعية إلى أرض سكنية، والمؤسسة الأصلية باعتبارها وحدة إنماء من المستوى الأول سوف يعمل على إدراج الأرض التي تم تنظيمها بالفعل في البورصة.

(2) الاهتمام بالآثار الاجتماعية والبيئية لتنظيم استخدام الأراضي وتسهيل الضوء على مميزات العيش في المدن الصغيرة والمتوسطة:

أحد المظاهر البارزة للتوزيع الفراغي والهيكل التوسعي غير الرشيد للحضر في الصين هو عدم التوافق بين توسع المدن وقدرة الموارد البيئية على التحمل، وتقع ضغوط كبيرة على جزء من سكان المدن الكبرى وتزداد حدة تفاقم التناقضات مع القدرة على التحمل، بينما تعاني المدن الصغيرة والمتوسطة من نقص عدد السكان والصناعة الجماعية ولم تظهر بعد كامل طاقتها الكامنة، وتتمتع تنمية المدن الصغيرة والمتوسطة بميزة قدرة البيئة على التحمل مقارنة مع المدن الكبيرة والسوبر وحتى المدن العملاقة، كما تتمتع بمميزات بناء المدن الملائمة للعيش، ويجب اغتنام الفرصة واستغلال الميزات النسبية للمدن الصغيرة والمتوسطة، فمن الضروري تغيير الوضع الحالي في أعمال تنظيم الأراضي الذي يميل إلى تحقيق الهدف والعائد الاقتصادي على حساب العائد الاجتماعي والبيئي، ومن منظور التنمية الحضرية على مدى طويل، إذا ما كان العائد الاجتماعي والبيئي لتنظيم الأراضي ليس على المستوى المطلوب، ويمكن أن ينعكس ذلك على العائد الاقتصادي، وسيكون من

الصعب -أيضاً- ضمان هذا العائد الاقتصادي، وبالتالي من الضروري مراعاة العائد الاجتماعي والبيئي لتنظيم الأراضي في عملية تنظيم أراضي المدن الصغيرة والمتوسطة، ويجب ما يلي:

أولاً: تشديد أعمال تقييم التأثير البيئي على التخطيط: على الرغم من مرور الصين بسنوات طويلة من التجربة والتحسين، ووصول أعمال تقييم التأثير البيئي على مشروعات التشييد والبناء إلى درجة من النضج، والتقبل والاعتراف الواسع من قطاعات المجتمع المختلفة لنظام الإدارة ونموذج التشغيل، إلا أن تقييم التأثير البيئي على مشروعات التشييد والبناء والخطوات الأولى لأعمال تقييم التأثير البيئي على التخطيط قد تأخر نسبياً، حيث ظهرت "لوائح تقييم التأثير البيئي على التخطيط" (الأمر رقم 559 لمجلس الدولة) متأخرة في الصين في أغسطس 2009، وتشديد أعمال تقييم التأثير البيئي على التخطيط من شأنه تحسين التخطيط العلمي، ومنع التلوث من المنبع والأضرار البيئية، لتعزيز التنمية المستدامة المتناسقة والشاملة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مما جعل من أعمال تنظيم استخدام الأراضي دليلاً يُستند إليه.

ثانياً: رفع درجة المشتركين من أصحاب المصالح في تنظيم استخدام الأراضي: تعد الكيانات الفاعلة المشتركة في تنظيم الأراضي في الصين عامة حالياً هي القطاعات الحكومية المعنية أو الهيئات المختصة المكلفة منها، وبالتالي يمتلك تنظيم استخدام الأراضي فوائد اجتماعية وبيئية واسعة وتأثيراً عميقاً على التنمية الحضرية والسكان والمؤسسات الصناعية والتجارية، ويتطلب رفع الكفاءة الاقتصادية والبيئية لتنظيم استخدام الأراضي الاعتراف بمصالح المعنيين وأصحاب المصالح ورفع درجة تمثيلهم واشتراكهم وتحفيزهم في نفس الوقت.

ثالثاً: الإسراع بتنظيم الأراضي المهملة وغير المستغلة بالمشروعات التجارية والصناعية: مع ارتفاع وتيرة التحول الصناعي في الصين وإعادة تأهيل معالجة المؤسسات للتلوث في الحضر، وانتقال الحفاظ على البيئة وتحول بعض الأراضي الصناعية والتجارية إلى أراضٍ مهملة وغير مستغلة، لكن لم يتم إزالة تلوث هذه الأراضي نهائياً وتسبب أضراراً صحية وبيئية لمحيطها من السكان، فإن الترتيب الشامل لعملية تنظيم استخدام الأراضي في مدينة ما، يتطلب من قطاعات إدارة

الأراضي وهيئات الحفاظ على البيئة الوقوف على الوضع الفعلي لتلوث البيئة في الأراضي الصناعية والتجارية وإنشاء ملف خاص بها، واتخاذ الإجراءات اللازمة للإسراع بتنظيم هذه الأراضي للحد من مخاطرها الصحية والبيئية على السكان.

(3) التخطيط الشامل والربط بين تنظيم الأراضي والتنمية الصناعية وبين النقل وإنشاء البنية التحتية:

يجب أن تتماشى أعمال تنظيم الأراضي في المدن الصغيرة والمتوسطة مع خطة التنمية بها، وخطة التنمية بالحضر هي المقدمة المنطقية لوضع خطة تنظيم الأراضي، ويجب الربط بين أعمال تنظيم الأراضي والتنمية الصناعية وبين النقل وإنشاء البنية التحتية.

ذكرت "خطة التمدن الوطنية الجديدة 2014 - 2020" للصين "توزيع مجموعة المدن ليست منصفة تمامًا، فالتنسيق الداخلي والتعاون بين المدن غير كاف والمنفعة الجماعية منخفضة"، وينبغي أن يكون الإسراع في تنمية المدن الصغيرة والمتوسطة هو الاتجاه الرئيسي لتحسين هيكل التوسع الحضري، على أن تشمل الإجراءات "تعزيز تخطيط الصناعات والخدمات والموارد وتوزيعها"، والتشجيع على توجيه المشروعات الصناعية التي لديها قدرة عالية على استيعاب الموارد البيئية وتنمية الطاقات الكامنة الضخمة للمدن الصغيرة والمتوسطة والبلديات، والاعتماد على الصناعة المتميزة لتنمية الموارد وتأسيس قاعدة صناعية لدعم البنية التحتية والخدمات العامة للبلديات، كما يجب أن تميل تخصيص الموارد العامة من تعليم وصحة وغيرها نحو المدن الصغيرة والمتوسطة والبلديات، مع توجيه بتوزيع المدارس والمعاهد العليا والفنية المتخصصة في المدن الصغيرة والمتوسطة، وفتح فروع للتعليم المتميز والهيئات العلاجية بها، ودعم وزيادة قوة جذب العناصر الأساسية والجماعية لتحسين طرق النقل الجماعي وشبكة النقل الرئيسية بين الضواحي، وتقوية روابط النقل والمواصلات بين المدن بعضها البعض، مع الإسراع بعمل خطة كاملة للنقل والمواصلات بين المدن، وتحسين وسائل النقل بين المدن الصغيرة والمتوسطة وبين الخارج، وتسييل الضوء على الدور الموجه والرئيسي لشبكة النقل والمواصلات الجماعية في التوسع الحضري.

تتضمن "خطة التمدن الوطنية الجديدة 2014 - 2020" بنوداً تخص التخطيط لتنمية المدن الصغيرة والمتوسطة، ووفرت دليلاً وموجهاً لأعمال تنظيم الأراضي في المدن الصغيرة والمتوسطة في الصين، بينما القيام بأعمال تنظيم الأراضي في منطقة ما أو مدينة ما بعينها، فيحتاج إلى تحديد موقعها بين المدن الأخرى، بالإضافة إلى الموارد الطبيعية المحلية والظروف الجيولوجية وحالة استغلال الأراضي وغيرها من المخططات الشاملة، للوصول إلى هدف التنسيق المتبادل بين تنظيم الأراضي والتنمية الصناعية، وبين النقل والمواصلات وإنشاء البنية التحتية والدعم المتبادل.

الباب الثاني: تحسين أداء أراضي الحضر وابتكار نظام جديد

مع التقدم السريع للتمدن والتصنيع في الصين، أصبحت "القيود الجامدة" على الأرض كأحد الموارد أكثر وضوحًا، وفي ظل هذه الخلفية، أصبح تجديد مفهوم التنمية الحضرية، وابتكار نظام للأراضي مطلبًا ملحقًا لرفع أداء الأراضي في الحضر.

(أولاً): تكثيف استخدام الأراضي، أمر ملح:

بعد حوالي أكثر من عشر سنوات على الإصلاح والانفتاح، وفي الفترة الأخيرة من تسعينيات القرن العشرين، شعرت شين تشينغ بوضوح بقيود الموارد على التنمية الحضرية، وبعد أكثر من ثلاثين عامًا من الإصلاح والانفتاح، أصبحت الموارد مشكلة خطيرة و"قيودًا جامدًا" أمام العديد من المدن يجب عليها أن تواجهه، ويتطور التوسع الحضري في الصين تطورًا سريعًا منذ بدء سياسة الإصلاح والانفتاح.

وقد ارتفع معدل تحضر السكان من 17.9% عام 1997 إلى 53.7% عام 2013، ومن النادر أن ترى هذه السرعة في التمدن في أي مكان في العالم، ومع ذلك وعلى العكس يزداد اتساع أراضي البناء في المدن بشكل أسرع، فمنذ عام 2001 حتى عام 2010 ارتفع معدل الزيادة السنوية لمساحة الأحياء ومساحة أراضي البناء كل على حدة في كافة أنحاء البلاد بمقدار 5.97% و6.04%، بينما ارتفع المعدل السنوي لسكان الحضر بقدر 3.78% فقط، في فترة "الخطوة الخمسية العاشرة" بصفة خاصة حافظت على المعدل السنوي لسرعة نمو الأحياء السكنية وأراضي البناء في الصين بنسبة 7.70% و7.50%، وهي نسبة أعلى بكثير من معدل الزيادة السكانية الذي بلغ 4.13% سنوياً، وارتفعت مساحة الأحياء المبنية في الصين في الفترة من عام 1990 حتى عام 2000 من 12 ألف و200 كيلو متراً مربعاً إلى 21 ألف 800 كيلو متراً مربعاً، بنسبة زيادة قدرها 78.3%، وارتفع عدد سكان الحضر في نفس

الفترة من 297 مليون نسمة إلى 465 نسمة، بنسبة زيادة قدرها 53.5%، وبلغت مساحة الأحياء المبنية في 2010 إلى 40 ألفاً و500 كيلو متراً مربعاً بنسبة قدرها 85.5%، وبلغت الزيادة السكانية في الحضر 666 مليون نسمة بنسبة زيادة قدرها 46%، ويتضح من التحليلات السابقة أن نسبة نمو أراضي البناء في الحضر أسرع من النمو السكاني بكثير، وبعد دخول الصين القرن الجديد، زادت الفجوة أكثر بين الاثنين وأصبحت ظاهرة "الدوائر" في بناء المدن أكثر خطورة.

من ناحية، أدى التوسع الزائد في أراضي بناء المدن إلى تآكل الأراضي الزراعية والبيئية، وهدد بدرجة خطيرة الأمن الغذائي والأمن البيئي، ومن ناحية أخرى، تحولت إلى مشكلة شائعة في الأراضي داخل المدن نظراً لعدم معقولية التكوين وانخفاض كثافة استخدام الأراضي، مثال ذلك: "إشعار ترشيد وتكثيف استخدام الأراضي" الذي أصدره مجلس الدولة عام 2008 وطالب فيه بـ "العمل بمبدأ الترتيب والتدرج وترشيد الأراضي والإنماء المكثف والتوزيع المنصف، وتحديد أماكن المدن والأهداف والوظيفية وحجم التنمية بشكل علمي، وتعزيز قدرة الاستيعاب الشاملة للمدن"، لكن في الواقع، هناك بعض المدن تتوسع عشوائياً من حيث الحجم والمساحة دون اعتبار لمصادر المياه والقيود البيئية، مما أدى إلى زيادة رقعتها دون زيادة في قدرة الاستيعاب الشاملة لهذه المدن، وقد نص "مؤشر مراقبة استخدام أراضي البناء في المشروعات الصناعية" المعدل عام 2008 على: "ضرورة ألا يقل معامل البناء في المشروعات الصناعية عن 30%، وألا تتجاوز مساحة المكاتب الإدارية والمرافق الخدمية والحياتية التي يطلبها المشروع عن 7% من الأراضي الكلية للمشروع الصناعي، وأن يحظر بناء مساكن أو مباني للخبراء أو فنادق أو أماكن للاستضافة أو مراكز للتدريب أو غيرها من المرافق غير الإنتاجية في نطاق الأرض المخصصة للمشروع الصناعي، وألا تلتزم المؤسسة الصناعية بتخصيص مساحات خضراء داخل المؤسسة الصناعية، لكن في الواقع، جميع مستويات المدن والمشروعات المنشأة والمتوسعة حديثاً تعمل بنظام المناطق الصناعية الحداثكية (على هيئة حديقة)، ويستمر اتساع مساحة تخطيط الحدائق، حيث يصل بعضها أحياناً إلى عدة مئات من الكيلو متر المربع، وتبني بعض المدن "مصنع على هيئة حديقة"، ويعد الزيادة المفرطة في مساحة الأرض الصناعية وانخفاض عائدها بشكل كبير مشكلة واسعة الانتشار.

في السنوات الأخيرة، سلطت وسائل الإعلام الضوء على ما أصبح يسمى "مدينة الأشباح" وهي واقع فعلي يرسم التوسع المفرط في استخدام الأراضي أثناء عملية التمدن في الصين، وتعتبر مدينة كانغ باشي التابعة لأوردوس (إحدى مدن منغوليا الداخلية) هي المثال الأشهر كـ "مدينة للأشباح"، حيث كان من المفترض أن يسكن هذه المدينة 300 ألف شخص عام 2010، لكن طبقًا للإحصاءات الحكومية، وصل الإشغال الفعلي بها إلى أقل من واحد على عشرة من المتوقع، يمكن اعتبار مدينة تشانغ قونغ بمقاطعة يوننان بحق أكبر "مدينة أشباح" في آسيا، تقع هذه المدينة بالقرب من كونمينغ، وبدأ تشييدها عام 2003 وكان من المقرر أن تتسع لما يقرب من 6 مليون و500 ألف نسمة، لكن باستثناء الطرق والمساكن ومراكز التسوق ورياض الأطفال وغيرها من المباني التي أنشئت بالفعل، لا تجد سوى القليل من الناس المهتمين.

في الواقع إن عدد لا بأس به من المدن الصغيرة والمتوسطة تعاني من مشكلة عدم كفاية القدرة على جذب السكان، ويحرص جزء من المدن الصغيرة والمتوسطة على المشاركة في بناء المدن الجديدة من خلال إدارة المدينة فتدفع قيمة الأراضي بالمدن الجديدة إلى الارتفاع، لكن إذا افتقرت هذه المدن للدعم وإذا لم يكن لديها سبيل لتوفير فرص عمل كافية للقادمين الجدد، فسيكون من الضروري التساؤل حول مدى استدامة التنمية في المدن الجديدة، والجدير بالإشارة إليه أن التنمية الحضرية تحمل في طياتها قواعد التنمية وأن "الطاقة المحركة" لأي مدينة هي في النهاية محدودة، وبالتالي إذا كانت تنمية المناطق الجديدة بالمدن سيدفع ثمنها المدن القديمة بالفشل والتدهور فهذا يعني إهدار ضخم للموارد من الأراضي في الحضر.

(ثانيًا): إنشاء آلية علمية لتقييم أداء استغلال الأراضي في المناطق الحضرية:

ينبغي النظر لتقييم أداء استخدام الأراضي في المناطق الحضرية من مستويين مختلفين: أولاً: المعايير القومية والمعايير المحلية وتحسينها وتنفيذها، هذا هو التقييم الأساسي، ثانيًا: تقييم فاعلية استخدام الأراضي وتأثيرها في المناطق الحضرية وهذا هو التقييم الشامل.

1. المعايير القومية والمحلية من حيث التنفيذ والتحسين:

تتضح المعايير القومية والمحلية أساسًا في "تصنيف الأراضي في الحضر ومعايير تخطيط أراضي البناء"، بالإضافة إلى مراقبة مؤشر الأراضي بمختلف مشروعات البناء ومراقبة مؤشر أراضي البناء في المشروعات الصناعية ومجال تطوير قطاع العقارات بما فيها قطع الأراضي ومعدل استيعابه وغيرها من الجوانب، وتشمل مشكلات صياغة المعايير وتنفيذها ما يلي:

أولاً: تحديث المعايير لا يتواءم مع تغيرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الحضر، فقد تم تحديث معايير عام 1990 في 2012، على خلفية المطالبة بالإسراع بتعديل المعايير المختصة في "قانون تخطيط الحضر والريف في جمهورية الصين الشعبية" لعام 2007، و"إشعار تعزيز ترشيد استخدام الأراضي وتكثيف استخدامها" الذي أصدره مجلس الدولة في 2008، وتم بالفعل البدء في تفعيل الإصدار الجديد من "تصنيف أراضي البناء في الحضر ومعايير تخطيط أراضي البناء بشكل رسمي في الأول من يناير عام 2012، وتختلف العديد من المؤشرات عن متطلبات التنمية الحضرية بشكل خطير على الأمد الطويل، فعلى سبيل المثال نسبة الأراضي السكنية، وقد أدى مفهوم التنمية والتخطيط الحضري والاهتمام بالإنتاج والاستخفاف بالمعيشة منذ مدة طويلة إلى تقلص نسبة الأراضي السكنية ولم يُعدل ذلك المفهوم لفترة طويلة، بينما بلغ الحد الأدنى لنسبة الأراضي السكنية 20% فقط عام 1990، لكن في الوقت الراهن هناك علاقة وثيقة بين الارتفاع الشديد لأسعار المساكن في الحضر وتقلص نسبة الأراضي السكنية ونقص الإمدادات في الصين.

ثانياً: السمة الواضحة لـ "القيود الناعمة" للمعايير، ومنتشر في العديد من المدن عقلية "القانون لا يعاقب العامة"، كما يستخفون بانتهاك المعايير، وفي هذا الصدد أوضحت شبكة الشعب للأخبار في يوليو 2006 أن التفتيش الذي أجري على الأراضي منذ يوليو 2004 حتى يوليو 2006، وأثبت أن الأراضي المخالفة في بعض المدن تصل إلى 60% في أقل تقدير و 90 % في أعلى تقدير، وأن هناك علاقة خطيرة بين الحكومة و الأراضي المخالفة، ومن ثم قامت الدول في الآونة الأخيرة بتبني تقنيات الاستشعار عن بعد، وذلك للحد من ظاهرة الأراضي المخالفة، ولكن لا تزال الأمور على ما هي عليه دون تغيير يذكر.

ثالثاً: كانت مساحة الصين الشاسعة، والتباين الواضح بين الظروف المناخية في كل منطقة ومستوى التنمية الاقتصادية والتنمية التقليدية ومسار التنمية بكافة الأنحاء عائقاً صعباً أمام تغطية المعايير القومية كل المجالات والمناطق، خصوصاً مع وجود معايير محلية تعسفية وصعبة التنفيذ، بالمقارنة بالإصدار القديم للمعايير فإن "تصنيف أراضي البناء في الحضر وتخطيطها وفقاً لمعايير -2011GB50137" قد عالج الأقلمة المناخية "climatic regionalization" للعمارة، كما قام بالتعديل المناسب للأراضي المستهدفة طبقاً للأقلمة المناخية للعمارة بكل أشكالها، ورفع في نفس الوقت الحد الأدنى والحد الأقصى للأراضي السكنية، فارتفع الحد الأدنى من 20% إلى 25%، والحد الأقصى من 32% إلى 40% وخفض الحد الأقصى للأراضي الصناعية، فانخفض الحد الأقصى من 30% إلى 25% بينما مازال الحد الأدنى مستقرًا عند 15%. وقد عكست التعديلات السابقة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما عكست الاختلافات الإقليمية إلى حد كبير.

تكمن المشكلة في التباينات التي سببتها "معايير تصنيف أراضي البناء في الحضر وتخطيطها للبناء -2011-GB50137" ومستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الحضر ومراحل التنمية، حيث مازالت تفتقر للفهم الكامل والإدراك، وقد اكتشفت الدراسة التي أجرتها صحيفة "المالية الأولى اليومية" في سبتمبر 2014 علي المدن الرئيسية الكبرى كدلتا نهر اللؤلؤ، ومثلث ميانان الذهبي (دلتا ميانان)، ومنطقة سوخو ومنطقة بكين وتيانجين وتانغشان ما يلي: أنه كلما ارتقى قطاع الخدمات في المدن قابلهما ارتفاع في أسعار العقارات، فما هي الأسباب وراء ذلك؟ ترجع الأسباب إلى حد كبير إلى أنه علي الرغم من اختلاف الهيكل الصناعي في المدن ومستويات التنمية لكننا نطبق نفس المعايير، وذلك وفقاً لنفس النسبة لمتطلبات هيكلية أراضي البناء في المناطق الحضرية، ولأن قطاع الصناعة يتمتع بإسهامات أفضل من ضرائب قطاع الخدمات العام، فمن ثمّ تميل الحكومات المحلية دائماً لتخصيص المزيد من أراضي البناء للتنمية الصناعية، وبعبارة أخرى، فإن وصول نسبة الأراضي الصناعية للحد الأقصى أو حتى اختراقه هو بالفعل "الاختيار العقلاني المائب" للحكومة المحلية، مما يتسبب بطبيعة الحال في نقص الإمدادات من الأراضي السكنية وارتفاع أسعار العقارات، بينما يتجلى هذا التناقض بشكل ملحوظ في المدن التي تتمتع بمستوي عالٍ للتنمية الاقتصادية، وارتفاع في نسبة قطاع الخدمات.

2. التقييم الشامل لأداء استغلال الأراضي في الحضر:

تعد قوة استثمار أراضي الوحدات والإسهام الضريبي لأراضي الوحدات وإجمالي قيمة الناتج المحلي لأراضي الوحدات (إجمالي قيمة الناتج الصناعي) والكثافة السكانية بمثابة المؤشرات الأكثر شيوعاً لتقييم أداء استغلال الأراضي في المناطق الحضرية، من بينها قوة استثمار أراضي الوحدات والإسهام الضريبي للأراضي التي تستخدمها العديد من مناطق التنمية وحكومات المدن باعتبارها مؤشرات للإدارة النشطة لتطوير الأراضي، واستخدامها بمثابة نقطة انطلاق للمشاريع الاستثمارية المنظمة حديثاً أو الشركات التي تحدد كثافة وقوة الاستثمار والإسهام الضريبي، بينما تستخدم الكثافة السكانية كمؤشر للقياس الشامل لقدرة تحمل الأرض، والمؤشرات السابقة تعكس إلى حد ما قدرة تحمل الأرض لكثافة النشاط الاقتصادي وقدرتها على استيعاب السكان، ولكن نظراً للنقص المستدام للمؤشرات المذكورة آنفاً للتقييم الفعال، وبالتالي من الضروري تقديم مؤشرات جديدة لإجراء تقييم شامل وكامل لأداء استغلال الأراضي في الحضر.

أثر التخطيط العمراني المعاصر وابتكار مفاهيم حديثة للتنمية تأثيراً عميقاً على تقييم أداء استغلال الأراضي في الحضر، ولم يعد الناتج الاقتصادي والفوائد الاقتصادية هو أعلى معايير تقييم أداء استغلال الأراضي، بل ولم يعد هو فقط المعيار الوحيد، بل يتزايد ثقل المؤشر البيئي والمؤشر السكاني بشكل مستمر في التقييم، كما أن المستهدف لم يعد تحقيق "كلما زاد كلما كان أفضل" أو "كلما قل كلما كان أفضل"، بل أصبحت النظرة الشاملة للمتطلبات المتعددة، والتشديد على "الاعتدال"، مثل "نصيب الفرد من مساحة أراضي البناء"، كلما زادت بشكل مفرط يعني ذلك هدر موارد الأراضي، وكلما قلت بشكل كبير أثر ذلك على تطوير الانتاج ومستوى المعيشة.

ينبغي أن يتم تقييم أداء استغلال الأراضي في الحضر انطلاقاً من منظور التنمية المستدامة، ويتم تنفيذه من خلال ثلاث جوانب وهي كثافة استغلال التنمية وكفاءة استغلال التنمية وهيكل استغلال التنمية، وبشكل عام يجب أن يكون "الاعتدال" هو أساس كثافة استغلال التنمية، بينما كلما زادت كفاءة وفعالية استغلال التنمية كلما كان أفضل، وينبغي أن يتوافق هيكل استغلال التنمية مع المعايير الوطنية أو المحلية

من ناحية، ومن ناحية أخرى، يتم إجراء التعديلات اللازمة طبقاً لواقع المدينة نفسها.

جدول رقم (3) مؤشرات التقييم الشامل لأداء استغلال الأراضي في الحضر

المعايير المحددة	
الكثافة السكانية، وكثافة البناء، ومعدل الحجم الشامل، واستثمار الوحدة من الأرض، ومعدل صرف مياه الصرف الصحي للوحدة من الأرض واستهلاك الطاقة للوحدة من الأرض، واستهلاك المياه العذبة للوحدة من الأرض، ومعدل الانبعاثات للوحدة من الأرض.	كثافة استغلال التنمية
إجمالي قيمة الناتج المحلي للوحدة من الأرض، القيمة المضافة للصناعات الثانية والثالثة للوحدة من الأرض، الإسهام الضريبي للوحدة من الأرض، وعدد فرص العمل للوحدة من الأرض، مبيعات التجزئة للسلع الاستهلاكية الاجتماعية للوحدة من الأرض، مبيعات التجزئة للسلع الاستهلاكية الاجتماعية، ومتوسط أجور الموظفين والعمال للوحدة من الأرض.	كفاءة استغلال التنمية
نسبة الأراضي السكنية، ونسبة أراضي الإدارة العامة والخدمات والمرافق العامة ونسبة الأراضي الصناعية ونسبة مرافق من طرق ومواصلات ونسبة الأراضي الخضراء والبيادين والساحات.	هيكل استغلال التنمية

الباب الثالث: تحديث التخطيط الحضري ومفهوم التنمية الحضرية

على الصعيد العالمي، وتزامنًا مع التقدم السريع للتصنيع والتحضر، بدأ الناس يعيدون التفكير بشكل منهجي في المفاهيم التقليدية للتخطيط العمراني ومنظومة التخطيط العمراني، وفتح تيار "عصر ما بعد الحداثة" مسار جديد للتنمية الحضرية لعصر ما بعد التصنيع، وتسعي المدن في عصر "ما بعد الحداثة" للتخلص تدريجيًا من أفكار التخطيط الماضية التي تتخذ التنمية الصناعية والنمو الاقتصادي هدفًا أساسيًا وأولوية للتنمية الحضرية أو حتى الهدف الأوحدها، وتولي اهتمامًا كبيرًا للاحتياجات الفردية لسكان الحضر في التخطيط والتنمية الحضرية، وتستبدل التقسيم الوظيفي البسيط بالتنمية المندمجة، وعلى هذا الأساس علينا أن نولي المزيد من الاهتمام بالبيئة الحيوية الجيدة والسياق الحضري ذو الطابع الفريد الموروث وتأثيرهما علي تحسين أداء استغلال الأراضي في المناطق الحضرية.

1. التفكير العضوي في التخطيط الحضري والتنمية:

تؤكد التنمية الحضرية الحديثة على السعي نحو العقلانية، وتعتبر مدينة هوارد النظيفه وحداثتها المنظمة منذ فترة طويلة هي الرؤية المستقبلية للحضر لكثير من الناس، كل ذلك لديه جوهر أو لب يستند عليه، وهو العقلانية لبناء نظام جديد للمدن العالمية، مع ذلك، وفي ظل تطور العولمة، تختلف الثقافات والمناطق والظروف التاريخية لكل مدينة، كما تختلف الأوضاع القائمة ومستوى التنمية، وحتى تحت تأثير المعلوماتية، فإن إقامة الشبكات للهيكل المكاني في المناطق الحضرية ليست متجانسة بشكل موحد بل متنوعة، فكل جزء من المدينة يختلف باختلاف الوظيفة، والتكوين الداخلي، والأنماط المكانية، مما أدى إلى ظهور المدن الحديثة التي يغطي واجهاتها الصلب والأسمت والزجاج والخرسانة، أضف إلى ذلك، وطبقًا للمبدأ

العقلاني فإن الطراز العمراني الحديث الذي يشكله التقسيم الوظيفي المتعدد غير واقعي في المناطق الحضرية في عصر ما بعد الحداثة، وانتقد الحداثيون صراحة أسلوب تخطيط المناطق الحضرية الحديثة وتقسيمها، اعتقاداً منهم أنها فكرة خيالية تقوم على المنطق والعقل وتتخلى عن العاطفة وتستعين بالنظام الوظيفي الميكانيكي لبناء مفهوم تخطيط عقلائي، وبالتالي كان "يجب أن نسعى إلى خلق بيئة متكاملة متعددة الوظائف"، فمفهوم ما بعد الحداثة يسعى لتحقيق استمرارية البيئة، والجمع بين مختلف الإدارات والوحدات التابعة للمدينة ذات الدلالات المتعددة، بل ويبدل محاولات لعمل منظومة شاملة لمدينة مفتوحة تعكس الغموض والانتقائية والتعقيد والتناقض، والأكثر شيوعاً هي المدينة العضوية، والمدينة البيئية، والمدينة التكتلية وغيرها من أنماط التكوينات المكانية في المناطق الحضرية، وتسعي ما بعد الحداثة عمداً إلى تحقيق الفوضى والتعددية بقصد التأكيد على الشراء ومطالبة الحيز بعكس التسامح في المدينة، وصولاً إلى "تناغم التنافر" من خلال ما سبق وتداخل وتشابك الوظائف وانفتاح ومرونة التكوين.

2. الفكر الإيكولوجي في التخطيط العمراني والتنمية الحضرية:

المدينة المجسمة في عصر ما بعد الحداثة هي المدينة التي تتخذ الوحدة الإيكولوجية مفهوماً أساسياً لها، ويجب أن يتسق تمدد الحيز الحضري وتصميمه اتساقاً كاملاً مع احتياجات الإنسان والاقتصاد والبيئة الطبيعية، لكن بدون توسع أو زيادة في مكوناتها من وجهة نظر العلوم الرياضية، (لكنه ليس توسعاً أو زيادة في المكونات بالمعنى الرياضي Mathematically) والاعتماد المتبادل والمنفعة المتبادلة أي التنسيق المتبادل بين مكونات الحيز الحضري، ومبدأ الوظيفة الأمثل يعني التصميم المقياسي الأمثل للحيز، بالإضافة إلى الاستخدام الأمثل لموارد الفراغ الحضري... إلخ، ومبدأ التجديد، الذي يعني ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الكامل إعادة تدوير الحيز الحضري، ومبدأ التكافل يعني الاعتماد المتبادل والاستفادة المتبادلة بين تخطيط الأراضي للمناطق الحضرية بعضها البعض، ومن الضروري أن يكون الإحلال والتجديد للحيز الحضري لما بعد الحداثة أكثر ملاءمة للبيئة وأكثر انسجاماً مع متطلبات التنمية الحضرية، فزيادة المساحات الخضراء والمساحات المفتوحة في المناطق الحضرية يجعل المدينة فضاء حضارياً بيئياً صالحاً للتنفس".

3. التكميلية في التخطيط الحضري والتنمية الحضرية:

تستخدم حركة ما بعد الحداثة الفكر التاريخي كمرجعية لها في النظر إلى العالم المعاصر، فهم يرون أن المدينة هي متحف الثقافة، ويرون ضرورة تقارب الثقافات المختلفة واندماجها، ويجب أن تحافظ المدينة على جاذبيتها وسحرها الدائم، وتحقيق الامتداد التاريخي، وتؤكد حركة ما بعد الحداثة على اتساق تكوين الفراغات في المناطق الحضرية، ولكن ليس من منظور التعقيد التاريخي الرجعي أحادي الجانب، بل من منظور يعكس رغبة مجتمع الحاضر والمستقبل للعودة للإنسانية والتقاليد، وعند تأهيل المدن القديمة وتجديدها وإجراء التخطيط الحضري وفقا لحركة ما بعد الحداثة، يتم في الوقت نفسه تحسين التكوين الفراغي في المناطق الحضرية وحماية التراث التاريخي والثقافي.

إن الأيديولوجية التكميلية وجوهرها هي بتوجيه - في النهاية - سؤال للإنسان والمدينة هو "من أنا؟"، لكنها لم تقدم إجابة مفيدة ذات مغزى، و(الحركة التكميلية) السياقية هي السياق العام الذي يحافظ علي هذا النوع من التفكير في التكوين الفراغي في المناطق الحضرية، ويترك الجواب في الشوارع والساحات، والعلامات، والمباني وغيرها من الفراغات المختلفة فهذا نوع من تجسيد الفراغ، لذلك، فالتكميلية ليست ببساطة هي حماية التراث التاريخي وفقط، لكنها تتعلق بالثقافة الحضرية الأوسع نطاقاً، وبروح المدينة، وبصياغة صورة المدينة، وبقضايا التنمية، مما يمكن المقيمين والأجانب من قراءة رموز الفراغ الحضري، وتمييز روح المدينة وسماتها بوضوح، وبالتالي الإجابة غير المباشرة عن سؤال "من أنا؟".

4. الإنسانية في التخطيط والتنمية الحضرية:

يهتم التخطيط الحضري في الحركة الحداثية بالمقياس الكبير، فإذا أردت اتباع أسلوب السرد الكلي (النظرة الكلية) فالنتيجة رؤية الأشياء لا الأشخاص، كبيرة وغير مناسبة، في حين أن التصميم الحضري بالمقياس الصغير يفتقر إلى الاهتمام بالتفاصيل وإلى الأفق، ومن الصعب أن يندمج المقياس الكبير والمقياس الصغير معاً، لذا فإن التخطيط يظهر حتماً في النمط الثابت للطرق، وفي "التقسيم الوظيفي" القسري وفي العدد الكبير من المباني الضخمة غير المتناسقة مع الكتلة المحيطة بها

وغيرها من ظواهر الصراع الفضائي، وترى حركة "ما بعد الحداثة" اتخاذ التجمعات السكانية، والمربعات السكنية والأحياء مقياساً أساسياً ولاسيما مقياس المشاة ليحل محل مقياس السيارات لتصميم مجتمع سكني له وظائف مختلطة ليعطينا درساً قيماً للغاية، وتبين التجربة الفعالة أن مقياس التجمع السكني والمقياس البشري متنسق جداً، من ثم فإن المقياس البشري هو المقياس الأساسي الذي يمكن أن نزن به ما إذا كانت مدينة ما صالحة للعيش أم لا، وأن "إنسانية" الحيز الحضري تركز على مبدأ أساسي هو الاهتمام بـ"مقياس الإنسان" ومتابعته.

نستخلص من الأفكار المذكورة أعلاه هو المزيد من الاهتمام لاحتياجات الإنسان الخاصة أثناء عملية التخطيط والتنمية الحضرية، والانطلاق من المقياس البشري واحتياجاته ومشاعره ووعيه، وأن تتسق كافة المرافق اتساقاً تاماً مع نسب مقياس الإنسان وتلبي متطلبات بقاءه، وسلوكه العام واحتياجاته الترفيهية والنفسية، وتعزيز التكامل بين الطبيعة وحيز معيشة الإنسان، وتشكيل البيئة السكنية الجيدة للإنسان، والقضاء علي المفاهيم المتطرفة في "الإنسانية"، فهذه الفكرة تتسق تماماً مع متطلبات مفاهيم التنمية العلمية التي تتخذ من "الإنسان أساساً" لها.

إن الفكر العضوي والإيكولوجي والتكيفية والإنسانية تمهد مساراً جديداً للتخطيط والتنمية الحضرية، وفي نفس الوقت يوفر الأسس النظرية للتقييم العلمي لأداء استغلال الأراضي في المناطق الحضرية، ويعزز ابتكار نظام للاستخدام المكثف للأراضي.

الفصل الأول

"ابتكار نظام جديد لاستغلال الأراضي في المدن"

في مقابل مشكلات إنشاء المدن المتوسطة والصغيرة، استند المؤلف إلى خمس عناصر لتعزيز الابتكار هي:

1. تنفيذ التنمية المندمجة والاستغلال المختلط للأراضي:

عند النظر إلى إنشاء المدن المعاصرة وتطورها، نجد العديد من المدن بالدول الأوروبية تهتم بالاستغلال الفعال للحيز المكاني المحدود في المدن اهتمامًا شديدًا، وتنفيذ تخطيط المدن المندمجة، وحتى في الولايات المتحدة الأمريكية المترامية الأطراف تزداد شعبية تخطيط المدن المندمجة يومًا بعد يوم، حذت الولايات المتحدة الأمريكية حذو أوروبا، فاخترت ثلثا الولايات فيها "النمو الذكي"، كما تم تصنيف مدينة بورتلاند الأمريكية على أنها الأولى في النمو الذكي، وكانت النتيجة ازدياد عدد السكان النصف، وزادت نسبة مساحة أراضيها بنسبة 2% وأصبحت واحدة من أكثر المدن الجاذبة في أمريكا، أما في الصين، فيزداد التناقض حيث كثرة السكان وقلة الأرض والضغط على الموارد الأرضية يومًا بعد يوم، مما جعل قرار تصميم المدن المندمجة اختيارًا لا مفر منه لعدد كبير منها.

يتطلب نمط التنمية المندمجة والاستخدام المختلط للأراضي مراقبة كاملة على التخطيط، ولكن قد ينشأ صدام بين الوقت الذي يستغرقه التخطيط والإنشاء الذي يستغرق وقتًا قصيرًا، ويجب أن تعكس عملية إنشاء مدن متوسطة وصغيرة مبدأ الحيز المكاني المندمج والعضوي والمختلط، كما يمكن اتباع أساليب لها صلة بـ "النمو الذكي" والتي تم تطبيقها من قبل وذلك لمحاولة تحسين وضع تصميم الحيز المكاني كم يمكن أيضًا استخدام الأساليب التالية: 1. يتم رفع كثافة البناء ورفع النسبة بين عرض الشارع وطول المبني. 2. التقليل الملائم للخط الخلفي للمبني لتشجيع

المجتمع على المشي. 3. إنشاء منطقة مركزية تجارية وخدمية وثقافية وترفيهية. 4. التأكيد على إنشاء مباني متعددة الأغراض على سبيل المثال تخصيص الطابق الأول للأسواق التجارية وغيرها من أعمال التجارة والطوابق العليا للوحدات الإدارية والسكن. 5. تجنب تخصيص انتظار السيارات على الشارع مباشرة.

2. الاستعانة بـ "النمو الذكي" لاستكشاف نظام جديد للحق الإنمائي القابل للتداول:

دورًا هامًا في تنشيط المدن الأمريكية Tradable Development Right لعبه الحق الإنمائي القابل للتداول القديمة وحماية الحيز المكاني الممتد لها، حيث تمكن الفلاحون الأمريكيون من الاستمرار في زراعة أراضهم الأصلية من خلال نظام الحق الإنمائي القابل للتداول، وقد قاموا بعد حصولهم على تعويضات مالية، مما مكن من حماية المناطق التاريخية وحصول الملاك على فوائد مشابهة.

إن المحك في تنفيذ نظام الحق الإنمائي القابل للتداول TDR هو الاعتراف بالفصل بين حق استخدام الأرض وحق الملكية، وحتى الآن لا نملك مفهومًا محددًا لحق استخدام الأرض غير أن الدولة هي في الواقع التي تملك هذا الحق وأن أي تغيير في تبعية الأراضي المستخدمة في إنشاء المدن وتحويل الأراضي الزراعية إلى أراضٍ غير زراعية معدة للبناء عليها يجب أن تتم بموافقة الحكومة، وإعادة تأهيل المدن القديمة والحفاظ على المحميات البيئية مهمة شاقة، ولكننا يمكن أن ننطلق من الواقع، فمهما كانت تغيرات نظام الأراضي في الدولة، يمكننا فقط اعتبار TDR أسلوبًا من أساليب التعويض ومراقبة المناطق التاريخية والبيئية، كما يمكن تجربتها في مناطق ذات طبيعة خاصة وهو أمر مهم للغاية.

وفي نفس السياق، هناك بعض الممارسات في الولايات المتحدة الأمريكية لها مغزى وتستحق الاستفادة منها، على سبيل المثال يمكن اعتبار الحقول الزراعية الأساسية والغابات والمناطق البيئية التي تحتاج إلى مراقبة مناطق للتنازل عن حق الإنماء بها وطبقًا لمساحة الأراضي التي تمتلكها الجمعيات بالقرية، ويمكن تحويل كل الأراضي بها إلى حصة من حصص النظام الإنمائي، كذلك اعتبار مناطق الإنماء المعماري المحيطة بمناطق ضمن النظام الإنمائي، وستعمل التجارة الإنمائية على

تنمية تلك المناطق، ومن ثم يجب شراء حق الإنماء من مناطق التنازل، وفي الواقع إن خسائر إيجار الأراضي في مناطق المراقبة البيئية سوف تقسم على مجموعات المعمار المحيطة بها، وبالطبع هذا الممارسات تتطلب توجيه الحكومة، وإنشاء منصة تبادلية عادلة، كما عليها أن تمنع بشكل صارم مناطق المراقبة البيئية والواقعة في نطاق صلاحيات القرى من أن تحول إلى أراضي إنماء غير زراعي، وقد تم تنفيذ هذه التجربة عند إنشاء الحزام الأخضر حول بكين والتي حققت نتائج جيدة للغاية، أثبتت قيمتها من حيث التجربة وسياسات استغلال الحيز المكاني.

3. ابتكار نظام "إدارة النطاق الحضري":

تعود القيود الصارمة وإدارة النطاق الحضري بالنفع الكبير على المدن الصغيرة والمتوسطة، وحاليًا، تحدد إدارتنا الحدود الحضرية بشكل عام عن طريق إنشاء حزام أخضر واسع فاصل بمحاذاة الطريق السريع الدائري حول المدينة واعتباره الحدود الحضرية لها، ووضعت حدود لإدارة المنطقة الهامشية بين الريف والمدينة وصيغت الخطة الشاملة لاستخدام الأراضي وتخطيط الحدود الحضرية وغيرها، وتتمثل المشكلة الشائعة في هذه النطاقات الحضرية في التخطيط المفرط لكثافة الاقتصاد وتنوعه، ومن ثم تتواجد مشاكل في التطبيق العملي.

نرى ضرورة إصلاح الأسلوب الذي نعمل به حاليًا في ترسيم الحدود الحضرية، يعتمد الأسلوب الحالي بشكل عام على الحدود التي رسمها المخططون والحكومة من طرف واحد، وهو التوقع الغامض وغير الواضح لحجم الأرض مع اكتمال العديد من المشاريع، وذلك لأنها اعتبارية وليس لها أي مغزى قانوني، فالكل سواء كان المطورون أو سكان المدن لا يعرفون بشكل واضح بوجود هذه الحدود الفاصلة كما أن الحكومة ليس لديها توجه واضح عن الاستثمار في المرافق العامة، وبالتالي ليس لها أي تأثير على أنشطة البناء، ويمكن اعتباره فقط مجرد نطاق أو إجراء إحصائي.

يجدر بنا الاستعانة بالتجربة الأمريكية الناجحة لحدود النمو العمراني UGB، ولكن لا يزال من الصعب العمل بها بسبب مراحل التنمية ونظام الأراضي والنظام السياسي وغيرها من المشاكل الجذرية في الصين، وعند النظر إلى الوضع الحالي فقد قرر كل من الأطراف الثلاثة وهم المطورين والمواطنين والحكومة صعوبة تطبيق

الدعم الأمريكي لحدود النمو الحضري UGB في جمهورية الصين الشعبية، ولكن من الضروري اعتباره اتجاهًا اجتهاديًا لإصلاح النظام، ويجب أن تراعي إدارة النطاق العمراني عدم استخدام الأراضي الزراعية في البناء ومراقبة حدود الأراضي الزراعية الرئيسية والغابات والمحميات الطبيعية وغيرها، ومن ثم نحمي الموارد الطبيعية المهمة والمساحات المفتوحة من أجل ترك ثروة قيمة للأجيال القادمة، أما المدن الصغيرة والمتوسطة، فيعد محتوى الابتكار المؤسسي هامًا جدًا، لذا يجب أن تجري جهات إدارة حدود المناطق الحضرية دراسات جريئة، وأن يتم اتخاذ الخطوات التالية أثناء التطبيق الفعلي: أولاً: الالتزام الصارم بحماية الخطوط الخضراء وإفساح مجال للسياسات المستقبلية للتطبيق على الأراضي المتبقية، ثانيًا: الاستعانة الإيجابية من إدارة حدود النمو الحضري الأمريكية UGB ووضع أنماط لإدارة حدود النمو العمراني UGB يتناسب مع خصائصنا.

4. الاستعانة بفكرة المدينة العضوية للمضي في مسار التنمية المتكاملة بين التحضر والتصنيع:

يتمثل الاتجاه الآخر للتنمية الحضرية المعاصرة في الضعف التدريجي للتقسيم الوظيفي، حيث يتجه التخطيط الحضري من التأكيد على التقسيم إلى حالة من الفوضى والشمولية والتعقيد، وهذا ما يطلق عليه "التفكير العضوي"، وقد شيدت الصين عدد كبير من أحياء الحدائق الصناعية قبل عام 2000 من أجل تعزيز عملية التصنيع، وهذه الحدائق بعيدة نسبيًا عن المناطق الحضرية ولكنها أحادية الوظيفة (تقتصر فقط على الوظيفة الصناعية)، مما أدى إلى الفصل بين مكان العمل والسكن، وتسبب في الكثير من الضغوط الشديدة على التنمية المستدامة لنظام النقل والحدائق الصناعية ذاتها. وعلي غرار هذا ظهر أيضا عدد كبير من "مدن الأقمار الصناعية" "Satellite city" بجوار المدن الكبرى وذلك من أجل تخفيف الضغوطات على وسط المدينة، تتميز مدن الأقمار الصناعية بالخصائص النموذجية لـ "مدينة النوم" لكنها لم تستطع أن تلعب دورًا جيدًا لتخفيف الضغوط على المدينة المركزية.

إن الظاهرة الأوسع انتشارًا هي مشكلة المدينة المركزية التي لاتزال قائمة، تُعرف مشكلة الازدحام المروري بين "مدينة القمر الصناعي" المدينة المركزية أيضًا

بالمشكلة الجديدة، وعلاوة على ذلك فمن الصعب أن تتحسن جودة المعيشة لسكان الحضر، بعد عام 2000 أخذت الحكومة المحلية تولي اهتماماً تدريجياً بهذه القضية، وأكدت على ضرورة توفير السكن والمعيشة الجيدة وأماكن الترفيه للسكان، فضلاً عن توفير فرص العمل الكافية لهم، وبناء المدينة العصرية الجديدة، ويتم التشديد المتزايد على الاستقلال النسبي للمدينة الجديدة وتحسين وظائفها الحضرية.

تتبلور المشكلة الجوهريّة التي تواجه التنمية الحضرية في المدن الصغيرة والمتوسطة منذ أمد طويل في نقص قدرتها على جذب السكان نحو التحضر، وبغض النظر عن مدى تزايد أعداد السكان في المناطق الحضرية لكن كان من الصعب أن تتجذر في المدن الصغيرة والمتوسطة، وترجع الأسباب إلى ضعف قدرة المدن الصغيرة والمتوسطة على استيعاب الوظائف وفرص التنمية، وبالتالي يسمح للمدن الصغيرة والمتوسطة لعب دورا فعالا في ساحة المعركة الرئيسية للتحضر، وفي نفس الوقت التي يتم فيه إصلاح نظام تسجيل العائلات والضمان الاجتماعي في المدن الصغيرة والمتوسطة وغيرها من الامتيازات، والأهم من ذلك هو تشجيع المدن الصغيرة والمتوسطة على تنمية الصناعة وفقاً لظروفها المحلية والسير في مسار التنمية المتكاملة بين التحضر والتصنيع وتوفير المزيد من فرص العمل للسكان الجدد للمدينة.

5. وضع سياسة تحفيزية لنظام نسبة مساحة الأرض Floor Area Ratio:

سنّت نيويورك أول قانون لتقسيم المناطق عام 1916 ويتضمن بشكل رئيسي مراقبة ارتفاع المباني وتراجعها Building retreat control، فضلاً عن الأحكام التي تتوافق مع أغراض استخدام الأراضي، وكانت نتيجة تنفيذ قانون تقسيم المناطق هي تقسيم مدينة نيويورك إلى عدة أحياء مرتفعة المباني، على أن تمنح كل قطعة أرض حقوق تنمية وتطوير محددة، وينص قانون تقسيم المناطق على ضرورة الردود التدريجي للمباني حتى تسمح للأراضي المجاورة بالحصول على أشعة الشمس الكافية، مع التقدم المستمر للمجتمع، تأمل الحكومة في تشجيع المطورين من القطاع الخاص لتوفير حيز عام ومرافق عامة للجُمهور وذلك من أجل إنشاء أكبر

قدر ممكن من الحيز العام بأقل قدر ممكن من المال العام.

وفي ظل هذه الأوضاع، كان ينبغي طرح نظام 5، وضع سياسة تحفيزية لنسبة مساحة الأرض Floor Area Ratio، وقد استخدمت المدن الأخرى هذه السياسة التحفيزية لتقسيم المناطق Incentive Zoning System واستخدام الاراضي بسرعة، ويكمن مضمون هذه السياسة في أن يتخذ المطورون تحسين الظروف الاجتماعية (تحسين المجتمع) (Community) Improvements في مقابل الحصول على نسبة أكبر من مساحة الارض، وتحولت هذه النسبة الأكبر إلى نمط إنمائي مدمج ومركز، ففي المقابل كان على المطورين بناء مشاريع عدد من مشروعات تحسين البيئة الاجتماعية، مثل: المساحات المفتوحة الإضافية وإسكان ذو الدخل المنخفض والمباني ذات الأغراض الخاصة والفنون العامة وغيرها، وفي الوقت الذي يوفر فيه نظام التحفيز في الواقع سلوكاً يعود بالنفع علي المصلحة العامة فهو يخفف القيود المفروضة على تقسيم المناطق الأصلية (مثل قيود النسبة الطابقية).

يكمن الدافع الأول لتطوير الحكومة لصياغة النسبة الطابقية (نسبة مساحة الأرض) في تحقيق الاستيعاب الداخلي للتأثير الخارجي، وقد تم طرح سياسة حوافز النسبة الطابقية بمقتضى هذا الدافع، وكما تنص السياسة الاقتصادية، يجب أن تكون المصالح الاقتصادية نقطة جذب لتحقيق إيجابية المطورين وحماسهم للبناء، ويتميز تنفيذ هذه السياسة بالسمة المرحلية في بداية التنفيذ، ويتحقق تحسين فاعلية البيئة الاجتماعية العامة، لكن مع تعمق المطورين وفهمهم للسياسة نفسها، يبدأون في الانسياق نحو المصالح الأكبر مستخدمين هذه السياسة لتلبية احتياجاتهم ومصالحهم الخاصة، واستبدال المرافق العامة القليلة بحافز النسبة الطابقية الكبيرة، مما أدى إلى زيادة المرافق العامة والفضاء العام المحدود في المناطق الحضرية في نفس الوقت، وخسارة المزيد من المصلحة العامة بسبب البناء ذي الكثافة العالية، أما هذه النقطة، فقد تبذرت المحاولة الأولية للحكومة لتحقيق الاستيعاب الداخلي للآثار الخارجية، بينما تعد السياسة المرنة لتقسيم المناطق محاولة إيجابية وفعالة، حيث تتيح هذه السياسة عمل تعديلات جديدة وظهور سياسات أكثر إنصافاً وأكثر فعالية على الساحة، مما يحقق المصالح الاجتماعية على نحو أفضل.

على الرغم من أن الصين لديها أحكام لكثافة توزيع البنايات الشاهقة في الوقت

الراهن، حيث تتراوح عادة ما بين 2 - 0.7 ضعف، لكن دخول هذه الأحكام حيز التنفيذ الفعلي ليس مثاليًا، لكن الاستعانة بخبرة البناء في البلاد الأجنبية والمدن الأخرى يعزز تنفيذ سياسة حوافز النسبة الطابقية في بعض المناطق المكتظة بالسكان أو وسط المدينة، بالإضافة الي تقديم الحوافز والأفضلية للمطورين الذي أسهموا في تنمية الفضاء العام في المناطق الحضرية أثناء حساب المساحة والنسبة الطابقية، ومن خلال تجارب الدول المتقدمة، سوف تعمل سياسة حوافز النسبة الطابقية على إثارة حماس المطورين بشكل كبير مما يعود بالنفع على تقصير فترة التشييد والبناء، لكن بنظرة طويلة الأمد، يجب صياغة لوائح محلية مناسبة خاصة لمراقبة علي الحيز المكاني، وفي الوقت الراهن، في الوقت الذي تمر فيه المدن الصغيرة والمتوسطة بفترة التطور السريع، ينبغي صياغة سياسة حوافز النسبة الطابقية بأسرع وقت ممكن لتحفيز المطورين على التواجد والتمركز، وفي الوقت نفسه اتخاذ طرق السيطرة العالية على المناطق المكتظة بالسكان بالإضافة إلى تعديلها.

الفصل الثاني

الارتقاء بدرجة تكثيف الأراضي في المناطق الحضرية لتعزيز التحول الحضري

تعتبر الصين في الوقت الراهن في فترة التنمية السريعة للتوسع الحضري، ومن ثم تتوسع المناطق الحضرية عددًا وحجمًا بشكل متواصل، وتتزايد أهمية وظيفة المدن الحضرية يوما بعد يوم، وانجراف المزيد من العمالة الفائضة في الريف نحو الحياة الحضرية، وفي الوقت نفسه، ومع تطور عملية التحضر، يتضخم طلب جميع الأوساط الاجتماعية في المجتمع على الأراضي بشكل سريع، مما جعل الكثير من الأراضي في المناطق الريفية (بما في ذلك الأراضي الزراعية) تتحول إلى أراضي حضرية ومن ثم أصبح التناقض بين الإنسان والأرض أكثر وضوحًا.

إن التسوية الجيدة لمشكلة الأراضي في عملية التحضر تتصل بالتقدم السلس للتوسع الحضري من عدمه، وفي ظل التناقض الواضح في استغلال الأراضي والذي يزداد اليوم، سوف يؤدي التنفيذ الصارم لنظام الاستخدام المكثف والمرشد للأراضي ورفع كفاءة وفعالية استغلال الأراضي ولاسيما درجة تكثيف الأراضي الحضرية إلى تعديل الهيكل الاقتصادي والهيكل الصناعي وتعزيز عملية التحول الحضري الذي يُعد ملزمًا للصين أن تقوم به.

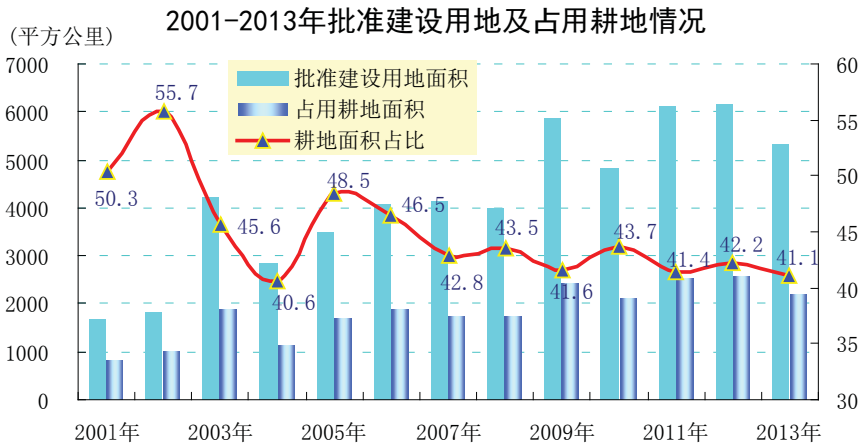
1. الوضع الراهن لاستغلال الأراضي في المناطق الحضرية ودلالة تكثيف الأراضي بها:

(1) الوضع الراهن لاستغلال الأراضي في المناطق الحضرية:

دخلت الصين مرحلة التطور السريع للاقتصاد منذ عام 2003، وقد تجاوز معدل نمو GDP إجمالي الناتج المحلي 10% لمدة 5 أعوام متتالية، وفي السنوات التالية استقر معدل النمو حول 7.5% وهو يعد مستوى عال، ومنذ عام 2003 حتى عام

2013، بلغ متوسط معدل نمو GDP الناتج المحلي الإجمالي في الصين 10.2%، ومع هذه التنمية الاقتصادية السريعة وتعزيز عملية التحضر، وتزايد طلب جميع الأوساط الاجتماعية في المجتمع على الأراضي بشكل عام ولاسيما أراضي البناء، وفي هذه الحالة يكون رد الفعل البديهي هو اعتماد مساحات أكبر من أراضي البناء.

توضح الإحصاءات والبيانات أنه منذ عام 2001 حتى عام 2013 وصل الاعتماد الوطني المتراكم لمساحات أراضي البناء (بما في ذلك أراضي البناء في المناطق الريفية) إلى 54580 كيلو متر مربع، ويعد هذا الحجم 2.47 ضعف مساحة أراضي البناء في المناطق الحضرية نهاية عام 2000، وهو يعادل 8.6 من مساحة مدينة شنغهاي، و3.2 من مساحة مدينة بكين كلها، وفي الوقت نفسه، أصبحت ظاهرة استيلاء أراضي البناء على الأراضي الزراعية أكثر بروزاً، وقد بلغت نسبة الأراضي الزراعية 43% من إجمالي أراضي البناء التي تم اعتمادها، وكانت النتيجة المباشرة لهذه الظاهرة هي التراجع المستمر لمخزون الأراضي الزراعية بالبلاد لسنوات متتالية، مما أدى إلى تزايد الضغوط للتقييد الصارم على 18 مليون مو من الأراضي الزراعية "خط احمر"، وقد بلغت مساحة أراضي البناء على الأراضي الزراعية 24.000 كيلو متر مربع في الفترة من عام 2001 حتى عام 2013.



يتضح من خلال نظرة شاملة على أراضي البناء في المناطق الحضرية، تزايدها بشكل ملحوظ يوماً بعد يوم، وقد بلغت مساحة أراضي البناء في المناطق الحضرية بالصين 22 ألفاً و114 كيلو متر مربع، وازدادت بوتيرة سريعة نهاية عام 2012

ووصلت إلى 45 ألفا و751 كيلو متر مربع، بمعدل زيادة سنوي قدره 1970 كيلو متر مربع، ومن ثم، يتضح التناقض الملحوظ بين النمو السريع لأراضي البناء وكثرة السكان وقلة الأراضي والنقص الحاد في موارد الأراضي الزراعية يوما بعد يوم، وطبقاً لما أشار إليه تقرير "نتائج الدراسات الاستقصائية الوطنية لتحديث استغلال الأراضي"، فقد بلغت مساحة الأراضي الزراعية في الصين عام 1998 تريليون و945 مليون مو (نصيب الفرد 1.56 مو من الأراضي الزراعية)، وفي عام 2008 انخفضت لتصل إلى تريليون و825 مليون و700 ألف مو (نصيب الفرد 1.37 مو من الأراضي الزراعية)، بالإضافة إلى أن الانخفاض التراكمي في الأراضي الزراعية يتخذ نسقا منخفضاً مستمراً، حيث يبلغ متوسط الانخفاض السنوي أكثر من 13 مليون مو من الأراضي الزراعية.

تعد الأرض واحدة من الموارد الطبيعية الأساسية الأكثر أهمية التي يعتمد عليها بقاء المجتمع البشري وتطوره، وهي -أيضاً- الأداة الناقلة للتصنيع والتحديث، ويكمن التباين الحاد مع قلة المعروض من الأراضي في بروز ظاهرة الاستخدام غير الفعال للأراضي في المناطق الحضرية بشكل واسع النطاق، وظاهرة إهدار الأراضي وهي الأكثر خطورة، ووفقاً للإحصاءات، هناك 5000 كيلومتر مربع من الأراضي التي تستخدم بشكل غير فعال في المناطق الحضرية في الوقت الراهن مما يمثل 11% من المناطق المبنية، وتمثل الأراضي المستغلة وغير المستغلة في المناطق الريفية نسبة من 10% إلى 15%، وتمثل الأراضي غير الفعالة نحو 40%، وكلهم يتمتعون بالإمكانات الكبيرة *great potential tapping space*، وفي الوقت الحاضر بلغ معدل نسبة مساحة الأراضي الصناعية ما بين 0.3 - 0.6، ووصلت حصة الفرد من الأرض في المناطق الحضرية 145 متر مربع، وهو ما يتجاوز بكثير الحد الأقصى للمعايير الوطنية.

تمر الصين في الوقت الحاضر بمرحلة حاسمة من التنمية الحضرية والتصنيع، تتطلب الاستخدام المستدام للأراضي لجعل موارد الأراضي تلبي احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية حالياً ومستقبلاً، وضرورة تلبية متطلبات البناء التي تحتاجها التنمية الاقتصادية، وفي الوقت نفسه ينبغي ضمان وفر مساحة محددة من الأراضي الزراعية لضمان تحقيق الأمن الغذائي، لذا على الصين توفير الحماية الفعالة

للأراضي الزراعية وتعزيز الاستخدام المكثف والمقتصد للأراضي واتخاذ مسار جديد لاستغلال مساحات أقل من الأراضي، ورفع كفاءة وفعالية استغلال الأراضي بما يتماشى مع الظروف الوطنية، وهذا مبدأ أساسي يجب أن تتشبث به الصين لأمد طويل، وخيار حتمي الذي لا مفر منه لإتمام التحول الحضري الجديد في الصين.

(2) دلالة تكثيف الأراضي في المناطق الحضرية:

يزداد معرفة الناس بالاستخدام المكثف للأراضي عمقاً مع تطور العصر وعمق الفهم والإدراك.

يُستمد مفهوم الاستخدام المكثف للأراضي في المناطق الحضرية من الاستخدام المكثف للأراضي الزراعية، والتي جاءت قديماً من دراسة عالم الاقتصاد الكلاسيكي البريطاني ريكاردو حول نظرية إيجار الأراضي الزراعية، وتركز فحوى الدراسة على استثمار المزيد من موارد الإنتاج والعمل في مساحات محددة من الأراضي، بالإضافة إلى استخدام وسائل التكنولوجيا والإدارة المتقدمة للحصول على عائد مرتفع من مساحة الأرض الصغيرة التي استخدم فيها نمط زراعي معين، بعد ذلك، تم إدراج مفهوم الاستخدام المكثف للأراضي في دراسات وبحوث أراضي المناطق الحضرية، وتشكل مفهوم الاستخدام المكثف للأراضي في المناطق الحضرية، ويعني الاستخدام المكثف للأراضي في المناطق الحضرية عملية رفع كفاءة استخدام الأراضي (الناتج لكل وحدة من مساحة الأرض) من خلال التقدم العلمي والتكنولوجي، وزيادة استثمار مخزون الأراضي، وتحسين طرق تخصيص عوامل الإنتاج وغيرها من الطرق والوسائل.

أشار المنتدى الذي عقدته وزارة الأراضي والموارد بالصين عام 2005 بوضوح إلى أن الاستخدام المكثف والرشيد للأراضي يتضمن بشكل أساسي ثلاثة مفاهيم وهي: 1. الاستخدام المقتصد، ويعني ضرورة ترشيد مختلف المشروعات في استخدام أراضي البناء إلى أقصى حد ممكن؛ 2. الاستخدام المكثف ويعني رفع درجة الاستثمار وإنتاجية أراضي البناء، والارتقاء بدرجة تكثيف استخدام الأراضي؛ 3. تحسين كفاءة وفعالية استخدام وتخصيص الأراضي، ويعني تحسين هيكل أراضي

البناء وتصميمها واستمداد القوة الكامنة لاستخدام الأراضي، ومن ثم تحسين كفاءة وفاعلية استخدام وتخصيص الأراضي، وذلك من خلال دمج واستبدال الاحتياطي واتخاذ الترتيبات المعقولة اللازمة لتحديد حجم تسليم الأراضي وسرعة وتيرته.

أصدرت وزارة الأراضي والموارد بالصين عام 2012 "فتوى حول إنشاء نظام تعزيز الاستخدام المكثف والمقتصد للأراضي"، كما طرحت منظومة لإطار العمل المقترح الذي يتضمن "التخطيط والمراقبة، والتخطيط والتنظيم، ومراقبة المعايير، وتخصيص الأسواق، وسياسة التحفيز، والرقابة والإشراف والتقدير والتقييم والمسؤولية المشتركة"، والتركيز في الوقت نفسه علي إقامة محتوى الأنظمة الثمانية وهي، نظام التخطيط والسيطرة الشاملة لاستخدام الاراضي ونظام التخطيط والتنظيم ونظام التحكم القياسي والمعياري لاستخدام أراضي البناء ونظام تخصيص الأسواق لموارد الأراضي ونظام السياسات التشجيعية للاستخدام المكثف والمقتصد للأراضي ونظام الرقابة والإشراف على استخدام الاراضي ونظام التقدير والتقييم لاستخدام الأراضي ونظام المسؤولية المشتركة للاستخدام المكثف والمقتصد للأراضي وغيرها من الأنظمة.

أصدرت وزارة الأراضي والموارد في 22 مايو عام 2014 بالصين "اللوائح المنظمة للاستخدام المكثف والمقتصد للأراضي"، وذلك لتنفيذ نظام أكثر صرامة لحماية الأراضي الزراعية والاستخدام المكثف والمقتصد للأراضي، وتحسين القدرة الاستيعابية لموارد الأراضي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز بناء الحضارة الايكولوجية، وتقوم أنظمة ولوائح الاستخدام المكثف والمقتصد للأراضي بصياغة الأنظمة الشاملة والكاملة للاستخدام المكثف والرشد للأراضي من خلال ستة جوانب وهي: "دليل الحجم والتخطيط الأمثل، ومراقبة المعايير، وتخصيص الأسواق، وتنشيط استخدام الأراضي، والإشراف، والتقييم"، هذه هي القواعد واللوائح التي صاغتها للمرة الأولى وزارة متخصصة حول إجراء تنظيم وتوجيه للاستخدام المكثف والرشد للأراضي.

وخلاصة القول، أرى أن دلالة الاستخدام المكثف للأراضي ينبغي أن تشمل ثلاثة مستويات، الكلي والمتوسط والجزئي، وهي على الصعيد الجزئي، تحسين فوائد المدخلات والمخرجات (الاستثمار والانتاج) Input -output benefits لكل

قطعة أرض، وعلى الصعيد المتوسط، التأكيد على ترشيد الأراضي وتحسين هيكلها ووظيفتها، وعلى الصعيد الكلي، تحسين الكفاءة الكلية والشاملة للحضر، وهذا يتطلب أن تتمتع المدن بنطاق حضري منصف ومكان حضري علمي وهيكل صناعي متناسق.

منذ إصدار "دليل تقييد مشاريع توفير الأراضي" و"دليل حظر مشاريع توفير الأراضي" للمرة الأولى عام 1999، أصدرت الدولة سلسلة من السياسات واللوائح تتعلق بالاستخدام المكثف والمقتصد للأراضي، وقد حققت نتائج مثمرة في هذا المجال، ومن ثم تم تأسيس نظام الاستخدام المكثف والمقتصد للأراضي بشكل أساسي، وتشكيل منظومة لإطار العمل المقترح الذي يتضمن "التخطيط والمراقبة، والتخطيط والتنظيم، مراقبة المعايير، وتخصيص الأسواق، وسياسة التحفيز والمراقبة والإشراف والتقدير والتقييم والمسؤولية المشتركة"، فضلا عن الارتقاء وتحسين كفاءة وفاعلية استخدام الأراضي ولاسيما بعد طرح مجلس الدولة "إشعار تعزيز ترشيد استخدام الأراضي وتكثيف استخدامها"، واقترح الدورة الكاملة الثالثة للجنة المركزية الـ 17 للحزب الشيوعي الصيني التمسك بنظام أكثر صرامة للاستخدام المكثف للأراضي عام 2008، وتحسنت جهود الدعاية والتنفيذ للاستخدام المكثف والترشيد للأراضي بشكل مستمر، وازداد مفهوم الاستخدام المكثف والترشيد للأراضي في نفوس الناس عمقاً ومن ثم تحسنت درجة تكثيف الأراضي.

2. العلاقة بين ترشيد استخدام أراضي الحضر والتوسع الحضري:

تمر الصين في الوقت الراهن بفترة التنمية السريعة للتصنيع والتوسع الحضري، وذلك في ظل زيادة عدد السكان و قلة الأراضي و النقص حاد في موارد الأراضي الزراعية، مما جعل التناقض بين العرض والطلب على أراضي البناء أكثر وضوحاً، ويظهر ذلك في الطلب المتزايد على الأراضي والنقص الحاد في موارد الأراضي الزراعية أثناء النمو السريع لعملية البناء الحضري من ناحية، كما يظهر في الاستخدام غير الفعال للأراضي في المناطق الحضرية بشكل واسع النطاق من ناحية أخرى، ومن ثم ينبغي تغيير نمط التحول الحضري والسير علي مسار الاستخدام المكثف

والرشيد للأراضي، وذلك لتسوية التناقض بين التحضر و حماية الأراضي الزراعية.

يتضح من خلال نظرة شاملة للعلاقة بين ترشيد استخدام أراضي الحضر والتوسع الحضري، أن التوسع الحضري عموماً يعود بالنفع علي الاستخدام المكثف والرشيد للأراضي من ناحية، لكن التوسع الحضري في إطار نموذج النمو الشامل سيزيد من الطلب على الأراضي بشكل أسرع من النمو السكاني، مما يتسبب في إهدار الأراضي، ومن ناحية أخرى سيؤدي تعزيز نظام الاستخدام المكثف والمقتصد للأراضي الى تعزيز تغيير نمط التنمية الحضرية، والسير على مسار التوسع الحضري للتنمية المكثفة.

(1) يعود التوسع الحضري عامة بالنفع على الاستخدام المكثف والرشيد للأراضي:

يتبلور جوهر التحضر في تمركز السكان والصناعة في مساحات محدودة من المناطق الحضرية، وذلك من خلال تأثير التكتل Agglomerative Effect في المناطق الحضرية، فضلاً عن تشكيل تكتلات صناعية، وتجمعات سكانية، ومن خلال هذه التكتلات يمكن أن نلعب دوراً أفضل في اقتصادات الحجم economic of scale وخفض التكلفة وتحسين كفاءة الانتاج، وتمثل المدن الثلاث الرئيسية الكبرى بالصين مثل بكين وتيانجين وخبي في دلتا نهر يانغتسي ودلتا نهر اللؤلؤ 2.8% من إجمالي مساحة التراب الصيني، ويتمركز فيهم 18% من سكان الصين، وتمثل 36% من إجمالي الناتج المحلي، مما يعد مثلاً نموذجياً للاستخدام المكثف والمقتصد للأراضي في المناطق الحضرية.

يتبين لنا من خلال المقارنة بين نصيب الفرد من مساحة أراضي البناء في المناطق السكنية المختلفة أنه كلما ارتفعت درجة التكتل السكاني، كلما انخفض نصيب الفرد من مساحة أراضي البناء، ونظراً لأن نصيب الفرد من مساحة أراضي البناء في المناطق الحضرية أقل بكثير منه في المناطق الريفية، ومن ثم انخفاض عدد سكان المناطق الريفية وتضخم عدد سكان المناطق الحضرية في حد ذاته يمكن أن يوفر الكثير من الأراضي، كما يتضح من الجدول رقم (4)، أن نصيب الفرد من مساحة الأراضي في المدن الكبرى والمدن العملاقة يمثل ما يقرب من نصف نصيب الفرد من مساحة الأراضي في القري والبلدات.

جدول (4) يوضح المقارنة بين نصيب الفرد من مساحة أراضي البناء في المناطق السكنية المختلفة

أنماط المناطق السكنية	المدن العملاقة	المدن الكبرى	المدن المتوسطة	المدن الصغرى	البلدات	القرى
نصيب الفرد من مساحة أراضي البناء (متر مربع / فرد)	74.6	88	107.9	142.7	149	5

ومن حيث الأهمية الاقتصادية، نظرًا لارتفاع معدل ناتج الأرض في الحضر مقارنة بالريف من ضعف حتى عشرة أضعاف، ويرتفع بعضها إلى مئات الأضعاف، ومن ثم يكون معدل ترشيد استخدام الأراضي في الحضر أعلى بكثير من الريف، ويتمتع الحضر بمزايا الاستثمار والناتج المرتفع، وبالتالي فإن كفاءة استخدام الأراضي ومستوى الاستخدام المكثف للأراضي في المناطق الحضرية أعلى بكثير من الأراضي الزراعية، ومن هنا يعد ترشيد وتكثيف استخدام الأراضي أحد السمات الأساسية لأراضي المناطق الحضرية، وفي الوقت نفسه يتطلب التوسع الحضري التخصيص المنصف والرشيد لموارد الأراضي في المناطق الحضرية أي الاستخدام الرشيد والمنصف للأرض والموارد ورأس المال والتكنولوجيا، للاستفادة الكاملة من إمكانات الأراضي في المناطق الحضرية من حيث المكان والزمان، وتحقيق كفاءة الاستخدام الأمثل والشامل للأراضي في المناطق الحضرية، ومن الواضح أن عملية التحضر في حد ذاتها هي عملية تحسين كفاءة استخدام الأراضي وترشيد استخدام الأراضي.

(2) تقوية ترشيد وتكثيف استخدام الأراضي يساعد في تعزيز التحول الحضري:

يتبين من خلال نظرة شاملة على عملية التوسع الحضري في الصين سمات شديدة الوضوح مثل ضعف الأساس وتراجع نقطة الانطلاق وزيادة وتيرة السرعة، لقد استغرق منا تحقيق القفزة الكبرى أكثر من 30 عامًا وزيادة معدل التحضر من 17.9% إلى 53.7%، فإذا نظرنا إلى الوراء، نجد أنه في ظل النموذج الإنمائي الذي يعتمد على تحفيز استهلاك الأراضي وغيرها من الموارد على نطاق واسع، الأمر

الذي أدى إلى خلل في التوازن بين أنماط استخدام الأراضي في الحضر والريف، وأصبحت البنية القياسية غير منصفة، فضلاً عن انخفاض عائد أراضي البناء بشكل واسع النطاق، وسرعة وتيرة عملية التوسع الحضري بالمقارنة بالتحضر السكاني (الديموغرافي)، مما أدى إلى إهدار الكثير من موارد الأراضي الزراعية والاستهلاك المفرط للقدرة الاستيعابية للموارد البيئية. وتشير الدراسات أن كل مائة مليون يوان من إجمالي الناتج المحلي في الصين في العقد الأول من القرن ال 21 تستغل في أراضي البناء تمثل 2.3 ضعف و 8 أضعاف و 4.8 ضعف مستوى استهلاك الأرض في الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية كل على حدى.

تعد مشكلة الأراضي هي المشكلة الأكبر التي عانت منها عملية التوسع الحضري الجديد في بادئ الأمر، وقد أظهرت بيانات المسح الوطني الثاني للأراضي مقارنة بالمسح الوطني الأول زيادة مساحة أراضي البناء من 29 مليون و 180 ألف هكتار إلى 35 مليون هكتار⁽²⁷⁾ ، أي بزيادة قدرها 5 مليون و 819 ألف هكتار، منها 4 مليون و 595 ألف هكتار زيادة في مساحة أراضي البناء في المناطق الحضرية، و 225 ألف هكتار زيادة في أراضي البناء في المناطق الريفية ، وبذلك يعد نصيب الفرد من أراضي البناء في الحضر والريف أعلى من المعايير الوطنية والمتوسط العالمي. في الوقت نفسه شهدت الأراضي الزراعية عالية الجودة انخفاضاً كبيراً، ومن ثم تراجع حصة الفرد من الأراضي الزراعية وأصبح نصيب الفرد أقل من نصف المستوى العالمي، فضلاً عن أن هناك عدداً كبيراً من الأراضي الزراعية تعاني من التلوث المعتدل والحاد والأغلبية غير صالحة للزراعة، والنقص الحاد في نصيب الفرد من الأرض في الصين، والتراجع المستمر في جودة التربة، والاستخدام غير الكفء وغير الفعال للأراضي وإهدار الأراضي المهملة وعدم استغلالها أدى إلى زيادة حدة التناقض بين الإنسان والأرض.

ينبغي علينا أن نغير نمط النمو والمضي في مسار التنمية المكثفة والمرشدة من أجل تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية المستدامة للأراضي وضمان متطلبات الأمن الغذائي بمساحة محددة من الأراضي الزراعية وحماية البيئة وتحقيق الاستخدام المستدام لموارد الأراضي في الوقت نفسه، وعلاوة على ذلك فإن تعزيز الاستخدام

27- ال"هكتار" وحدة قياس يساوي 15 مو تقريباً.

المكثف والرشيد للأراضي والاستفادة الكاملة من إمكانات أراضي البناء القائمة وتنشيط المخزون من أراضي البناء يساعد على تعزيز التحول الحضري والمضي في مسار التوسع الحضري الجديد، وتطرح خطة " التوسع الحضري الجديد " ضرورة تحقيق التطوير المتزامن بين التوسع الحضري للأراضي والتحضر السكاني، وإقامة علاقة متناغمة بين الإنسان والمناطق الحضرية، وأولوية وأهمية الاستخدام المكثف والمقتصد للأراضي، والذي يعد خياراً حتمياً لا مفر منه لاتخاذ مسار جديد للتنمية الحضرية، ويساعد في نفس الوقت على قلب تحول نمط التنمية الحضرية.

3. المشاكل الرئيسية التي تواجه تكثيف وترشيد استخدام أراضي الحضر:

منذ طرح إقامة نظام الاستخدام المكثف والمقتصد للأراضي، تم العمل بنشاط على استكشاف مسار للتوسع الحضري والتصنيع الجديد المكثف في جميع أنحاء البلاد، وفي الوقت نفسه تحسين الاستخدام المكثف والرشيد للأراضي لتعزيز الانتقال الصناعي والارتقاء بالتكتلات والتحويلات، ولكن ظهر العديد من المشكلات أثناء عملية البناء الحضري في الصين كالتهيئة المشتتة للتجمعات الصناعية Scattered layout وافتقار الخصائص الواضحة، وضيق الحجم والنطاق، انخفاض القدرة على التكتل Low aggregation ability وغيرها من المشكلات، مما تسبب في زيادة جمود الطلب على موارد الأراضي ومن ثم أصبح التناقض بين العرض والطلب على الأراضي أكثر وضوحاً، مما جعل "المعضلتين" أي الحفاظ على التنمية والحفاظ على الخطوط الحمراء معاً تزداد تعقيداً، وتتركز هذه المشاكل في:

(1) التخطيط الحضري غير المناسب والأراضي الواسعة والتركيب غير العادلة:

يعد تخطيط استخدام الأراضي هو الأداة الهامة للدولة لتوجيه ومراقبة الأراضي، حيث يتمتع بالتقدم والرقابة والتوجيه، ويعكس هيكل استخدام الأراضي في المناطق الحضرية العلاقة النسبية بين استخدام مختلف الوحدات للأراضي، والعلاقة المباشرة لتأثير استخدام الأراضي.

يفتقر البناء الحضري منذ أمد طويل إلى التخطيط طويل الأمد أو التخطيط المناسب، ويتعد عن شروط التنمية والقوة الاقتصادية الذاتية، وينجرف نحو

المشروعات العملاقة وإهدار الكثير من موارد الأراضي، وقد اتسعت في السنوات الأخيرة مساحات أراضي البناء في أنحاء البلاد بشكل سريع، حيث وصل المعدل السنوي للأراضي الزراعية المستغلة من 200 ألف إلى 350 ألف هكتار، وأصبح التوسع في استخدام الأراضي وإهدار موارد الأراضي أشد خطورة، فضلاً عن تواجد ظاهرة الاستخدام منخفض العائد للأراضي في المناطق الحضرية بنفس الشكل، ويوجد حالياً ما يقرب من 5% من أراضي المدن مهملة وغير مستغل، ويبلغ مجموع الأراضي الخالية والأراضي التي أجيّزت⁽²⁸⁾ في نطاق التخطيط الحضري الوطني ما يقرب من 266 ألف و700 هكتار.

لم تشهد حالة الاستخدام المكثف الواسع النطاق للأراضي في الصين تغيراً جذرياً في الوقت الراهن، وتوضح البيانات الإحصائية أن الأراضي منخفضة العائد في المناطق الحضرية حالياً قد بلغت أكثر من 40%، ومن الممكن أن تصل نسبة السكن غير المأهول في الريف ما بين 10% إلى 15% على الأكثر، وهناك -أيضاً- ما يقرب من 5000 كيلو متر مربع من أراضي البناء في المناطق الحضرية تندرج تحت وضع الاستخدام منخفض العائد (غير الفعال) وقليلة الكثافة السكانية، وفي ضوء هذا الوضع، ستعمل الدولة على تحديد نطاق وتصميم وهيكل والترتيبات المحددة لأراضي البناء من خلال التخطيط الشامل لاستخدام الأراضي، فضلاً عن المراقبة الشاملة، وفي الوقت نفسه، لا يمكن تجاوز الأهداف المُقيدة لمحددات التخطيط الشامل لاستخدام الأراضي وقواعد تقسيم المناطق.

يتضح من خلال نظرة شاملة على هيكل استخدام الأراضي في المناطق الحضرية في الصين حالياً، أن المشكلات الشائعة تكمن في عدم التناسق بين نسبة أراضي الصناعة الثانية والصناعة الثالثة، والارتفاع الحاد لنسبة الأراضي الصناعية والأراضي السكنية على حساب الانخفاض الحاد في نسبة الأراضي الخضراء والنقل والخدمات التجارية، ولاسيما السنوات الأخيرة حيث شهدت الأراضي الصناعية ذات التكلفة المنخفضة توسعاً سريعاً، وظاهرة عدم استخدام الكثير من الأراضي (تصقيع الأراضي)، كما تسبب هيكل استخدام الأراضي في المناطق الحضرية غير المنصف والعادل في ظهور العديد من المشكلات كالنقص الحاد في المساكن بالمدن القديمة

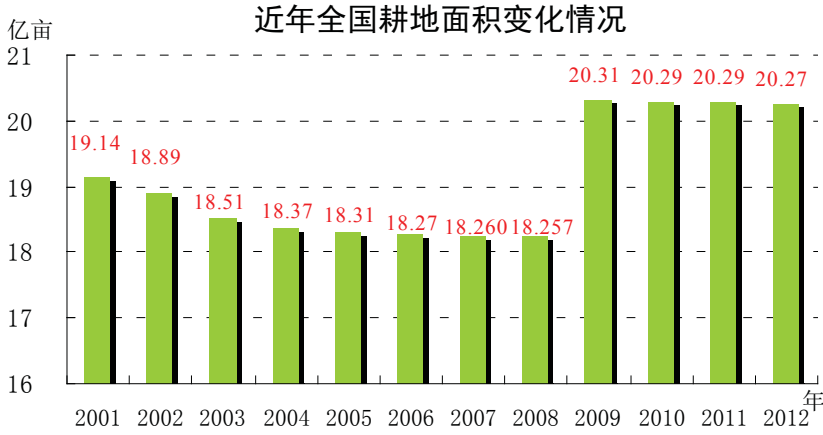
28- . أجازها مجلس الدولة والحكومات على مستوى المقاطعات منذ تنفيذ "قانون إدارة الأراضي" الجديد عام 1999 ولكن لم يوفر هذه الأراضي حتى الآن)

والتكدس المروري وافتقار شركات وسط المدينة للحيز الإنمائي، فضلاً عن تدهور البيئة السكنية...إلخ، ومن ثم تراجع العائد الكلي للأراضي في المناطق الحضرية.

(2) التوسع الحضري المفرط على حساب الأراضي الزراعية:

صاحب ارتفاع مستوى التحضر زيادة في عدد المدن وتوسع في نطاق الحيز الحضري، وهو ما يعني تقلص مساحة الأراضي الزراعية، لكن بعض المناطق الحضرية كانت تسعى بشكل أعمى أثناء عملية التنمية وراء توسيع نطاق التمدد الحضري، وتوسيع مناطق البناء في المناطق الحضرية والمناطق التنموية ومناطق المدن الجديدة والطرق الدائرية متعددة الطبقات، بينما أهملت الإمكانيات الداخلية والطاقة الكامنة في استخدام أراضي المناطق الحضرية، ووفقاً لبيانات وزارة الأراضي والموارد، بلغ إجمالي المعرض الفعلي من أراضي البناء المملوكة للدولة عام 2013 حوالي 7305 كيلومتراً مربعاً، أي بزيادة قدرها 2.7% عن العام السابق، من بينها أراضي الصناعات التعدينية والمستودعات، وأراضي الخدمات التجارية، وأراضي البناء، والأراضي الأخرى التي بلغت 2100 كيلو متر مربع، و651 كيلومتراً مربعاً، و1381 كيلومتراً مربعاً، و3173 كيلو متر مربع كل على حدة، أي بزيادة قدرها 1.4%، و27.9% و20.5% و6.3% كل على حدة، وفي الفترة من 2011 حتي 2013، أصبح زيادة المعرض من أراضي البناء المملوكة للدولة أكثر وضوحاً، حيث بلغ متوسط المعرض السنوي من الأراضي أكثر من 6500 كيلو متر مربع.

في نهاية عام 2008، وصلت مساحة الأراضي الزراعية في الصين إلى أدنى مستوى قياسي، حيث بلغت مليار و825 مليون 400 ألف مو، وفي وقت لاحق، ازدادت مساحة مخزون الأراضي الزراعية بسرعة فائقة نتيجة تأثيرها بتنظيم الأراضي واستصلاحها وتعديل معايير الاستقصاء، وفي نهاية عام 2009، بلغت مساحة المخزون من الأراضي الزراعية في الصين 2 مليار و31 مليون مو، ثم تباطء هذا المؤشر في السنوات اللاحقة أيضاً، كما يتضح من خلال نظرة شاملة علي نصيب الفرد من الأراضي الزراعية أن الاتجاه التنازلي أصبح أكثر وضوحاً، وفي عام 1996 بلغ نصيب الفرد من الأراضي الزراعية في الصين 1.59 مو وفي عام 2009 انخفض نصيب الفرد ليصل الي 1.52 مو وهو أقل من نصف نصيب الفرد من الأراضي الزراعية في العالم الذي يبلغ 3.38 مو.



أحوال تغير مساحة الأراضي الزراعية في الصين في السنوات الأخيرة

سوف يشكل التوسع الأعمى لأراضي البناء حتمًا تهديدًا لاستقرار الإنتاج الزراعي المحلي واستدامته على المدى البعيد، ولاسيما مع زيادة اعتماد الحكومة المحلية على عائدات التنازل عن الأراضي تدريجيًا، وسوف تظهر سمة زيادة جمود حجم المعروض من الأراضي، وأدى هذا إلى سرعة وتيرة التوسع في الأراضي الحضرية، مما يسלט الضوء على الصراع بين أراضي البناء وحماية الأراضي الزراعية الذي يزداد حده يومًا بعد يوم.

(3) انخفاض المساحة الطابقية Floor Area Ratio في المناطق الحضرية، وانخفاض متوسط عائد هذه الأراضي:

انخفاض المساحة الطابقية Floor Area Ratio في المناطق الحضرية في الصين مقارنة مع غيرها من الدول المتقدمة، فضلًا على عدم استغلال الأراضي في المناطق الحضرية بشكل كامل، ووفقًا للإحصاءات، تقدر المساحة الطابقية Floor Area Ratio في المناطق الحضرية في اليابان بـ 2، وفي هونغ كونغ بـ 1.6، وفي منطقة تايوان بالصين بـ 1.2، كما تقدر المساحة الطابقية Floor Area Ratio في المناطق الحضرية داخل الصين بـ 0.78 فقط، وبالرغم من أن الصين لديها بكين وشانغهاي وشنزن وغيرها من المدن الكبيرة، بالإضافة إلى سرعة وتيرة النمو السكاني في

المناطق الحضرية غير الزراعية سريعة، لكن لا تزال هناك فجوة كبيرة مقارنة مع الدول المتقدمة، فينبغي على الصين المزيد من تعزيز الاستخدام المكثف للأراضي في المناطق الحضرية، والاستفادة الكاملة من موارد الأراضي بشكل أفضل، وتضييق الفجوة مع الدول المتقدمة في العالم.

(4) التلوث الخطير للأراضي والبيئة يشكل تهديداً محتملاً لاستخدام الأراضي:

أدى التطور السريع للتحضر في السنوات الأخيرة في تلوث بيئي خطير للأراضي، وقد تسبب قدم بعض مرافق ومنشآت الشركات والتخلف التكنولوجي وافتقارها التخطيط البيئي المنظم في صدمة لا رجعة فيها للبيئة الحيوية في المناطق الحضرية، نتج عنها سلسلة من المشاكل البيئية مثل تآكل التربة وتلوث الهواء وتدهور نوعية البيئة وجودة المياه وغيرها من المشكلات، وقد ركزت بعض المدن أثناء تعزيز عملية التحضر على جانب واحد ألا وهو الفوائد الاقتصادية ونمو الناتج المحلي الإجمالي وتجاهلت تماماً حماية البيئة، وبالتالي شكل التلوث الخطير للأراضي والبيئة تهديداً قائماً لزيادة تطوير استخدام موارد الأراضي.

وبالإضافة إلى ذلك، أدى الزحف العمراني إلى التفاقم التدريجي لعدد السكان في المناطق الحضرية، نتج عنه الكثير من النفايات المنزلية، فضلاً عن الأراضي المستغلة بالفعل فقد وصل التلوث إلى المياه الجوفية والبيئة المحيطة وأثر أيضاً بشكل خطير على إنتاج الناس وحياتهم، أصبحت ظاهرة هبوط الأراضي Ground subsidence الناجمة عن الاستغلال المفرط للمياه الجوفية وانتشار القمامة أكثر بروزاً في عدد كبير من المدن في الصين في الوقت الحالي، إلى جانب الموارد المالية في جميع أنحاء البلاد وغيرها من القيود، من ثم لم تنل مكافحة التلوث البيئي على الحماية الفعالة، مما أدى إلى زيادة تدهور البيئة الحيوية يوماً بعد يوم.

(5) ضعف آلية الإشراف على الأراضي ومراقبتها:

ما يتم تنفيذه في الوقت الراهن، وفي ظل النظام الحالي في الصين يعتبر احتكار الدولة لسوق الأراضي، لا تتردد الدولة في انتهاك القوانين واللوائح ببساطة في بعض الأماكن من أجل متابعة مصالحها الخاصة مثل استغلال الأراضي الزراعية لبناء منشآت غير زراعية وتوسيع مساحات مناطق التنمية بدون ترخيص وبناء

مناطق التنمية الجديدة والحصول على إجراءات الموافقة على أراضي البناء في غياب الإجراءات القانونية والاستحواذ على الأراضي للبناء بدون تصريح، تعتبر الحكومة في بعض مراكز القرى والبلدات مالك الأرض والمشغل والمدير في نفس الوقت، فضلاً عن فساد الجهاز الإداري وتقسيم غير واضح للمسؤوليات، حتى أن هناك بعض البلدات ليس لديها وكالات إدارة للأراضي الخاصة، فقط واحد أو اثنين من مديري الأراضي، في هذه الحالة، يعد ضعف آلية الإشراف على الأراضي ومراقبتها أمراً لازماً لا مفر منه.

وفقاً لإحصاءات وزارة الأراضي والموارد بالصين عام 2013، اكتشفت الدولة 83 ألف حالة من حالات استخدام الأراضي بشكل غير قانوني، وتشمل أراضي مساحتها 41 ألف هكتار ، من بينها 12 ألف هكتار من الأراضي الزراعية، وذلك بزيادة قدرها 35%، 28.2%، 14.4% كل على حدة، بالإضافة إلى إجراء التحقيق ومقاضاة 58 ألف حالة من حالات استخدام الأراضي بشكل غير قانوني، بما يشمل أراضي مساحتها 36 ألف هكتار، من بينهم 11 ألف هكتار من الأراضي الزراعية، وذلك بزيادة قدرها 57.7%، 29.8%، 17.3% كل على حدة، وسجلت حالات استخدام الأراضي بشكل غير قانوني رقماً قياسياً جديداً، وصلت مساحات الأراضي المعنية لمستوى عالٍ.

الفصل الثالث

تحسين مستوى فكر تكثيف استخدام الأراضي في المناطق الحضرية

الأرض هي أصل الحياة للناس، وهي أساس التنمية، وهي مورد ثمين لا يمكن أن يعوض، وتكثيف استخدام الأراضي وترشيده هي عملية ديناميكية طويلة المدى وهي أيضا منظومة معقدة، إذًا كيف يمكن تكثيف استخدام الأراضي وترشيد هذا المورد الحيوي واستغلالها بطريقة علمية منصفة لتحقيق الفائدة القصوى منها؟، وتلبية احتياجات الناس أصحاب الدخول المختلفة والاستخدامات المختلفة من الأراضي؟، كل ذلك متوقف على نظام الابتكار والابتكار المؤسسي.

1. وضع خطة علمية شاملة لاستخدام الأراضي والتخطيط الإنمائي في الحضر:

تعد الخطة الشاملة لاستخدام الأراضي هي البرنامج العام و"صاحبة اليد العليا" في إدارة الأراضي، وهي -أيضاً- السند والدليل للموافقات الحكومية وخطط المراقبة واستغلال الأراضي، لذا من الضروري العمل على إظهار دورها الإرشادي الكامل وتعميم تخطيط استغلال كافة الأراضي، ومن الضروري تشكيل خطة علمية منصفة للحضر في ضوء القدرة الاستيعابية للموارد البيئية، والاعتماد على شبكة مواصلات وشبكة معلومات متكاملة، والتخطيط العلمي لبناء تجمعات حضرية وفرض رقابة شديدة على الحضر ونطاق استخدام الأراضي، وترسيم حدود الأراضي الزراعية الأساسية الدائمة بدقة، وفرض رقابة رشيدة على حدود التنمية الحضرية، وتحسين تكوين الحيز الداخلي للمدن، وتعزيز التنمية المندمجة للمدن، ورفع كفاءة استخدام الحيز بأراضي الدولة. تحتّم خطة استخدام الأراضي الاستعانة بالأهداف الثلاثة الكبرى لاستدامة استخدام الأراضي العقلانية البيئية، والجدوى الاقتصادية والقبول المجتمعي كنقطة انطلاق، والتنسيق الجيد بين أراضي البناء والأراضي الزراعية، والتنسيق الجيد

بين استخدام الأراضي الصناعية واستخدام أراضي البناء في الأغراض الأخرى. فضلا عن ذلك، ولا تهتم خطة استخدام الأراضي بالتوزيع المكاني لموارد الأرض فحسب، بل تراعي -أيضاً- التوزيع الزمني الرشيد.

يعد التخطيط الحضري تنسيقاً وتنظيماً منصفاً لسلوك استخدام الأراضي والبناء في المدن، ويكمن الهدف منه في تعزيز بناء الحضارة المادية والروحية، مما يجعل المدن تتحول إلى تجمع مكاني عقلائي التخطيط وبنية تحتية دائمة وبيئة نظيفة وجميلة ومجتمع متحضر وتقدمي، ويحل التخطيط العمراني مشكلة المباني بين بعضها البعض وبين المباني والبيئة من خلال مراقبة استخدام الأراضي ومدى استغلالها، لضمان وتيرة سريعة للتنمية الحضرية غير بعيدة عن الواقع الإقليمي. ينبغي على التخطيط الحضري العلمي أن تتم تحت توجيه التخطيط الإقليمي وتخطيط المنظومة الحضرية، وعلى التخطيط أن يحدد بوضوح وظيفة المدن الحضرية وأن تتماشى مع متطلبات السوق والتطلع إلى المستقبل، ومراعاة الفائدة والجدوى الاقتصادية منها، والتوعية المسبقة بدور تنظيم موارد الأراضي في الحضر.

2. وضع منظومة للمعايير ونظام موحد للتقييم وتقوية دور مراقبة المعايير:

وضع نظام مراقبة مؤشرات خطة الاستخدام الرشيد والأمثل للأراضي ومنظومة تقييم التخطيط ومنظومة معايير استخدام الأراضي لتحسين منظومة تخطيط الفضاء بالدولة، لجعل المعايير والمؤشرات العلمية والعملية لترشيد الأراضي تتحول مخطط مضمونه ما يلي: تشكيل نظام لتقييم خطة ترشيد الأراضي ووضع منظومة للرصد والإنذار من خلال مقاييس ومستويات وفئات مختلفة من التخطيط، وتوسيع نطاق تطوير معايير استخدام الأراضي وحدود تطبيقها، سعياً لتغطية البنية التحتية الهائلة والصناعات الناشئة والمنشآت المدنية، وغيرها من النواحي الاقتصادية الوطنية في جميع مناحي الحياة .

3. تفعيل الموارد الاحتياطية ورفع كفاءة استخدام الأراضي:

في نهاية المطاف سنصطدم " بالسقف " للزيادة الحادة في أراضي البناء في

المدن تزامنا مع التقدم الحضري، فإذا أردنا رفع مستوى تكثيف استخدام الأراضي في ضوء الرقابة الشديدة، فمن الضروري التفكير في مخزون الأراضي، ويجب وضع مخطط شامل وتوجيهات حكومية وأداء للسوق ومشاركة مجتمعية ومنفعة مشتركة للتغلب على انخفاض كفاءة وفاعلية استخدام الأراضي بالحضر وإعادة تطوير آلية الحوافز والقيود، وتنشيط استخدام احتياطي أراضي البناء في الحضر، إنشاء آلية تحفيز لترك أراضي البناء للاحتياطي، ودفع إعادة تأهيل المدن القديمة والمصانع القديمة ومدن الصفيح والتطوير الوقائي، لإظهار دور احتياطي الأراضي الحكومية في تفعيل تقليل فاعلية استخدام الأراضي في الحضر.

أجرت قوانغتشو شنزن وغيرها من المناطق المتطورة بعض المراجعات المفيدة في ضوء التطوير الثاني لاحتياطي الأراضي، وعلى الصعيد السياسي، كشفت قوانغتشو عن "سرعة تحسين فكرة العمل على تطوير المدن والصناعة والتجارة"، وطبقت المعايير والتوجيهات السياسية على المدن والقرى والمصانع القديمة لتجديد استخدام احتياطي الأراضي. وكشفت شنزن عن "الخطة الشاملة لإصلاح نظام إدارة الأراضي بمدينة شنزن" و"أسلوب تجديد مدينة شنزن"، مع أخذ التنمية الصناعية وإدارة الأراضي والسوق تنسيقا وتنظيما وتوازن التنسيق الحكومي وغيرها من المشاكل في الاعتبار الكامل، وقد ثبت بالممارسة الفعلية أن التطوير الثاني لاحتياطي أراضي مدينتي قوانغتشو وشنزن يتطلب دمج أربعة أنظمة في آلية واحدة، أي "السياسة الحكومية والمشاركة المؤسسية وأداء السوق وتقسيم الأرباح" لإمكان تحقيق التطوير الثاني لاحتياطي الأراضي ذلك المفتاح المؤثر في كفاءة التطوير.

يعد الجانب الآخر الأشد أهمية لتنشيط استخدام الموارد الاحتياطية هو تعزيز الرقابة على الأراضي غير المستغلة وتجهيزها، وتتم معالجة القيود المفروضة على الأراضي وتخفيفها في ضوء اللوائح الوطنية، وترغب القطاعات الحكومية في عمل حصر شامل لمعرفة حقيقة الأراضي غير المستغلة والمهملة، وتحث الدفعة الجديدة من المشروعات على سرعة الابتداء في العمل والأهم هو بذل جهود كبيرة للوصول للمعدل دون وجود استثناءات لمد الفترة المحددة، أما بالنسبة لمن أنهى إجراءات التسجيل يتطلب بدأ المشروع في الفترة الزمنية المحددة له، أما المشروعات التي لم تبدأ العمل في الفترة المحددة التي تحددها اللوائح، تسحب منه الأرض بموجب القوانين، إذا

لم تتجاوز الأراضي المسندة غير المستخدمة وذات الاستخدام الأقل الموعد النهائي المنصوص عليه ولم تؤد الرسوم المفروضة عليها يُسترد الحق في استخدام الأراضي وفقاً للقانون، بينما الأراضي التي لا تشملها الشروط وغير مستغلة فيمكن دمجها أو الاستغناء عنها أو استبدالها بالإضافة إلى تنشيطها وغير ذلك من إجراءات للحصول على "الاستفادة القصوى من كل شبر" من الأرض الحالية، وتوجه في الوقت نفسه وتشجع المؤسسات على زيادة مساحات الأراضي لكل وحدة تستخدم الأرض ومن ثم يزداد حجم المساحة المبنية.

4. دعم إصلاح عنصر الأرض في السوق وفتح المجال كاملاً أمام دور السوق في تخصيص الموارد:

إنشاء سوق موحد لأراضي البناء في الريف والحضر؛ لتعزيز إصلاح سوق الأراضي، فبعدما أخذت الصين بسياسة الإصلاح والانفتاح، أسست سوقاً لأراضي البناء العامة يتميز بالطابع الصيني ومكتمل على حد ما، لكن بالنظر إلى الوضع الحالي، نجد أن قوى السوق في العديد من المجالات مازالت ضعيفة، ويظهر ذلك بشكل أساسي في: 1. ارتفاع نسبة النقل الإداري، حيث تبلغ 36% من الإجمالي، 2. سوء الإدارة الذي يشكل خطراً كبيراً. 3. عدم صلاحية آليات تسعير الأراضي الصناعية بشكل مناسب لدرجة أنها مقلوبة رأساً على عقب.

يجب تعميق إصلاح نظام استخدام المقايضة أراضي البناء المملوكة للدولة، وتوسعة نطاق استخدام أراضي الدولة، والعمل تدريجياً على تحويل البنية التحتية التي تهدف للربح وأراضي المشروعات الاجتماعية إلى هذا النظام، وتقليل نقل ملكية أراضي المنفعة العامة وخصصتها للحصول على أراضي للمشاريع التي تهدف للربح ستندرج في نطاق الاستخدام التعويضي عن طريق جمع قيمة الإيجار السنوي للأراضي، وتوفر كافة أنواع الأراضي التي تطبق مبدأ التخصيص الكامل للسوق واستغلال إيجار الأراضي ورفع الأسعار لدفع الاستخدام المكثف والمرشد (المقتصد) للأرض، وقد ثبت بالممارسة الفعلية أن أكثر وسيلة فعالة لتعزيز الاستخدام المكثف للأرض وترشيده هو قيام السوق بالتخصيص بصفة أساسية في مجال تخصيص الموارد وخاصة الأراضي.

5. دعم المعالجة البيئية وتعزيز بناء المدن على أساس إيكولوجي:

يجب تشديد الرقابة على مصادر التلوث وإصلاحها والإشراف عليها لضمان الاستخدام الرشيد لموارد الأرض أثناء عملية التحضر، وضمان تطبيق المعايير على الانبعاثات الملوثة، وضرورة فرض رقابة مشددة على اتساع نطاق المشاريع الملوثة، والتأكد من أن معالجة الملوثات تتم بما يتوافق مع المتطلبات، وأفضل شيء علينا فعله للوقاية من تلوث الأرض هو أن نتخذ تدابير وقائية ونعزز الإدارة القانونية لضمان مسار جيد للمدن من الناحية الإيكولوجية، وتحقيق التنمية المستدامة لموارد التربة، وتستخدم المناطق التي ينطبق عليها الشروط المساحات الفارغة تحت الأرض بالمدينة الاستخدام الأمثل، ولعل حيز الفراغ تحت الأرض بالمدن هو المسار الأكثر فاعلية لزيادة كفاءة استخدام الأراضي وترشيد موارد الأرض وزيادة المساحات الخضراء بالمدن والحفاظ على المظهر الثقافي الحضاري للمدينة وتخصيص مكان للمشاة والسيارات وتوسيع البنية التحتية وتحسين البيئة الحيوية في المدن.

6. إقامة نظام للرقابة الشاملة على استخدام الأراضي وتكثيف الجهد لتعزيز الدعاية النموذجية والمتطورة:

إقامة نظام للرقابة الشاملة على استخدام الأراضي تكون على وعي تام بالأمور قبل وأثناء وبعد حدوثها، وتقوم بحصر شامل للموافقات الحكومية على الأراضي وتوفير الأرض واستخداماتها وكل ما يتعلق بهذه العملية، والتنسيق بين الهيئات المختصة بهذا الأمر، والاهتمام الأكبر والإشراف على الموافقات الحكومية والاهتمام بضمان الأرض، واستخدام نظام الاستشعار عن بعد المتطور في تحسين الرقابة على الأراضي في الوقت المناسب، وتتبع مسار التطوير في استخدام الأراضي، وإنشاء آليات تنسيق تتحقق من حالة انتهاك الأراضي وإنشاء نظام لتبادل المعلومات والقضايا المشتركة والقضايا الرئيسية لخلق دور فعال للتعامل مع القضايا القانونية، فإذا تم اكتشاف حالات انتهاك أراضي تزداد المسؤولية المشتركة.

تزداد الجهود لترويج التجربة المتقدمة التي تهدف إلى تكثيف استخدام الأراضي، ومن الضروري أن نلخص التجربة الناجحة في المناطق التي تأثرت بالاستخدام المكثف للأراضي ونعزز الدعاية لها ونروجها ونستهدف تكنولوجيا الترشيد ونموذجها

في الصناعات المختلفة، وسنصل من خلال تلخيص التجربة المتقدمة والدعاية لها وترويجها إلى تعزيز مستوى الاستخدام المكثف للأرض في المجتمع بأسره.

تتعلق قضية الأرض بالأجيال القادمة، فترشيد الاستخدام المكثف للأراضي والحماية الفعالة للأراضي الزراعية، وهي مطلب التنمية المستدامة، وهي أيضاً مطلب ضروري لبناء حضرة على نمط جديد وتأسيس مجتمع متناغم، وبالتالي علينا أن نغير مفاهيمنا ونعمق فكرنا ونعزز المستوى الفعال لاستخدام أراضي البناء وترك وطن متناغم جميل ملك تنمية مستدامة للأجيال القادمة.

الباب الرابع: دراسات حول طرق التنمية منخفضة الكربون في المدن الصغيرة والمتوسطة

أصبحت مشكلة التغير المناخي في الكرة الأرضية محور اهتمام وقلق المجتمع الدولي، وأصبح البحث عن نقطة التوازن بين التنمية وخفض الانبعاثات والسير في طريق التنمية الاقتصادية منخفضة الكربون خياراً لا مفر منه، ويتطلب خفض الكربون في جوهره خفض المدخلات وخفض التلوث وخفض الانبعاثات وزيادة الناتج، ومن ثم تحقيق توحيد الفوائد الثلاث في الاقتصاد والبيئة والمجتمع، وتحقيق الدمج العضوي بين المنظومة الاجتماعية الإنسانية والمنظومة التقنية العلمية والمنظومة البيئية الطبيعية.

إن ما يطلق عليه مدن منخفضة الكربون هو نموذج لاقتصاد حضري قائم على الصناعة والإنتاج منخفض الكربون منخفض الكربون، وتميز سلوك سكان المدينة وتوجههم بالمعيشة منخفضة الكربون وتعمل الحكومة على بناء مجتمع حضري منخفض الكربون، وتهدف التنمية الحضرية منخفضة الكربون إلى تحقيق بناء نموذج حضري ونمط للتنمية الاجتماعية يساعد على خفض الانبعاثات الكربونية من خلال تغيير نمط التنمية الاقتصادية ومفهوم الاستهلاك ونمط المعيشة وذلك في ظل فرضية ضمان الارتفاع المستمر لجودة الحياة⁽²⁹⁾، وتؤكد المدن الحضرية منخفضة الكربون على مفهوم خفض الكربون والعمل عليه كتوجه أساسي، وتوسيع مفهوم خفض الكربون في ظل تعزيز بناء الخطط والسياسات والنظم المحددة من أجل التأسيس لتقنيات ومنتجات منخفضة الكربون، وتحديد إنتاج طاقة منخفضة الكربون واستغلالها فعلياً كهدف أساسي، وإشراك الجماهير على نطاق واسع، والإسهام في فعاليات التنمية الحضرية بخفض الانبعاثات الكربونية في العالم من خلال تنمية الاقتصاد المحلي ورفع جودة حياة الناس.

تملك الصين العديد من المدن الصغيرة والمتوسطة مما يجعل منها فرعاً هاماً

29- تغير مفهوم التنمية الاقتصادية منخفضة الكربون والاستدلال القياسي - الدراسات الحضرية الحديثة، 2009 (11) (7-12)

من أفرع النمو الاقتصادي كما أن لها تأثيراً كبيراً على التنمية الاقتصادية الشاملة في الصين، وتستطيع المدن الصغيرة والمتوسطة بالمقارنة مع المدن الكبرى قطر التنمية الاقتصادية بالمنطقة المجاورة من محافظة أو مقاطعة على نطاق واسع، كما يمكنها أن تكون أكثر فاعلية في زيادة دخل المزارع بشكل وتعزيز نقل ملكية الأراضي، وقطر التنمية الصناعية الأولى والثانية والثالثة في اقتصاد المنطقة، وتعد المدن الصغيرة والمتوسطة نقطة تجمع والتقاء وتداخل مناطق الاقتصاد الثنائي dual economy وتربط بين المدينة والريف، وتتمتع بالاستقلالية، وقد حددت -أيضاً- السمة الشمولية لوظيفة هذه المدن المكانة المتميزة المتنوعة التي يصعب إيجاد بديل لها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الريف والحضر، وقد سهلت هذه السمة التبادل بين الريف والحضر وكسرت تدريجياً الحواجز بين الاقتصاد الثنائي أو المزدوج dual economy، وعملت على تحسين التناقض بينهما ومن ثم عملت أخيراً على تعزيز التنمية المتكاملة بين الريف والحضر.

إن الدمج بين الخلفية الكبرى للاقتصاد منخفض الكربون والدور المهم للمدن الصغيرة والمتوسطة من خلال تعزيز بناء المدن الصغيرة والمتوسطة منخفضة الكربون من شأنه تعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة منخفضة الكربون وضمان استدامتها، وتلقى التنمية منخفضة الكربون في المدن الكبرى حاليًا اهتمامًا واسعًا، ويتم أعمال كبيرة في مجال تعديل الهيكل الصناعي والقضاء على الطاقة الإنتاجية المتخلفة وغيرها من المجالات، وتحقيق كفاءات واضحة وتقليل الانبعاثات شيئاً فشيئاً، ولكن دائماً ما يتم تجاهل خفض الكربون في المدن الصغيرة والمتوسطة، في الواقع نظراً لأنها مدن صغيرة ومتوسطة ونظراً لأنها كثيرة العدد، فإنها تقوم بدور حاسم في التنمية منخفضة الكربون في البلاد كافة، وبالتالي فإن تنمية المدن الصغيرة والمتوسطة لا يمكن أن تمضي في ذلك المسار القديم القائم على التلوث المرتفع والاستهلاك العالي للطاقة والتلوث ثم المعالجة، وبينما لا يزال العديد من المدن الصغيرة والمتوسطة تمر بمرحلة النمو، لذلك فمن الممكن الأخذ في الاعتبار إدخال هذا العنصر المهم -خفض الكربون- في توزيع الصناعات وتصميم المدن ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة من المنبع، وهو ما يتم رصده فيما يلي:

(أولاً): المشكلة الرئيسية في التنمية منخفضة الكربون بالمدن الصغيرة والمتوسطة:

المشكلة البيئية: لم تشكل آلية تدوير "النفايات الثلاث" في إطار منظومة فعالة نظراً لقلّة الدعم المقدم لمعالجة التلوث البيئي، وعدم بناء منظومة وقائية لـ "النفايات الثلاث"، وانخفاض معدل استخدام تدوير الملوثات، وعدم كفاية سبل مكافحة التلوث، وترتفع سرعة التلوث عن سرعة مكافحة التلوث الهوائي ضعف وعي المحافظة على البيئة وحمايتها وقلّة المساحات الخضراء ومن ثم ظلت مشكلة تلوث البيئة هي الأوضح.

أدى ضعف القاعدة الاقتصادية والقيود المالية الحكومية إلى انخفاض الدعم المالي للتنمية الحضرية منخفضة الكربون، ويعد المستوى المحدود للتنمية الاقتصادية بمناطق المدن الصغيرة والمتوسطة، والتي تعتمد على الاستثمارات الحكومية كمصدر أساسي لتمويل البناء وهي قناة التمويل الوحيدة، لذا من الصعب توفير الأموال للمساهمة في إتمام التخطيط الصناعي والارتقاء بالتجمعات الصناعية بمناطق المدن الصغيرة والمتوسطة المنخفضة الكربون، مما يحد من وتيرة تنمية وبناء المدن الصغيرة والمتوسطة منخفضة الكربون وإمكاناتها.

الضغوط الإنمائية الكبيرة على المؤسسات والسلاسل الصناعية منخفضة الكربون، حيث ترتفع وتيرة تكلفة المشروعات والمؤسسات مع ارتفاع أسعار العقارات وازدحام المرور وتلوث الهواء المتزايد في المدن الكبرى، مما يضطرها إلى الانتقال إلى المدن الحضرية الصغيرة والمتوسطة، ولكن نظراً لتخلف البنية التحتية وغيرها من الظروف غير المواتية، وكان من الصعب على المدن الحضرية الصغيرة والمتوسطة جذب الصناعات فائقة التكنولوجيا وغير الملوثة للبيئة، ولا سيما تلك الصناعات التي تعتمد على العناصر الإنتاجية المنخفضة السعر والكميات الضخمة من الموارد الطبيعية المتميزة التي في المدن الحضرية الصغيرة والمتوسطة في المنطقة الغربية والتي تنتقل إليها من المنطقة الساحلية الشرقية، تنتمي معظم هذه الصناعات إلى الصناعات الأولية التي تعتمد على الطاقة والمواد الخام، والعديد منها صناعات عالية الاستهلاك للطاقة وعالية التلوث للبيئة، مما شكل تحدياً للتنمية المحلية منخفضة الكربون.

يعتبر تعميم استخدام تكنولوجيا الكربون المنخفض بطيء إلى حد ما، ونسبة المؤسسات والشركات التي تطبق هذه التكنولوجيا في الإنتاج صغيرة للغاية، كما أنها تفقر إلى الدعم المادي المخصص لها، والافتقار إلى المؤسسات فائقة التكنولوجيا وإلى الهيئات البحثية المتخصصة في تنفيذ الاقتصاد منخفض الكربون، بالإضافة إلى نقص الوعي الابتكاري والبحثي للعديد من المؤسسات، وعدم إدراك إمكانات التنمية والقيمة الإنمائية للاقتصاد والمشروعات منخفضة الكربون، وانعدام الحوافز والرقابة الحكومية، والإحجام عن التحديث التكنولوجي، وانخفاض القيمة المضافة للمنتجات صديقة البيئة وعدم قدرة الكفاءات والتكنولوجيا على تقديم الدعم الفعال.

ومع ذلك، تتمتع تنمية المشروعات الاقتصادية منخفضة الكربون في المدن الصغيرة والمتوسطة بمميزات واضحة:

أولاً: كبر نسبة الزراعة وجودة الظروف البيئية؛ ثانياً: قلة الأعباء عند التحول للصناعات منخفضة الكربون وتعديل المشروعات الاقتصادية نظراً لمرورها حالياً بفترة التنمية الصناعية وانخفاض التكلفة وصغر العقبات والمقاومة وسرعة الحركة، كذلك من السهل تكوين نموذج تنمية فريد من نوعه وقوة تنافسية مختلفة؛ ثالثاً: توفر الغاز الطبيعي والطاقة الحرارية الأرضية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية والغاز الحيوي وغيرها من موارد الطاقة النظيفة، والإمكانات الكبيرة لتطوير استغلال مصادر الطاقة النظيفة؛ رابعاً: وما زالت المشروعات الاقتصادية منخفضة الكربون في المرحلة الأولى وعلى نفس خط بداية الانطلاق سواء كانت في المدن الكبرى المتطورة أو في المدن الصغيرة والمتوسطة الأقل تطوراً، لكن المحك هو من سيملك "المفتاح"، وواقعياً المدن الكبرى سوف تدفع تكلفة باهظة لترشيد الطاقة وتقليل الانبعاثات ومعالجة التلوث البيئي أي أنها "تجري في السباق وهي محملة بالأثقال".⁽³⁰⁾

30- المدن الصغيرة والمتوسطة في طريق خفض الكربون بالمنطقة الغربية في الصين - مدينة لوتشو نموذجاً، جمعية الإدارة المحلية بالصين 2010، مجموعة الأبحاث التي عرضت في منتدى "الابتكار في الإدارة الحكومي"، ديسمبر 2010

(ثانيًا): مسار التنمية منخفضة الكربون في المدن الصغيرة والمتوسطة:

بما أن الاقتصاد منخفض الكربون هو اقتصاد نموذجي، وسوف يجلب عوائد مؤكدة، وهو النسخة الراقية من الاقتصاد التقليدي، فمن الضروري ضمانه عائد للتنمية الاقتصادية بإضافة لمنظومات أخرى ونظرة بعيدة الأمد، ويقع على عاتق معظم المدن الصغيرة والمتوسطة مهمة ثقيلة للتحويل من الفقر إلى الرخاء والمشروعات الإنمائية، وإذا لم تتوصل هذه المدن إلى نموذج تنمية اقتصادية منخفضة الكربون يتناسب مع الظروف المحلية، واكتفت فقط بالاستثمار في معالجة التلوث البيئي وتعميم مفهوم صديق للبيئة، فسوف يظل التنمية الاقتصادية منخفضة الكربون مجرد كلام فارغ.

إعادة هيكلة الصناعات التقليدية والحد من كثافة الانبعاثات الكربونية:

1. تنمية الزراعة منخفضة الكربون:

مازال أمام الزراعة الكثير لتحقيق التنمية الاقتصادية منخفضة الكربون، بما في ذلك ترشيد المياه والتقليل من (Rural non-point source pollution) التلوث غير محدد المصدر... إلخ.

يتطلب تحويل نمط التنمية الزراعية التركيز على استخدام التدوير الشامل للموارد والحفاظ على البيئة الحيوية الزراعية وهما من النقاط الهامة، وكذلك ترشيد الأرض والطاقة والمياه والأسمدة والبذور والمبيدات والعمالة عند زراعة محاصيل معينة كالذرة والأرز وأنواع القمح المختلفة وغيرها من المحاصيل النقدية، والتوسع في استخدام محددات التلوث الزراعي غير محدد المصدر، والحد من إنتاج النفايات الزراعية، والتركيز على حماية المياه والتربة والتكنولوجيا صديقة البيئة، وتوعية المزارعين والمؤسسات الزراعية بمفهوم ترشيد استخدام الموارد وحماية البيئة، والدفع بقوة لتنمية التدوير الزراعي والزراعة الإيكولوجية والزراعة الكثيفة، وغيرها من الأشكال الزراعية التي تساعد على ترشيد استخدام الموارد وحماية البيئة، وتعزيز الزراعة لتحقيق التنمية المستدامة.

إنشاء منظومة زراعية خضراء ذكية منخفضة الكربون، وتعزيز بناء البنية الزراعية التحتية المستدامة وتحسين مستوى الآلات والمعدات الزراعية الحديثة ورفع كفاءة استخدامها، وتحسين الهيكل الزراعي وتخصيصه، وزراعة الأنواع عالية الجودة، والتوسع في التكنولوجيا الزراعية المتقدمة، والتحفيز باستخدام تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الشبكات المتخصصة وغيرها، الاستفادة الكاملة من الشبكات المعلوماتية، ويمكن تحقيق جودة الإنتاج الزراعي باستخدام الزراعة الذكية والزراعة الدقيقة منخفضة الكربون ومن خلال نظام التموضع العالمي (GPS) والمراقبة عن بعد.

استخدام الموارد البيولوجية والمعالجة الآمنة للسماد الحيوي: يعتبر القش من المنتجات الزراعية الثانوية والتي تعد الأكثر اتساعا وغزارة من حيث حجم الإنتاج من بين الموارد البيولوجية، ومن الممكن إعادة القش مباشرة إلى الحقول أو تدويره وإعادة استخدامه، لكن تكلفته ومجهوده لإعادته للحقول مباشرة مكلف، وكذلك تكلفة

النقل لإعادة تدويره مرتفعة للغاية، وبالتالي يمكن تعزيز الاستخدام الشامل لموارد القش الزراعية من خلال اتباع السياسات الإرشادية والدعم التكنولوجي وآلية التحفيز، مثال ذلك، يمكن تحويل الألياف النباتية للقش من خلال الغاز أو غيره من الطرق التكنولوجية إلى مورد زراعي، بل ويمكن تحويله إلى سماد وأعلاف حيوانية عن طريق تصنيعه باستخدام التكنولوجيا الحيوية واستخدام الألياف النباتية في مواد التعبئة والتغليف وأدوات المائدة التي تستخدم لمرة واحدة فقط ومواد البناء وغيرها من المنتجات كبديل جيد لهذه المنتجات، ونظراً لسرعة وتيرة التنمية والتكاثر الحيواني والنباتي في الريف حالياً والزيادة المستمرة في كميات الأسمدة الحيوانية، مما أدى إلى ازدياد التلوث بشكل خطير، وبالتالي تعتبر المعالجة الآمنة للأسمدة العضوية واستغلال الموارد هو المسار المرجو لتحقيق التنمية الزراعية منخفضة الكربون، ومن الممكن حل مشكلة التلوث وتقليل تلويث السماد العضوي للماء والهواء بإنشاء أحواض التخمر، ونقل السماد العضوي (البلدي) إليها، فمن خلال عملية التخمر اللاهوائي يتم قتل الجراثيم، ومن ثم تنظيف البيئة بالمنطقة، ويمكن بذلك توفير الغاز الحيوي للطهي والإضاءة وغيره من أشكال الطاقة التي نحتاجها في المعيشة، والحد من استخدام الطاقة الأحفورية وترشيد الموارد والحفاظ على البيئة.⁽³¹⁾

2. تنمية الصناعة منخفضة الكربون:

طبقاً لإحصاءات إجمالي استهلاك الطاقة نهاية عام 2010، تعتبر الصناعة الأولى (كل ماله علاقة بالزراعة مثل الرعي والصيد والغابات... إلخ) هي الصناعات الأقل استهلاكاً للطاقة، فهي تستهلك 2% فقط من إجمالي استهلاك الطاقة، يليها الصناعة الثالثة (وهي الصناعات الخدمية كالنقل والاتصالات... إلخ) التي تستهلك 15% من إجمالي استهلاك الطاقة، بينما يتركز معظم استهلاك الطاقة في الصناعة الثانية (وهي الصناعات الضخمة مثل إنتاج الفحم والكهرباء... إلخ) التي تستهلك أكثر من 70% من إجمالي الطاقة المستهلكة، وتعتبر الانبعاثات الكربونية للتصنيع في الصناعة الثانية هو الأكثر تأثيراً من بين الصناعات الثانية،⁽³²⁾ وتعتبر الصناعة الأكثر استهلاكاً

31- تقييم المدن الصغيرة منخفضة الكربون في المنطقة المستصلحة بهيلونغ جيانغ والدراسات المتعلقة، أطروحة الماجستير بجامعة دونغ باي للزراعة، تشانغ وان شيو - 2011 ص 43.

32- الانبعاثات الكربونية وتحليل النمو الاقتصادي على قاعدة علم الاقتصاد المكاني - السكان والموارد والبيئة في الصين - تشانغ تشانغدا، ليوشياوي، العدد الخامس 2011، ص 86-80.

للموارد والطاقة من بين الصناعات الإنتاجية، وبالتالي فإن تنمية الصناعة منخفضة الكربون هي النقطة الفاصلة لتحقيق التنمية الحضرية منخفضة الكربون، وباعتبار المدن الصغيرة والمتوسطة تخطو خطواتها الأولى في مجال التصنيع ولا سيما أن لديها الرغبة بقوة في إظهار التميز والانطلاق لأعلى، والتركيز على تنمية الصناعات منخفضة الكربون ومنخفضة استهلاك الطاقة ومنخفضة الانبعاثات والتلوث كأساس لها لتحقيق التنمية المستدامة.

تعديل الهيكل الصناعي وتعزيز الارتقاء بالصناعات التقليدية ورعاية الصناعات الناشئة، نظراً لاختلاف الموارد باختلاف استعمالها والعملية التقنية ودرجة كثافة الموارد، ومن ثم يختلف درجة تأثيرها وانبعاثاتها الكربونية اختلافاً كبيراً، وبصفة عامة الصناعات كثيفة رأس المال وكثيفة استهلاك الطاقة وكثيفة الانبعاثات الكربونية أكبر من الصناعات كثيفة العمالة وكثيفة التكنولوجيا مثل البتروكيماويات والتعدين والمعادن غير الحديدية والورق وغيرها من الصناعات التي تنتمي للصناعات "كثيفة استهلاك الطاقة ومرتبعة الانبعاثات"، أما الصناعات الغذائية وتصنيع المنتجات الزراعية والغزل والنسيج وغيرها من الصناعات تنتمي للصناعات متوسطة استهلاك الطاقة والانبعاثات الكربونية، وينتمي تصنيع الإلكترونيات وأجهزة الاتصالات والأدوية وغيرها من الصناعات ذات التقنية العالية إلى الصناعات منخفضة الاستهلاك للطاقة وقليلة الانبعاثات الكربونية.

على المدن الصغيرة والمتوسطة اختيار الارتقاء، وبالممارسة الإيجابية يمكن -أيضاً- اختيار دائرة الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة العالية، والتمسك بالتكامل بين التفوق الكمي وتحديث المخزون، على أن يتم التركيز على جذب الصناعات الاستراتيجية التي تتناسب مع تنمية القدرات المحلية، والفرز الاضطراري أو استبعاد الصناعات عالية التلوث، وتعزيز التحسين الدائم للهيكل الداخلي للصناعة، وتشكيل صناعات التكنولوجيا الفائقة الأكثر دقة، وتحديث أكثر قوة للصناعات التحويلية، وتحديث الصناعات التقليدية، والالتزام بالابتكار وتطوير الابتكار.

إن تحسين نمط استغلال الموارد وكفاءة استخدامها هو الجوهر، يدفع بقوة تنمية سلسلة الصناعات الاقتصادية القائمة على التدوير، والتجمعات الصناعية الحداثيّة، دعم مواد التغليف الخضراء وتدوير استخدام مخلفات التغليف والمخلفات البلاستيكية،

والاستمرار في بناء مشروعات توفير المياه وترشيدها مثل تجميع مياه الأمطار وإعادة استخدام المياه بشكل عام، ودراسة منظومة معايير استهلاك الطاقة والمياه في كافة المجالات ووضع حدود لمؤشر استهلاك المؤسسات للطاقة، وذلك من أجل تقييد هذه المؤسسات وكبح جماحها في استهلاك الطاقة وتطبيق التنمية منخفضة الكربون في كافة المؤسسات الصناعية والتجارية، وتقييم أداء هذه المؤسسات إزاء استهلاك الطاقة والمياه وتحليله، ومساعدة المؤسسات الصناعية والتجارية على وضع خطة تحسين كفاءة استهلاك الطاقة والمياه وترشيدهما، ومن ثم الفرز التدريجي للمؤسسات التي تعمل بأدوات إنتاج متخلفة وشديدة التلويث وتلك التي تعمل على التحسين وتواجه صعوبات ضخمة.

3. التوسع في الدعاية وبناء مجتمع منخفض الكربون:

زيادة القدرة الدعائية عن طرق الإذاعة والتلفزيون والصحف ووسائل الإعلام الأخرى في المنزل والمدرسة والحي وغيرها لنشر أساليب الاستهلاك الاقتصادية ومنخفضة الكربون، لتعميم وتحسين الوعي البيئي لدى جموع الناس، وعلى الأجهزة المختصة توسيع قنوات الاتصال للمشاركة المجتمعية وبناء مدينة إيكولوجية منخفضة الكربون، وسماع آراء الجمهور واحترام رغباتهم ومن ثم تحفيزهم لبناء مدن إيكولوجية منخفضة الكربون.

وذلك من خلال، إفساح المجال لدور الحكومة من حيث الإرشاد التوجيه أو تجسيد الأمثلة، وتوسيع نظام استخدام حافلات النقل العام، وتنفيذ المباني الحكومية الموفرة للطاقة، وأولوية شراء الحكومة للأجهزة عالية الأداء والكفاءة، وزيادة الجهود الرامية لتوسيع استخدام الورق المعاد تدويره وغيره من الموارد، وعلى كل القطاعات المختصة تكثيف الجهود لزيادة الدعاية ورفع درجة الوعي العام بأهمية تطوير الاقتصاد الأخضر في نفس الوقت الذي يتم فيه بناء هذه المدن.

توحيد التعاون بين كل الأطراف وتكثيف الجهود للدعاية لفكرة ومفهوم خفض الكربون، فبناء مدن صغيرة ومتوسطة منخفضة الكربون ليس فقط سلوكًا حكوميًا تنمويًا بسيطًا ومجردًا، لكن الأكثر من ذلك أنه واجب ومسئولية مشتركة لتنمية المجتمع بأسره، لذلك لا نستطيع الاعتماد على الحكومة فقط في القيادة،

بل يجب من خلال الحكومة والمنظمات غير الحكومية NGO والمؤسسات وساكني المدن الصغيرة والمتوسطة والتعاون المشترك بين كافة الأطراف بناء مدن منخفضة الكربون عملاً بمبدأ التنمية منخفضة الكربون في ظل إرشاد وتوجيه الحكومة.

دعوة المواطنين وتشجيعهم على حياة منخفضة الكربون، يعتبر سلوك المواطنين المعيشي منخفض الكربون هو المهم في بناء مدينة منخفضة الكربون، غرس العادات والتقاليد المعيشية منخفضة الكربون للحد من إهدار الطاقة والمواد الملوثة، وتقليل استهلاك الطاقة والانبعاثات الكربونية في أنشطة الحياة اليومية، تعميم ونشر ثقافة خفض الكربون في الهيئات والمدارس وإدارات الخدمة العامة، ونقل فكر خفض الكربون إلى المجتمع بأسره وغرسها فيه لتوسيع تأثيرها عليه.

(ثالثاً): المشاكل الحقيقية التي ينبغي الالتفات إليها في بناء المدن الصغيرة والمتوسطة منخفضة الكربون Low carbon construction:

(1)- يكمن جوهر بناء المدن الحضرية منخفضة الكربون في تحسين إنتاجية الكربون، ولا يستبعد النظام الصناعي في المناطق الحضرية منخفضة الكربون الصناعات كثيفة استهلاك الطاقة، والصناعات ذات الانبعاثات الكربونية المرتفعة، ولكن ينبغي أن تنتهز هذه الفرصة لتحديث تكنولوجيا هذه الصناعات وتعديلها، وتشكيل قاعدة لسوق الابتكار التكنولوجي منخفض الكربون، حتى أنه ينبغي -أيضاً- قياس الطاقة الجديدة بالقدرة على زيادة إنتاجية الكربون، فمؤشر إنتاجية الكربون هذا يساعد على تقييم تأثير خفض الانبعاثات وتوفير الطاقة في المدن الصغيرة والمتوسطة على الشركات عالية استهلاك الطاقة.

(2)- لا يمكن للتخطيط والبناء الحضري منخفض الكربون أن يكون ظاهرياً فقط، فطرح العديد من المفاهيم قبل المناطق الحضرية منخفضة الكربون مثل "مدينة الغابات"، و"مدينة الحدائق"، و"المدينة الخضراء"، و"المدينة البيئية" وغيرها من المفاهيم، معظم هذه المدن كانت للدعاية فقط، ومجرد شعارات متداولة، ومن ثم لم يشهد البناء في المناطق الحضرية أي تغييرات جذرية، ومن المتوقع حالياً أن تقوم بعض المدن باعتماد مفهوم اقتصاد منخفض الكربون، واعتبارها

استراتيجية لتحسين صورة الحكومة وتعزيز العلامة التجارية للمدينة والاستحواذ علي دعم الترقى وجذب الاستثمارات التجارية، ومن ثم فإن تجربة خفض الكربون الفعلية كانت معظمها متفرقة ومؤقتة، ولم يشكل النظام حتى الآن إطاراً للتنمية الاقتصادية منخفضة الكربون، وهذا ما يجب تلافيه.

(3) - مراعاة البناء الحضري منخفض الكربون لتوازن المصالح، بما أنه يمكن النظر إلى المناطق الحضرية منخفضة الكربون باعتبارها أحد أنماط التنمية الجديدة للتخطيط الحضري في عصر خفض الكربون، ويمكن كذلك اعتبارها آلية لتوازن المصالح مثل التخطيط الحضري، أولاً: تحقيق التوازن بين المصالح المركزية والمحلية في سياسة الدولة لترشيد استهلاك الطاقة وخفض الانبعاثات، وقد أعلنت الحكومة المركزية عن استهدافها خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2020 بنسبة 40% -45% مقارنة بعام 2005، وبالتالي يتطلب تحقيق هذا الهدف تقسيمه على جميع مستويات الحكومات المحلية، ولا يمكن للمدن الصغيرة والمتوسطة عدم المشاركة في خفض الانبعاثات بسبب التنمية المنتظرة، علاوة على ذلك تعد انبعاثات الكربون في مرحلة الزيادة تزامناً مع تنمية المناطق الحضرية ولاسيما تنمية المدن المتوسطة والصغيرة في المنطقتين المتخلفتين الوسطى والغربية، ويتطلب هذا التواصل التام بين الحكومة المحلية والحكومة المركزية وإجراء توازن المصالح بشكل جيد، ثانياً، تحقيق التوازن بين مصالح التنمية طويلة الأمد والتنمية قصيرة الأمد في المناطق الحضرية، والتنمية منخفضة الكربون يعد توجهاً كبيراً للمدن على المدى الطويل، فالمنافع أكبر بكثير من الأضرار، وعلى المدى القصير ينبغي على الحكومات المحلية الاستثمار بشكل كبير في جميع الجوانب، ولكن يحتمل أن يظهر تأثير ذلك بعد فترة طويلة، لذلك، كيفية تحقيق التوازن بين هذا التناقض هو اختبار لإرادة الحكومات المحلية لبناء مناطق حضرية منخفضة الكربون، وأخيراً، تحقيق التوازن بين مصالح الحكومة والشركات والجمهور، ولقد اتضح من خلال نظرة شاملة على الوضع الحالي في الصين، أن الحكومة تسعى وراء الإنجازات السياسية، ينما يسعى رجال الأعمال وراء الربح، في حين أن الجمهور طرح المتطلبات المتزايدة على البيئة المعيشية، ومن ثم يعد سلوك الحكومة للسعي وراء الإنجازات السياسية أحياناً أمراً إدارياً بسيطاً وشنيعاً، فعلى سبيل المثال، تضطر إلى فصل التيار الكهربائي لترشيد استهلاك الطاقة وخفض

الانبعاثات، مما أثر بشكل خطير على ناتج المؤسسات وحياة المواطنين، وتحتاج هذه التناقضات -أيضاً- إلى المنع والتوازن.⁽³³⁾

الخلاصة، الوعي بخفض الكربون هو الاتجاه السائد في العالم اليوم، وأن المدن الصغيرة منخفضة الكربون تواجه فرصة جيدة للتنمية، وتواجه -أيضاً- تحديات وعقبات خطيرة، حيث تعتمد التنمية الاقتصادية منخفضة الكربون على تعديل الهيكل الصناعي وهيكل الطاقة وهيكل الاستهلاك، وبحاجة في الوقت نفسه إلى دعم وتشجيع السياسات واللوائح، وبحاجة أكثر إلى الابتكار التكنولوجي، وعلى الرغم من تمتع المدن الصغيرة والمتوسطة في البناء منخفض الكربون وتطوير الاقتصاد منخفض الكربون بميزة التخلف late-mover advantage، إلا أنه نظراً لتلكؤ المدن الصغيرة والمتوسطة في العديد من الجوانب كالبنية التحتية الحضرية والدعم الاجتماعي والاقتصادي، ومن ثم تواجه صعوبات أكبر وتصبح أيضاً في أمس الحاجة لبذل جهود مشتركة بين المؤسسات والحكومة والمجتمع، وينبغي على المؤسسات أن تستمر في ابتكار منظومة تكنولوجية منخفضة الكربون وتطبيقها وتشكيل هيكل صناعي منخفض الكربون، فعلى المجتمع إقامة نمط استهلاكي يتفق تماماً مع التنمية منخفضة الكربون، وعلى الحكومة صياغة سياسات ونظام قانوني وآلية سوق تشجع على التنمية منخفضة الكربون، ولا تزال الأبحاث الدولية المعنية بتطوير المناطق الحضرية منخفضة الكربون حالياً في مهدها، ولكن بعض نتائج الدراسات تركز بشكل أساسي على المدن الكبرى كهدف للبحث، أما الأبحاث المعنية بمسار التنمية منخفضة الكربون في المدن الصغيرة والمتوسطة فما زالت تترقب مزيد من التعمق في المستقبل.

33- التجربة وفكر التخطيط الحضري منخفضا لكاربون في المدن الصغيرة والمتوسطة غرب الصين، سكان الصين والموارد والبيئة، العدد S1 لعام 2011، ص 485-482، هاشيندونغوتشوانغوييانغ.

الباب الخامس: التعليم الأخضر يعزز التنمية الخضراء

تزداد التنمية المتبادلة بين المدن هذه الأيام وتقرر التنمية المستدامة لمستوى التنمية الاقتصادية في المدن إمكانات للتنمية، ويتأثر هذا النوع من التنمية المستدامة ويُقَيّد بالموارد والبيئة، ويزداد وضع الموارد البيئية خطورة يوماً بعد يوم، ومن ثم أصبح اتجاه المدن للتنمية منخفضة الكربون ضرورة لتحويلها إلى مدن خضراء تتمتع بالإمكانات الإنمائية والتنافسية طويلة الأمد، ويجب على المدن الالتزام بالتنمية الخضراء من حيث التخطيط الاستراتيجي الأخضر وتشديد البنية التحتية الخضراء وغيرها من المجالات، ومن هنا، يفترض أن يتمتع أفراد المجتمع كاملاً بدرجة مناسبة من الوعي والمعرفة والقدرات والتربية الخضراء، وهذا الفرض الضروري يعتمد أساساً على التعليم، وقد طرح جدول أعمال القرن الواحد والعشرين بوضوح أن "التعليم هو مفتاح تعزيز التنمية المستدامة وتحسين قدرات الأفراد على حل مشكلات البيئة والتنمية"، ولذلك فالأخذ بالتعليم الأخضر في التنمية المستدامة سيقوم بدور استثنائي في النهوض بالتنمية الخضراء في المدن، وهو ما يلقي اهتماماً تدريجياً وعدد متزايد من الدول والمدن، وقد كان العنوان الرئيسي للدورة 12 للمؤتمر الدولي للتعليم واتحاد المدن الذي أقيم في مدينة تشانغون بكوريا الجنوبية في إبريل 2012 "بيئة خضراء وتعليم خلاق"، تحاور في هذا المؤتمر معلمون وعاملون حكوميون جاءوا من 33 دولة ومدينة حول كيفية تنمية البيئة الخضراء في المدن وتحسينها من خلال التعليم المبدع، وفي المؤتمر الدولي للتعليم البيئي الذي عقد في أستراليا عام 1999، طرح بعض المشاركون في المؤتمر تأسيس كيان مشترك للتعليم البيئي في المدن الذي من شأنه تعزيز التنمية المستدامة في المدن، ومن ثم نلاحظ ازدياد قوة دعوات تعزيز التنمية المستدامة في المدن بالعمل على تنفيذ التعليم الأخضر المستدام.

(أولاً) التعليم الأخضر في العالم بين النظرية والتطبيق:

1. أشكال التعليم الأخضر ومحتواه:

كان ينظر للتعليم قبل القرن 21 على أنه وسيلة الطالب لاكتساب المعرفة وتقوية قدراته التنافسية، ولا سيما كوسيلة مهمة لتقوية القدرة التنافسية للبلاد، ومع ذلك كانت النتيجة التسريع بخطوات البشرية نحو التغلب على الطبيعة، حتى أن البيئة الطبيعية عانت من الضرر البالغ من عملية استغلال الطبيعة وإخضاعها غير المقنن، وكانت المرة الأولى على مستوى العالم التي دعي فيها إلى الوعي بالتعليم البيئي بمؤتمر المحيط الحيوي الذي عقد في باريس 1968، وتم طرح خطة تساعد على التعليم البيئي بأسلوب مبتكر، مما أحدث انعطافه في فلسفة التعليم، وعقدت الأمم المتحدة ندوة دولية حول التعليم البيئي في بلجراد عام 1975، أعلن فيها وثيق الإطار الدولي الأول للتعليم البيئي وهو "ميثاق بلجراد" وفي عام 1977 أعلن عن ميلاد "إعلان تبليسي" الذي صدر عن المؤتمر الدولي الحكومي للتربية البيئية وكان خطوة متقدمة لتوضيح طبيعة التربية البيئية وخصائصها وأطلق عليه العلامة الفارقة لتطوير التربية البيئية حيث طرح أهداف ومبادئ تنفيذية محددة. ثم طرح في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو عام 1992 ضرورة تحول التعليم نحو الاهتمام بالتنمية المستدامة وزيادة الوعي الجمعي بالتنمية المستدامة، وتقديم التدريب اللازم لذلك، وعام 1994 طرحت منظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة ضرورة التكامل بين التثقيف البيئي والتنموي والسكاني. وقررت الأمم المتحدة في مؤتمرها العام في 2002 تحديد الفترة من 2005 حتى 2014 عقداً للتثقيف والتنمية المستدامة، ومنذ البداية في مؤتمر المحيط الحيوي بباريس وحتى اليوم، أعاد المجتمع الدولي النظر تدريجياً في نماذج التنمية في تاريخ البشرية ودراسة الحضارة الصناعية الحديثة والتأمل في شكل الحياة مستقبلاً، بل والاعتراف على نطاق واسع بأن مركز التعليم هو التحول من التغلب والتوسع والاستفادة من الطبيعة إلى كونها صديق يحتاج الحماية والتفاعل، والسعي للرخاء المشترك مع البيئة والتغيير، من أجل حالة من التكامل على نطاق أوسع مع مفهوم التنمية المستدامة، فتشكل التثقيف أو التربية الخضراء وظهورها تم من خلال تلك العملية التي تتخذ من التثقيف البيئي أساساً وسلفاً، بل وتتطور مع الحضارة البشرية

الحديثة وتتعلم باستدامة البيئة والحياة البشرية والمجتمع والاقتصاد، وقد ذهب بعض الدارسين إلى أن التربية الخضراء تتضمن التثقيف الإيكولوجي والمحافظة على البيئة والتعريف بالتنمية المستدامة.

2. البحث عن أدلة قوية للتعليم الأخضر الحضري في العالم:

بدأت بعض الدول والمدن في البحث عن تطوير التعليم الأخضر منتصف القرن العشرين وتوصلت لنتائج لافتة، وجسدت صورة كاملة لأهمية التنمية المستدامة للمدينة والتي لا يمكن الاستغناء عنها.

وظهرت في النقاط الرئيسية التالية:

(1) تشجيع التعليم الأخضر وتعزيزه بالسياسات القانونية:

قامت العديد من الدول والحكومات المحلية -حاليًا- برفع السياسات القانونية لتوضح أهمية التعليم الأخضر، وقدمت ضمانات قوية للتعليم الأخضر ولتنفيذه أثناء عملية التنمية الحضرية، فتعد الولايات المتحدة الأمريكية أولى الدول التي استخدمت التشريعات لضمان تنفيذ مزج الثقافة العلمية والدراسات الإنسانية (التعليم الأخضر)، في عام 1970 أخذت زمام المبادرة وشرعت "قانون التعليم البيئي"، وبدأت عملية تقنين التعليم الأخضر، وبحلول عام 1990 اعتمدت "مسودة قانون التعليم البيئي" الجديد، ووضعت قواعد المنظومة القانونية للتعليم الأخضر، وتم تحديد المناهج الدراسية للتعليم البيئي وتطويرها وتنفيذها وتقييمها وتعميمها وتمركز التعليم البيئي في الحقول، وتم تنظيم كيفية إعداد مناهج التعليم والتدريب البيئي أثناء العمل وغيرها من الجوانب لتأسيس وكالة التعليم الأخضر الأمريكية وإدارتها، وعززت تشكيل آليات تمويل التعليم الأخضر تحفيزه والمشاركة الجماعية وغيرها، ونرى في التقرير الذي قدمته اللجنة الاستشارية للتعليم البيئي إلى الكونجرس الأمريكي عام 2005 أن تنفيذ "مسودة قانون التعليم البيئي" قد دفع إلى تقدم التعليم البيئي في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير، وقد تم وضع قانون التعليم الأخضر في اليابان على أساس "الخطة الأساسية للبيئة" التي أقرت عام 1994، وتم اعتماد "قانون النهوض

بالتعليم البيئي " عام 2003 على هذا الأساس، وحددت أحكام مفصلة تطبق على أنشطة وزيادة حماس الناس لحماية البيئة والتعليم البيئي هذه المستويات الثلاثة، ومن ثم أوضحت هذه الأحكام مسؤوليات ومهام الدولة والحكومات المحلية والمجتمع المدني ونسقت فيما بينهم وحددت نطاق تعميم التعليم الأخضر وأبرزت مفهوم التنمية المستدامة للتعليم الأخضر اقتصاديًا واجتماعيًا، واعتمدت أستراليا خطة عمل على الصعيد الوطني واتخذت دورا تشريعيًا مماثلًا في وضع أحكام مفصلة للتعليم الأخضر، وقد اعتمدت بعض حكوماتها المحلية القانون في وقت مبكر لضمان تطبيق التعليم الأخضر، مثال على ذلك أدخلت ولاية نيو ساوث ويلز بأستراليا في تسعينات القرن العشرين قوانين التعليم الأخضر مثال ذلك: "قانون التعليم البيئي لسنة 1990" و "قانون الثقة البيئية 1998" و "القانون الإداري لحماية البيئة 1991 وتعديل قانون التعليم البيئي 1998" وغيرها من قوانين التعليم الأخضر.

(2) استخدام أساليب مختلفة لتطبيق التعليم الأخضر على كافة أطراف المجتمع بمختلف فئاتهم العمرية:

أولاً: يهتم معظم الناس بالتعليم الأخضر سواء في الدول أو المدن، الجميع يهتم بمفهوم التعليم "من المهد" فاستخدموا طرقاً عديدة من أنماط التعليم المتنوعة والثرية لتطوير التعليم الأساسي الأخضر في رياض الأطفال والمراحل المتوسطة. من خلال إدراج التعليم الأخضر بالبرامج التعليمية للمدارس المتوسطة وتغلغله بالكتب المدرسية، مثال ذلك: أدخلت السويد مفهوم حماية البيئة ضمن "خطة تدريس علم الأحياء للمدارس المتوسطة " عام 1962، ويتضح في المناهج الدراسية الوطنية الحالية أن أكثر من نصف المناهج الدراسية بمراحل التعليم الإلزامي تحتوي على متطلبات التربية البيئية. عن طريق مزج المناهج غير الثابتة والتعليم في الطبيعة والهواء الطلق ومن خلال استغلال الموارد المحلية ليفهم الطلاب ويلاحظوا التجارب على الطبيعة، وفي مدينة ليون الفرنسية أطلقت فرنسا مشروع التعليم الأخضر على النهر، واستخدموا فكرة تشجيع طلاب رياض الأطفال والمدارس ورفع الوعي لديهم على احترام الطبيعة وتدريبهم على ذلك بالاقتراب من الأنهار. تطوير برنامج تعليم الأطفال الحفاظ على البيئة في المدن، مثال ذلك، أسست مدينة ستراسبورغ بفرنسا خطة للمناخ الإقليمي لتوعية الفئة المستهدفة من المدارس الابتدائية ورياض الأطفال

للحد من الاحتباس الحراري وتحفيز الأطفال وتوعيتهم للحفاظ على البيئة، وطورت مدينة سابو بان بالمكسيك أنشطتها لتعليم الأطفال في سن صغيره كيفية التخلص من النفايات، وإعادة تدويرها لمكافحة القمامة بالمدينة من خلال لعبة بسيطة تعلمها للأطفال وكيفية إعادة استخدام وفصل الزجاجات من البلاستيك والزجاج وغيرها.

ثانياً: يعتبر التعليم العالي هو مهد تدريب كوادر على درجة عالية من الكفاءة في المجتمع، وتهتم العديد من دول أوروبا وأمريكا بتطوير التعليم الأخضر العالي ليصبح أكثر مرونة وتنوعاً في العاهد العليا والجامعات. الاهتمام بغزارة وتنوع مناهج التعليم الأخضر وتجديدها باستمرار وحذف وإضافة مناهج مختصة ليتسق ويكتمل المفهوم الأخضر في التخصصات المتعددة، وتعزيز دعم التعليم الأخضر للطلاب غير المتخصصين، من ثم توضع العديد من البرامج الدراسية الإلزامية والاختيارية، ومثال ذلك، أنشأت 41% من الجامعات الكندية دورات متخصصة للتعليم الأخضر قائمة على العلوم والتكنولوجيا، كما أنشأت العديد من المعاهد والكليات العليا مدارس تتعلق بالبيئة والبيولوجي والجغرافيا وغيرها. تطوير التعليم الأخضر التطبيقي، ومثال ذلك: طبقت مدينة هامبورغ بألمانيا المشروع الشهير "مشروع العمل والدراسة معاً"، (fifty-fifty project)، وطالبت كل العاملين في قطاع التعليم بتخفيض النفقات والحد من الإسراف في المدارس ورد نصف ما تم توفيره في صورة حوافز وترك الحرية للمدارس في طرق إنفاقها، مما كان له أثر كبير في تحسين التعليم الأخضر وحاز هذا المشروع على دعم واسع النطاق على الصعيد الوطني. اتخاذ إجراءات بناء جامعة خضراء قوية من خلال إدارة جامعات التعليم الأخضر وخطة تخضير حرم الجامعات وغيرها، على سبيل المثال: وضعت جامعة ستراثكلاید البريطانية عند بنائها نظام لإدارة البيئة بالحرم الجامعي تماشياً مع مواصفات نظام إدارة البيئة، ووضعت العديد من الجامعات الأمريكية برامج مستقلة لحماية البيئة ووقع حوالي 400 من رؤساء الجامعات اتفاقية خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الجامعة وتوازن الكربون.

أخيراً: اشترك كل مواطن بطريقة ما في التنمية الخضراء بالمدينة وتأثر بها، وبالتالي فقد ساهم جميع أفراد المجتمع بصرف النظر عن أعمارهم ونوعهم ووظائفهم في عمل الدعاية الضرورية لنشر التعليم الأخضر ومن ثم طبقوا التنمية

الخضراء بالمدن، ويعد تعزيز الدعاية ونشر الوعي من خلال إنشاء مدارس بيئية اجتماعية ومراكز دراسية بالمدن ومجتمعات خضراء وغيرها من المرافق العامة هي الطريقة الأكثر فعالية التي تتخذها معظم الدول، وعلى سبيل المثال: قامت العديد من التجمعات السكنية والأحياء في اليابان بتحفيز سكانها على اتباع الأساليب الخضراء في المعيشة والعمل عن طريق إنشاء مراكز عديدة لتعليم الحفاظ على البيئة، ومدتها بالعديد من المرافق العامة للحفاظ على البيئة الخضراء ونقل مفهوم الحفاظ على البيئة بصورة مباشرة إلى الجماهير، وقد أقامت مدينة تشانغون بكوريا الجنوبية مركز "حماة الأرض" لتعليم أعمال تغيير المناخ وتطوير مشاريع تعليم البيئة للفئات من مختلف الأعمار؛ وكذلك قامت مدينة برشلونة بإسبانيا بتقديم وتبادل المعلومات والمعارف في مجال مصادر الطاقة المتجددة و البيئة الحضرية وحماية البيئة المستدامة وغيرها من المجالات بإنشائها مدرسة التعليم البيئي والتي تعرف باسم "محطة الطاقة الشمسية" وقدمت مساعدات واسعة وأموال لمؤسسات أخرى لها نفس الهدف .

3. رفع مهارات معلمي التعليم الأخضر بالتدريب المتنوع:

أدركت بعض الدول في وقت مبكر نسبياً أن جودة أعضاء هيئة التدريس هي التي تضمن وبشدة تنفيذ التعليم الأخضر، فاعتمدت على نقابة المعلمين والتدريب الجامعي وتدريب المؤسسات وغيرها من المسارات لتدريب المعلمين بشرائحهم المختلفة على التعليم الأخضر، بحيث يكتمل التدريب قبل بدء العمل أو أثناء العمل وتتم متابعة مستجداته.

أحد أهم ما يتضمنه برنامج إعداد المعلمين في هولندا هو التدريب البيئي، ويتم أساساً بالتعاون بين مؤسسات تدريب المعلمين وبين المدارس والمعلمين، ويتم وضع استراتيجيات التدريب والمناهج الدراسية على أساس القدرات الذاتية للمدارس والميول المهنية للمعلمين، ويحتوي التدريب على منهجية التدريس والدراسات المعرفية ويساعد المحتوى المعلمين على توسعة الأفكار التعليمية، أنشأت البرتغال عام 1993 جمعيات للتعليم البيئي، وتوسعت في برامج التدريب بالمدارس ونظمت دورات تدريبية للمعلمين حول التعليم البيئي، وأنشأت في الوقت نفسه مراكز تدريب معلمي المراحل الدراسية المختلفة خاصة رياض الأطفال والابتدائية، من الصغار

والشباب وعززت المراكز بدورات تدريبية للتعليم البيئي قبل الالتحاق بالمهنة تدور هذه الدورات حول حماية التراث الثقافي والتغيير المناخي ومعالجة النفايات الصلبة والسائلة وتلوث المياه والعديد من المواضيع وهناك مقررات إجبارية على المعلمين، وصنفت كل من جامعتي ويسكونسن وجامعة ولاية ميشيغان الأمريكيتين التعليم البيئي كأحد أنواع التعليم، ووضعت برنامجاً تدريبياً للتربية البيئية مدته أربعة أعوام لإعداد معلمي التربية البيئية مهنيًا، وتصدر لهم شهادة مؤهلة للتعليم البيئي، واتخذت أستراليا ثلاثة أشكال لتدريب المعلمين على التعليم الأخضر وهم تدريب المعلمين قبل الخدمة ومرحلة الدراسات العليا والتدريب أثناء الخدمة، وطالبت مدرّبي التعليم الأخضر ليس فقط بضرورة بالتفهم النفسي للتعليم الأخضر، بل وطالبتهم أيضًا بإتقان بعضًا من المعرفة بالبيئة الخضراء، وأدرجت تعليم الحياة المستدام ضمن تدريب المعلمين، وفي الوقت نفسه وضعت جمعية التعليم الأخضر "خطة تدريب المعلمين على التربية البيئية وتطوير التعليم" لتوجيه عملية التدريب وإرشادها.

4. إرشاد الحكومة والمواطنين للسلوك الأخضر من خلال برامج ومشاريع خضراء متنوعة بالمدن:

يؤثر تنفيذ المشاريع والبرامج في المدن بشكل كبير على نشاط المواطن وسلوكه ويوجهه، ومن ثمّ نفذت بعض المدن الأجنبية مشاريع وبرامج في المدن تصب في صالح البيئة الحيوية وترشيد الطاقة وخفض انبعاثات الكربون وتلشد المواطن المتعلم باتباع نمط الحياة الخضراء.

أطلقت العاصمة الفرنسية باريس عام 2011 نظام تأجير السيارات الكهربائية (autolib) على غرار خدمة تأجير الدراجات للحد من تلوث الهواء والضوضاء في المدينة، وتستخدم حاليًا هذه الخطة بطارية البوليمر المعدنية محرك لأربع سيارات صغيرة، يحتاج المشارك فقط لإظهار بطاقته الشخصية ورخصة القيادة والبطاقة الائتمانية لخدمة العملاء عبر شبكة الإنترنت كبديل عن توقيع، وتحصل رسوم الاشتراك باليوم أو الشهر أو السنة أو بالساعة -أيضًا- على حسب خطة التأجير، ويزداد المهتمون والمشاركون بهذا المشروع تدريجيًا حيث يعود بالنفع من ناحية تقليل تكلفة التنقل وسهل، ويهتم الآن أكثر من ستة آلاف عضو بهذا المشروع ويتوقع أن

يرتفع العدد إلى ثمانين ألف مشارك، بينما نظمت العاصمة البريطانية لندن معرضاً للسيارات الموفرة للطاقة وصديقة للبيئة، عرضت فيه سبعة عشر سيارة تحمل علامات تجارية تعمل بالطاقة الجديدة، ووضعت خطة لبناء 25 محطة شحن سيارة لخدمة السيارات التي تعمل بالطاقة الجديدة، ودعمت ترويج سيارات الطاقة الجديدة وقام المواطنون بحجز أكثر من ألفي سيارة، وعام 2008 أطلقت مدينة تشانغون بكوريا برنامج الدراجات العامة الشهير حيث نفذت نظام تأجير الدراجات العامة بالخدمة الذاتية، وفي الوقت نفسه أدخلت نظام "التأمين على دراجات المواطنين" و"بدل انتقال للعاملين" وأعدت "يومًا للدراجات"، وغيرها من المبادرات الداعمة والتي تلقى رواجاً بين المواطنين، ووصل عدد مستخدمي المشروع حالياً مائة وعشرون ألف عضو، وبذلك يكون عدد المشاركين فيه منذ البداية أربعة مليون وستمائة وثلاثين ألف عضو، ومن ثم انخفضت تكاليف نقل المواطنين وقل استخدام المركبات ذات المحركات، ولعبت دوراً كبيراً في تعزيز حماية البيئة الخضراء بالمدينة والحد من انبعاثات غاز الاحتباس الحراري وتلوث الهواء، وعلى غرار ذلك جذبت مشروع النقل العام في المدن حكومة ساو باولو البرازيلية للاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة ومن محرك الأقراص كبديل عن أنظمة وقود الديزل لمركبات النقل العام بالمدينة، وتعهدت بتقليل استخدام الوقود الأحفوري تدريجياً بمعدل 10% سنوياً، وسوف يقل الاستهلاك من عام 2009 حتى يصل لأعلى مستوى عام 2018، وسوف تطبق أنظمة بديلة عن استخدام الوقود الأحفوري في جميع وسائل النقل الجماعي.

(ثانياً) التعليم الأخضر في الصين:

1. أحوال التعليم الأخضر في المدن الصينية:

الحكومة الوطنية هي القوة الدافعة الرئيسية في الصين، ويعتبر ما اتخذته كمسار من أعلى لأسفل في التعليم البيئي متأخراً بالنسبة لفهم أهمية التعليم البيئي (التربية البيئية)، وبدأت أولى خطوات بناء إطار عمل لمنظومة تعليم بيئي وطني مع عقد مؤتمر أعمال التعليم البيئي عام 1992، وفي عام 1996 أصدرت وزارات الإعلام والتعليم وحماية البيئة مشتركة "برنامج العمل الوطني للبيئة والتعليم والإعلام"، وأطلقت الفعاليات الخضراء في المدارس على المستوى الوطني، وبنهاية عام 2008 تحول

أكثر من 42 ألف مدرسة ابتدائية وإعدادية ورياض أطفال إلى مدارس خضراء، منها 705 مدرسة حازت على تقدير وطني، كما أصدرت وزارة التعليم رسمياً عام 2003 " برنامج التعليم المتخصص في التربية البيئية لطلبة المرحلة الابتدائية والإعدادية" و" الدليل العملي للتربية البيئية لطلبة المرحلة الابتدائية والإعدادية"، وفي 2004 أدرجت التعليم البيئي رسمياً ضمن المناهج الجديدة للتعليم الأساسي على المستوى الوطني. وفي ظل تقدم التعليم الأخضر، تعاونت الحكومة الصينية إيجابياً مع المؤسسات والمنظمات الدولية، مثل التعاون مع منظمة العلوم والثقافة التابعة للأمم المتحدة (اليونسكو) ومع برنامج البيئة والتعليم والسكان من أجل التنمية المستدامة (EPD)؛ منذ عام 1996 بدأت وزارة التعليم الصينية بالاشتراك مع صندوق البيئة العالمي وشركات البترول البريطانية برنامج "عمل التربية الخضراء في المراحل الابتدائية والإعدادية" لمدة عشر سنوات، وبلغ عدد المستفيدين منه أكثر من خمسة ملايين طالب، وأنشأت 21 معهد وكلية مراكز للتربية البيئية في 23 مقاطعة ومنطقة حكم ذاتي وبلديات مركزية ذات إدارة ذاتية موزعة في أنحاء الصين، وفي 2007 أضافت الصين صندوق التعليم والبيئة الدولي (FEE)، الذي يعقد بانتظام الدورة التدريبية لبرنامج المدارس البيئية، وأطلق هذا البرنامج على المستوى الدولي، كما يوجد في الصين حالياً أكثر من ألف مدرس اشترك في هذه الدورات التدريبية، كما يوجد 81 مدرسة كدفعة أولى من المدارس الخضراء استوفت معايير شرف الحصول على اللواء الأخضر للمدارس البيئية الدولية.

بدأت كل المقاطعات والمناطق والمدن الصينية فعاليات التعليم الأخضر المناسبة تحت قيادة الحكومة الوطنية، واستجابة لدعوة الدولة لإنشاء مدارس خضراء، نظمت كل المقاطعات والمدن بناء المدارس الابتدائية والإعدادية ورياض الأطفال وأشرفت على أعمال تقييمها ورفع التقارير حولها، فضلاً عن اختيار المدارس الخضراء على المستوى الوطني، وتمت إضافة اختيار المدارس الخضراء على مستوى المقاطعة والمحافظات والمدينة، كما تعقد بعض المدن دورات تدريبية منتظمة للتربية البيئية لرفع مستوى معلمي التعليم الأخضر، ومنذ عام 2006 بدأت كل من بكين ووهان ومدن أخرى على فترات إنشاء " المجتمع الأخضر" واختياره، أصدرت بكين في الصدارة " كتيب المجتمع الأخضر"، وأسست شنغهاي في الأحياء "الحساب الأخضر"، وفي نينغشيا المسلمة ذات الحكم الذاتي تم افتتاح الدورة التدريبية لأنشطة "المجتمع

الأخضر" ... إلخ، شاركت مدينة شنغهاي وقوي يانغ ومدن أخرى أيضاً في مشروع المدارس الإيكولوجية الدولي بنشاط، وتم اتخاذ جزء من المدارس كنقاط تجربة لبناء المدرسة الإيكولوجية واكتشافها، كما عملت العديد من المدن الكبرى والمتوسطة باستمرار وبشكل مستقل على نشر التربية البيئية في أنحاء المدينة وتطويرها، حيث أقامت العديد من الفعاليات البيئية المتنوعة وتبنت سياسة التربية البيئية بجد ونشاط، وأقامت جمعية دعم الثقافة والبيئة في تشونغ تشينغ بنجاح مسابقة للتصوير عام 2009 تحت عنوان " تشونغ تشينغ ... الحياة والمنزل الأخضر "، بهدف حث جميع الأوساط الاجتماعية على التنمية المجتمعية والبيئية؛ كما تقيم مدينة ووهان سنوياً بانتظام أيضاً مسابقة للعروض البيئية المختلفة بين الصبية والشبية لرفع الوعي البيئي بين هذه الفئة؛ كما نظمت قوانغ تشو عدة مرات "المعسكر الصيفي للبيئة والتكنولوجيا" و"معسكر الشباب للأنشطة التطبيقية في التكنولوجيا والبيئة" يشترك فيهما طلبة المدارس الابتدائية والإعدادية لتنمية وعيهم البيئي وقدراتهم التطبيقية؛ وأعلن عام 2005 عن " خطة التوجيه التجريبية للتعليم المعيشي لطلاب المرحلتين الإعدادية والابتدائية بمدينة شنغهاي"، لدمج التعليم والمعيشة مع التربية والتثقيف الأخضر، وتكون البداية من حيث يعيش الطالب ويتعلم.

2. أهم المشكلات:

تعرفت أي دولة أو مدينة في العالم على الدور المهم للتربية الخضراء بالتدريج، وقد قاموا بالعديد من البحوث والتجارب، وحققوا إنجازات غير قليلة، مما دفع قدماً التنمية المستدامة في الدول والمدن، ويتضح هذا أكثر في الصين حيث التقدم الكبير في المدن الخضراء وبناء التنمية المستدامة في الوقت نفسه، الأمر الذي لا يمكن معه تجاهل التعميم الشامل للتربية الخضراء وتأجيل التنفيذ. ونكتشف بتحليل حالة التربية الخضراء في الصين أن التربية الخضراء متخلفة إلى حد ما والتقدم بطيء وهناك العديد من المشاكل:

أولاً: أن طبيعة التربية الخضراء ودورها مازال غامضاً لدى الحكومة المركزية وحكومات المناطق، حيث مازال متوقفاً عند الصعيد العاطفي، لم يتم الإدراك الفعلي

والحقيقي لطبيعة التحول إلى التعليم الأخضر وأهمية ذلك وتأثيره على التنمية المستدامة، لذلك قل اهتمام الحكومة المركزية وحكومات المناطق بوضع سياسات ولوائح للتعليم الأخضر، مدينة نينغشيا فقط هي التي أعلنت عام 2011 "اللائحة التنفيذية للتعليم الأخضر"، في الوقت الذي لم تصدر فيه الدولة أية قوانين متعلقة بذات الشأن، وأدى ذلك إلى فجوة كبيرة بين المدن والبلديات في مستوى انتشار التعليم الأخضر واختلاف أحوال تنفيذه، ومن ثم الافتقار إلى نهج موحد للتثقيف الأخضر وغيرها من المشكلات، وبما أن الصين تتسم بسياسة التدرج من أعلى إلى أسفل، والتعليم الأخضر ذاته بدأ إلى حد ما متأخرًا، وواقع ضعف الوعي البيئي بين الحكومات المحلية والعامّة من الناس، بدا للدولة أن سن القوانين والسياسات كوسيلة لدعم التعليم الأخضر أمرًا في غاية الأهمية.

ثانيًا: إن معظم التعليم الأساسي في مقاطعات ومدن الصين مازال يعتمد في جوهره على الامتحان في المقررات الدراسية ومازال الثقل النوعي للتعليم الأخضر وعائده منخفض، وبالرغم من إصدار وزارة التعليم الصينية "برنامج التعليم والتربية البيئية للمدارس الابتدائية والإعدادية"، وأكثر من 20 مقاطعة ومدينة قد نشروا بالفعل مراجع وكتب ذات صلة بهذا البرنامج، ولكن المواد التدريسية المتخصصة الجيدة لا تزال شحيحة، فالمعارف عفا عليها الزمن ومتخلفة كثيرًا عن التعليم الأخضر المتطور حاليًا، وتستخدم معظم المدارس الأساليب التقليدية التي تفتقر إلى التجربة العملية في التدريس، كما يفتقد المحتوى العلمي إلى تربية المشاعر والمفاهيم المتصلة بالبيئة، وتتوفر تلك المتصلة فقط بالجانب البيولوجي، والذي لا يساعد على تشكيل الوعي البيئي ولا استعمال المعلومات البيئية ومرونتها بحيث يسهل استيعاب الطالب لها.

ثالثًا: تدني المستوى العام للمتدربين على التعليم الأخضر، ووضوح تفاوت المستوى بينهم من منطقة إلى أخرى، وتعاني الصين حاليًا من نقص في تدريب المعلمين بكافة أشكالهم على التعليم الأخضر وفي التنظيم المؤسسي والمناهج التدريسية، ونقص في معايير نظام تدريب المعلمين، وتوضح الإحصاءات أن حوالي 5000 آلاف شخصًا فقط أكملوا التعليم العالي المتخصص في مجال البيئة، وهم بالتأكيد لا يغطون النقص في هذا المجال، ولا يحققون بأي حال التعليم الأخضر

لكافة الطلاب، كما أن هناك 88 % من المدرسين لم يتلقوا تدريباً على التعليم الأخضر قبل شغلهم هذه الوظيفة وأن 9% فقط هم من تدرّبوا بعد شغلهم الوظيفة.

إحدى المشاكل الرئيسية الأخرى التي تحد من تطبيق التثقيف الأخضر وتنميته في الصين حالياً هي نقص التمويل المادي، الأمر الذي يتطلب من الحكومات المركزية والمحلية إعطاء الأولوية لميزانية الحكومة وتمويلها وتعزيز التخطيط للتثقيف الأخضر، كما ينبغي في الوقت نفسه تعزيز علاقة الحقوق والواجبات بين جميع إدارات حماية البيئة بكافة مستوياتها وإدارات التثقيف والدعاية وغيرها من الجهات الإدارية الأخرى في ذات المجال، وتعزيز التعاون والتنسيق بين القطاعات بعضها وبعض، بالإضافة إلى صياغة السياسات التوجيهية الفعالة وتنفيذها وتطبيق آليات للعمل ونظام المكافآت والعقوبات المؤثرة وتحسين مستوى تنفيذ الدعاية والتثقيف الأخضر.

(ثالثاً) مقترحات وإجراءات تعزيز التعليم الأخضر في الصين:

1. تحسين الاهتمام واستثمار الأموال، ووضع نظام لنشر قواعد وسياسات التعليم الأخضر:

يجب على الحكومة الصينية الاستعانة بالتجربة الأمريكية واليابانية وغيرها في تأسيس التعليم الأخضر ونشره وسن قوانينه، وتبدأ أولاً بالبحث عن المناسب من التثقيف البيئي لتأسيس اللوائح والقوانين الصينية، وتوضيح مفهوم نشر التثقيف البيئي ومضمونه ودوره، وتحديد الهيئات المرشدة والموجهة لنشر التعليم والتثقيف البيئي ومجال عملها والهيئات الفاحصة وآليات التقويم... إلخ، أما فيما يخص العملية القانونية، يجب حث المدن على الدخول في نطاق التجربة وتشجيعها ومساندتها على وضع القواعد القانونية وتنفيذها، وذلك لتحسين التشريعات الوطنية وابتكار الجديد لصالح التجربة في حد ذاتها ولتعميمها بعد ذلك على المستوى الوطني.

2. وضع منظومة لتدريب كوادر تدريسية للتعليم الأخضر وتحسين مهارات المعلمين التعليمية والجودة الخضراء:

تستطيع الصين أن تستعين بالتجربة الأوروبية وغيرها من الدول بتنظيم إنشاء جمعية التثقيف الأخضر ومؤسسات التعليم والبحوث الخاصة وغيرها من المؤسسات الأخرى المعنية، لوضع الإجراءات الإدارية وآليات التنسيق الملائمة، بل تستطيع الصين توفير نظام مناسب لتدريب التربويين في المدارس بالمحافظات والبلدات في جميع أنحاء البلاد من خلال تعزيز التعاون مع الجامعات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية، ووضع منظومة متنوعة لتدريب الكوادر التدريسية ونظام التقييم، وينبغي أن تسعى الصين لتلبية الاحتياجات التعليمية المختلفة من خلال المناهج التدريبية، ومن خلال اعتماد التدريب قبل الخدمة والتدريب أثناء العمل وغيرها من الطرق وإجراء دورات تدريبية متنوعة لمستويات مختلفة من المعلمين وتحديد مقررات إلزامية واختيارية مناسبة وتنظيم الاختبارات الأكاديمية وإجراءات السلامة.

فضلا عن ذلك، فإن تعزيز دور مرشدي التعليم والتثقيف على مستوى الحكومة والبلدية وتعزيز تدريب موظفي الحكومة يرتقي بمستوى التثقيف الأخضر، كما يتم في الوقت نفسه الاستفادة من نظام تجربة التدريب والتثقيف الأخضر لموظفي الدوائر الحكومية من مختلف المستويات، بالإضافة إلى طرق التعليم، فوفقاً للمنطقة والوقت وتنوع فئة المدربين ومستواهم، ينبغي أن يركز فحوى التدريب على تدريس ومناقشة الثقافة الخضراء والنظام والسياسة والخبرة الدولية وغيرها من الجوانب

3. المزيد من رفع مستوى التعليم الأخضر في كافة المستويات الدراسية ودعم الابتكار التثقيفي:

في التعليم الأساسي، على قطاع التعليم والمدارس أن يولي اهتماماً كبيراً لتبني الأفكار والآراء الجديدة حول التنمية المستدامة الحديثة، وينظم إعداد وتطوير المادة الدراسية الخضراء من ناحية مستواها العلمي وتقدمها، كما يجب التركيز على تحديث محتوى المناهج الدراسية، وفي الوقت نفسه، وفقاً لخصائص المدينة التابع لها

المدرسة ومميزاتها، وعملا بالخبرة الأوروبية والأمريكية والبلدان الأخرى، نستغل كل ما تظمه المدينة من متاحف وحدائق، وغابات وغيرها من الأماكن والمناظر الطبيعية بطريقة تتلاءم مع الظروف المحلية. ويمكن بذلك للطالب الاقتراب من الطبيعة الخضراء وفهم البيئة المحيطة من خلال الدمج بين المناطق الحضرية والريفية ومن خلال التعليم العملي وغيرها من الوسائل، كما يمكنه إدراك المشكلة وملاستها شخصيا وعن قرب، ومن ثم تعزيز الشعور نحو البيئة ودعم الوعي الأخضر لدى الشباب.

وفي الجامعة، يجب إدراج مفهوم بناء الكليات والجامعات الخضراء بما فيها من مرافق وإدارة وغيرها من الجوانب بجميع المدارس أثناء تنفيذ التثقيف الأخضر في الجامعات، ووضع الدورات التأسيسية للحماية البيئة والإيكولوجية ضمن المقررات الإجبارية والاختيارية لجميع الطلاب، وتفعيل أنشطة الممارسة الخضراء على نطاق واسع بين جميع المعلمين والطلاب، حتى أن نزرع فيهم الأخلاق والقيم الخضراء، كما يجب أثناء تعليمهم الدروس البيئية والحيوية وغيرها من التخصصات الطبيعية تعزيز التجربة العملية وأنشطة البحث العلمي وتطوير قدرات الطلاب على تقييم ومعالجة القضايا البيئية المعنية والتنمية المستدامة وتنميتها من أجل تحسين المهارات المهنية لديهم.

4. توسيع مجال التعليم الأخضر والعمل بأساليب فعالة لتعزيز الوعي البيئي لدى كافة المواطنين:

يجب أن تستعين حكومات جميع المدن بالتجارب الدولية وذلك عن طريق العديد من الطرق والوسائل مثل تطوير التعليم البيئي مدى الحياة، وابتكار مواقع المعرفة الخضراء، وتوسيع كليات المجتمع الأخضر في المناطق الحضرية، وإقامة الذكري السنوية الخضراء وإصدار الكتيبات الدعائية، وغرس الثقافة الخضراء وتواصل تعزيز الدعاية والتثقيف الأخضر لجميع أفراد المجتمع، والتأكيد في الوقت نفسه على استخدام التخطيط والسياسة الحضرية الخضراء، ووضع سياسات توجيهه ووعي الجمهور واتخاذ التدابير الخضراء.

فضلاً عما سبق لا يمكن الاعتماد على قوة الحكومة فحسب، بل ينبغي -أيضاً- الاعتماد على القوة المشتركة للمجتمع لتعزيز التعليم الأخضر في المناطق الحضرية وإتمامه، وينبغي على حكومات المدينة العمل على جذب المنظمات الخضراء الدولية وتشجيع المنظمات الخضراء المحلية غير الحكومية وتطويرها، وكذلك دعم المؤسسات والشركات الخضراء بقوة، وتواصل تعزيز بناء المجتمع الأخضر وتعزيز آليات المشاركة العامة، وتعزيز التعاون بين جميع المنظمات الاجتماعية والأعضاء كالحكومات والمؤسسات والمجتمعات المحلية والأسر والأفراد في مختلف الأنشطة والمشاريع الخضراء والتفاعل فيما بينها.

الباب السادس: خبرات التنمية الحضرية الخضراء في الداخل والخارج واستلهاهما

عندما تقع العديد من المشكلات والحوادث الفعلية مثل التغير المناخي والتلوث البيئي وأزمة الطاقة وغيرها من المشكلات، يبدأ العالم بإعادة النظر في نموذج التنمية ونمط الحياة ونمط الاستهلاك التقليدي، كما يشرع في البحث عن استكشاف نهج جديد للتنمية وأسلوب مختلف للحياة للحد من الأضرار التي لحقت بالطبيعة والبيئة، وتحسين القدرة الاستيعابية للطبيعة وإبطاء تنمية الموارد الطبيعية والسعي لتحقيق الانسجام والتناغم بين الإنسان والطبيعة، واتخاذ نهج متطور للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. ومن ثم تراكمت بعض التجارب الناجحة في العديد من المناطق أثناء عملية التنمية الخضراء:

(أولاً): التنمية الخضراء في الداخل والخارج استرشاداً بالحالات النموذجية:

نموذج استغلال الطاقة الخضراء: نموذج "مدينة الشمس sun city" بمدينة هيرهوخوفارد الهولندية، وتعد "مدينة الشمس sun city" بمدينة هيرهوخوفارد بهولندا هي المنطقة الأولى في العالم التي تتماشى مع "بروتوكول كيوتو"، كما تعتبر -أيضاً- أكبر المناطق السكنية "منعدمة الانبعاثات" صفر ثاني أكسيد الكربون في الوقت الراهن، وتضم "مدينة الشمس sun city 3000 وحدة سكنية من المنازل الصغيرة على مساحة 120 هكتار، كما تُحيط "مدينة الشمس sun city" مساحة 177 هكتار من الحدائق الخضراء الترفيهية للسكان، ويتبع تصميم مدينة الشمس sun city التوجه الجوهري وهو "تكامل المناظر الطبيعية"، ويظهر في البيئة والترفيه والجمال، كما تقوم "مدينة الشمس sun city" على بناء عدد كبير من المباني السكنية الموفرة للطاقة واستخدام مواد البناء الموفرة للطاقة، وتُستمد في الوقت نفسه الطاقة الكهربائية المطلوبة من الطاقة الخضراء، ويتم توليد الطاقة الشمسية من خلال وضع الألواح الشمسية ومجموعة متنوعة من الأجهزة المعينة على

الأسطح والجدران الخارجية. يخصص جزء من الطاقة الشمسية لاستهلاك المجمع السكني وينقل 44 ٪ من الطاقة المتبقية إلى شبكات الكهرباء القومية، والجزء الآخر هو طاقة الكهرباء من الرياح. ويمكن أن يصل إجمالي إمدادات الطاقة من هذا النوع الثاني إلى 6.9 ميغا واط. يدعم السكان المحليون أسعار المرافق التي تعد عالية التكلفة بالنسبة لمدينة الشمس sun city"، كما تشجع الحكومة استخدام عدد كبير من المنتجات الضوئية. وبالنسبة لتكاليف بناء بمدينة الشمس sun city"، فلا يحتاج المالك سوى دفع 10 ٪ من سعر المسكن بينما 90 ٪ يتم تحصيلها من شركات الطاقة والبلديات الأوربية، بل ومن المتوقع استرداد التكاليف في غضون سبعة أعوام.

نموذج تنمية الصناعة الخضراء: مثل "وادي السليكون بالصين" في باودينغ، في 2006 اتخذت مدينة باودينغ بمقاطعة خبي من بناء "وادي السليكون بالصين" هدفًا استراتيجيًا للتنمية، ومن خلال إدخال التكنولوجيا وتميئتها، ومن خلال تعليم وتدريب الأشخاص الموهوبين، وتقديم خدمات الأعمال التجارية، ويتم تطوير الصناعات الموفرة للطاقة وصناعة توليد الطاقة الشمسية والضوئية وصناعة توليد طاقة الرياح والحدائق الصناعية الأخرى والاعتماد على الطاقة الجديدة والمتجددة وصناعة تكنولوجيا معدات الطاقة، والسعي لتطوير الأنظمة الصناعية الكبرى الستة من توليد طاقة الرياح والطاقة الضوئية، والطاقة الحيوية، وتوفير الطاقة ونقل الطاقة الكهربائية وتخزينها، وفي الوقت نفسه يتم إدخال عدد كبير من شركات التكنولوجيا الفائقة التي تتماشى مع التنمية الصناعية، وتقديم الدعم لتطوير الشركات والانخراط في المنطقة، فضلاً عن السعي بجدية للحصول على الموارد المادية الخارجية لتصبح المدينة الرائدة للصندوق العالمي للطبيعة (WWF)⁽³⁴⁾، وذلك بالإضافة إلى السعي وراء بناء مناطق حديثة للطاقة المتجددة على المستوى الوطني. ولاسيما أثناء البناء والتخطيط الحضري حيث يتم العمل بجدية على الاستغلال الفعال لحصاد ومنتجات المؤسسات، فمثلاً استخدام الطاقة الشمسية لتشغيل إشارات المرور في أحياء المناطق الحضرية، وإصلاح تطبيقات الطاقة الشمسية لسكان الأحياء الصغيرة في المناطق الحضرية، وقد تم بناء أول محطة توليد الطاقة الشمسية الضوئية في العالم في بناء فندق من فئة الخمس نجوم، وفي الوقت الراهن قامت العديد من المدن في الصين مثل ووشي وديزو وغيرها من المدن بتنفيذ خطة التنمية الخضراء للتنمية الاقتصادية بصناعة الطاقة الشمسية.

34- هي منظمة دولية غير حكومية تعمل على المسائل المتعلقة بالحفاظ والبحث واستعادة البيئة. عرفت المنظمة سابقاً باسم الصندوق العالمي للحياة البرية.

نموذج الدافع الاستراتيجي أو المحرك الاستراتيجي: مدينة تيانجين الإيكولوجية بين الصين وسنغافورة، تأسست مدينة تيانجين الصديقة للبيئة بين حكومتي الصين وسنغافورة-Sino Singapore Tianjin Eco-city. وتعد أول مدينة صديقة للبيئة يتم بناؤها بتعاون بين حكومتين في العالم لتصبح المدينة التي تحقق هدف التنمية المستدامة و"ازدهار الاقتصاد والوثام الاجتماعي وصداقة البيئة وتوفير الموارد"، وعملاً بمبدأ (المتناغمات الثلاث) - التناغم بين الإنسان والبيئة والتناغم بين الإنسان والنشاط الاقتصادي - ومبدأ (الإمكانات الثلاث) -إمكانية التنفيذ وإمكانية التعزيز وإمكانية النسخ- وتم إنشاء اللجنة الإدارية للمدينة الإيكولوجية على أن يكون معهد التخطيط والتصميم الحضري بالصين هو المسؤول عن تخطيط وتصميم وتنفيذ الفصل بين الحكومة والشركات، وإقامة شركة ذات مسؤولية محدودة لتنمية مدينة تيانجين إيكولوجيا بين حكومة الصين وسنغافورة (استثمار مشترك بين مجموعة تيدا ومجموعة كيبيل بنسبة 50% لكل منهما)، وأنشأت وزارة التنمية الوطنية بسنغافورة مكتبها الخاص بمدينة تيانجين الأيكولوجية لتعزيز إرشادات التنمية والبناء، كما شكلت الحكومتان "مجلس التنسيق المشترك الصيني السنغافوري" على مستوي نواب رئيس مجلس الوزراء، واللجنة الوزارية المشتركة بين الصين وسنغافورة " على مستوي الوزراء، وقد استند بناء مدينة تيانجين الإيكولوجية الصينية السنغافورية بشكل كامل على مؤشر التخطيط والبناء للخبراء والمتخصصين، مما جعل كل أنواع مؤشرات البناء الحضري تتحلل إلى نحو 26 مؤشراً رئيسياً، واستناداً على ذلك تم تشكيل 51 عنصراً أساسياً، و100 مؤشر للطرق الإحصائية و129 من الروابط الرئيسية و275 هدفاً من أهداف المراقبة و723 من التدابير الرقابية المحددة، مما أدى إلى بناء حضري كمي وعلمي، وفي الوقت نفسه، تُقدم المدينة الإيكولوجية بقوة العديد من المؤسسات الجديدة مثل الإبداع الثقافي والبحث العلمي والتكنولوجي والاستثمار المالي، وتوفير الطاقة وحماية البيئة وغيرها، كما تُشكل في بادئ الأمر المجموعات الصناعية الموجهة نحو الأخضر وانخفاض الكربون وإعادة التدوير.

نمط الترميم البيئي: مدينة المرفأ الغربي بمالمو (Malmo's Western Harbor) بالسويد، كانت مدينة المرفأ الغربي بمالمو في السابق مدينة صناعية تم إنشاؤها لطمير النفايات مما تسبب في أضرار بيئية خطيرة. وتعد الآن أول منطقة صديقة

للبيئة -منخفضة الكربون-في السويد،وفي نهاية القرن العشرين حين تلوثت البيئة بشكل خطير أيضا وتدهورت الصناعة الإقليمية تدريجيا استغلت مالمو الفرصة لاستضافة أول "معرض للإسكان الحضري الأوروبي" عام 1995، وجعلت من الرصيف الصناعي المهجور والمحطة الصناعية المهملة منطقة أيكولوجية جديدة. من ناحية يتم تعزيز بناء البرمجيات وتوعية الجمهور بشدة بالجودة لحماية البيئة وغرس "الثقافة الخضراء" بدءاً من رياض الأطفال؛ حيث يتم تعليم الأطفال كيفية التعايش المتناغم مع الطبيعة، وتشجيع الناس على اختيار وسائل النقل الخضراء واعتبار القيادة لمسافة خمسة كيلومترات عملاً مخزياً،ومن ناحية أخرى، يتم الاهتمام بالبنية التحتية لأجهزة الحاسوب وإعادة تدوير الموارد والتخلص من النفايات لتحقيق اختزال النفايات وإعادة استعمالها. والسعي وراء التعاون الواسع النطاق بين ثلاثة جهات-الجامعات والمجمعات العلمية والتكنولوجية والشركات-، وإدخال الشركات كثيفة المعرفة بجدية وأن تحل شركات تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الطاقة النظيفة محل مصانع الصناعات التحويلية المهجورة.

استأجرت حكومة مدينة مالمو أكثر من 20 شركة بناء و30 شركة تصميم للمشاركة في تصميم التكنولوجيا المتقدمة لبناء المباني الخضراء واستخدام وسائل النقل الخضراء والحد من معدل زيادة المركبات الحضرية وتطوير وسائل النقل العام والنقل بالسكك الحديدية، بالإضافة إلى دفع تطوير الصناعة الخضراء بقوة مجدداً.

نمط الدافع الاجتماعي: مدينة هالي فاكس الإيكولوجية، فقد تحدث مدينة هالي فاكس الإيكولوجية التي حصلت على "جائزة المدينة الأيكولوجية الدولية" عام 1994 تطوير الأعمال التقليدية، واستند بناء المشروع على رغبات السكان وبذلك كانت المدينة البيئية "المحرك الاجتماعي"، وتعد أول تخطيط لمدينة إيكولوجية في أستراليا وقامت كل من منظمة البيئة الحضرية الأسترالية -منظمة غير حكومية NGO- و الشركة المساهمة للمدينة الإيكولوجية بالتعاون معاً في بناء هذا المشروع وتطويره، كما قامت الجمعيات التعليمية وروابط المستأجرين بالنقابات ومنظمات الصناعة والبيئة والمجتمع وغيرها من المجموعات الأخرى والمشاركين بدعم البناء بكل جدية، كما شارك مشروع مدينة هالي فاكس -الحماية البيئية والأيكولوجية-في عملية بناء المجتمع السكني والهيكل الاقتصادي الاجتماعي ونمط الحياة، كما يُعتبر "المنتدى

الحضري" لمؤتمر الأمم المتحدة والذي عُقد في اسطنبول عام 1996 بمثابة أفضل نموذج على الممارسات الفعلية والتجارب الحقيقية.

استندت مدينة هالي فاكس الأيكولوجية على نموذج التنمية البيئية المستقلة ذات الدافع الاجتماعي أو المحرك الاجتماعي، وقد طرحت 12 مبدأً للتخطيط و21 استراتيجية تنفيذية، وتم تطوير إمكانات استخدام الأراضي القائمة والاستفادة الكاملة من التكنولوجيا القائمة وتعزيز المباني الخضراء وفقاً للتخطيط والتصميم، كما تم إعادة تدوير المواد واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة بشكل أساسي، وتنفيذ وسائل النقل العام ووسائل النقل الثابتة وتنظيم الاستثمار الذاتي للمقيمين والتحول والبناء الذاتي وتطوير أغراض الإنتاج والعمليات والمنتجات التي تلبى صناعة أهداف التنمية البيئية، كما تقوم بتعليم ساكني المناطق الحضرية وتدريبهم على مهارات التنمية البيئية، بالإضافة إلى بناء "مركز البيئة الحضرية" باعتباره مكتبة ومعرض ومركز استشاري لفهم تقدم تخطيط المدن البيئية وتصميمها وبناءها وإقامة "السياحة البيئية" التثقيفية.

(ثانياً): الاستعانة بالخبرات المحلية والدولية في مجال التنمية الخضراء:

أولاً: الأساليب المتنوعة لحل مشكلة التمويل وبناء المشروعات ودعمها: التمويل المادي هو أحد العناصر المهمة لدعم تقدم مشروعات التنمية الخضراء، واتخذت كل مناطق العالم سبل عدة لتشجيع رؤوس الأموال على المشاركة في التنمية الخضراء أثناء عملية السعي لاستكشاف التنمية الخضراء باعتباره الناقل الرئيسي في هذا المجال وهي:

(1) الاستثمار الحكومي: إظهار دور الاستثمار الحكومي في توجيه رؤوس الأموال الأخرى وتحفيزها، وعملت مدينة باودينغ الصينية على تنمية الصناعات المتصلة بالتنمية الخضراء عن طريق الاستثمارات الحكومية الضخمة، كما أقامت المدينة الجديدة في شي قانغ بقرض ومنحة من الاتحاد الأوروبي مشروعاً نموذجياً صديقاً للبيئة منخفض الكربون ومرشد للطاقة.

(2) استثمار المؤسسات: تعد المؤسسات في ظل اقتصاد السوق كياناً رئيسياً في

السوق وشريك مهم في التنمية الخضراء، وتعمل المناطق المختلفة على إظهار هذا الدور والتعاون الجاد مع هذه المؤسسات من ناحية ومن ناحية أخرى تطالب بصرامة المؤسسات بتحويل النمط الإنتاجي.

(3) دعم المنظمات غير الحكومية: تستغل العديد من المنظمات غير الحكومية مواردها الخاصة من كافة الجهات لتشجيع التنمية الخضراء المحلية Halifax هو أحد المشروعات البيئية الذي أطلقته منظمة غير حكومية، ومجموعة من مشروعات أخرى بدأت بالتعاون بين هذه المنظمات والجماعات الشعبية، وتعد قرية Bedding ton بلندن في أكبر حي في إنجلترا Zero Energy Development، وهي قرية إيكولوجية قليلة الكربون، مصممة وفق مجموعة من المعايير البيئية الصارمة، والمدينة بأكملها محايدة كربونياً، ما يعني أن كمية الطاقة التي تأخذها من الشبكة الوطنية هي أقل أو مساوية للكمية التي تعاد إليها من خلال الطاقة المتجددة، وبعض متعهدي مشاريع التطوير العقاري بدأوا أيضاً بإدخال الاستدامة في تصاميم المساكن الجديدة على سبيل المثال صندوق بيبودي غير الهادف للربح (Peabody Trust).

(4) تأسيس التطوع الخاص: وهي قوة أخرى من قوى التنمية الخضراء، ولا تظهر انعكاساتها في الاستهلاك ونمط الحياة الخضراء ولكنها تظهر -أيضاً- في نمط التنمية الصناعية وبناء المجتمع وغيرها.

ثانياً: التركيز على دعم السياسات وتشجيعها: والاهتمام بالتخطيط والتصميم، وتهتم الحكومة بكل مكوناتها بتطبيق السياسات الداعمة لتخطيط التنمية الخضراء وتشجيعها، حيث تقوم بالدور التوجيهي بدءاً من دعم الصناعات الخضراء وحتى مساعدة بناء المجتمع الأخضر، وسلسلة "السياسات الخضراء الجديدة" التي تشجع بقوة الثقة في التنمية الخضراء في المناطق المختلفة، وتؤكد كل المناطق على التخطيط وتحديد المناطق أثناء عملية البناء الأخضر والتنمية، وتعميم استخدام كل الأطراف للقوى العلمية في وضع الهدف الاستراتيجي وخطوات وتنمية هذه المناطق، وإعداد سلسلة من القواعد ووضع معايير البناء والتقويم.

تأسيس نظام الاستخدام المدفوع ونظام التعويض البيئي:

مع زيادة السكان السريعة في المدن والتقدم السريع في التوسع الحضري وتزايد الضغوط على البيئة الحيوية، يزداد الاهتمام بكيفية تعزيز الحماية الإيكولوجية والبيئة أثناء عملية التنمية، الأمر الذي يشكل أهمية كبيرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الصين، ومن أجل تنفيذ الخطة الاستراتيجية للحزب الشيوعي الصيني حول تعميق الإصلاح الشامل، طرحت "الجلسة الكاملة الثالثة للجنة المركزية الـ 18 للحزب الشيوعي الصيني" في "قرارات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني حول القضايا الكبرى المتعلقة بتعميق الإصلاح الشامل" بوضوح أن: "بناء الحضارة الإيكولوجية يفرض علينا إنشاء نظام مؤسسي شامل للحضارة الإيكولوجية يحمي البيئة ويحافظ عليها، كما يفرض تحسين نظام حقوق ملكية الموارد الطبيعية واستخدام نظام المراقبة والتحكم، وجعل حماية البيئة خط أحمر، والعمل بنظام الاستخدام المدفوع للموارد the payment-based system for resources use وإصلاح نظام إدارة البيئة الحيوية وحمايتها"، ويعتبر نظام الاستخدام المدفوع للموارد ونظام التعويض البيئي عنصرين هامين من عناصر التنمية الخضراء والنظام المؤسسي للحضارة الإيكولوجية، فهما الضمان الأساسي لتعزيز بناء الحضارة الإيكولوجية وأحد متطلبات تعميق الإصلاح الشامل، وفي الوقت نفسه مؤشر لاتخاذ الصين مزيد من التدابير السوقية لتعزيز حماية البيئة الإيكولوجية، وستواجه الصين في المستقبل قيوداً اقتصادية صارمة في مجال صرف الملوثات discharge pollutants واستخدام الموارد، ومن ثم تحقق التنمية المستدامة مغزاها الهام بضمان تنمية الموارد واستغلالها في نطاق إمكانية تحمل القدرة على التعافي ذاتيا Self-recovery ability للنظام الإيكولوجي.

(أولاً): مفهوم النظام وتعريفه:

يرى علم اقتصاد التنمية المستدامة أن الموارد الطبيعية والبيئة لهما نفس قيمة السلع التي تختصر الجهد البشري، وتزامناً مع التنمية الاجتماعية والاقتصادية، أصبحت تنمية الموارد الطبيعية واستغلالها مثل الأراضي والمعادن والمياه والغابات والبحار والمساحات الخضراء وحتى الشواطئ والأراضي القاحلة وغيرها من الموارد

الأخرى جزءاً هاماً من حياة الإنسان، ومن ثم أصبحت حقوق الملكية الناتجة أحد الجوانب الهامة للثروة الاجتماعية التي حظيت على اهتمام كبير من جميع الأطراف، فمن ناحية تتمتع الموارد الطبيعية بالاجتماعية sociability، والتي هي -أيضاً- الأساس المادي المشترك لبقاء المجتمع البشري، ويمكن للمستفيد أي صاحب الحق -غير المالك- الاستفادة من الموارد الطبيعية وتقاسم العائدات المرتبطة بها، ومن ناحية أخرى، يجب تحقيق قيمة الموارد الطبيعية أثناء الاستخدام المحدد لها وبسبب التفرد exclusiveness يجب أن يحدد استخدامها الملكية، ومن ثم يتطلب الاستخدام المدفوع للموارد أن تعزز حياة الإنسان وأنشطة الإنتاج والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية كشرط مسبق، ولا ينبغي اتباع نسق الحاجة الملحة والتدمير المتعمد للبيئة الإيكولوجية، وينبغي استخدام الموارد الطبيعية بطريقة صديقة للبيئة والتعامل الجيد معها، كما ينبغي دفع ثمن أو التكاليف اللازمة للموارد التي تتمتع بها وفقاً لقيمتها وندرتها.

نظام الاستغلال المدفوع للموارد: هو وسيلة إلزامية لجأت إليها الدولة لتنظيم سلوك الأفراد والهيئات الحكومية تجاه استغلال الموارد الطبيعية وتطويرها، وهي حزمة من التدابير الإدارية لدفع الرسوم المناسبة مقابل الاستغلال، ويستند إنشاء هذا النظام على نظرية السلع العامة ونظرية الاستيعاب الداخلي للتبذير الخارجي External diseconomies والتي تقوم على أساس محدودية الموارد البيئية وفائدتها وقيمتها، والتعامل الصحيح مع العلاقة السعرية التفضيلية بين الموارد الطبيعية وبين منتجات الموارد والموارد المتجددة وبين سعر مختلف الموارد الأخرى مثل الموارد الغير متجددة والأراضي والمياه والغابات والمعادن طبقاً لمبدأ التنمية المستدامة، وإنشاء آلية للأسعار يمكن أن تعكس حقيقة درجة ندرة الموارد، والعلاقة بين العرض والطلب في السوق، وتكاليف الأضرار البيئية ومن ثم تشكل العلاقة بين السعر التفضيلي وسعر المنصف للموارد الطبيعية.

أما مفهوم "التعويض البيئي" الذي يبرزه مجموعة الأدوات السياسة للقضايا البيئية يعد وسيلة اقتصادية هامة لتنفيذ نظام المقايضة لاستغلال الموارد وإمكانية تسوية قضايا المؤثرات الخارجية البيئية بشكل فعال، وتستند التعويضات البيئية على نظرية قيمة الموارد البيئية وتقوم بفرض الرسوم على المنتجات والسلوكيات التي تضر

بالبيئة، كما تقوم بتعويض المنتجات والسلوكيات التي تحافظ على البيئة وتشجيعها والمكافئة عليها، بالإضافة إلى تعويض الجمهور الذي لحق بهم الضرر بسبب تدمير البيئة وإجراءات حماية البيئة، وتشجيع الكيانات الرئيسية في السوق على حماية البيئة بوعي وتعزيز التنمية القائمة على التنسيق بين البيئة والاقتصاد.

يعمل نظام التعويض البيئي على منع تدمير النظام الإيكولوجي والحفاظ على استقراره، عن طريق إجراءات وسياسات محددة تركز على الضوابط الاقتصادية، وتعميم الإجراءات الحكومية والقانونية والسوقية، وتنظيم الأنشطة الإنتاجية والإدارية الإنمائية التي تؤثر على إنتاجية أو إمكانية إنتاجية البيئة الإيكولوجية وتنفيذ الاستيعاب الداخلي للعوامل الخارجية لحماية البيئة *internalize the externalities*، مما يجعل المتفاعلين من نتائج حماية البيئة يتحملون النفقات اللازمة لتحقيق عائد مناسب للمستثمرين في مجال حماية البيئة والنظام الأيكولوجي وتعزيز قدرات توريد المنتجات البيئية وإنتاجها، وتشجيع الناس على الاستثمار في مجال حماية البيئة، مما يزيد قيمة رأس المال البيئي ويحقق تدريجيا الاحتياج التطوعي والاهتمام الواعي بسلوكيات حماية البيئة.

يرتبط بناء الحضارة الإيكولوجية بتحقيق رفاهية الشعب وبمستقبل البلاد، وقد قام المؤتمر الوطني الـ18 للحزب الشيوعي الصيني بإدراج بناء الحضارة الإيكولوجية في الصياغة الجديدة للاشتراكية ذات الخصائص الصينية "خمس في واحد" (أي البناء الاقتصادي الاجتماعي والسياسي والثقافي والإيكولوجي)، وقد طرحت الصياغة الجديدة بوضوح تعزيز بناء الحضارة الإيكولوجية بقوة وبذل الجهود المضنية لبناء الصين الجميلة وتحقيق التنمية المستدامة للأمة الصينية، كما أكد الرئيس الصيني شي جين بينغ على إمكانية توفير حماية موثوقة لبناء الحضارة الإيكولوجية إذا ما تم تنفيذ نظام أشد صرامة والقوانين أكثر تشددًا، ويعد بناء نظام الحضارة الإيكولوجية هو ممثل القوة الناعمة لبناء الحضارة الأيكولوجية وهو أيضا المقياس المعياري لمستوى بناء الحضارة الإيكولوجية من ثم يعد بناء نظام الاستغلال المدفوع للموارد وتحسينها ونظام التعويضات البيئية بمثابة المحتوى الجوهرى لهذه الصياغة الجديدة، ويساعد بناء نظام الاستغلال المدفوع للموارد ونظام التعويضات البيئية على ابتكار نمط جديد لإدارة الموارد البيئية، كما يعكس قيمة الموارد الطبيعية والموارد

البيئية ويسلط عليها الضوء، مما يشجع كل الأفراد والفئات الاجتماعية على مزيد من الاهتمام بالبيئة الطبيعية التي يعيشون فيها وتشجيع سلوك حماية البيئة بينهم. وفي ظل أوضاع ندرة الموارد والتلوث البيئي الخطير يمكن ضمان بناء وتطوير الموارد واستخدامها في تناول قدرة النظام الإيكولوجي على الانتعاش الذاتي، وتشكيل وحدة عضوية بين التنمية الاقتصادية والبناء البيئي، ومن ثم تسوية التناقض بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة، فضلاً عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية السليمة والسريعة. بحيث تكون مسؤولية الحماية البيئية التي ينبغي تحملها في جميع الأماكن متماثلة مع الحقوق التي تتمتع بها، ويتم تخفيف مشكلة الاختلال في التنمية الإقليمية والقضاء عليها، وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة والتناغم الاجتماعي، فضلاً عن توفير ضمان تمويل مستقر لحماية البيئة الأيكولوجية وترميمه وتعميرها وتحفيز الناس للحفاظ على الموارد وحماية البيئة، والقيام طوعية بحماية البيئة الإيكولوجية والاستثمار فيها، وتعزيز قدرة إنتاج وتوريد المنتجات البيئية، مما يزيد قيمة رأس المال للبيئة الإيكولوجية ويحافظ على الانسجام والوئام بين الإنسان والطبيعة ويحقق التنمية المستدامة للأمة الصينية التي تمثل مغزى مهمًا لبناء الصين الجميلة.

(ثانيًا): الأوضاع المعنية ببناء النظام والتجربة المحلية:

يمثل نصيب الفرد من الموارد في الصين أقل بكثير من المستوى العالمي، ونصيب الفرد من الموارد المعدنية أقل من نصف المستوى العالمي، كما يمثل نصيب الفرد من المياه العذبة والأراضي الصالحة للزراعة والمساحات الخضراء نسبة 28.1% و32.3% و32.3% من المتوسط العالمي كلا على حدة، بينما يمثل نصيب الفرد من الغابات 14.3% فقط من المتوسط العالمي، وتعد الطريقة التقليدية للتنمية الاقتصادية واسعة النطاق إهدارًا خطيرًا للموارد ولكن لا يتفاهم الوضع لنقص الموارد، مما أدى إلى ظهور العديد من المشكلات من بينها التلوث البيئي الذي يعد الأكثر بروزًا، وتشير التقديرات إلى أن استهلاك الطاقة لكل وحدة من منتجات الصلب والمعادن غير الحديدية والكهرباء والمواد البتروكيمياوية في الصين وغيرها من الصناعات الثمانية كثيفة الاستهلاك للطاقة أعلى من المستوى العالمي المتقدم

بنسبة 40%، واستهلاك طاقة التدفئة (الطاقة الحرارية) لكل وحدة من مساحة البناء يساوي 2-3 مرات ضعف البلدان المتقدمة المشابهة من حيث الظروف المناخية، وأن معدل إعادة تدوير المياه الصناعية ومعدل استرداد الموارد المعدنية أقل من 15% - 25% و 20% من المستوى العالمي المتقدم كل على حدة ، بينما تمثل كثافة استهلاك المواد الخام 5-10 مرات مقارنة بالدول المتقدمة، فيعد نظام استخدام الموارد المجانية أو الرخيصة الأصلية في الصين هو السبب الرئيسي للمشكلات المعنية، وينبغي تحويل اتجاه التدهور في البيئة الإيكولوجية جذرياً، لتحقيق التنمية المستدامة، الأمر الذي يحتاج إلى تصويب علاقة النفعية بين حماية البيئة والمفسدين والمستفيدين والضحايا، ويتم تعزيز إصلاح نظام الاستخدام المدفوع للموارد والبيئة بحزم في ظل توجيه من آلية السوق، وإنشاء آلية طويلة الأمد للحفاظ على الموارد وحماية البيئة، مما يمكن المحافظون على الموارد وحماية البيئة من التمتع بالفوائد والمكاسب، بينما يدفع الثمن كل من يهدر الموارد ويلوث البيئة، مما يحسن تدريجياً كفاءة استخدام الموارد والبيئة.

1. تأسيس نظام الاستخدام المدفوع للموارد:

تتخذ الصين من الملكية العامة في النظام الاشتراكي دعامة أساسية لنظامها الاقتصادي، ويعتبر نظام الاستخدام المدفوع للموارد في ظل فرضية ملكية الدولة للموارد الطبيعية والذي يقوم على التنازل المدفوع بما في ذلك حق الاستغلال وحق الانتفاع بالموارد الطبيعية، مما يعني أن المنفعة المتبادلة والتعويض والتوزيع إلى غير ذلك يجب أن تظهر في مبلغ التأمين وأن تُحصل الحكومة في الوقت نفسه الضرائب المقررة على أنشطة تنمية الموارد الطبيعية بصفتها المشرف عليها، تكمن أهداف إقامة نظام الاستخدام المدفوع للموارد في خلق ظروف سوقية عادلة ومنفتحة ونزيهة للموارد، وتشكيل آلية تخصيص للموارد الأولية ونظام تداول في السوق الثانوية موحد ومنفتح ومنظم، وإنشاء آلية منظمة لتخصيص السوق تعمل على تحويل الموارد وتشغيلها لتسهيل مراقبة الحكومة، ولتحسين كفاءة استخدام الموارد وضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

بيعت قطعة أرض في "شنزن" عن طريق المزاد العلني في الأول من ديسمبر عام

1987، وتعد أول نموذج للاستخدام المدفوع للموارد بعد تأسيس الصين الجديدة، وفي شهر أبريل عام 1988 اعتمد المؤتمر الأول للمجلس الوطني السابع لنواب الشعب الصيني "التعديلات الدستورية"، حيث تم تعديل المادة (14) الفقرة (4) من الدستور: "لا يجوز لأي منظمة أو فرد أن يعتدي على الأرض، أو يبيعها، أو التنازل عنها بشكل غير قانوني، ويجوز التنازل عن حق استخدام الأراضي وفقاً للقانون"، موضحاً أن حق استخدام الأراضي يمكن نقل ملكيته أو التنازل عنه وفقاً للقانون، مشيراً إلى إنشاء نظام الاستخدام المدفوع للأراضي، ومنذ ذلك الحين، أصبحت عائدات الأراضي مصدراً هاماً من مصادر الإيراد الحكومي و زيادة تمويل البناء في المناطق الحضرية.

ينص "قرار مجلس الدولة عام 1996 بشأن العديد من القضايا المتعلقة بحماية البيئة" على: "ضرورة إقامة نظام التعويضات المالية للاستخدام المدفوع للموارد الطبيعية وتحسينها لاستعادة البيئة الحيوية"، كما طرح تقرير المؤتمر الوطني الخامس عشر للحزب الشيوعي الصيني تنفيذ نظام الاستخدام المدفوع للموارد.

تنص المادة التاسعة من "دستور جمهورية الصين الشعبية" (المعدل في 2004) على أن: "الموارد الطبيعية كالمعادن والمياه والغابات والجبال والمسطحات الخضراء -الأراضي العشبية- والأراضي القاحلة والشواطئ وغيرها من الموارد الأخرى هي ملك للدولة والشعب، باستثناء الملكية الجماعية التي ينص عليها القانون"، ومن ثم تتكفل الدولة بالاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية وحماية الحيوانات والنباتات النادرة، وتحذر أي منظمة أو فرد من استخدام أي وسيلة للتعدي على الموارد الطبيعية أو تدميرها، وتنص المادة العاشرة على أن: "أراضي المناطق الحضرية ترجع ملكيتها للدولة، بينما تعتبر الأراضي في المناطق الريفية والضواحي الحضرية ملكية جماعية، باستثناء الأراضي المملوكة للدولة كما ينص القانون"، وتعتبر المواقع السكنية في الريف house site، والأراضي المخصصة للاحتياجات الشخصية (قطع الأراضي المنزلية) household plot والأراضي الجبلية الخاصة private hilly land -أيضاً- إلى ملكية جماعية، ويمكن للدولة استرداد الأراضي أو مصادرتها للمصلحة العامة وتقديم التعويضات عنها وفقاً للقوانين واللوائح، ومن ثم لا يجوز لأي منظمة أو فرد أن يتعدي على الأراضي أو يتاجر بها أو ينقل ملكيتها أو يتنازل عنها بطريقة غير قانونية، ويمكن التنازل عن حق استخدام الأراضي وفقاً لنصوص القانون، ويجب

على جميع المنظمات والأفراد الذين يستخدمون الأراضي أن يستخدموا الأراضي بشكل معقول ورشيد.

صادق مجلس الدولة الصيني في سبتمبر 2006 على موافقة وزارة المالية ووزارة الأراضي والموارد ولجنة التنمية والإصلاح في شانشي ومنغوليا الداخلية وثمانى مقاطعات رئيسية أخرى منتجة للفحم لأخذ زمام المبادرة في التنفيذ التجريبي لإصلاح نظام الاستخدام المدفوع لموارد الفحم، مما يدل على أن إصلاح هذا النظام يحرز تقدماً ملموساً في الصين.

في 16 مارس 2007، اعتمدت الدورة الخامسة للمجلس الوطني العاشر لنواب الشعب الصيني " قانون الملكية لجمهورية الصين الشعبية " (المشار إليه فيما يلي باسم "قانون الملكية")، ودخل حيز التنفيذ منذ الأول من أكتوبر لعام 2007، وتنص المادة (119) من "قانون الملكية" على أن: "الدولة تطبق نظام الاستخدام المدفوع للموارد الطبيعية، باستثناء ما ينص عليه القانون على خلاف ذلك"، وفي هذا الصدد تم بالفعل وضع قانون إدارة الأراضي وقانون الموارد المعدنية وقانون المياه وغيرها من القوانين المعنية الأخرى إلى جانب اللوائح الإدارية ذات الصلة التي وضعها بوضوح مجلس الدولة، فعلى سبيل المثال تنص المادة (2) من قانون إدارة الأراضي على ضرورة أن تعمل الأراضي المملوكة الدولة بمبدأ نظام الاستخدام المدفوع، باستثناء تخصيص حق استخدام الأراضي المملوكة للدولة في نطاق القوانين واللوائح، كما تنص المادة (5) من قانون الموارد المعدنية على ضرورة أن تتخذ من التعويض مبدأ للحق في التنقيب وحقوق التعدين، باستثناء الإعفاء من الرسوم وفقاً لأحكام مجلس الدولة، وتنص المادة (7) من قانون المياه على ضرورة عمل الموارد المائية بمبدأ ونظام الاستخدام المدفوع، باستثناء الاستغلال المجاني لمياه البرك وخزانات مياه المنظمات الاقتصادية الجماعية الريفية وأعضاء المنظمات الاقتصادية الجماعية.

كما أوضح تقرير المؤتمر الوطني السابع عشر للحزب الشيوعي الصيني للمرة الثانية ضرورة "إقامة نظام سليم للاستخدام المدفوع للموارد وآلية للتعويضات البيئية"، بينما جاء في تقرير أعمال الحكومة لعام 2008 ضرورة إصلاح النظام الضريبي على الموارد، وتحسين نظام الاستخدام المدفوع للموارد البيئية وآلية التعويضات البيئية، وأشارت "الآراء حول تعميق إصلاح النظام الاقتصادي في عام

2008" للجنة الوطنية للتنمية والإصلاح إلى أن أحد المهام الرئيسية لإصلاح النظام الاقتصادي هذا العام هي إنشاء آلية لحماية البيئة وتحسينها والحفاظ على الموارد، وإقامة نظام سليم للاستخدام المدفوع للموارد وآلية التعويضات البيئية، وإجراء دراسة على فرض الضرائب لحماية البيئة.

اتحدت كل من وزارة المالية واللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح والمجلس الوطني للطاقة في 23 نوفمبر 2010 لإصدار "إشعار بشأن القضايا المعنية بتنظيم موارد الطاقة المائية (الطاقة الكهرومائية) وإدارة وتنمية الاستخدام المدفوع للموارد" (تمويل شامل [2010] رقم 105)، يطالبون فيه بتعزيز إدارة استخدام رسوم الموارد المائية وتحصيلها والاستفادة منها بجدية وضبط معايير نظام الاستخدام المدفوع للموارد المائية، وفقاً لـ "لائحة الإدارة التنفيذية لتصريح استخراج المياه وتحصيل رسوم الموارد المائية" (قرار مجلس الدولة رقم 460) و"إشعار وزارة المالية واللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح ووزارة الموارد المائية حول (نهج إدارة تحصيل الرسوم للموارد المائية والاستفادة منها) (تمويل شامل [2008] رقم 79) و"إشعار وزارة المالية واللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح ووزارة الموارد المائية حول معايير تحصيل رسوم الموارد المائية لمشاريع الحفاظ على المياه التي تخضع مباشرة للجنة المركزية والمقاطعات وغيرها من القضايا ذات الصلة" وأحكام (أسعار لجنة التنمية والإصلاح [2009] رقم 1779) التي تنص على تعزيز إدارة تحصيل رسوم الموارد المائية في جميع الأنحاء وضمان تحصيل جميع الرسوم في الوقت المناسب، وفقاً للأحكام المخصصة للحفاظ على المياه وحمايتها وإدارتها لتطوير الموارد المائية بشكل معقول ورشيد، كما لا يجوز لأي وحدة أو فرد نقلها أو الاحتفاظ بها أو تحويلها لاستخدامها في أغراض أخرى.

وقد أشار تقرير المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني عام 2012 إلى تعزيز بناء نظام الحضارة الإيكولوجية وإقامة نظام التعويضات البيئية ونظام الاستخدام المدفوع للموارد الذي يعكس درجة ندرة الموارد والعرض والطلب في الأسواق، كما تجسد القيمة الإيكولوجية والتعويضات بين الأجيال، كما طرحت الجلسة الكاملة الثالثة للجنة المركزية الـ 18 للحزب الشيوعي الصيني في عام 2003 تنفيذ نظام الاستخدام المدفوع للموارد ونظام التعويضات البيئية وإصلاح نظام إدارة حماية البيئة الإيكولوجية.

2. ظروف إنشاء نظام التعويض البيئي:

يمكن أن يُعزى بناء الحكومة الصينية لنظام التعويض البيئي إلى إنشاء نظام صندوق زراعة الغابات (التشجير) عام 1953، كما أصدرت هيئة حماية البيئة الصينية "إشعار تحديد وكالة حماية البيئة للمشروعات التجريبية لرسوم التعويضات البيئية" (ألغيت عام 2002)، وبدأت في تعزيز البحث في مجال آليات التعويض البيئي والاستفادة من الخبرات السابقة، ومن ثم نفذت على التوالي المشروعات التجريبية لتحصيل التعويضات البيئية في 685 محافظة (ووحدة إدارية) و 24 محمية طبيعية في خبي ولياوينغ وغيرها تابعة لـ 11 مقاطعة و(منطقة حكم ذاتي).

أشارت الآراء التي طرحتها "اللجنة المركزية للحزب الشيوعي ومجلس الدولة الصيني" بشأن تنفيذ المنطقة الشمالية الشرقية وغيرها من استراتيجيات تنشيط القاعدة الصناعية القديمة عام 2003 بوضوح إلى ضرورة "إجراء دراسة حول تأسيس آلية تعويضات لتنمية الموارد وآلية أخرى لمساعدة الصناعات المتدهورة"، كما طالب التقرير الرسمي الصادر عن الجلسة الكاملة الخامسة للجنة المركزية الـ 16 للحزب الشيوعي الصيني الحكومة للمرة الأولى "بالإسراع في إنشاء آلية التعويضات البيئية وذلك وفقا لقاعدة من يطور يحمي ومن يستفيد يُعوض"، ومن هنا بدأ تفعيل نظام التعويض البيئي في الصين فوراً.

جاء في "قرارات مجلس الدولة حول تنفيذ المفهوم العلمي للتنمية لتعزيز حماية البيئة" الذي صدر في 2005 وفي "الخطة الوطنية الخمسية الحادية عشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجمهورية الصين الشعبية" الصادرة في 2006 ضرورة تسريع إنشاء آليات التعويض البيئي، وفي 2007 أصدرت الهيئة الوطنية لحماية البيئة "التوجيهات حول تنفيذ أعمال المشروعات التجريبية للتعويض البيئي"، كما أشارت بوضوح إلى ضرورة تنفيذ أعمال المشروعات التجريبية للتعويضات البيئية في مجالات هامة مثل المحميات الطبيعية، ومناطق الوظائف الإيكولوجية المهمة وتنمية الموارد المعدنية وحماية البيئة لأحواض المياه basin water (المتجمعات المائية)، بالإضافة إلى البحث عن معايير إنشاء نظام التعويضات البيئية، وعرض قاعدة التعويض البيئي القائمة على: من يطور يحمي، ومن يدمر يصلح، ومن يلوث يدفع الثمن.

أكدت تقارير المؤتمر الوطني السابع عشر والثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني و" قرار" الجلسة الكاملة الثالثة للجنة المركزية الـ18 للحزب الشيوعي الصيني على ضرورة إقامة نظام سليم للاستخدام المدفوع للموارد وآليات التعويض البيئي، حيث تتم حالياً صياغة النظم والتدابير المعنية بالتعويض البيئي على المستوى الوطني -المقاطعات والبلديات-، ويشمل مستوى الحكومة المركزية نظام صندوق تعويض المنافع البيئية للغابات Forest ecological benefit compensation fund system ، ونظام التعويض البيئي للمسطحات الخضراء وآلية التعويض البيئي للحفاظ على الموارد المائية والتربة ونظام المراقبة البيئية على المناجم والنظام المسئول عن الانتعاش البيئي والإيكولوجي environmental and ecological recovery ونظام المدفوعات التحويلية transfer payment system للمناطق ذات الوظائف الأيكولوجية المهمة.

وتتضمن قوانين التعويض الإيكولوجي التي اعتمدها اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني " قانون الموارد المعدنية " (عام 1996)، و" قانون الغابات " (عام 1998)، و" قانون إدارة واستخدام المناطق البحرية " (عام 2001)، وقانون "منع التصحر ومراقبته" (2001عام)، و" قانون المياه " (عام 2002) " قانون صيد الأسماك " (عام 2004)، و" قانون إدارة الأراضي " (عام 2004)، و " قانون حماية الحيوانات البرية " (2004عام)، و" قانون تربية الحيوانات " (عام 2005)، " وقانون مكافحة تلوث المياه ومعالجتها " (عام 2008) ، " وقانون حماية الجزر " (عام 2009) و" قانون الحفاظ على المياه والتربة " (عام 2010)، و" القانون الزراعي " (عام 2012) و" قانون الأراضي العشبية " (عام 2013)

وفضلاً عن "قانون الغابات" الذي ينص على نظام صندوق التعويض عن المنافع البيئية للغابات Forest ecological benefit compensation fund system تنص القوانين الأخرى فقط على وجوب فرض رسوم استغلال الموارد البيئية واستخدامها، بالإضافة إلى فرض تعويض عن سلوك الحماية الإيكولوجية، ومنذ عام 2010، بدأ مجلس الدولة الصيني بدراسة لوائح التعويضات الإيكولوجية وصياغتها ثم إدراجها في الخطة التشريعية، كما شكل فريق لصياغة اللوائح يتألف من لجنة التنمية والإصلاح الوطني ووزارة المالية ووزارة الأراضي والموارد ووزارة الموارد المائية

وزارة حماية البيئة والغابات إلخ 11 وحدة وإدارة، ومن ثم تشكل بالفعل مشروع اللائحة التنفيذية للتعويض الإيكولوجي بشكلها الحالي.

أصدر مجلس الدولة أكثر من ثمانين قانوناً واستراتيجية متعلقة بالتعويض البيئي بما في ذلك المحميات الطبيعية، واسترجاع الغابات التي تحولت إلى أراض زراعية، وصندوق التعويض البيئي للغابات وتعويض استعادة البيئة الإيكولوجية في مناطق التعدين وتقسيم المناطق وظيفياً وتخطيطها وبناء حماية إيكولوجية إقليمية إلى غير ذلك من الجوانب، وتتضمن أيضاً هذه القوانين والسياسات النظام القانوني الإداري والاقتصاد الكلي، والموارد والطاقة، والزراعة وتربية الحيوانات، والحفاظ على المياه وحماية البيئة وغيرها من المجالات، كما تم تشكيل الإطار المؤسسي للتعويض البيئي مبدئياً ثم توسع نطاق التعويض البيئي وامتد إلى الأراضي الرطبة وتنمية الموارد المعدنية ولمجالات العشر الكبرى كالمجمعات المائية والموارد المائية، وحماية مصادر المياه الصالحة للشرب والزراعة والأراضي العشبية والغابات والمحميات الطبيعية والمناطق ذات الوظائف الإيكولوجية الهامة والمناطق الإقليمية والبحار والمحيطات.

بدأ تأسيس نظام التعويض الإيكولوجي للغابات والمحميات الطبيعية منذ فترة طويلة، وفضلاً عن تأسيس نظام لصندوق استزراع الغابات عام 1953 والذي أشرنا إليه سابقاً، كما طرحت لجنة الإصلاح الاقتصادي بمجلس الدولة الإشعار الهام بشأن النقاط الرئيسية لإصلاح النظام الاقتصادي عام 1992، وصدق عليه مجلس الدولة عام 1992 (صدر عن مجلس الدولة (عام 1992) رقم 12) بضرورة بناء نظام تسعير الغابات ونظام التعويض الإيكولوجي للغابات وتنفيذ نظام الاستخدام المدفوع لموارد الغابات، كما أشار "إشعار مجلس الدولة بشأن مواصلة تعزيز أعمال التشجير" عام 1993 (رقم 12 صادر عن مجلس الدولة عام 1993) بوضوح إلى ضرورة إصلاح آلية تمويل أعمال التشجير وتوسيع الرقعة الخضراء، وتنفيذ نظام تحصيل رسوم التعويض لصالح المنافع الإيكولوجية تدريجياً. كما نص "قانون الغابات" الجديد الذي دخل حيز التنفيذ في 1 يوليو 1998 بوضوح على ضرورة إقامة نظام صندوق تعويضات المنافع البيئية (الإيكولوجية) في الصين، كما نصت "اللائحة التنفيذية لقانون الغابات" التي صدرت عام 2000 على ضرورة تمتع

مشغلي الغابات المأوى shelter forest و الغابات ذات الأغراض الخاصة special-purpose forests بحق الحصول على تعويضات المنافع الأيكولوجية للغابات ، كما نصت على ضرورة إقامة صندوق تعويضات المنافع البيئية بالاعتماد المباشر من ميزانية الدولة، وخصصت الدولة مليار يوان لتمويل تنفيذ المشروعات التجريبية في 11 مقاطعة منذ عام 2001، كما خصصت 30 مليار يوان أخرى لتمويل تعويضات تحويل الأراضي الزراعية المتدهورة إلى غابات ومراعي وبناء غابات للمنفعة العامة Construction of public welfare forest، وتعد فترة ما بين عام 2001 حتى 2004 هي المرحلة التجريبية لصندوق إعانة المنافع البيئية للغابات (لتمويل إعانات المنافع الأيكولوجية للغابات) Forest Ecological Benefit Subsidy Fund؛ وفي عام 2004 تم إنشاء الصندوق المركزي لتعويضات المنافع الأيكولوجية للغابات رسمياً، كما أصدرت وزارة المالية وإدارة الدولة للغابات "إجراءات إدارة صندوق تعويضات المنافع الأيكولوجية للغابات"، مما يشير إلى تأسيس صندوق تعويضات المنافع الأيكولوجية للغابات رسمياً، أصدرت وزارة المالية وإدارة الغابات مخططاً لترسيم غابات المنفعة العامة على مستوى الدولة وإجراءات إدارة صندوق تعويضات المنافع الأيكولوجية للغابات وفقاً للأحكام واللوائح المعمول بها في قانون الغابات، ومن ثم وصل نطاق التعويضات إلى مليار و870 مليون مو.

في مجال بناء نظام التعويضات الأيكولوجية الخاص بالموارد المائية ومتجمعات المياه، أصدرت كل من لجنة التنمية والإصلاح، ووزارة المالية ووزارة الموارد المائية معاً المستندات المطلوبة لمواصلة تحسين معايير جمع رسوم الموارد المائية، بل ودرست أسلوب إدارة واستغلال تحصيل رسوم التعويضات وإدارتها للمحافظة على المياه والتربة. وفي 2011، وأصدرت وزارة المالية بالتعاون مع وزارة حماية البيئة البرنامج التنفيذي للمشاريع التجريبية للتعويضات الأيكولوجية للمتجمعات المائية لنهر شينان الذي يشمل مقاطعتي تشجيانغ وانهو، كما حددت الأساليب المحددة والمعيارية ومصادر تمويل التعويضات، ومن ثم بدأ تنفيذ المشاريع التجريبية في المناطق الإدارية بين المحافظات، وفي مارس 2013 صدق مجلس الدولة على برنامج العمل التعاوني في منطقة خزان دان جيانغ كو Danjiangkou Reservoir area

ومناطق منابع المياه -مشروع تحويل المياه من الجنوب إلى الشمال ونقلها-The South⁽³⁵⁾ North Water Transfer Project من منطقة استقبال المياه في بكين وتيانجين إلى منطقة منابع المياه في هوبي وخنان وشاسني وغيرها من المحافظات.

وفي مجال إنشاء نظام التعويضات الإيكولوجية الخاصة بتنمية الموارد المعدنية، تم تشكيل نظام المراقبة البيئية للمناجم والمسئول عن الانتعاش البيئي والإيكولوجي environmental and ecological recovery ، وقد أنشأت الدولة صناديق خاصة للبيئة الجيولوجية والمناجم، ودعمت المراقبة البيئية الجيولوجية للتراث التاريخي المحلي وتجنب عمليات التنقيب والتعدين، كما تطلب اقتطاع نسبة معينة من مبيعات منتجات المعادن لصالح الإدارة البيئية للمناجم وسندات الانتعاش البيئي وصندوق ضمان الانتعاش البيئي والأيكولوجي، وتم فرض ضريبة الموارد المعدنية على تنمية الموارد المعدنية في منتصف الثمانينيات وفي 1994 تم فرض رسوم التعويض عن الموارد المعدنية. وعلي صعيد آخر وضعت "اللائحة التنفيذية لقانون الموارد المعدنية بجمهورية الصين الشعبية" والتي تم العمل بها عام 1997 أحكاما محددة فيما يتعلق بالحفاظ على التربة والمياه واستصلاح الأراضي وحماية البيئة أثناء تطوير المناجم، كما ألزمت المنقبين عن المعادن الذين لا يستطيعون تحمل مسؤولية الحفاظ على التربة والمياه واستصلاح الأراضي وحماية البيئة بدفع التكاليف المطلوبة لتحمل الإدارات المعنية المسؤوليات المذكورة عنه، وهو ما يطلق عليه نظام الإيداع والاستعادة Deposit-Refund System الذي تم وضعه لتطوير المناجم.

وفي مجال إقامة نظام التعويضات الإيكولوجية الإقليمية، تم إقامة نظام المدفوعات التحويلية transfer payment system للمناطق ذات الوظائف الإيكولوجية المهمة key ecological function area. حيث تم توسيع نطاق تنفيذ نظام المدفوعات التحويلية في الوقت الراهن transfer payment system ليشمل 466 مقاطعة (بما في ذلك المدن والمناطق)، وتمنح الحكومة المركزية -أيضاً- الإعانات والدعم للمحميات الطبيعية على كافة مستويات الدولة ومناطق المناظر الطبيعية الخلابة على مستوى الدولة وحدائق الغابات الوطنية والحدائق الجيولوجية الوطنية

35- The South-North Water Transfer Project مشروع نقل المياه بين الجنوب والشمال، يوصف بأنه مشروع لتحويل المياه من الجنوب إلى الشمال، هو مشروع ضخم من ناحية البنية التحتية لعدة عقود في جمهورية الصين الشعبية، ويهدف في نهاية المطاف إلى توجيه 44.8 مليار متر مكعب من المياه العذبة سنوياً من نهر اليانغتسى في جنوب الصين إلى الشمال الأكثر جفافاً.

وغيرها من المناطق المحظورة، كما أقامت نظام التعويض الإيكولوجي للأراضي العشبية والمساحات الخضراء، وقد بلغت مساحة الأراضي العشبية التي تم دعمها وحظر الرعي بها نهاية عام 2012 حوالي مليار و230 مليون مو، كما بلغت مساحة الأراضي العشبية التي تتمتع بمكافأة التوازن بين الماشية والمراعي 2 مليار و600 مليون مو.

3. الممارسة الفعلية والتجارب المستفادة للحكومات المحلية:

تم تنفيذ أعمال إقامة نظام الاستخدام المدفوع للموارد ونظام التعويض الإيكولوجي وفقاً للوثائق السياسية المعيارية Normative policy document التي تمت صياغتها من قبل الحكومة المركزية ومجلس الشعب الصيني ولوائح إدارة مجلس الدولة، بالإضافة إلى ذلك، تضافرت جهود المجالس الشعبية المحلية على كافة المستويات والحكومات والإدارات الفنية لصياغة عدد من اللوائح المحلية والسياسات للاستخدام المدفوع للموارد والتعويض الإيكولوجي في ضوء الممارسة المحلية، وتتمركز اللوائح التنفيذية للتعويض الإيكولوجي أساساً في العديد من المجالات كالغابات والمتجمعات المائية والمحميات الطبيعية والبحار والمحيطات وتنمية الموارد المعدنية، كما يتعلق بالتعويض الإيكولوجي للأراضي الرطبة والزراعة والتربة ومكافحة التصحر والتصحّر وحماية الموارد المائية والأراضي العشبية (المسطحات الخضراء)، على سبيل المثال، قامت إدارة الدولة لحماية البيئة بتنفيذ أعمال محددة في العديد من المقاطعات مثل شانسي وسنشي ومنغوليا الداخلية ويوننان وخبي وغيرها من المقاطعات الأخرى قبل فرض رسوم التعويض الأيكولوجي في بعض المقاطعات، وقد قامت جميع المقاطعات واحدة تلو الأخرى بإنشاء الصندوق المركزي لتعويضات المنافع الإيكولوجية للغابات الخاص بها، كما قامت بوضع الخطط والإجراءات التنفيذية من أجل تنسيق العمل بين الصناديق المركزية لتعويضات المنافع الإيكولوجية للغابات والتطبيق الرسمي؛ كما قامت مقاطعة تشجيانغ بتنفيذ المشروعات التجريبية لتعويضات الأيكولوجية لجميع المتجمعات المائية في ثمانية أنهار رئيسية بالمقاطعة، وفي فبراير 2008، أصدرت الإدارة المالية في مقاطعة لياو نينغ "سبل تنفيذ سياسات التعويض الإيكولوجي الإقليمي الرئيسي شرق

مقاطعة لياو نينغ". كما حددت نطاق التعويضات الإيكولوجية الإقليمية والمقاييس المحسوبة Calculated Metrics لصناديق التعويضات، وصيغة حساب صناديق التعويضات Compensation fund calculation formula ، وإصدار وإدارة صناديق التعويضات ومسئوليات الإدارات المعنية وغيرها من المحتويات ؛ كما حققت هيلونغ جيانغ وياو نينغ وجيانغسو ومنغوليا الداخلية وانهوى وفوجيان وجيانغشى وغيرها من المقاطعات إنجازات محددة في مجال إقامة نظام التعويض البيئي للأراضي الرطبة، وحددت لأول مرة "رسوم التعويض عن الأضرار الإيكولوجية للبحار والمحيطات والتدابير المؤقتة لإدارتها في مقاطعة شان دونغ" ووضعتها حيز التنفيذ وعرفت التعويض عن الأضرار، بالإضافة إلي تحصيل رسوم الخسائر والأضرار والتعويضات واستغلالها وطرق إدارتها وسبل تطبيقها، وإجراء المراقبة والفحص وطرق التحصيل وغيرها من المحتويات.

تعد مقاطعة تشجيانغ هي المقاطعة الأولى التي طرحت آلية مكتملة وسليمة للتعويضات الإيكولوجية في المقاطعة، وشكلت "نموذج تشجيانغ"، كما أصدرت بعد ذلك نهجاً لإدارة الصندوق الخاص بالحماية البيئية للأراضي والموارد المائية، وحاولت بجدية تجربة منهج التعويض الإيكولوجي متعدد الأشكال، وحققت إنجازات التعويضات الجانبية lateral - horizontal compensation ، وفي أغسطس 2005 تم إصدار "عدد من الرؤى المتعلقة بالمزيد من تحسين آليات التعويض الإيكولوجي"، ومن ثم تم بوضوح وضع هدف ومعيار ومصدر أموال التعويض، وكذلك إنشاء وتحسين آليات التعويض الإيكولوجي والوسائل والإجراءات الأساسية، واعتبار المجتمعات المائية لنهر تشيانانغ مشروع تجريبي وتنفيذ الدعم الخاص للحماية الإيكولوجية بمنطقة منابع المياه، وإصدار القوانين واللوائح المحلية ونظام الحوافز الإدارية وسياسات دعم الصناعة للتعويض الإيكولوجية وغيرها من السياسات الداعمة.

وقد قامت مقاطعة تشينغهاي ببعض الأعمال المثمرة في إنشاء الاستخدام المدفوع للموارد وتحسينه، ومن ثم تم تشكيل نظام الاستخدام المدفوع للموارد تدريجياً في مجال تنمية بعض الموارد الهامة، كما قامت إدارات إدارة الموارد في البداية بإقامة نظام الاستخدام المدفوع للموارد المعدنية والحصول على تعويضات حقوق التعدين،

وسواء كانت حقوق التعدين موارد الفحم تمت صياغتها مجدداً أو تم الحصول عليها طوعاً (مجاناً) من قبل، ومن الضروري أن تخضع للاستخدام المدفوع، ومن ثم قامت بتنفيذ الإصلاح والاستكشاف الفعال للاستخدام المدفوع للموارد المائية وغيرها من الجوانب.

اقترح مكتب الإصحاح البيئي environmental sanitation بمقاطعة قانسو عام 2010 تأسيس هيئة تنسيق متكاملة لآليات التعويض الأيكولوجي في كل المقاطعات تحت قيادة حكومة المقاطعة، وذلك بالتنسيق بين إدارات التنمية والإصلاح والتمويل والأراضي والبناء والزراعة والرعي وغيرها من الإدارات ذات الصلة بالموارد، كما قامت بدراسة التعويض الأيكولوجي وصياغتها في إطار واحد لدمج تحصيل رسوم جميع الموارد المتنوعة وإنشاء صندوق التعويض الأيكولوجية وتنفيذ الاستخدام المدفوع للموارد والتعويض الإيكولوجي.

عززت مقاطعة هاينان عام 2014 إصلاح نظام الاستخدام المدفوع للموارد الطبيعية، وبدأت في تنفيذ أعمال الأبحاث التمهيدية لنظام التعويض عن أضرار البيئة ونظام المسائلة accountability system، والاستفادة من المشاريع التجريبية لنظام التعويض عن الأضرار، ومن ثم تم إصلاح نظام التعويض الأيكولوجي وتنظيم وضع نهج استخدام صناديق المدفوعات التحويلية الأيكولوجية Ecological transfer payment funds في المناطق الوطنية ذات الوظائف الأيكولوجية الهامة وإدارتها وإجراءات تقييم جودة البيئة الإيكولوجية في مناطق ذات وظائف إيكولوجية هامة مثل المناطق الجبلية الوسطى في هاينان، فضلاً عن تنفيذ صندوق المدفوعات التحويلية الأيكولوجي ونظام الثواب والعقاب المرتبط بنتائج التقييم .

عملت مقاطعة شان دونغ بالبحث بجدية حول بناء نظام الاستخدام المدفوع للموارد ونظام التعويضات الإيكولوجية واستكشافه، كما نصت لائحة "سبل التعويض الإيكولوجي لجودة الهواء بمقاطعة شان دونغ" على أن تحسين جودة الهواء المحيط ambient air quality علي مستوى المدينة يسهم إيجابياً في تحسين نوعية الهواء في المحافظة بأكملها وتعويض المقاطعة على مستوى المدينة، وتدهور جودة الهواء المحيط علي مستوي المدينة يسهم سلبياً، بل ويعوق تحسين نوعية الهواء في المحافظة بأكملها و تعويض المدينة على مستوى المقاطعة، كما أوضحت "القائمة

الجامعة لتسوية صندوق التعويض الإيكولوجي لجودة الهواء في مقاطعة شان دونغ في الربع الأول من عام 2014" أن إجمالي التعويضات في جميع المدن قد بلغ 70 مليون و290 ألف يوان، وتعد مدينة يانتاي هي الأقل، فقد حصلت على 320 ألف من صندوق التعويضات، بينما تعد مدينة لياو شنج هي الأكثر، حيث حصلت على 9 مليون و500 ألف يوان.

(ثالثاً):المشاكل والتحديات:

1. الثغرات والتناقضات في السياسات والقوانين واللوائح ذات الصلة:

"الدستور" هو القانون الأساسي في الصين، وهو المصدر الأساسي لتشريع القوانين وصياغة الأحكام العامة وملكية الموارد الطبيعية وكيفية استخدامها، لكن باستثناء الأراضي يوجد نقص في النصوص الخاصة بالاستخدام المدفوع للموارد والتعويض الإيكولوجي، وتتناثر المحتويات المعنية بالاستخدام المدفوع للموارد والتعويض الإيكولوجي في اللوائح والقوانين ذات الصلة، ولا يتوفر لدى صناع القرار في الحكومات المركزية والحكومات المحلية وحتى بعض الدوائر الحكومية المختلفة بكافة مستوياتها متطلبات موحدة من الأنظمة واللوائح وتختلف النقاط الرئيسية التي تهتم بها من جهة إلى أخرى، وعادة ما تركز على مجال معين فقط، ومن ثم يظهر حتماً تناقضات في المفاهيم ومعايير التنفيذ وطرق العمل المحددة بين المناطق الإدارية المختلفة والمتجمعات المائية.

تحديد سلامة النظام الإيكولوجي يتداخل ويتقاطع cross-overlap بين مختلف المجالات، مثال ذلك التداخل والتقاطع بين المياه والمتجمعات المائية مع الغابات والأراضي العشبية والمراعي والأراضي الرطبة. يحتاج حل هذه المشكلة إلى تعزيز التنسيق رفيع المستوى وعلى المستوى الوطني، وتوحيد القوانين واللوائح المتخصصة والتنسيق الفعال ومنع تضارب المصالح بين جميع المناطق وفي كافة المجالات، ومن ثم ضمان تنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بنظام الاستخدام المدفوع للموارد ونظام التعويض الإيكولوجي بالصين.

2. حاجة النظام المالي والضريبي الملحة إلى الإصلاح:

يعكس النظام الضريبي المعمول به حاليًا في الصين بالفعل المبادئ الأساسية للتعويض الإيكولوجي مثل رسوم التخلص من الملوثات (النفائات) ورسوم التعويض البيئي والإيكولوجي وصندوق ضمان إدارة الانتعاش البيئي والأيكولوجي للمناجم، فضلاً عن المشاريع المحلية لتحصيل الرسوم الإيكولوجية التي تفرض رسوم تنمية الموارد المعدنية مثل رسوم استصلاح الأراضي ورسوم الوقاية من والتعويض عن تدهور التربة ورسوم استعادة الغطاء النباتي للغابات وصندوق التشجير وصندوق بناء الغابات، ومع اتساع نطاق الاستخدام المدفوع للموارد يتخلف تحديد ملكية الموارد الطبيعية والموارد الإيكولوجية والبيئية عن احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وينعكس في النظام المالي والضريبي مما يعتبر نقصاً في إنشاء نظام صحيح للاستخدام المدفوع للموارد ونظام التعويض البيئي، مما أدى إلى العديد من المشكلات الكبرى في مجال أسلوب ومعايير الموارد الإيكولوجية والبيئية التي تحظى بقبول واسع النطاق من قبل أصحاب المصلحة stakeholders ، وفي مجال انخفاض معايير التعويضات والفجوة التمويلية الكبرى وغيرها من المشكلات، ولا تعكس معايير تحصيل رسوم التعويض والضرائب على الموارد المعمول بها حاليًا ظروف الموارد من حيث العرض والطلب وندرته، كما أنها لا تشمل التكاليف البيئية والاجتماعية التي ينبغي لمستخدمي ومطوري الموارد تحملها ، مما أدى إلى انخفاض مستوى معايير التعويضات بكثير عن المستوى المتعارف عليه عالمياً، ومثال ذلك تعويض الموارد المعدنية، حيث يُقدر متوسط معدل رسوم تعويض الموارد المعدنية في الصين بـ 1.18%، في حين يصل في البلدان الأجنبية عموماً من 4% إلى 8%.

تعد المدفوعات التحويلية للحكومة المركزية أحد المصادر التمويلية الأساسية للتعويض الإيكولوجي، ولكن عدم وجود دراسة كافية للشؤون البيئية والأيكولوجية أدى إلى قلة المدفوعات التحويلية للتعويض الأيكولوجي، فضلاً عن عدم إنصاف نسبة توزيع نظام تقاسم الضرائب على المستويين الوطني والمحلي، ونظراً لعدم تحديث نظام الاستخدام المدفوع للموارد حتى الآن فلا سبيل للاستفادة الاقتصادية وتنمية الموارد من التغذية الراجعة من خلال الترتيبات المؤسسية، وعلى الرغم من أن درجة

استفادة الحكومات المحلية والجماهير من تنمية الموارد ليست كافية، إلا أنه يجب تتحمل كامل المسؤولية عن العواقب الأخيرة التي تسبب فيها تنمية الموارد، الأمر الذي أدى إلى تنمية غير متوازنة بين المناطق وجلب سلسلة من المشاكل الاجتماعية، مثل قويتشو وهيلونغجيانغ وغيرها من مقاطعات الموارد البيئية ومقاطعات الموارد المعدنية التي لم تحصل على ما يكفي من الإيرادات المالية، وقد أثرت مثل هذه النماذج إلى حد كبير على حماسة الحكومة المحلية وجديتها.

في نظام المحاسبة الاقتصادية الوطنية الحالي بالصين، تقدر الموارد الطبيعية بالإحصاءات المادية وينقصها التقدير الكمي quantification، فإذا كان القياس الفيزيائي وقياس القيمة يستخدمان لعرض أصول الموارد الطبيعية والإفصاح عنها، تظل -أيضاً- مشكلة كيفية تحقيق التوازن والدمج بين نوعين من أساليب القياس في نفس الوقت، وباستثناء الاحتياطات المؤكدة (المثبتة) proved reserves للغالبية العظمى من الموارد الطبيعية التي تحتفظ بها الحكومة حالياً وتُصنف على أنها موارد بيئية فمازال هناك حاجة إلى تصنيف محاسبة حقوق تفرغ الملوثات وحقوق الانبعاثات والغلاف الجوي والمياه والأراضي والمعادن والغابات والمناطق الخضراء والمراعي والأراضي العشبية وغيرها.

3. الحاجة إلى تعديل وظيفة الإدارة الحكومية:

وفقاً للتنظيم المؤسسي الحالي فإن الإدارة البيئية والإيكولوجية تصنف الغابات والزراعة والحفاظ على المياه والأراضي وحماية البيئة وغيرها من الإدارات على كونها إدارات منفصلة، مما أدى إلى profit of Departmentalization وتداخل مصالح الإدارات المختلفة وعدم وضوح مسؤولية الكيان الرئيس. وتختلف مصالح المساهمين والمستفيدين من الموارد الطبيعية والموارد البيئية والأيكولوجية لعدم وضوح حقوق الملكية، ومازالت مبادئ التعويض البيئي التي تنص بوضوح على مسؤولية وحقوق الكيانات المختلفة وعلى أنه: "من يستفيد هومن يعوض، ومن يدمر هو من يصلح ومن يلوث هو من يعالج" وينقصها إمكانية التطبيق الفعلي.

رقابة رأس المال وإدارته ليست على المستوى المطلوب، وتختلس بعض الحكومات

المحلية أموال التعويض الإيكولوجي بشكل غير قانوني مما جعل أموال التعويضات لا تقوم بدورها وتأثيرها الواجب، ولا سيما على مستوى البلديات، ونظرا لعدم توحيد معايير التعويض لتعدد أسباب الجهات المختلفة الأمر الذي أدى إلى عدم شفافية دفع أموال التعويضات، لدرجة أن العناصر المخالفة للقانون استطاعت الاستفادة من هذا الخلل، ويقتصر تقييم تأثير التعويض الإيكولوجي حاليا على المستويين العلوي والسفلي، ويفتقر إلى هيئة مستقلة -طرف ثالث للتقييم، مما أدى إلى ظهور العديد من المشاكل في التقييم كشويه الهدف والمعايير غير العلمية وغيرها من القضايا، وفي عملية إنشاء الاستخدام المدفوع للموارد ونظام التعويض الإيكولوجي، لم يتشكل بعد نظام مؤسسي قائم على المشاركة العامة والجمهورية، كما لم يتشكل آلية للتغذية الراجعة بشكل فعال وبدون عوائق، بل ولم تصل الرقابة على الرأي العام المجتمعي إلى المستوى المطلوب، ومن ثم لا يمكن تنفيذ القيود المنصفة للحقوق الخاصة على السلطات العامة.

4. ضعف أسس آليات السوق:

تم تشكيل إطار مبدئي لآلية التعويض الإيكولوجي في الصين في الوقت الحالي للعديد من الجوانب كالغابات والمراعي والتعدين والحفاظ على التربة والمياه ومازالت آلية التداول السوقي الاستخدام المدفوع للموارد الطبيعية ليست مثالية، بالإضافة إلى وجود سلسلة من المشكلات في نظام التعويض الإيكولوجي كمعايير التعويضات المبهمة وغير المنصفة وأحادية الحل وانخفاض معايير التعويض، مما أنتج ظاهرتي "التعويض المفرط" و "نقص التعويض" في نفس الوقت، مما جعل إجراء الإيكولوجي بالكاد مجرد إجراء شكلي في عملية التنفيذ المحدد.

وقد ازداد المبلغ الإجمالي لصناديق التعويضات الإيكولوجية التي قامت الحكومة المركزية بتنظيمها بوتيرة سريعة في السنوات الأخيرة حيث ارتفع من 2 مليار و300 مليون يوان في عام 2001 إلى حوالي 78 مليار يوان عام 2012، وفي عام 2012 وصلت النفقات التراكمية من 150 مليار يوان، حيث أصبحت تمثل أكثر من نصف المبلغ الإجمالي، وفي حالة عدم تزايد النفقات المالية بشكل كبير لا يمكن ضمان استدامة التعويض الإيكولوجي إلا من خلال آلية السوق.

يعد إنشاء حقوق الملكية هو الأساس في الاستخدام المدفوع للموارد والتعويض الأيكولوجي، ومن ثم كانت الحاجة ملحة لتسوية مشكلة تأثير حقوق الملكية في إدارة الموارد الأيكولوجية الطبيعية، بالإضافة إلى توضيح مسؤوليات الحماية البيئية التي على أصحاب الحقوق تحملها، ففي نظام اقتصاد السوق المثالي يمكن تعديل أسعار معظم الموارد الطبيعية من خلال التداولات التجارية في سوق الموارد، وفي ظل تلك الظروف غير اليقينية، فإن موارد البيئة الأيكولوجية لا رجعة فيها ومن ثم فغالبًا ما تتكبد تلك التكاليف الغارقة sunk cost وأصبحت الدراسة الشاملة أكثر صعوبة، ومن ثم أصبح سعر الموارد الذي يتم تحديده تلقائيًا في السوق يمكن أن يعكس فقط تكلفة إنتاج الموارد، بينما لا يمكن أن يعكس تكاليف التعويضات والتكاليف الخارجية بشكل كامل مبادئ التسعير ألا وهي "المساواة بين الأجيال" Inter-Generation Equity و"التعويض العادل والمنصف"، ولذلك كان من الضروري أن تقوم السلطات التنظيمية للموارد الحكومية بالتدخل أو بتعديل السعر السوقي للموارد الطبيعية وذلك على أساس الأسعار التي يشكلها السوق.

(رابعًا): التوصيات المتعلقة بالسياسات العامة:

1. وضع كافة القوانين والتشريعات المعنية:

وضع القوانين والتشريعات المعنية بشكل سليم وكامل وتوضيح الأحكام المعنية بالاستخدام المدفوع للموارد والتعويض الأيكولوجي في "الدستور"، وطرح "لوائح التعويض الأيكولوجي" وتفاصيل التنفيذ في أقرب وقت ممكن، وتحديد مسؤوليات والتزامات ومصالح الكيانات الحالية والمستقبلية للتعويض الأيكولوجي، وتوفير أساس قانوني موحد لسير العمل للتعويض الأيكولوجي، والإسراع بوضع نظام قياسي للتعويض الأيكولوجي والسيطرة الجيدة على المتغيرات ومنع العشوائية لضمان استخدام التعويض الأيكولوجي فعلاً والترميم البيئي والحماية الأيكولوجية.

2. تحسين السياسات الضريبية الحالية لحماية البيئة:

زيادة حصيللة الضرائب على التعويض البيئي وإدخال ضرائب بيئية جديدة وضبط تحصيل الضرائب الحالية، وتحسين سبل استغلالها وإدارة جميع الموارد كالتربة والمياه والمعادن والغابات والبيئة وغيرها من الموارد، وزيادة نسبة استغلال حصيللة ضرائب جميع الموارد من التعويض الإيكولوجي، والتوجه نحو المناطق الأقل تطوراً ونمواً، والمناطق ذات الوظائف الأيكولوجية المهمة، ومناطق مصادر المياه والمحميات الطبيعية، واستخدام النفوذ الضريبي لاستغلال الموارد وتطويرها، فضلاً عن تعزيز الدمج بين الحماية الإيكولوجية والبيئية مما يجعل التعويض الإيكولوجي يصل إلى سلوك اقتصادي بعينه، ومن خلال تعديل نظام الأسعار والنظام الضريبي ونظام رسوم تفريغ الملوثات، فإن إقامة المعايير الكمية تطرح بعض المتطلبات والقيود اللازمة للتعويض الإيكولوجي، ووفقاً لمبدأ من يطور هو من يحمي، ومن يستفيد هو من يعرض، وتقديم المزيد من توضيح المسؤوليات والمهام وإقامة آلية التعويضات المشتركة متعددة المستويات ومتعددة الطبقات للمجتمع بأكمله والتنسيق بين الحكومات المركزية لصياغة آلية التعويض الإيكولوجي بين التفاوتات الأفقية والإقليمية، واستغلال الأموال بالتوجه نحو المناطق الأقل تطوراً ونمواً، والمناطق ذات الوظائف الأيكولوجية الهامة ومناطق مصادر المياه والمحميات الطبيعية، وإعطاء الأسبقية للمشاريع البيئية والغابات الوطنية على المستوى الإقليمي والمتجمعات المائية والمناطق المهمة التي تدعم دور حماية البيئة الإيكولوجية، مما يدخل التعويضات حيز التنفيذ وتعبئة الجهود بشكل حقيقي وتعزيز التنمية المستدامة للتعويض البيئي.

3. تبسيط أساليب الإدارة وإرساء اللامركزية والابتكار في الخدمات العامة:

طبقاً لمتطلبات تبسيط الإدارة وإرساء اللامركزية بمجلس الدولة والابتكار في الخدمات العامة، تكثف الحكومة جهودها لشراء الخدمات العامة وتعزيز الإشراف والرقابة وتحسين عمل الدوائر الحكومية، وبدأت الصين في السنوات الأخيرة فتح المجال

للتجريب في العديد من الجوانب كالتعاقد على إدارة الطاقة Energy Performance Contracting وتداول حقوق المياه water rights trading وتداول حقوق التخلص من الملوثات وتداول حقوق انبعاثات الكربون وغيرها من الجوانب، فضلا عن إنشاء السياسات والمؤسسات الداعمة وتحسينها، وإحراز تقدما إيجابيا ولاسيما في مجال بناء أسواق الكربون الواعد حيث الحاجة ماسة لمزيد من التقدم، وقد أصدرت الدولة بالفعل "الإجراءات المؤقتة لإدارة الطوعية لتداول خفض انبعاثات الغازات الدفيئة" لتنظيم عمل الشركات بهذه الأنشطة الطوعية وتوجيهها، كما من الضروري اتخاذ التدابير الفعالة لتشجيع مشاركة مزيد من المؤسسات وابتكار المزيد من متطلبات السوق.

4. إنشاء آلية للسوق وتحسينها:

يجب إنشاء آلية للسوق وتحسينها وافساح المجال كاملاً للدور الحاسم لآلية السوق في تخصيص الموارد، أولاً: ابتكار آلية لتشكيل أسعار منتجات الموارد وتحسين آلية التسعير التي يتشارك كل من الحكومة والمؤسسات والمستهلكين في التفاوض عليها، ثانياً: زيادة الأعباء الضريبية المناسبة على الموارد والإسراع بتحصيل الضرائب البيئية وفقاً لآلية الربط بين الأسعار والضرائب والرسوم والتأمين، وتحسين سبل تحصيل الضرائب والعمل بجدية على توظيف الضرائب وتحسين تكاليف التلوث البيئي، والحد من الانبعاثات الملوثة، ثالثاً: تحسين تعويضات الموارد الإيكولوجية ونظام التداول (النظام التجاري) وتطوير سوق حماية البيئة، وتنفيذ نظم توفير الطاقة وحقوق انبعاثات الكربون وحقوق تفريغ الملوثات وحقوق المياه، وإنشاء آلية سوقية لجذب استثمار رأس المال المجتمعي نحو مجال حماية البيئة.

أمثلة :

الباب الأول: ترسيخ الخط الأحمر الإيكولوجي يسطر فصلاً جديداً

للتنمية ... مدينة كونشان نموذجا

أظهرت التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مدينة كونشان عام 2013 نسقا جديداً تمثل في التقدم المطرد مع ضمان حالة الاستقرار والثبات، حيث حافظ دخل السكان في المناطق الحضرية والريفية على النمو برقم من خانتين لمدة عشرة سنوات متتالية، وأجتاز 292 مليار و10 مليون يوان من إجمالي الناتج المحلي الإقليمي ، بزيادة قدرها 9.7% عن العام السابق، وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كونشان 28 ألف و700 دولار، وبلغ استهلاك الطاقة لكل 10 آلاف وحدة من الناتج المحلي الإجمالي 0.4 طن من الفحم المعياري، وقد وصلت كونشان إلى مستوى البلدان والمناطق متوسطة التقدم، بينما سجلت المركز الثامن بين جميع المدن على مستوى الصين من حيث إجمالي الواردات والصادرات، كما أصبحت المدينة الوحيدة على مستوى المحافظات بالصين التي تجاوزت إيرادات الموازنة المالية العامة بها أكثر من 20 مليار يوان، وقد تم تعميق التنفيذ الشامل لروح المؤتمر الوطني الثامن عشر والجلسة العامة الثانية والثالثة للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني تحت القيادة الرشيدة للجنة مقاطعة جيانغ سو بالحزب الشيوعي الصيني وحكومة البلدية ولجنة الحزب ببلدية سوتشو وحكومة المقاطعة، وأصبح الهدف العام لمدينة كونشان يدور حول تحقيق الهدف الأساسي للتحديث وتأسيس التوجه الكلي " للمدن الثلاث الكبرى"، وترسيخ مفاهيم "الإصلاح والانفتاح والابتكار والمسؤولية والالتزام"، والمضي قدماً بقوة نحو روح كونشان الجديدة وهي " الجرأة لاحتلال المقدمة وخلق شيء فريد من نوعه"، ومن ثم الحفاظ على التنمية الاقتصادية والاجتماعية مستقرة وسريعة، وإحراز النتائج الأولية لأخذ زمام المبادرة لتحقيق التحديث وتشكيل المنهج الذي يأخذ زمام المبادرة لتحقيق نمط تحديث جديد.

إن تعزيز بناء الحضارة الإيكولوجية والتشبت الجيد بأعمال حماية البيئة والاستفادة الجيدة من مسار التنمية الخضراء في الصين هو أحد المتطلبات الأساسية التي لا مفر منها للريادة المستدامة وتحقيق التحديث، وطبقت مدينة كونشان سياسة الأولوية للبيئة، وبذلت الجهود لتكون الحافة الرائدة leading edge - المؤسسة الرائدة في مجال الحضارية الإيكولوجية، ومن ثم حصلت علي العديد من الجوائز كالمدينة الصحية الوطنية، ومدينة الحدائق والمناظر الطبيعية الوطنية National Landscape Garden City، والمدينة التجريبية الوطنية لبناء الحضارة الإيكولوجية، والمدينة الوطنية النموذجية لحماية البيئة والمدينة النموذجية الخضراء الوطنية، والمدينة الإيكولوجية الوطنية والمدينة النموذجية الوطنية لتوفير المياه وجائزة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وغيرها من الجوائز، وخاصة منذ المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني حيث وضعت مدينة كونشان الحضارة الإيكولوجية والتنمية الخضراء في مكانة متميزة ونفذت التخطيط الشامل لمبدأ "خمسة في واحد Five in One" بشكل كامل، كما استغلت المسار الأخضر الجديد لتحقيق الحماية في التنمية والتنمية في الحماية، وبذلت الجهود المضنية لتعزيز التنمية الخضراء وإعادة التدوير والتنمية منخفضة الكربون، وتمكنت مدينة كونشان بحلول عام 2015 من الاستكمال الكامل لخمس فئات رئيسية من 26 مؤشرا من مؤشرات الحضارة الإيكولوجية والتشكيل الأساسي للحيز المكاني في ترشيد الموارد وحماية البيئة والهيكل الصناعي وأساليب الإنتاج ونمط الحياة ومن ثم قامت مدينة كونشان بتركيز جهودها على الجوانب التالية:

1. زيادة الوعي الأخضر وتوحيد كافة الجهود لتشكيل التنمية الخضراء:

أولاً: تكوين الوعي بحماية البيئة الخضراء واستغلاله في توجهه نحو حماية البيئة الإيكولوجية، فريادة مدينة كونشان تتحقق في تحديث خمس فئات و28 مشروعاً و34 مؤشراً، وتحضير أربع فئات وثمان مؤشرات من "البيئة الإيكولوجية"، مما يمثل 15% من القيمة الإجمالية لجعل المعايير البيئية تندمج في مختلف المجالات وكافة العمليات لبناء التحديث، ومن ثم طرح وجهات النظر لتسريع تعزيز تنفيذ

بناء الحضارة الإيكولوجية وصياغة خطة عمل سنوية تتركز حول التنمية الخضراء وتحسين البيئة وبناء الحضارة الإيكولوجية، وضمان توفير الأولوية لعدد من المشاريع العملية في المخطط السنوي من كافة الجوانب المالية والمادية والبشرية، وذلك لضمان تنفيذ المشاريع بطريقة منظمة، وفي عام 2013 اعتبر مجلس نواب الشعب البلدي بناء الحضارة الإيكولوجية مشروع القانون الأول واستمع مجلس نواب الشعب البلدي الدائم للتقارير والتفتيش التنظيمي لإنفاذ القانون وتوفير الإشراف والدعم القوي والرقابة، ثانيًا: خلق مناخ التنمية الخضراء، وتوجيه حماس الجماهير المشاركة، وتنفيذ سلسلة من أنشطة حماية البيئة الخضراء (صديقة البيئة) مثل يوم للأعمال الحضرية العامة وركوب الدراجات الخضراء ومهرجان المشي، وعقد منتدى التنمية الخضراء والحضارة الإيكولوجية وتعميق نشر الوعي والحملات التسويقية لتنمية الحضارة الخضراء وبناء الحضارة الإيكولوجية، وتوسيع شبكات الحكومة وقنوات الإشراف العام للتنمية الخضراء وبناء الحضارة الإيكولوجية، فضلا عن تمهيد جميع أنواع وسائل الإعلام والمدونات الحكومية الصغيرة، ومنتدى الشبكة، وتوفير 110 منصة تفاعلية لأصوات الشعب (آراء الشعب)، وتطوير وتوجيه المنظمات الخيرية غير الهادفة للربح لحماية البيئة والمجموعات التطوعية والدعوة لاتباع أنماط الحياة والعادات الاستهلاكية الحضرية المقتصدة والصديقة للبيئة، وتعزيز "الوعي البيئي الأخضر" في المجتمع بأكمله، وتنظيم العديد من الأنشطة مثل ملتقى مستخدمي الإنترنت "حوار الحماية البيئة"، "الفيلم الصغير micro film" "لحماية البيئة" والاحتفال الخطابي لحماية البيئة (الجمعية العامة لحماية البيئة) وإنفاذ قانون الحماية البيئية بمشاركة الجماهير وحشد شعب كونشان من الشباب والشيوخ للتحكيم والإشراف والمشاركة في بناء الحضارة الإيكولوجية، ثالثًا: ترسيخ مفهوم البناء الإيكولوجي لخلق تنمية خضراء فعالة، والدعوة إلى التنقل الأخضر منخفض الكربون، وبناء مسار تفضيلي للنقل العام، وإضافة 17 ألف دراجة عامة جديدة للمدينة، حيث تجاوز متوسط مستخدمي الدراجات التي يتم استغلالها (عن طريق الاستبدال) يوميًا أكثر من 72 ألف شخص، وبلغت حصة وسائل النقل العام 24.2%، وقد وصل عدد الحافلات العامة التي تعمل بالطاقة النظيفة والطاقة الجديدة 670 حافلة أي حوالي 46.9% من إجمالي عدد الحافلات، كما تم التوسع في تنفيذ المباني

الموفرة للطاقة رفيعة المستوى ومشاريع المباني الخضراء التجريبية، وعينت وزارة الإسكان مدينة هوا تشياو للتجارة الدولية -منطقة مركزية- نموذجًا توضيحيًا للمباني الخضراء منخفضة الطاقة.

2. الاهتمام بالتخطيط الرائد والتركيز على تحسين تصميم فضاء التنمية الخضراء:

أولاً: تحسين منظومة تخطيط التنمية الخضراء، والتمسك بمبدأ "التخطيط الرباعي الموحد" للتخطيط الخاص منظومة المياه والمساحات الخضراء والموارد والبيئة، وإعداد نظام شامل للتخطيط لمنطقة الأنهار والبحيرات بالجزء الجنوبي، والتخطيط الإيكولوجي المتخصص بالمساحات الخضراء المفتوحة والمنتجات السياحية والتنمية الاقتصادية الدائرية، وتعزيز التقارب بين التخطيط الإيكولوجي والدمج بينهما وتخطيط المناطق والعقارات والأراضي، والتمسك بالريادة الإيكولوجية والتخطيط الإقليمي للمدينة ومبادئ التنمية المتناسقة للمنطقة، واستكمال جولة جديدة من التخطيط الرئيسي في المناطق الحضرية والتنمية الخضراء، ومراجعة التخطيط والبناء الحضري الإيكولوجي، وانطلاقاً من المستويات الخمسة للمناطق الحضرية المركزية -المراكز الحضرية الفرعية والمدن الصغيرة والبلدات ذات المميزات الخاصة والمجتمعات الجديدة والقرى الطبيعية- تم تشكيل التقسيم الوظيفي والتخطيط المكاني الواضح المنصف لهذه التجمعات، ثانياً: السيطرة على كثافة تطوير الأراضي بالالتزام الصارم بالخط الأحمر لحماية الموارد الإيكولوجية كالمصادر المائية الهامة والأراضي الرطبة والمسطحات المائية والغابات... إلخ، واستكمال التعديل الأمثل للمناطق ذات الوظائف الإيكولوجية المهمة والسير في طليعة مدن المقاطعة، ووفقاً للقدرة البيئية تم تحديد استخدام الأراضي وكثافة تنميتها وتقسيم أراضي البناء والأراضي الإيكولوجية والأراضي المحجوزة أو الاحتياطية تقسيماً علمياً، وتطوير الأراضي الموجودة بالفعل وفقاً لأربعة أنماط من حيث "الأولوية والأهمية والقيود والحظر"، كما تم إبقاء مساحات كافية للتنمية في المستقبل من خلال "ترك مساحات من الأراضي الفضاء" blank-leaving.

ثالثاً: تحسين الشكل المكاني للمناطق الحضرية والريفية، والتمسك بالتخطيط الشامل

الإيكولوجي والبناء المتكامل Integrated construction في المناطق الحضرية والريفية، والعمل على تحويل "الأربعة القدامى" -المدينة القديمة والبلدة القديمة والمنطقة الصناعية القديمة والمنطقة السكنية القديمة- لنقطة ارتكاز للتنفيذ الكامل خطة التجديد الحضري لبناء مدينة جيانغ نان الصالحة للعيش والملائمة للثقافة البشرية، وفي ظل تعديل نمط "ترابط المدن وتنمية المجموعات" ودفع الصناعة نحو التركيز على الحقائق والزراعة نحو التركيز على النطاق والإسكان نحو التركيز على التجمعات السكانية، وتعزيز التنمية الشاملة مثل المرافق ووسائل النقل العام وحماية البيئة وشبكات الأنابيب البلدية وبناء شبكات البنية التحتية المتكاملة بها وبذل الجهود الحثيثة لتحسين التصميم المكاني في المناطق الحضرية والريفية.

3. الإسراع بالتحول والارتقاء والسعي لبناء منظومة صناعية خضراء:

أولاً: مواصلة دعم التنمية الصناعية الخضراء، والتمسك بتحفيز الابتكار وقيادة المواهب، وزيادة جهود الدعم وتوجيه السياسات وتفعيل الإجراءات الخاصة باستغلال الأراضي وتعزيز نطاق الصناعات الرائدة والناشئة وخدمات صناعة العلامات التجارية Service industry branding، وتنمية صناعة الصناعات الراقية High-end Development، وتمثل قيمة صناعة التكنولوجيا الفائقة وقيمة الصناعة الناشئة في المدن ما يقرب من 47% و39% من قيمة الصناعات فوق النطاق Above-scale Industries، واحتلت القيمة المضافة في الوقت الراهن لقطاع الخدمات 41.2% من إجمالي الناتج المحلي للمنطقة، وقد أدى تحسين الزراعة والسماذ باستخدام الطرق العلمية وتحقيق المستهدف وتعزيز فحص التربة واستخدام تكنولوجيا التسميد واختبار التربة Soil testing and formulated fertilization technology إلى انخفاض نسبة الأسمدة النيتروجينية والأسمدة الفوسفاتية حوالي 4%، 5% لكل فدان سنوياً؛ مما حقق الحماية الإيكولوجية في مجال الزراعة والمنفعة المزدوجة-خفض التكاليف وزيادة التأثير والحد من مصادر التلوث النطاقية Diffused Pollution -التلوث المنتشر، ثانياً: تعزيز دفع الاستخدام المكثف للموارد، والحد من كثافة استهلاك التنمية الاقتصادية للموارد وفقاً لمتطلبات "زيادة الرقابة الصارمة والتحكم

في كمية الملوثات وتنشيط المخزون"، ودعم الإدارة الرشيدة للعملية برمتها وتعزيز استخدام وتخفيض وإعادة تدوير عملية الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، فتنطبق النظم الصارم ومراقبة الاستخدام المكثف للأراضي يساعد على الإسراع بتنفيذ آلية جديدة لتوفير الطاقة لإدارة تعاقد الطاقة energy performance contracting والبصمة الكربونية carbon footprint وإعطاء الأولوية وبذل الجهود المضنية لتوفير الطاقة في العديد من المجالات الهامة كالبناء والصناعة والمؤسسات العامة والنقل.

والعمل بجدية على تنمية الترابط بين المدن وتعزيز التكتلات الصناعي وتكامل الموارد والمزايا التكميلية complementary advantages والتقسيم الوظيفي والتعاون المربح للجانبين، وقد ارتفع إجمالي الناتج المحلي لكل كيلومتر مربع في المنطقة من مليار و240 مليون دولار عام 2007 إلى 3 مليار و130 مليون دولار عام 2013. وازدادت كثافة الاستثمار الأجنبي والمحلي لكل مو من 502 ألف دولار و3 مليون و274 ألف دولار عام 2007 إلى 680 ألف دولار و4 مليون و700 ألف دولار عام 2013، ثالثاً: الاستمرار في تعزيز الوظائف الإيكولوجية للحدائق، والتمسك بتوجيه التصنيف واتخاذ إجراءات تتناسب مع الظروف المحلية وتبسيط الضوء على السمات المميزة والعمل الجاد على تعزيز الإنتاج النظيف والتصنيع الأخضر وتنفيذ الفحص والتدقيق للإنتاج النظيف ومن ثم إنشاء 58 شركة للتكنولوجيا الفائقة و127 مؤسسة تجريبية للاقتصاد الدائري و663 شركة لفحص الإنتاج النظيف و620 شركة معتمدة من نظام الإدارة البيئية وحاصلة على ISO14000. والعمل الجاد على تعزيز تنمية " Big platform economy " اقتصاد المنصات الكبرى" الحدائقية والتحول البيئي الأخضر والاستخدام المكثف للأراضي وتعزيز تنمية التكتلات الصناعية والإدارة المركزية للبيئة ومن ثم إنشاء الحديقة الأيكولوجية الصناعية الوطنية النموذجية والحديقة الإيكولوجية الحديثة وحديقة الخدمات الإيكولوجية الحديثة على مستوى المقاطعات، فضلاً عن تعزيز الكفاءة الكلية والجودة الشاملة والقدرة التنافسية البيئية للاقتصاد القائم على الحدائق.

4. العمل الجاد على التوسع في الإدارة الشاملة والمتكاملة، وبذل الجهود لتحسين جودة البيئة الإيكولوجية الخضراء والارتقاء بها:

أولاً: العمل الجاد على توفير الطاقة، تفعيل التدابير الموفرة للطاقة مثل مبادرة "آلاف أطنان وآلاف المؤسسات" وغيرها من مبادرات توفير الطاقة، وبذل الجهود لمعالجة كثير من الصناعات مثل الطلاء بالكهرباء والصناعة الكيميائية والطباعة والصباغة وتصفيح الذهب flame plating وغيرها، بالإضافة إلى إيقاف أكثر من 148 شركة وتحويلها لتجاوزها معايير أخطار الملوثات وتفريغ الملوثات المنصوص عليها ووقف استكمال 89 مشروعاً ملوثاً، والإسراع بتنقية طاقة الانتاج المتخلفة للوصول للحماية الصارمة للبيئة، وتنفيذ تغويز الفحم (Coal gasification) بمحطات توليد الكهرباء التي تعمل بالفحم والمعالجة البيئية لمصارف المياه بجميع محطات معالجة مياه الصرف الصحي، وهدم الزراعات العشوائية المحيطة بالأنهار والبحيرات الرقابة الصارمة على مصادر التلوث النطاقية للزراعة، واستزراع أحواض المياه المعاد تدويرها (recirculated water)، ويحتل الناتج الإجمالي المحلي لمنطقة كونشان عام 2013 نسبة 22.4% من منطقة سوتشو، وانخفض استهلاك الطاقة من إجمالي الناتج المحلي لمنطقة وانيوان إلى أقل من 0.4 طن من الفحم المعياري وتمثل الانبعاثات الملوثة الأربع الرئيسية أقل من 10/1 من التلوث بمدينة سوتشو كما يبلغ قيمة انتاج الطاقة الكهربائية لكل وحدة 58.9 يوان أي بما يُقدر 1.7 ضعف متوسط مستوى مدينة سوتشو وبلغ معدل إعادة تدوير المياه الصناعية 82.7%، كما يمثل استهلاك المياه العذبة لكل وحدة من القيمة المضافة للصناعة 7.43 مليون يوان / متر مكعب، مما أهلها لنيل اللقب الفخري "المجموعة الوطنية المتقدمة للحد من الانبعاثات"، ثانياً: العمل بقوة على مشروعات المعالجة الخاصة. التركيز على غازات النفايات الصناعية والوقاية على غبار البناء Prevention and control of building dust وعوادم السيارات، لتعزيز الوقاية والمكافحة المشتركة لتلوث الهواء، والعمل على تغيير نظام سيارات الأجرة من النفط إلى الغاز بشكل كامل، وأخذ زمام المبادرة لتنفيذ المنطقة المقيدة restricted zone للسيارات ذات الانبعاثات الملوثة العالية في المقاطعة. وبحلول عام 2015 تم القضاء علي أكثر من 90% من

سيارات "العلامة الصفراء"⁽³⁶⁾، وبلغت نسبة جودة الهواء النقي 75% لعدة أيام متتالية (وفقاً لتقديرات مؤشر جودة الهواء AQI)، فضلاً عن التركيز على حماية مصادر المياه الرئيسية والأنهار والبحيرات، وإنشاء آلية عمل فعّالة طويلة الأجل على طول الأنهار ومصباتها، وتعزيز المعالجة الشاملة للبيئة والمياه، وتحقيق التغطية الكاملة لمرافق معالجة مياه الصرف الصحي في المناطق الريفية، وبلغت معدلات معالجة مياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية والريفية والمحلية 97.5% و 98.39% و 92% كل على حدة، وأصبحت تقنيات مكافحة التلوث وتوفير المياه بالأراضي الزراعية في جميع أنحاء البلاد تحتفظ بالصدارة، فضلاً عن ابتكار وتنفيذ بناء الجدار الاستنادي الإيكولوجي للمجاري المائية، وبناء نمط "تطوير الأنهار والبحيرات في وقت واحد والمصادر المزدوجة لإمدادات المياه"، والمبادرة بمعالجة مياه الشرب في جميع أنحاء البلاد، وتسهيل الضوء على بناء الممرات الخضراء الإيكولوجية على طول الأنهار والبحيرات والطرق وحول مناطق التركيز الصناعي، ومن ثم زيادة المساحات الخضراء الجديدة أكثر من 10 مليون متر مربع سنوياً وتكثيف الجهود للبناء الأخضر في المناطق الحضرية والريفية، وبلغ معدل التغطية الخضراء في المناطق الحضرية 45%، ثالثاً: العمل على بناء القرى والمدن الجميلة، وتم منذ عام 2007 التنفيذ الكامل لنظام التخلص من القمامة في مناطق "التمركز الأسري وتجمع القرى والتنقل بين البلدات وتجهيز المدن"، وبناء محطة حرق النفايات المنزلية ومحطتي لترميم الحمأة (النفايات) الناتجة عن الحياة اليومية و22 محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية و23 محطة لمعالجة النفايات الصلبة الصناعية، وذلك لتحقيق مبدأ "شرب الماء من الصنبور وحرق النفايات بالموقد وشبكة إمداد الطاقة النظيفة"، والارتكاز على إعادة الإعمار البيئي والاستعادة الإيكولوجية، وتحقيق التكامل بين سلسلة المناظر الطبيعية الخلابة للفضاء الإيكولوجي للمناطق السياحية والتاريخية الشهيرة، والواجهة البحرية وغيرها من الموارد، والحفاظ على أراضي الوفرة الخصبة، ومنطقة الأنهار والبحيرات في جنوب المجرى الأسفل لنهر اليانغتسى والمناظر الرعوية الطبيعية وتعميق تنفيذ التعديل الشامل للتغطية الحضرية للبيئة الريفية وتدابير "المعالجات الست الكبرى" للبيئة، وتنظيم حماية القرى القديمة وتخطيط

36- السيارات التي لا تفي بمعايير انبعاث العادم وتسمى أيضاً بالمركبات ذات الانبعاثات الأعلى

القرى الجديدة، واستكمال أعمال المعالجة البيئية في 905 من القرى الطبيعية، واستمرار الارتقاء بمستوى بناء " المدن والقرى الجميلة".

5. فتح جديد في آلية الابتكار، والاجتهاد في التركيز على تحسين منظومة الحضارة الإيكولوجية الخضراء:

أولاً: تحسين آلية مراقبة تطبيق مبدأ سيادة القانون، والتركيز على إنفاذ القانون الإداري في حالة الطوارئ والوساطة في الالتماس البيئي Environmental petition mediation وتحصيل رسوم الصرف الصحي، وإنشاء 8 فرق للحماية البيئية متخصصة في الرصد البيئي والمراقبة وتقييم التأثير البيئي ومردوده وتلبية حالة الطوارئ والدعاية والتعليم والتثقيف البيئي والبحث العلمي والقضاء على النفايات الصلب والإشعاع النووي، ومن ثم إنشاء آلية مشتركة للإنذار المبكر لجودة البيئة لتحقيق تقاسم الموارد والوقاية والسيطرة المشتركة. والسعي لإدراج مبدأ "حماية البيئة بالحكمة" في الإدارة البيئية والاعتماد على تكنولوجيا المعلومات الإلكترونية الحديثة وتطبيق سيادة القانون، واستكمال الترابط الواجب بين نافذة مركز الخدمة الإدارية ومنصة العمل البيئي وعمل جميع المكاتب الأربعة بالرد على الاستفسارات والمعالجة وإعداد التقارير والمراقبة بنسبة مئة في المئة عن طريق الانترنت، بالإضافة إلى إنشاء 12 محطة إلكترونية لمراقبة جودة الهواء و17 محطة لمراقبة جودة المياه و1050 مجموعة من منظومة رصد مصادر التلوث ومراقبتها عبر الإنترنت، وتشكيل " شبكة سكاى الذكية intelligent sky net " لحماية البيئة تغطي المدينة بأكملها، وابتكار إنشاء مكتب شرطة لحماية البيئة والمحكمة البيئية وتشكيل آلية الربط لإنفاذ قانون حماية البيئة واتخاذ إجراءات صارمة ضد أي سلوك ينتهك البيئة ويخالف المعايير البيئية المعمول بها، وتنفيذ عقوبات صارمة ضد شركات الصرف الصحي التي تنتهك القانون ووضع حد لمنع حدوث الظواهر التي تؤثر على البيئة، ثانياً: تحسين آلية التقييم الأخضر، وإدراج البناء الإيكولوجي الأخضر ضمن نظام المسؤولية المستهدفة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ونظام تقييم أداء الكوادر القيادية ومن ثم ارتفع حجم البناء الإيكولوجي في تقييم الأداء داخل البلديات من 11% في بادئ الأمر إلى 15% ولا سيما تقييم الناتج المحلي الإجمالي الأخضر بالنسبة للمدن وابتكار "جائزة التنمية

الخضراء"، وقد تطلب التوقيع على كتاب مسؤولية بناء الحضارة الأيكولوجية والأهداف البيئية السنوية لعمدة المدينة تعزيز آلية المسائلة لضمان استكمال أهداف ومهام التنمية الخضراء بنجاح، والقيام بدور المراقبة الاجتماعية الفعالة والعمل الجاد على تعزيز الكشف عن المعلومات التي تخص السلوك البيئي للشركات وإنشاء نظام نزيه وشفاف للائتمان الأخضر يخص السلوك البيئي للشركات، وتحسين نظام الإشراف الإداري على بناء الحضارة الأيكولوجية الخضراء والتنفيذ الصارم للمشاريع الكبرى ونظام تقييم الأثر البيئي الإقليمي وتنفيذ "حق الفيتو" على المشروعات لإدارات حماية البيئة، وأن يتم كل عام اختيار العشرة الأوائل من شركات التنمية الخضراء وتقديم نماذج متقدمة تتميز بالإنتاج النظيف وتوفير الطاقة وخفض الانبعاثات، ثالثاً: تحسين آلية حوافز الاستثمار، ووفقاً لمبادئ "الاسترشاد الحكومي والاستثمار المتنوع والمشاركة المجتمعية والجمع بين المكافأة والعقاب"، وإنشاء آلية متكاملة للاستثمار المتعدد وتحسينها بحيث تتخذ من الاستثمار المؤسسي والاستثمار الحكومي والصناديق الاجتماعية الإيجابية والمؤسسات المالية هيئات رئيسية للمشاركة في التمويل، واستخدام 10% من الموارد المالية الجديدة في بناء الحضارة الأيكولوجية. وقد تجاوز معدل الزيادة في الاستثمار خلال الثلاث سنوات الماضية أكثر من 10% أي أكثر من 23 مليار يوان. وقد بلغ رأس مال صناديق التعويضات الأيكولوجية عام 2013 مليار و410 مليون يوان، وذلك عملاً بالتوجه الحكومي القائم على "من يحمي هو من يستفيد، ومن يلوث هو من يعوز"، وطبقاً "لمبدأ التعويض المزدوج" تم طرح القضايا المعنية بالتعويضات الإقليمية للموارد الأيكولوجية وتفسيرها، وقد تم تحسين نظام دفع التعويض البيئي عن طريق التحويلات المالية وإنشاء نظام تداول تراخيص انبعاثات الملوثات Pollutant Emission Permit Trading System والاستخدام المدفوع، وتعزيز المشاريع التجريبية لتداول الانبعاثات emission trading، وتحسين آلية "التسعير حسب الجودة Pricing by Quality" لمعالجة مياه الصرف الصحي، وضمان تحقيق المياه الناتجة عن محطات معالجة مياه الصرف الصحي لمعايير الجودة.

البيئة الجيدة هي السلعة العامة لحياة الشعب ورفاهيته حيث أنها أكثر عدلاً وسخاء، وسوف تواصل كونشان في المرحلة القادمة النضال من أجل التميز وإعطاء الأولوية لرسالة الشعب للبيئة والبيئة من أجل الشعب، ومواصلة تعزيز الشعور

بالمسؤولية ورفع مستوى الوعي الفكري وتنفيذ جميع المبادرات لتعزيز التنمية السلسلة للأعمال "الخضراء"، وإطلاق علامة تجارية مكتملة لـ "كونشان الإيكولوجية"، والإسراع ببناء نمط صديق للبيئة موفر للموارد ومحافظ على المجتمع، ومن ثم تطبيق نسخة مطورة وراقية لكونشان لتصبح المنزل الجميل الملائم للعيش الذي يتحقق فيه التنسيق المتبادل بين الحياة الإيكولوجية والتطور الاقتصادي والانسجام بين المناظر الرعوية والنمط الحضري والتناغم بين الإنسان والطبيعة.

الباب الثاني: إنشاء المدينة الريفية البيئية... مدينة سوينينغ

يعتبر يوم التاسع عشر من شهر يونيو 2012 يوماً مشهوداً لا يُنسى في تاريخ سوينينغ، فقد تم فيه إعلان إطلاق اسم سوينينغ على المنتدى العالمي المعني بالمستوطنات البشرية (Global Forum on Human Settlements) في مؤتمر الجمعية العامة للأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو 20+) الذي عقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل، وفي هذا اليوم حصلت مدينة سوينينغ على جائزة "المدينة الخضراء العالمية" ومن ثم برزت سمات سوينينغ لتنال بطاقة المدينة العالمية والذي يعد اعترافاً كاملاً من المنظمات الدولية بمفهوم التنمية الخضراء وبناء المدينة الإيكولوجية الخضراء وثمار المساعي المشتركة بين كل من لجنة الحزب ببلدية سوينينغ والقيادات الرشيدة وصانعي القرار بالحكومة وشعب المدينة بأكمله.

مدينة سوينينغ هي الآن المدينة الرعوية الإيكولوجية الحديثة، ورسخت مدينة سوينينغ في السنوات الأخيرة مفهوم التنمية الخضراء، وتمسكت باعتبار الإنسان هو جوهر أي تنمية خضراء، واعتبرت تنفيذ خطة "تحسين المدينة" و"تحسين البيئة" ضمن خطة المدن الست الكبرى (da Xing) هي نقطة الانطلاق، وأثناء بناء مدينة الحدائق الحديثة (modern garden city) في الوسط والمدينة الرعوية الإيكولوجية في جميع الأنحاء، تم تحسين الجودة الإيكولوجية بشكل متواصل وتعزيز التنمية الحضرية المستدامة، فضلاً عن مواجهه صعوبات القيود المفروضة على الموارد والقدرة الاستيعابية البيئية والتفكير المتواصل في كيفية استكشاف نموذج جديد لتنمية المدينة الخضراء من منظور تخطيط حديث، وطرق تعزيز بناء المجتمع الموجهة نحو الترشيح وكيفية الحفاظ على التنمية المستدامة للمدينة وكيفية تفعيل الأفكار والمثل الخضراء من حيث تخطيط المدينة وبنائها إلى أصغر جزء فيها.

حصلت مدينة سوينينغ على العديد من الجوائز الشرفية منها جائزة أفضل مدينة صحية على مستوى الصين ومدينة الحدائق الوطنية ومدينة السياحة المتميزة بالصين

وجائزة المدينة النموذجية للموئل (المستوطنات البشرية) والبيئة بالصين والمنطقة الإيضاحية الإيكولوجية الوطنية والمدينة الوطنية النموذجية الخضراء والمدينة الوطنية النموذجية لحماية البيئة وغيرها من الأوسمة الشرفية، وبدءاً من مزايا الموارد الإيكولوجية وصولاً إلى مزايا رأس المال الإيكولوجي تسلك مدينة سوينينغ مساراً جديداً للتنمية الخضراء، لبناء مدينة رعوية إيكولوجية حديثة وهي المدينة العالمية الخضراء التي تسعى سوينينغ لتبوءها.

(أولاً): إدارة البيئة وتحسين نوعيتها:

مع تزايد حدة الأنشطة البشرية غير المنضبطة يزداد التأثير السلبي على البيئة في المناطق الحضرية والريفية، ومن ثم تشبثت مدينة سوينينغ بمسار الدمج بين التوجيه الحكومي والمدخلات الاجتماعية من أجل عرقلة تطور هذا الوضع فشرعت في هدم المنازل العشوائية (المساكن والأكشاك الصفيح العشوائية) ونقلها وهدم الأسوار التي تحجز المناظر الطبيعية وتجديدها وتحديث الطراز المعماري كنقطة بداية، وتنفيذ الإدارة الشاملة للبيئة الحضرية والريفية، وذلك لتحقيق الرفاهية والسعادة لشعب المدينة. تعد أعمال معالجة البيئة في المناطق الحضرية والريفية من الأعمال المعقدة التي تنطوي على عدة صعوبات، تركّز مدينة سوينينغ على ست مهام رئيسية أثناء عملية الإدارة البيئية الحضرية، أولاً: التشبث بمبدأ التوجيه الحكومي والعمليات السوقية وهدم الأكشاك والمساكن الصفيح العشوائية وإعادة بناء مرافق 1200 منزل في 24 منطقة حضرية، ثانياً: تحقيق "تخضير كل ما يمكن تخضيره وقابل للتخضير" في المناطق الحضرية من خلال تعزيز الناس للأخضر، وتخضير الشوارع الجديدة وعمل بحيرات صناعية أكثر اخضراراً، وهدم العشوائيات وزراعة الأخضر وهدم الأسوار للكشف عن الأخضر والتخطيط لبناء الأخضر، وبناء أكثر من عشرين حديقة ومنتزه كحديقة بينغيانغ وحديقة تشوخه وحديقة خه دونغ (الأرض الرطبة) والحديقة الثقافية المتحدة بنهر جوانين، وتفعيل البناء الإيكولوجي الأخضر كالوادي الصحي الصيني ووادي الورود وجزيرة سان بينغ (الجزيرة المقدسة)، إلى أن تجاوزت نسبة التغطية الخضراء في المناطق الحضرية أكثر من 40 %، ثالثاً: طبقاً لنموذج تعبئة المساكن الفارغة والتقسيم الدقيق للمناطق الصغيرة والدعم الحكومي والعمليات السوقية، وبناء غرف فصل النفايات في الوحدات السكنية والمناطق

الصغيرة والشوارع من خلال مساهمة المؤسسات، كما يتم جمع النفايات اليومية وتصنيفها ومعالجتها، وقد حققت النماذج التجريبية نتائج أولية مثمرة، رابعًا: إجراء تعديل شامل لطرز المناطق الحضرية وفقًا للمتطلبات الشاملة لتحسين الوظيفة الحضرية وتحسين جودتها، واتخاذ التدابير المختلفة لتفعيل " تعديل أربعة جوانب " وهي الأصباغ الملونة واللافتات الإعلانية للمتاجر ومصاريح الأبواب والجدران الصلبة، وتنفيذ "مشروع أحواض غسيل الوجه" " في المناطق الحضرية وتزيين جدران المساكن وتجميل المباني والسعي لتناسق الألوان بين واجهات المباني بالشوارع الرئيسية، والاهتمام بالسيطرة على الغبار في المناطق الحضرية وبناء مواقع البناء الحضارية ومواقع البناء القياسية، وتجديد الطرق الحضرية وتشجيع استخدام المصابيح الشمسية والموفرة للطاقة والقضاء على الزوايا الميتة والمناطق الخالية من مصابيح الإنارة بالشوارع في المناطق الحضرية، خامسًا: العمل بجدية على حماية البيئة واستثمار ما يقرب من 500 مليون يوان في بناء مرافق الصرف الصحي وتجهيزها، وبناء محطات معالجة مياه الصرف الصحي ومحطات معالجة النفايات، وتحقيق قنوات صرف مياه الأمطار ومياه الصرف الصحي بشكل شامل في المناطق الحضرية الجديدة وإغلاق المدن القديمة التي تصرف مياه الصرف الصحي في بحيرة غوانين وبلغ معدل معالجة مياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية 84%، ومعدل الامتثال لمعايير جودة المياه في مناطق البيئة المائية بالمناطق الحضرية 100%، سادسًا: إجازة الدراجات العامة في المناطق الحضرية، فقد شيدت مدينة سوينينغ شبكة تشغيل الدراجات العامة في المدن المحيطة ببحيرة غوانين البيئية ونهر ليان مانغ عام 2011، وتمتد الخدمة التشغيل لمسافة 30 كيلو متر و38 منفذ خدمة وتضم 790 دراجة، وأكثر من 12000 بطاقة للسكان، ومن ثم أصبحت الدراجات العامة أحد المناظر المألوفة الجميلة في المناطق الحضرية، وفي الوقت الراهن تم تدشين المرحلة الثانية وسوف يتم مد الخدمة لأكثر من 100 كيلومتر وزيادة منافذ الخدمة لـ 109 وعدد الدراجات لـ 2290 ومن ثم سيصبح التنقل الأخضر لقاطني المدن أكثر سهولة وملائمة وتصبح حياة المواطنين أكثر اخضرارًا وسعادة ورفاهية.

(ثانيًا): بناء منظومة مخططة بالكامل وقائمة على نظام إيكولوجي يركز على "التخطيط الأخضر":

الاستعانة بهيئة تخطيط محلية أو دولية متخصصة وعلى مستوى عالٍ لإجراء تعديل شامل في تخطيط المناطق الحضرية، ووضع تخطيط متكامل لوسائل النقل العام واستخدام الأراضي والبناء الإيكولوجي، والتنمية الصناعية وإجراء تخطيط بيئي منهجي للبنية التحتية، وتشكيل أساس لـ "تخطيط مفهوم المدينة الريفية البيئية الحديثة" و خطوط عريضة لـ "التخطيط الشامل للمناطق الحضرية" و "تخطيط نظام الأراضي الخضراء" و "تخطيط منظومة المياه" باعتبارها الجزء الرئيسي، واتخاذ حداثق الأراضي الرطبة وتخطيط بناء المناظر الطبيعية ومنظومة تخطيط شاملة قائمة على النظام الإيكولوجي وتوفير أساسا علميا لحماية البيئة وبنائها، ويلعب تخطيط الحيز الحضري ونسق التنمية الصناعية دوراً حيوياً هاماً في بناء المدينة الإيكولوجية منخفضة الكربون، وتبذل المدينة جهداً مضنياً أثناء عملية بناء المناطق الحضرية وتطورها لتجنب "التمدد العشوائي" و "العنكبوتي"، وبذل الجهود المضنية لاستخدام الغابات ذات المناظر الطبيعية بدلاً من "الغابات الإسمنتية"، والتشبث بالتطور المنظم للمناطق الحضرية والعمل بجدية على بناء منطقة جديدة بيئية خضراء، والتشبث باستراتيجية التنمية المكانية حيث "التمدد شمالاً وجنوباً وتطوير البحيرة وشرقاً وغرباً نحو الجبل" (أي التطور مع مراعاة تضاريس المدينة)، والتركيز على بناء نمط حضري متطور مصمم على هيئة "مدينة واحدة ومنطقتين وخمسة مجموعات سكنية" واستخدام المناظر الطبيعية للفصل بين المجموعات السكنية بالمدينة والربط بينهم من خلال القنوات السريعة، وبداخل كل مجموعة سكنية فكر تنموي طبقاً لـ "مناطق ثلاث وكيان واحد ومدينة منتجة"، والسعي نحو بناء تجمعات سكنية حضرية ومناطق صناعية حدائقية ومحميات بيئية في "كيان حضري منتج موحد"، ومن ناحية أخرى تفعيل إنشاء "التمدن الأخضر" والعمل بجدية على بناء "المدينة الخضراء" و "القرية الجميلة السعيدة". انطلق منذ عام 2014 بناء 20 مدينة صغيرة تتمتع بمناطق خضراء رئيسية و100 قرية جميلة سعيدة كل عام على مستوى المدينة، التشبث بفكرة "الدمج بين البلدة والحديقة والتناغم بين الصناعة والقرية والتنمية المتكاملة"، والسعي لبناء المدينة الخضراء والقرية الجميلة تتميز بالوظائف المثالية والبيئة الجميلة الملائمة للصناعة والصالحة للعيش، والعمل الجاد على نمط

جديد للبناء الحضري المتطور الذي يجمع بين الحداثق الزراعية الإيكولوجية والمدينة الصغيرة الخضراء والتجمعات السكنية بالقرى الجديدة.

(ثالثاً): التخلي عن مشروعات محددة من أجل البيئة:

في الوقت الذي تتمسك فيه بدفع عجلة التنمية ولاسيماً التركيز على تغيير مفهومها، الأمر الذي لا يتطلب الإسراع بمعدل النمو فقط بل يتطلب أيضاً- المزيد من التركيز على جودة هذا النمو، وليس فقط مجرد زيادة كمية بل وإبراز روح المشاركة المجتمعية، وليس فقط الاهتمام الأعمى بما يتمتع به المجتمع حالياً، بل مزيد من الاهتمام لخلق بيئة تنمية جيدة مواتية يتوارثها الأبناء والأحفاد.

قررت مدينة سوينينغ التخلي عن الكثير من المشاريع الاقتصادية الكبيرة من أجل الحفاظ على نظام الأراضي الرطبة والمياه في المناطق الحضرية، وفقدان بعض الفوائد الاقتصادية في الوقت الراهن في مقابل حماية البيئة بقاءها على الأمد البعيد، وفي مجال التخطيط والتنمية الحضرية، تم تخطيط خاص للمدينة وبناء المناطق الحساسة بيئياً والأراضي الهامة بما يتوافق تماماً مع معايير مدينة الحداثق الإيكولوجية الحديثة، ومثال ذلك محطة توليد الطاقة بتانغ جياو التي تم اقتراح إنشائها وكان لها تأثير سلبي كبير على نظام الأراضي الرطبة والمياه، ومن ثم لم تتردد لجنة الحزب بالبلدية والحكومة البلدية في التراجع عن المشروع الذي كان يهدف لإضافة بضع كيلو مترات من أراضي البناء، ومرت جزيرة شين ليان ببحيرة غوانين ب 11 جولة من التخطيط في 10 سنوات، وقع الاختيار في نهاية المطاف علي برنامج الشركة البريطانية التي تقع في المتحف الإيكولوجي الأصلي (the original ecological museum) ، والتخطيط لتحديد موضع جزيرة سان بينغ في مجمع المدينة (Urban complex)، الريفية الإيكولوجية التي اتخذت من التدريب والتثقيف والأعمال الإيكولوجية وحماية البيئة هدفاً أساسياً لها، كما رفضت شي جيازو، وو جيازو عدداً كبيراً من مشاريع التطوير العقاري للبناء على الأراضي الرطبة.

لا تنعكس "نظافة" مدينة سوينينغ في أناقة المدينة ونظامها فحسب، بل تنعكس -أيضاً- في الحفاظ على كمية التخضير في المناطق الحضرية، وقيل بضرورة بناء مزيد من المساحات الخضراء وحدائق الأراضي الرطبة بمنطقة سوينينغ الحضرية،

وذلك لبناء بيئة مليئة ومفعمة بالسحر وذكية، وإضفاء حيوية ونشاط على المدينة بأكملها
ليشعر الناس بنظافتها وأناقتها وليصل سحر مدينة سوينينغ إلى الهدف المنشود.

الباب الثالث: سهول وأنهار وبحيرات ومدينة ثقافية قديمة ... مدينة يانغ تشو الخضراء

منحت حكومة مقاطعة جيانغ سو نهاية عام 2013 مدينة يانغ تشو "جائزة إنجاز البناء الإيكولوجي لجيانغ سو الخضراء في الفترة من 2003 حتى 2012"، ولكونها مدينة نموذجية من حيث شبكة المياه الممتدة عبر السهول في منطقة شرق الصين، ومدينة يانغ تشو هي هبة الطبيعة التي بنت حولها سوراً من الصفصاف مكونة واحة من الغابات والمياه يستمتع بها وبالفوائد البيئية كل من يأتي إليها من عامة الشعب، تبلغ مساحة الغابات في مدينة يانغ تشو في الوقت الراهن حوالي مليون و530 ألف مو ونسبة تغطية الأراضي الرطبة 51.5% ومعدل التغطية الخضراء للمناطق السكنية بالمناطق الحضرية 43.34 % ونصيب الفرد من رقعة الخضراء 19 متر مربع.

(أولاً): "غرفة معيشة خضراء" لكل مواطن:

تعد رؤية مناطق خضراء في كل مكان بمجرد الخروج من المنزل أكبر فائدة منحتها الحكومة للشعب، ويعادل نصيب الفرد - تسعة عشر أمتار مربعة - مساحة غرفة معيشة أي مواطن بالمدينة يملك "غرفة معيشة خضراء"، وقد علقت لجنة الحزب ببلدية يانغ تشو والحكومة البلدية دائماً أهمية كبيرة على أعمال الغابات، ولا سيما بعد دخول القرن 21 ومواجهة المتطلبات الملحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السريعة في المدينة وارتفاع مستوى معيشة الفرد بشكل مستمر تجاه البيئة الإيكولوجية، من ثم اعتبرت لجنة الحزب والحكومة البلدية أعمال تنمية الغابات وتطويرها جزءاً هاماً لا يتجزأ من بناء الحضارة الإيكولوجية ووضعها في مكانة بارزة، وعملت على تعزيزها وفقاً للظروف المحلية والتخطيط العلمي وسلطت الضوء على المناطق الهامة وسياسة التنفيذ خطوة بخطوة والمضي في مسار تنمية جيدة وسريعة لمنطقة شبكة المياه التي تتوسط السهول في المناطق الحضرية والريفية، وأعدت مدينة يانغ تشو "خطة

تنمية صناعة غابات مدينة يانغ تشو" بدءاً من عام 2003 و"خطة منظومة المساحة الخضراء في المناطق الحضرية " و "الخطة العامة لبناء الغابات الحضرية" واحدة تلو الأخرى، وطرحت السمات الحضرية المميزة لـ "السهول والأنهار والبحيرات والمدينة الثقافية القديمة"، كما طرحت هدف " تشييد (جدار مدينة يانغ تشو من الصفصاف الأخضر The Green Willows And The City Walls وبناء دولة الغابات والأنهار"، كما بحثت اتخاذ مسار تنمية "شبكة المياه والطرق والغابات" ومسار تنمية " المناظر الطبيعية الريفية والغابات الحضرية والتكامل الحضري والريفي"، واتخاذ مسار التنمية " لأصول أنواع الشجر (التربة الأصلية لأنواع الأشجار)، وتكوين الطبيعة، وتعظيم الاستفادة من "الطريق إلى التنمية".

اتخذت مدينة يانغ تشو من مشروع التشجير والتخضير سبيلاً لتوفير حياة أكثر عدالة ولزيادة دخل سكان الحضر والريف وتحسين الفوائد البيئية، وذلك لتوجيه الجمهور نحو الممارسة الواعية "زراعة الأخضر وحماية الأخضر وحب الأخضر وازدهار الأخضر"، وطبقاً لمفهوم " التخضير من أجل الشعب والتخضير يعتمد على الشعب والتخضير يفيد الشعب والتخضير يثقف الشعب" يتم ابتكار آلية والعمل على تعزيزها بجدية، وعندما يتعمق مفهوم التخضير في قلوب الناس، تصبح مفاهيم حب الأخضر وزراعته وحماية الأخضر أحد العادات، وأفادت إحصاءات وزارة الغابات بزيادة الأشجار الحضرية والريفية في يوم الشجرة السنوي لتصل إلى 11 مليون شجرة، 80% من الأشجار زرعها المواطنون أنفسهم وفقاً " لخطة عمل مدتها ثلاث سنوات لبناء سور من الصفصاف الأخضر حول المدينة" بمدينة يانغ تشو الجديدة"، قامت المدينة في عام 2013 بتشجير 50 ألف مو من بينهم 35 ألف مو للتشجير الأراضي وزراعة 100 ألف مو من الغابات و15 ألف مو من شجرة شاي الأعشاب وشاي الفاكهة والتي تم زراعتها مجدداً وغيرها من الغابات ذات الكفاءة العالية، كما قامت مدينة يانغ تشو ببناء 100 قرية نموذجية خضراء وحديقة الأراضي الريفية أو حديقة الغابات وقاعدة لتعليم الحضارة الأيكولوجية علي مستوي المقاطعة، كما اتخذت من إقامة التشجير والتخضير وبناء المركز الإيكولوجي نقطة ارتكاز لبناء الحضارة الأيكولوجية وذلك لإفساح المجال كاملاً أمام التشجير والتخضير و"التنمية الاقتصادية وتحسين البيئة"، وبذل الجهود المضنية لتحقيق الأهداف المرجوة وهي أن " تصبح الدولة أيكولوجية والمنطقة جميلة الصورة ويتمتع الملاك بالثروات والمواطنون بالصحة والعافية".

(ثانيًا): الدفع بقوة لتطبيق منظومة المباني الخضراء:

تنفيذ مفهوم الأخضر وإعادة التدوير والكربون المنخفض، والتوسع في عملية البناء الأخضر يلعب دورا محوريا وهاما ولا غنى عنه في تغيير نمط البناء في المناطق الحضرية والريفية والتحول في صناعة البناء والارتقاء بها وكسر عنق زجاجة موارد الطاقة وتحسين مستوى الحياة البيئية في المناطق الحضرية والريفية والإسراع في بناء " يانغ تشو المبتكرة... يانغ تشو البديعة ... يانغ تشو السعيدة "، وإدراج الحضارة الإيكولوجية في عملية البناء في المناطق الحضرية والريفية واغتنام الفرص الاستراتيجية الهامة للتحضر والبناء في المناطق الريفية الجديدة والتشبيث بالتعزيز الشامل وتسليط الضوء على المناطق الهامة، ووفقا للظروف المحلية والإرشاد المصنف والتوجيه الحكومي وتعزيز السوق وارتكازاً على الوضع الراهن والنظرة طويلة الأمد يتم ترسيخ مفهوم دورة الحياة الكاملة، وتغيير نمط البناء في المناطق الحضرية والريفية بشكل فعال، وتحسين كفاءة استخدام الموارد وتقديم إسهامات إيجابية لبناء مجتمع موفر للموارد وصديق للبيئة.

حققت مدينة يانغ تشو في الخطة "الخمسية الثانية عشر" إجمالي مساحة مشاريع بلغت أكثر من 4 مليون متر مربع منها 850 ألف متر مربع أضيفت عام 2010، كما حققت معايير المباني الخضراء ، وتمت إضافة 100 ألف متر مربع لمنطقة هان جيانغ، ومنطقة جيانغ دو، ومدينة إي تشينغ ، وإضافة 80 ألف متر مربع لمدينة غاويو، ومقاطعة باوينغ ، وإضافة 350 ألف متر مربع لمنطقة قوانغ لينغ ؛ وإضافة 40 ألف متر مربع لمنطقة التنمية الاقتصادية والتكنولوجية بالمدينة ، وفي عام 2015 سيتم تصميم المباني الحضرية الجديدة في المدينة وبنائها طبقاً لمعايير المباني الخضراء من الدرجة الأولى وأعلى، وفي عام 2020 سيتم تصميم 50% من المباني الجديدة الحضرية في المدينة وبنائها طبقاً لمعايير المباني الخضراء من الدرجة (النجمة) الثانية وأعلى، وفي نهاية فترة الخطة "الخمسية الثانية عشر" سيتم إنشاء نظام إشراف إداري ودعم فني ونظام خدمات سوقية أفضل للمباني الخضراء وتشكيل خارطة طريق لتكنولوجيا المباني الخضراء وآلية تعزيز العمل التي تتمتع بالسمات المميزة لمدينة يانغ تشو.

تعزيز نطاق البناء الأخضر: تنفيذ استراتيجية التنمية التي تدمج بين التركيز على

تعزيز النقاط المهمة والتوجيه الشامل منذ عام 2014 وصاعدًا، وتلتزم مشروعات الإسكان بضمنان الدولة (للإيجار أو التملك بالتقسيط) indemnificatory housing بالمدينة والمشروعات الاستثمارية الحكومية في المنطقة النموذجية على مستوى المقاطعة والمشروعات الجديدة تلك الأربع فئات من المباني العامة الكبرى بالامتثال الكامل لمعايير البناء الأخضر، والعمل بجدية في نفس الوقت على توجيه بناء المشاريع الجديدة الأخرى طبقاً لمعايير البناء الأخضر.

والعمل بجدية على إنشاء المحافظة (المدينة والمنطقة) النموذجية بالمباني الخضراء، وإجراء التخطيط والبناء في جميع المناطق طبقاً لمفهوم البناء الموفر للطاقة في المناطق الحضرية والريفية الخضراء ومنخفضة الكربون والأيكولوجية والحكيمة والملائمة للعيش، وتبذل كل من مدينة قاويو ومنطقة جيانغ دو الجهد لإعلان إنشاء محافظة (مدينة ومنطقة) نموذجية بالمباني الخضراء والموفرة للطاقة بمقاطعة جيانغ سو عام 2015.

تعزيز نموذج منطقة الأبنية الخضراء: دفع الارتقاء بمدينة قوانغ لينغ الجديدة وإنشاء "منطقة نموذجية للمباني الخضراء والموفرة للطاقة على مستوى المقاطعات"، ومن الضروري أن تنشأ مدينة قوانغ لينغ الجديدة 430 ألف متر مربع من المباني الخضراء في عام 2014 وتُعجل بتنفيذ هذا النمط في مدينة نان خوي الجديدة Nan hui new city ومنطقة التنمية الاقتصادية والتكنولوجية بها، وفي عام 2014 يتم الانتهاء من دراسة خطة تنفيذ المنطقة النموذجية وفحصها، والبداية في بناء 500 ألف متر مربع من مشروع الأبنية الخضراء.

تعزيز تشييد المباني الخضراء في المناطق الريفية والمدن الصغيرة: وتعزيز تطبيق التكنولوجيا الموفرة للطاقة في المساكن الريفية أثناء عملية بناء المناطق الريفية الجديدة مثل الطاقة الشمسية والعزل الحراري وتغليف المباني وتطوير نظام إمداد الغاز المركزي Central Gas Supply System لغاز الأهوار (غاز المستنقعات swamp gas وتغويز القش straw gasification في المزارع والمناطق المنتجة للحبوب الرئيسية وأكثر من 300 من المناطق السكنية المركزية. وفي عام 2014 تم تشكيل عدد من القرى النموذجية على مستوى المقاطعات للمساكن الريفية الخضراء،

وبحلول عام 2015 تتحول كل المحافظات (المدن والمناطق) ذات الصلة بالزراعة ولديها قرى نموذجية للإسكان الريفي الأخضر، وتشجيع القرى والبلدات التي يتوافر فيها الشروط على الإعلان الجاد عن "بلدات خضراء صغيرة مهمة منخفضة الكربون" و"بلدات نموذجية مخططة بالكامل بمقاطعة جيانغ سو".

التوسع في نطاق تطبيق الطاقة المتجددة: والمزيد من تعزيز تطبيق الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية والطاقة الحرارية الأرضية وطاقة الكتلة الحيوية وغيرها في البناء، وقد بلغت مساحة المباني الجديدة التي تستخدم نظام الطاقة المتجددة في الخطة "الخمسية الثانية عشر" 7 مليون متر مربع، وبذلت الجهود لبناء محطات الطاقة في مدينة قوانغ لينغ الجديدة ومنطقة التنمية الاقتصادية والتكنولوجية بالمدينة وتعزيز استخدام الطاقة المتجددة وتوسيعها في المناطق المتجاورة، وتعزيز إدارة توفير الطاقة في المباني العامة، واتخاذ التدابير الأساسية اللازمة للإشراف على توفير الطاقة، وتحسين النظام العام لاستهلاك الطاقة وتدقيق الطاقة وإحصاء استهلاك الطاقة في المباني العامة وتحسين بناء منصة رصد استهلاك الطاقة في المباني على مستوى المدن، ورفع مستوى إدارة توفير الطاقة في المباني العامة، تعزيز نظام إدارة استهلاك الطاقة في المباني والتنفيذ الصارم لأحكام قانون التحكم في درجة حرارة تكييف الهواء في المباني العامة وفي المناطق النموذجية ومختلف أنواع المشاريع النموذجية الأخرى.

الإسراع في ترشيد استهلاك الطاقة وتحويلها في المباني العامة القائمة وتعديلها بالفعل، وضرورة أن تتخذ المباني العامة والمكاتب الإدارية على مستوى المدن والمباني العامة الكبرى تدابير إصلاح ترشيد الطاقة وتوفير المياه، وذلك أثناء عملية الترميم ومقاومة الزلازل وتوسعة المباني وإضافة الطوابق، وأن تتمثل كاملاً لمعايير المباني الخضراء من الدرجة الأولى، أما الترميم الجزئي فيجب أن يلبي التعديل الجزئي متطلبات ومعايير المباني الخضراء وتكلفة ترشيد استهلاك الطاقة وتحويلها لمباني المكاتب الإدارية المعتمدة وإدراجها في الميزانية المالية للحكومة المحلية، وبلغت مساحة المباني العامة الموفرة للطاقة والمعدلة في الخطة "الخمسية الثانية عشر" مليوناً و500 ألف متر مربع، ويجب البدء في تنفيذ مشاريع تجريبية لترشيد استهلاك الطاقة وتعديلها في المباني السكنية القائمة بالفعل، كما يجب على

الحكومة بكافة مستوياتها إدراج تدابير ترشيد استهلاك الطاقة وتعديلها في المباني السكنية القائمة في الخطة السنوية الجديدة وتنفيذها تدريجيًا، والتركيز على تنفيذ ترشيد استهلاك الطاقة وتعديلها كتحويل الأسقف من مسطحة إلى منحدر flat-to-sloping roof conversion وتطوير المباني والأبواب والنوافذ القديمة، مع الأخذ في الاعتبار أساليب تحويل تسخين المياه إلى الطاقة الشمسية والإضاءة الموفرة للطاقة في المباني والشوارع، وتنفيذ شروط ترشيد استهلاك الطاقة وتحويلها بشكل متكامل في الخطة "الخمسية الثانية عشر"، وبذل الجهود المضنية لإتمام مهام ترشيد استهلاك الطاقة وتحويلها في المباني السكنية القائمة التي تبلغ مساحتها 450 ألف متر مربع.

تطوير مواد البناء الخضراء: والتوجيه لتطوير استخدام الخرسانة عالية الأداء والصلب عالي المقاومة وتعزيز استخدام الصلب عالي المقاومة 400- ميجا باسكال فأكثر وتوسعة استغلاله، والدفع بقوة في اتجاه تطوير الخرسانة والمخروط الجاهز، كما تحظر المناطق الحضرية خلط الخرسانة والمخروط في مواقع البناء بشكل صارم ، وبحلول عام 2015 حظرت بعض المناطق الحضرية والريفية علي المواقع خلط المخروط ،وقد حققت 30% من القرى والبلدات معايير استخدام الأسمنت السائب في القرى والبلدات النموذجية، كما حظرت إنتاج الطوب الطيني الصلب واستخدامه والحد من إنتاج مواد الجدار walling material التي تتجاوز كمية الطين بها أكثر من 20%، وتعزيز صناعة الطوب من الرواسب الطينية (الطمي) للأنهار، وفي عام 2014 قامت البلديات بحظر استخدام منتجات الطين على مستوى المدينة.

نفذت مدينة يانغ تشو نظام الحماية البيئية والإيكولوجية بصرامة شديدة للتحويل المتطور وبناء الحضارة الإيكولوجية، كما أوضحت مدينة يانغ تشو أن كل مقاطعة (مدينة، منطقة) قامت ببناء ما لا يقل عن مركز إيكولوجي تبلغ مساحته عشر كيلو متر مربع، ومع تنفيذ مشروع " المدينة المحاطة بأشجار الصفصاف " و"المياه النقية والسماء الصافية"، أصبحت الحياة الإيكولوجية ملائمة تمامًا للعيش وتعد المورد الأول وعلامة تجارية أولي لمدينة يانغ تشو .

الباب الرابع: تحقيق التكامل بين الثقافة الإنسانية والطبيعة ... مدينة

نينغ قوا

تقع مدينة نينغ قوا جنوب شرق مقاطعة آنهوى، وتعد واحدة من أهم مدن المناطق الجبلية بمقاطعة انهوى، ويطلق عليها "الأرض ذات الجبال التي يتخللها الأنهار والقرى والطرق"، وتبلغ مساحتها 2487 كيلو مترا مربعا وعدد سكانها 380 ألف نسمة. لم يكن موقع مدينة نينغ قوا في بادئ الأمر يُمثل ميزة المحرك الأول في الأسواق ولكن في السنوات الأخيرة تم تحديد مسار التنمية الخاصة بها، واكتشاف مسار التنمية الخضراء والتنمية الشاملة والتنمية المبتكرة الذي يتسق مع التطور الفعلي لمدينة نينغ قوا، ومن ثم نالت لقب واحدة من "أفضل 100 مقاطعة في التنمية بالمدن المتوسطة والصغيرة بالصين" لمدة 5 سنوات متتالية، وأدرجت في قائمة المدن الصغيرة والمتوسطة العشر الأوائل في الصين، كما تم تصنيفها من فئة المدن والمحافظات ذات القوة الاقتصادية الشاملة التي تتمتع بالتنمية العلمية بين محافظات المقاطعة، وباعتبار مدينة نينغ قوا رائدة في مجال التنمية الاقتصادية في مقاطعة آنهوى، تشبثت بتغيير الخط الرئيسي لنمط التنمية والتزمت دائماً باتخاذ مفهوم الحضارة الإيكولوجية دليلاً ومدينة الحضارة الإيكولوجية موقعاً محدداً، كما قامت بتعزيز البيئة الحضرية والتحضر البيئي بقوة، وسلطت الضوء على التشبث بالتدابير الهامة كالاستخدام المقتصد والمكثف للأراضي وتعزيز التطور الأخضر منخفض الكربون وبناء المدينة الإيكولوجية الصالحة للعيش، ومن ثم تحقيق البناء الحضري الجديد وثماره الملموسة.

(أولاً): تطوير اقتصاد التدوير يعزز التنمية الخضراء:

(1) تحسين تصميم الفضاء الصناعي:

للتصدي للممارسات الخاطئة للإيكولوجية الصناعية والتمركز العشوائي في

المناطق والمحافظات، تم الإسراع بتحويل نمط التنمية الصناعية من التخطيط غير المنضبط بالمحافظات والأقاليم المتجانسة التقليدية إلى التخطيط الوظيفي المنضبط، وتعديل استراتيجية التخطيط الصناعي الشامل وتحسينها على مستوى المدن كلها، وبذل الجهود المضنية لتشكيل نمط جديد للتنمية واسعة النطاق لتحقيق التنسيق المتبادل بين التنمية الصناعية والموارد والبيئة و التجمعات الصناعية (التكتلات الصناعية) ذات الكثافة العالية وتسييل الضوء على المزايا الصناعية والتوزيع المنصف للمؤسسات وتوضيح الخصائص الإقليمية، أولاً: إعطاء الأولوية لتحديد التقسيم الوظيفي للمناطق الإيكولوجية الرئيسية في مقاطعة أنهوي، ومن ثم تقسيم المدينة لأربع مناطق وظيفية رئيسية كبرى هي: "منطقة السياحة والزراعة، ومنطقة المحميات الطبيعية، والمنطقة الثقافية والتجارية، والمنطقة الصناعية الجديدة"، كما تم توضيح الاتجاه الإنمائي والموضع الرئيسي لكل منهم. وفي الوقت نفسه، إنشاء آلية تعويض عن المصالح الإيكولوجية، وإجراء الفحص وفقاً لعدة عوامل مختلفة مثل القيمة الإيكولوجية للأقاليم الوظيفية وتكاليف الحماية الإيكولوجية وتكاليف فرص التنمية وغيرها من العوامل، والاستخدام الشامل للوسائل الإدارية والسوقية، وضبط علاقة المصلحة بين مختلف الأقاليم الوظيفية، ثانياً: طبقاً لمتطلبات "القاعدة الاقتصادية، والتصنيع الأساسي، والتكتل الصناعي"، يتم الاعتماد على القاعدة الصناعية القائمة لتشكيل نواة من الإقليم الحضري الرئيسي في المدينة وثلاثة دعائم من منطقة التنمية الاقتصادية والتكنولوجية بمدينة نينغ قوا ومنطقة الحداثق الصناعية الإيكولوجية بالموانئ والمنجم السياحي الإيكولوجي الأصلي في خليج تشينغ لونغ أي" نواة واحدة وثلاثة تكتلات" للتحويل للتخطيط الشامل للنقل الصناعي المقبول، ومن ثم تعزيز الارتقاء بالتحويل لمناطق حداثق، ثالثاً: وفقاً لمبدأ التكتل الصناعي العالي الكفاءة، يتم تصميم التوجيه العلمي لتوزيع التكتل الصناعي المماثل، والعمل بنشاط على تعزيز بناء "حديقة داخل الحديقة"، كما تقوم منطقة الحداثق الصناعية الإيكولوجية بالموانئ على العمل بجدية لتخطيط بناء عدد من الحداثق الصناعية الخاصة التي تستخدم مواد البناء الموفرة للطاقة وتطبق الطاقة الجديدة، والمعلومات الإلكترونية، وذلك طبقاً لأهداف المنطقة النموذجية القائمة على الاقتصاد منخفض الكربون واقتصاد التدوير، ووفقاً لمبدأ التكتل الصناعي ذات الكفاءة العالية، مما يجعل منطقة الحداثق تصبح حقاً بمثابة منطقة الحداثق

الإيكولوجية التي تقوم بإعادة تدوير المواد بكفاءة عالية، وتحقيق الاقتران المتبادل بين الشركات وتستخدم موارد النفايات كاملة وتحقق التعايش والانسجام بين البيئة الطبيعية المحيطة والبيئة الملائمة للمعيشة.

(2) إنشاء منظومة صناعية حديثة:

دفع تحول التنمية الصناعية من الاستثمار المرتفع والتلوث المرتفع والاستهلاك المرتفع للطاقة والمردود المنخفض إلى الاستثمار المنخفض والتلوث المنخفض والاستهلاك المنخفض للطاقة والمردود المرتفع، وتحقيق تحول النمو الاقتصادي من التنمية واسعة النطاق إلى التنمية عالية الجودة، أولاً: تعزيز الصناعات ذات التكنولوجيا الفائقة التي تركز على الصناعات التحويلية المتقدمة وتوسيعها، وتعديل الصناعات التقليدية والارتقاء بها، وذلك من خلال الابتكار العلمي والتكنولوجي وإعادة هيكلة الكسب الغير المشروع وتشغيل رأس المال وغيرها من الوسائل، وتحسين تخصيص الموارد على الصعيد العالمي يحقق التغيير والارتقاء، والإسراع بعملية تطوير الصناعات الرائدة واستغلال الطاقة الجديدة والصناعات التحويلية المتقدمة، والعمل بجدية على تطوير المعدات الطبية وغيرها من الصناعات الرائدة، وبناء التكتلات الصناعية الجديدة، وتعزيز قطب نمو جديد، ثانياً: الأولوية لتطوير الصناعة الخضراء القائمة على الصحة والترفيه، وتنفيذ مشروع تعزيز التصنيع الزراعي، وتسريع بناء الحديقة النموذجية الإيكولوجية العلمية الزراعية وحديقة صناعة المواد الغذائية، وتعزيز نمو المؤسسات الرائدة في مجال الزراعة، والسعي من أجل إقامة قاعدة نموذجية للتصنيع الزراعي على المستوى القومي. والعمل الجاد على تطوير الغابات الحديثة والزراعة الخضراء العضوية، وتوسيع نطاق قاعدة إنتاج الأغذية الخضراء والعضوية، ومن ثم تعزيز الجودة والسلامة الزراعية وإقامة العلامة التجارية للمنتجات الزراعية، وتحقيق التنمية المركبة من الزراعة والغابات وتربية الحيوانات وصناعة المصايد fishery industry، فضلاً عن إقامة أشهر قاعدة وطنية لإمداد وإنتاج الأغذية الخضراء العضوية على مستوى البلاد، ومن ثم بناء منطقة نموذجية دولية للسياحة والثقافة جنوب أنهوى باعتبارها فرصة لتسريع بناء المواقع السياحية، وتعميق فحوى الثقافة الزراعية farming culture، والدمج بين العوامل الرئيسية للإنتاج الزراعي وموارد المناظر الطبيعية، وتعزيز التنمية المشتركة بين

عطلات الأعمال والصحة الترفيهية، والتجارب السياحية وغيرها من المنتجات المعنية، والسعي لبناء منطقة نموذجية وطنية للسياحة الإيكولوجية، ثالثاً: تنمية صناعة الخدمات الحديثة القائمة على الاقتصاد الإبداعي creative economy، وإعطاء الأولوية لتطوير الخدمات المالية والخدمات اللوجستية وخدمات التكنولوجيا الفائقة وخدمات الأعمال والخدمات الإنتاجية الأخرى، وتحسين الكفاءة الإنتاجية عن طريق استقطاب توزيع الموارد عالية الجودة والتي تتميز بالمردود المرتفع. العمل على دفع تنمية الاقتصاد بقوة Headquarters Economy، وتسريع التنمية في ظل عدم زيادة موارد مدينة نينغ قوا وبدون تدمير للبيئة، والعمل بجدية على توسيع نموذج التجزئة الجديد new retail model لصناعة الخدمات كالتيجارة الإلكترونية ومشغلي الشبكات CBD وتجارة الكربون carbon trading وغيرها، والارتقاء بمستوى تطوير صناعة الخدمات الحديثة.

(3) العمل الجاد على تطوير اقتصاد التدوير:

التمسك بمفهوم اقتصاد التدوير المطور بطريقة علمية، والعمل بجدية على بناء نظام الشبكة الصناعية الإيكولوجية Ecological industry network system وإنشاء آليات إعادة التدوير وتقاسم المنافع في عديد من الجوانب كالطاقة والمواد والبنية التحتية والمعلومات، والحد من تصريف النفايات وتعظيم الاستفادة الاقتصادية والمنافع الإيكولوجية والبيئية والفوائد الاجتماعية، ومن ثم حققت جهود تطوير الاقتصاد التدويري بمدينة نينغ قوا ثمارها المرجوة بعد عدة سنوات، وتم تشكيل مبدئي لنظام صناعة الاقتصاد التدويري حيث يوجد 26 مؤسسة نموذجية من بينها 10 مؤسسات زراعية و13 مؤسسة صناعية وثلاث مؤسسات خدمية.

(ثانياً): بناء مدينة إيكولوجية صالحة للعيش:

طبقاً لمبدأ "المزج بين الثقافة الإنسانية والطبيعة"، كرست مدينة نينغ قوا جهودها في بناء المدينة لجعل سكان المدينة يستمتعون بالبيئة الطبيعية الصحية، كما قامت بتحسين خدمات الوظائف الحضرية Urban functions Service تدريجياً، ومن خلال نقطة انطلاق عالية لإعداد التخطيط الحضري، الإسراع في بناء المناطق

الحضرية بمستوى عال، وتعزيز الإدارة الحضرية بكفاءة عالية، لتحقيق التنمية الخضراء والتنمية المنسقة للحضر.

(1) الانطلاق من نقطة عالية للعمل على التخطيط الحضري:

أن يتخذ التخطيط الحضري نسقاً متقدماً، وفقاً لتحديد الموقع الاستراتيجي " للمدن الصغيرة والمتوسطة الحديثة التي تبني الحضارة الإيكولوجية "، وتمت دعوة مركز بحوث العلوم البيئية الإيكولوجية بالأكاديمية الصينية للعلوم research Center for Eco-Environmental Sciences, Chinese Academy of Sciences والتصميم الحضري والتخطيط بجامعة تونجي بشنغهاي shanghai Tongji Urban Planning & Design Institute وغيرها من وحدات التصميم الشهيرة عالمياً، وإدراج الخطة الشاملة ضمن مفهوم الدمج بين الحضارة الصناعية والحضارة الإيكولوجية على المستوى العالمي، وإدراج المفاهيم الحديثة كالإيكولوجية وحماية البيئة والحفاظ على الموارد وغيرها ضمن الخطة الحالية. لكي يتمتع التخطيط الحضري بالمنهجية، يجب أن يتم التركيز على توحيد مختلف أنواع التخطيط أثناء عملية إعداد التخطيط لتحقيق الدمج العضوي بينها وعملاً بمبدأ "خطط متعددة مدمجة"، وتشكيل منظومة تخطيط تعتمد بالكامل على العلم والمعرفة التكنولوجية العلمية وتلائم الواقعية وتعكس التفرد.

(2) الإسراع بالبناء عالي المستوى في الحضر:

تعزيز التحول الحضري بالمناطق القديمة والارتقاء بها طبقاً لاستراتيجية شاملة "لتحسين المدينة الرئيسية والتقدم شمالاً والتوسع غرباً وأولوية الجنوب ونقل الشمال وتنمية التجمعات السكنية"، والإسراع بتطوير المناطق الجديدة شمال المدينة، والانطلاق من نقطة عالية لتخطيط المناطق الجديدة غرب النهر والإسراع ببناء المرافق العامة كالطرق الحضرية وخطوط أنابيب الغاز الطبيعي والحدائق الحضرية ومشاريع المياه البيئية، وتحسين التنسيق بين مختلف الوظائف الحضرية لتعزيز الدور الريادي والمحوري للحضر.

بناء شبكة مواصلات ونقل مناسبة: تنفذ مدينة نينغ قوا استراتيجية كبيرة

لتطوير النقل وهي " الاتصال بالشبكات الكبيرة الخارجية والتركيز على التنسيق بين شبكة الطرق الداخلية"، والعمل الجاد على بناء هيئة نقل حديثة ثلاثية الأبعاد تتميز بالسلاسة والراحة في الداخل وسريعة المنال وفعالة بالخارج، وتحسين التدريجي للمرافق والخدمات العامة، والإسراع في بناء المرافق العامة مثل خطوط أنابيب الغاز الطبيعي والحدائق الحضرية ومشاريع البيئة المائية، وتعزيز بناء إمدادات المياه والصرف والكهرباء والاتصالات وغيرها من المرافق، والارتقاء بمستوى الخدمات العامة بالحضر. والعمل بجدية على تخضير الحدائق، Landscaping عملت مدينة نينغ قوا أثناء البناء الحضري المناطق على اتخاذ البيئة الإيكولوجية الحضرية وتشجير الحدائق هدفًا رئيسيًا من بناء المناطق الحضرية، وتنفيذ استراتيجية المدينة الإيكولوجية بجدية، أولاً: الاستفادة الكاملة من المناظر الطبيعية القائمة مع بناء المساحات الخضراء العامة وتحسين وبناء كل الحدائق وفقا للظروف المحلية، ثانيًا: بلغ معدل انتشار تشجير الطرق الحضرية 100% أثناء تصميم لأنواع الأشجار وتشجير الشوارع والارتكاز على أنواع الأشجار حسب نوع التربة الأصلية لتحقيق التنوع، والاهتمام بالدمج بين المناظر الطبيعية وطبيعة الطرق لتحقيق مشهد مختلف ومنظر جديد مع كل خطوة وتكيف الحس البصري للإنسان مع المناظر الطبيعية وزيادة الشعور بجمال الطبيعة، ثالثًا: من أجل ضمان بيئة ملائمة للعيش، من الضروري استهداف الأراضي الخضراء أثناء التخطيط، وأن يصل معدل التخضير في المناطق الصغيرة حديثة البناء أكثر من 35%، ومعدل تخضير الأحياء الصغيرة المُحدثة في المدن القديمة 25% وقد وصلت نسبة المساحات الخضراء في المناطق السكنية بالمدينة في الوقت الراهن إلى 44.7 هكتار. رابعًا: ابتكار حزام حماية الغابات على جانبي طرق مقاطعات المناطق الحضرية وعلى امتداد ضفتي نهر دون دينغ ونهر شين دينغ لأنه يلعب دورًا محوريًا في التصدي للرياح والأتربة، وتحسين نوعية الهواء والحد من تأثير الجزر الحرارية الحضرية في الحضر.

الباب الخامس: الجهود المبذولة لبناء محافظة بيكسيان أكثر روعة

وجملاً وأكثر إيكولوجية وأكثر جودة وثراء

تقع محافظة بيكسيان في قلب سهل سيتشوان الغربي وفي الضواحي الشمالية الغربية لمدينة تشنغدو، وتحتل المرتبة الأولى كمنطقة للري بالجابدية بمشروع الري بمدينة دو جيانغ يان، وتعد -أيضاً- القناة الهامة في مدينة تشنغدو التي تربط بين دو جيانغ يان - المنطقة السياحية الخلابة الشهيرة- وجبل تشينغ تشانغ شان ومنطقة هوانغ لونغ ومنطقة تشيو تسي قوو -وادي القرى التسع المحصنة-، وتعد -أيضاً- منطقة هامة لحماية الموارد المائية الصالحة للشرب بمدينة تشنغدو.

تضم المحافظة 6 بلدات (بمكاتب فرعية للمقاطعة) و218 قرية (تجمع سكني)، وتبلغ مساحتها 438 كيلومتراً مربعاً، وفي نهاية عام 2013، بلغ عدد السكان المقيمين بها 9 مليون و669 ألف نسمة، وبلغ عدد السكان المسجلين بها 5 مليون و885 ألف نسمة، كما صنفت القوة الاقتصادية العامة لمحافظة بيكسيان ضمن "أقوى عشر محافظات" لمدة 19 عام متتالية، كما حصلت على العديد من الجوائز والأوسمة لتمتعها بقدرة تنافسية اقتصادية أساسية على مستوى البلاد وتصنيفها ضمن أقوى مائة مدينة تملك إمكانات استثمارية ضخمة في الصين، كما فازت بلقب المقاطعة الوطنية المتحضرة، كما صُنفت من بين أعلى 100 مقاطعة في التنمية العلمية بالصين ولُقبت بالمحافظة الإيكولوجية الوطنية، وأُطلق عليها المحافظة النموذجية للسياحة الريفية والترفيهية والزراعية.

الحرص على إنشاء المحافظة الإيكولوجية وتعزيز التنمية العلمية الذي يتطلب بالضرورة التمحور حول هذا المكان "شودو"⁽³⁷⁾ الغني بالمياه الرطبة العذبة ومحافظة بيكسيان الإيكولوجية، وبذل الجهود لبناء "محافظة جميلة ورائعة وأكثر إيكولوجية

37- . عاصمة دولة تشو القديمة.

وجودة وثراء، وهي أكثر أيكولوجية من حيث "المظهر" وجميلة وأكثر جودة من حيث "الروح"، وأكثر ثراء من حيث "الأساس"، فيكمن المحتوى المحدد للدعم في: توضيح المزايا الإيكولوجية، أي خلق بيئة إيكولوجية جيدة وإظهارها بشكل كاف لمحافظة بيكسيان (مدينة بي دو تخلق وتجعل الدور الذي تلعبه المزايا الإيكولوجية كافيًا، واستنادًا على الحقائق الريفية الجيدة الموجودة بالفعل، وتحويل محافظة بيكسيان التي تبلغ مساحتها 400 كيلو مترًا مربعًا إلى حديقة إيكولوجية ومنطقة طبيعية مفتوحة، وتحويل المزايا الإيكولوجية الممتعة إلى قدرة تنافسية قصوى في مجال التنمية الاقتصادية، ومن ثم تصبح مكانًا جيدًا للاستهلاك السياحي، ومكانًا أمثل للأعمال التجارية المنزلية، وتسليط الضوء على السمات الصناعية المتميزة يعني أن تصبح الإيكولوجية والارتقاء هي السمة المميزة للصناعة في محافظة بيكسيان، ومن ثم تحقيق المستهدف من خلق مدينة صغيرة المساحة خالية من التلوث وقيمة انتاج كبيرة، وكفاءة عالية وإقامة منظومة صناعية إيكولوجية تركز على الزراعة والصناعة الإيكولوجية وصناعة الخدمات الحديثة، والتنمية الحضرية المتزامنة للريف والمدن تعني اكتمال أكثر للآلية الشاملة لمناطق الحضرية والريفية، وتزامن تنمية المناطق الريفية الحديثة والمناطق الحضرية الحديثة يعني استمرار الارتقاء بمستوى كفاءة الخدمات العامة الأساسية بحيث تتحول إلى نمط نموذجي شامل للمناطق الحضرية والريفية على مستوى المدن والمقاطعات، وتعتبر أجواء الثقافة الإنسانية الغنية مظهرًا من مظاهر الثقافات الغزيرة والمتنوعة في محافظة بيكسيان، كما تزدهر المشروعات والصناعات الثقافية التي تتمتع بروح ثقافية وشخصيات إنسانية مميزة ومن هنا تزداد القوة الثقافية الناعمة بشكل ملحوظ، ويعني تحقيق رغد ورفاهية الحياة وأن يصبح سكان المناطق الحضرية والريفية أكثر ثراء والمجتمع أكثر انسجامًا وسلامًا، والمبادرة بتنفيذ مجتمع مزدهر رغيد العيش وراقي وتصبح حياة المواطنين أكثر راحة ودفعًا.

ولتحقيق الهدف المذكور آنفًا -بناء محافظة بيكسيان الجميلة الرائعة- ينبغي التثبت بأفكار التنمية "الأولوية الإيكولوجية والجودة أولاً وعيش المواطن هو الأساس وتزامن التحديثات الأربعة"، وتعني "الأسبقية الإيكولوجية" التركيز على التنمية واتخاذ القرارات وتنفيذ المشاريع والأخذ بعين الاعتبار، أولاً حماية البيئة والحماية الإيكولوجية، كما ينبغي بذل الجهود المضنية حتى يصبح ""الناتج المحلي الإجمالي

الأخضرGDP" مطلبًا تسعى وراءه مختلف الإدارات بجميع المدن، ليصبح "مفهوم الإنجازات الخضراء" مطلبًا تسعى وراءه جميع الكوادر على كافة المستويات، وأن يصبح "مفهوم الإنتاج الأخضر" مطلبًا تلهث خلفه الغالبية العظمى من الشركات، وأن يصبح "مفهوم الاستهلاك الأخضر" مطلبًا يسعى وراءه المجتمع بأسره، وتحقيق الجودة يعنى ضرورة صياغة ومتابعة المعايير الأعلى في العديد من الجوانب كالتنمية الصناعية والبناء في المناطق الحضرية والريفية والتركيز على الجودة والخصائص والدلالة والاهتمام بالتدقيق والتنقيح والجودة.

(أولاً) تنفيذ مشروع تحسين البيئة الإيكولوجية:

إن بناء محافظة بيكسيان الجميلة الرائعة يتطلب بالضرورة أن تكون البيئة الأيكولوجية هي الأساس، وفقاً لمتطلبات "بناء الحداثق والمناطق ذات المناظر الخلابة الكبرى"، يتم العمل على إقامة محافظة نموذجية قومية تتمتع بالحضارة الإيكولوجية ومدن بالمحافظة الحداثق الوطنية لتكون نقطة انطلاق، وفي نفس الوقت الذي نحافظ فيه على المناظر الخلابة "للحداثق الريفية غرب سيتشوان"، وتزداد جهود استعادة الحياة البيئية وإعادة إعمار البيئة وترميمها، وبذل الجهود المضنية لبناء المناظر الرائعة "شودو" (عاصمة دولة تشو القديمة) التي تتمتع بالمياه الرطبة العذبة والمدينة الخضراء المفعممة بزهور الرندرة ورائحتها الذكية"، مما يزيد من اكتمال النظام الأيكولوجي بالمنطقة وضمان جودة المياه والهواء بالمحافظة.

أولاً: مياه مشرقة: قال كونفوشيوس: "الرجل الحقيقي كالجبل والرجل الحكيم كالمياه"، المياه هي رمز جودة حياة المدن وروحها، ومياه مشرقة تعني ضرورة جودة المياه وشفافيتها، وفي الوقت نفسه ينبغي إظهار المياه وكشفها بحيث تكون مرئية للناس وودودة وقريبة تركز البيئة الداخلية على المياه المتدفقة بالأنهار الثمانية وينفذ العديد من مشروعات كاملة كالتجريف وإزالة الرواسب والتبطين الإيكولوجي واعتراض مياه الصرف الصحي ومنعها وبناء حزام غابات على الأنهار الرئيسة إلخ هذه المشروعات، وإعادة رسم صورة بسيطة وطبيعية للشواطئ الخضراء والمياه النظيفة لمياه الأنهار، وضمان إدارة كل الأنهار لتصبح منظراً طبيعياً متدفقاً وحديقة مزينة، ولاسيما نهر توه وغيره من مسارات الأنهار الأخرى التي تتدفق خلال منطقة

التخطيط الحضري، والتخطيط عالي الجودة وتشديد عدد من الواجهات البحرية والمناظر الطبيعية ذات المياه الممتعة الغنية بالمناخ الثقافي الخصب، ومن ثم تصبح معلما جديدا لتعزيز جودة المناطق الحضرية، والعمل بجدية على تنفيذ مشروعات ترشيد استهلاك المياه، والتخطيط لانتقال المزارعين المقيمين بمناطق محميات الموارد المائية الصالحة للشرب وترسيم الخط الأحمر الإيكولوجي، والحرص على بناء عدد من الأراضي الرطبة الإيكولوجية ومناطق التربة الإيكولوجية، وبناء مناطق حماية الموارد المائية بحيث تكون منطقة رمزية للزراعة العضوية الإيكولوجية ومقصداً جديدا للسياحة الإيكولوجية، وبدأت محافظة بيكسان في عام 2013 تنفيذ 13 مشروعاً لحماية الموارد المائية تشمل توسعة الأراضي الرطبة والانتقال الإيكولوجي ومشاريع الحماية والوقاية وغيرها، وبناء غابات حماية الموارد المائية و350 مو من الأراضي الرطبة، وتعزيز المراقبة الرقمية والإدارة الشبكية الكاملة لمناطق حماية مصادر المياه الصالحة للشرب، ومن ثم وصلت جودتها لنسبة 100%.

ثانياً: تعزيز الأخضر: التنفيذ الجاد لمشروعات تضير المناطق الحضرية والريفية واستعادة الغطاء النباتي البيئي وبناء المناظر الطبيعية، والتشبت بزراعة الأشجار الكبيرة وتعظيم زراعة الأشجار وتنوع زراعة المزيد من الأشجار وزراعة الأشجار الجيدة وتشكيل بيئة جميلة تتمتع بالأشجار المصطفة المظلة للشوارع والمغطاة بالزهور الملونة ومناظر طبيعية متوفرة على مدار الأربعة فصول، لتصبح بلادنا-حديقتنا منصة الأكسجين الطبيعي، ولا يجب أن تعتمد زراعة الزهور وغرس الأشجار على الجودة والتكلفة فقط بل من الضروري ابتكار آلية جديدة يكون سهولة الحياة والعيش المناسب ومشاركة كافة أطراف المجتمع هي الفيصل، وأثناء التركيز في الحفاظ على غطاء النباتات المحلية تتخذ العديد من التدابير لـ"رؤية النباتات الخضراء" و"هدم القديم وتحديث بالأخضر" و"زيادة الأخضر ثلاثي الأبعاد"، وإنشاء عدد من الحدائق الخضراء الترفيهية والمزخرفة، وتشكيل مناظر طبيعية تتميز بـ"شارع واحد وسمه واحدة" خاصة تلك الطرق العامة الرئيسة، وإنشاء حزام نموذجي من المناظر الطبيعية والإيكولوجية.

أُطلق على محافظة بيكسيان اسم "مدينة الرندندرة أو مدينة الأزالية"⁽³⁸⁾، لذلك كان

38- نبات الرندندرة. من النباتات الخشبية سواء مستديمة أو نفضية ولها أزهار جميلة ومنها حوالي 1000 نوع وبألوان جميلة تعتبر الزهرة الوطنية لدولة النيبال.

من الضروري زراعة مجموعة متنوعة من هذه الأصناف المتلفة لإضفاء سحر على "مدينة الرندرة" والاهتمام بالاستفادة من التميز بتوافر قاعدة "موطن فن تقزيم الأشجار-البونساي"⁽³⁹⁾ وزراعة الزهور والمشاتل، وتحسين جودة التخضير والتجميل بالمنطقة وزراعة مشاتل الزهور على امتداد الطرق وبناء مشهد حضري والبحث عن التخطيط الأمثل والإدارة الدقيقة وتحقيق التناوب والتبادل المتفرق والكثيف Alternative sparse and dense والتوزيع الانسيابي well-proportioned distribution والرؤية الشفافة Transparent vision بحيث يمكن المواطنين والسائحين الاستمتاع بالمناظر الطبيعية الخلابة للحدائق الرعوية غرب سيتشوان- رؤية بانورامية-، ويعزز هدم المساكن (العشش والعشوائيات) ونقل البعض الآخر لبناء مناطق إيكولوجية حول المدينة وفقا لمعايير مرتفعة يطلبها بناء "اللؤلؤة الأيكولوجية" لمحافظة بيكسيان وحتى مدينة تشنغدو.

ثالثاً: معالجة التلوث: الأصل أن ننطلق من المصدر من معالجة المشكلة؛ أي معالجة كل من الأعراض والأسباب الجذرية، والتمسك بمشروعات جديدة لحماية البيئة الإيكولوجية التي تعتبر "المدخل الأول" لحل المشكلة، والتمسك بغلق المؤسسات التي يتخطى معدل التلوث والانبعاثات -الحالية- المعايير إذا لم تعالج التلوث وتنظفه، والاهتمام بالمشاكل البيئية القديمة والمتوارثة، وفرض الرقابة الصارمة على صرف المياه الملوثة والثقيلة وتحسين البنية التحتية لحماية البيئة مما يحسن القدرة على معالجة وتجميع مياه الصرف الصحي إلى حد كبير ومعالجة سلوكيات الصرف "السري والمباشر لمياه الصرف"، وتعزيز الاستهلاك الأخضر الشامل منخفض الكربون، وتكثيف الجهود لترويج استخدام التكنولوجيا الموفرة للطاقة ومنتجاتها وتعزيز نمط الحياة الصحية من أجل حماية البيئة والعمل بجدية على بناء منطقة نموذجية منخفضة الكربون. بدأت مقاطعة بيكسيان عام 2013 معالجة تلوث المتجمعات المائية بنهر توه جيانغونهر يانغ لياو، ومعالجة الأنهار السوداء كريهة الرائحة كنهر يانغ لياو، كما انتهت حفر 293 كيلو متر من القنوات الهامة ومعالجة وغلق 46 من منافذ مياه الصرف الصحي في نهر تشينغ شوي، وعلقت الإنتاج لأكثر من 400 شركة ووحدة غير قانونية لحين تعديل سلوكها البيئي.

39- عُرف الفن القديم لزراعة أشجار البونساي-تقزيم الأشجار منذ آلاف السنوات، وعلى الرغم من أن زراعة هذه الأشجار عادة ما ترتبط باليابان، ولكنها نشأت في الصين.

رابعاً: معالجة الفوضى: تعميق تنفيذ الإدارة الشاملة للبيئة الحضرية والريفية، حيث تتحقق التغطية الكاملة والسلسلة والحفاظ على المناظر الطبيعية في الحضر والريف نظيفة ورائعة. والتركيز على منطقة الخط الفاصل بين المناطق الحضرية والريفية والشوارع الخلفية والأزقة الصغيرة في المناطق الحضرية و"القرى الحضرية" وفناء المجتمع community courtyard وغيرها من المناطق، وتعميق تنفيذ المعالجة المتواصلة للبيئة الريفية ومكافحة مصادر التلوث المنتشرة في المناطق الريفية، وبذل الجهود المضنية للقضاء على ظاهرة "انتشار القذارة والأوساخ (عدم النظافة) والفوضى والفقر"، والتشبيث بـ "تحسين الأجهزة وتطوير البرمجيات"، وبين الحضارة المادية والروحية والدمج بينها لاسيما تحسين آلية الإشراف وضبط المشاركة الجماهيرية وخلق مناخ جيد لتبادل المعالجة والمنفعة وتحسين مستوى الإدارة والارتقاء بالجودة الحضرية في المناطق الحضرية، وقد أنشأت المحافظة عام 2013 خمس قرى نموذجية إيكولوجية جميلة و4 قرى صحية على بنجاح.

(ثانياً): تنفيذ مشروعات تحسين التنمية الصناعية:

يكمّن جوهر تأسيس المحافظة الإيكولوجية في إنشاء محافظة الاقتصاد الإيكولوجي، وبذل الجهود المضنية لتعزيز التنمية الإيكولوجية والراقية للصناعات الثلاث (الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر) وفقاً لفكرة بناء "المنطقة الاقتصادية الإيكولوجية"، وتغيير الهيكل الصناعي ليصبح خفيفاً، ونمط التنمية يتغير نحو "النمط الأخضر"، والجودة الاقتصادية تتحول نحو "التميز"، والخروج من مسار "الصناعات الازدواجية" والتي تتسم بها محافظة بيكسيان وذلك لتعظيم الاستفادة من العوائد والحد من الاستهلاك وتعزيز الدعم الصناعي بمحافظة بيكسيان الجميلة الرائعة.

(1) " الدقة" في أعمال الزراعة الحضرية الإيكولوجية:

التركيز على المعالجة المكثفة والتنافسية الدقيقة للتصنيع الزراعي، وفقاً للنسق الإيكولوجي والأمن والرقى، حيث يتم بذل الجهود المضنية لتطوير الزراعة العضوية والزراعة النموذجية والسياحة الريفية والزراعية، ومقررات العلوم والتكنولوجيا الزراعية والصناعات التجهيزية الشاملة للمنتجات الزراعية، وذلك لضمان زيادة مساحات الزراعة العضوية الخضراء على مستوى المقاطعات لأكثر من 60% خلال

ثلاث سنوات من العمل الشاق ، وتحقيق معدل الصناعات التجهيزية الشاملة للمنتجات الزراعية لأكثر من 50%، ومن ثم تعزيز القيمة المضافة للزراعة بأقصى حد ممكن . والتركيز على تشكيل عدد من قواعد المنتجات الزراعية العضوية والخضراء والخالية من التلوث، وتعزيز نظام تتبع وتفتيش شامل لتحسين جودة وسلامة المنتجات الزراعية وترويج العلامة التجارية للمنتجات الزراعية الأمانة والمضمونة، وبناء قاعدة الإمداد الغذائي الأخضر التي تخدم المناطق الحضرية. والتركيز على تطوير المرافق الحديثة والزراعة النموذجية ذات الكفاءة العالية كصناعة البذور الراقية والزراعة الحيوية والزراعة الموجهة للتصدير وزيادة عائدات العملة الصعبة والصادرات الزراعية والزراعة على نمط المصنع factory farming وغيرها من الزراعة النموذجية ذات الكفاءة العالية والمرافق الحديثة، وتعزيز عدد من الحدائق النموذجية ذات التكنولوجيا الزراعية ورعايتها. وبذل الجهود المضنية لتحسين مستوى تنمية صناعة زراعة الزهور والمشاتل والتوجه نحو تطوير عدد من الحقول البستانية الجميلة وقواعد زراعة مشاتل الزهور الراقية والتركيز على الحدائق كمناطق نموذجية لمشاتل الزهور. طبقا لمفهوم التفاعل بين الصناعة الأولى والثالثة والدمج بين الثقافة والسياحة، يتم دعم تطوير أشكال مختلفة من المزارع العائلية والمزارع الحديثة والفنادق الريفية والنوادي الترفيهية وتشجيعها، وتعزيز الارتقاء بمستوى السياحة الريفية، وبناء مناطق نموذجية للمنتجات الترفيهية في المناطق الريفية من الدرجة الأولى، ووقعت محافظة بيكسيان في عام 2013 على 13 مشروعاً جديداً لتطبيق التصنيع الزراعي وبناء أربع مؤسسات جديدة رائدة على مستوى البلديات وتطوير ثلاث مزارع عائلية جديدة، وبحلول نهاية عام 2013 استكملت بناء 8730 مو لقاعدة الإنتاج الزراعي العضوي (التحويلي)، و6225 مو من المرافق الزراعية، ومن ثم وصل معدل تصنيع المنتجات الزراعية لأكثر من 44.5% على مستوى المحافظة، وصنفت ضمن محافظات مشاريع التنمية الزراعية الوطنية الشاملة.

(2) "قوة" الصناعة الأيكولوجية:

الحرص على استراتيجية التنمية المتمركزة والعنقودية والمكثفة وحماية البيئة، وخفض الكربون والتكنولوجيا والارتقاء، والعمل بقوة على تعزيز إعادة الهيكلة الصناعية والتحول والارتقاء، ودفع تحول السلسلة الصناعية من النسق المنخفض

نحو النسق المتوسط والمرتفع، ودفع التحول من الصناعة المسطحة لصناعة البناء building industrial. فضلاً عن دفع مؤسسات الحداثق للتحول من التصنيع والتجهيز التقليدي للتصنيع والتجهيز التكنولوجي والعلمي والتحول على مستوى القطاعات الرئيسية، وتعديل الصناعات الرائدة leading industry وتحسينها، والعمل بجدية على تطوير تصنيع المعدات الطبية والهندسة الحيوية والتقنية الجديدة للأدوية والمعلومات الالكترونية والآلات الكهربائية وحماية البيئة الإيكولوجية وغيرها من صناعات التنمية المستدامة، وإعطاء الأولوية لإدخال عدد من الشركات الدولية والمحلية المعروفة جيداً، وتشكيل دور قيادي رائد في تنمية التكتلات الصناعية industrial clusters، وتعزيز تطوير صناعة مطبخ سيتشوان المتميز، والتمحور حول هدف "العشرين مليار"، ووضع خطة عمل مدتها ثلاث سنوات لتطوير الصناعة، وتسريع عملية التطوير الجماعي للصناعة والعمل بقوة على تعزيز سلسلة صناعات مطبخ سيتشوان وابتكار منتجات جديدة وتطويرها، والتركيز على تشكيل سلسلة صناعية كاملة من الحوث والإنتاج والتداول والتجهيز والتوزيع والتسويق والتجارب السياحية، ولتصبح منطقة جوهريّة رائدة في تطوير صناعة مطبخ سيتشوان على مستوى المقاطعة، وفي الوقت نفسه تعمل الحكومة والمؤسسات بالعمل سوياً لزيادة الاستثمار، وبناء نظام التفيتش الكامل على المواد الغذائية والرقابة الحكومية الفعالة، وتكثيف الجهود للدعاية والتعبئة والتغليف، وبذل الجهود المضنية لتحويل حديقة صناعة مطبخ سيتشوان لتصبح حداثق للمنتجات الغذائية الآمنة والمضمونة .

والتوجه نحو مزيد من الابتكار، والاهتمام بتحسين نظام خدمات الابتكار العلمي والتكنولوجي ونظام رأس المال الاستثماري الرائد، وبذل الجهود المضنية لتعزيز إقامة منصة الابتكار في المؤسسات وتكتل الموارد المبتكرة بالمؤسسات وتطوير الإنجازات العلمية والتكنولوجية في المؤسسات، وبذل الجهود لبناء منطقة الحداثق العلمية والتكنولوجية والمدينة الإبداعية، والعمل على تسريع الارتقاء والتحول المعلوماتي للصناعات التقليدية مثل مجال تصنيع الآلات والماكينات، وضرورة تعديل المؤسسات ذات الكفاءة والجودة المنخفضة التي تمثل الإنتاج المرتفع مع الإسهامات القليلة وفقاً للقوانين، وتحسين مستوى إدارة منطقة الحداثق وكفاءة إنتاج مساحة كل وحدة .

وفقاً لمتطلبات "المدينة المنتجة كيان واحد"⁽⁴⁰⁾، والتركيز على تحسين الوظائف الخدمية الحياتية والإنتاجية في مناطق الحداثق، وتعزيز تحول مناطق الحداثق لمدن صناعية جديدة، استطاعت محافظة بيكسيان عام 2013 جذب عشر شركات كبرى كالشركة الصينية للإلكترونيات وشركة هواوي Huawei وشركة iSOFT Stone، وأنجزت 9 مشاريع كبرى ووضعتها حيز التنفيذ، وبناء 20 مؤسسة صناعية ضخمة، وبناء 15 شركة وطنية جديدة عالية التقنية ومركز للبحوث الهندسية والتكنولوجية على مستوى البلديات وست مراكز للتكنولوجيا بالمؤسسات، وست محطات للعمل الأكاديمي المتخصص والإبداعي. كما حصلت المحافظة على الجائزة الوطنية النموذجية ضمن مشروع المحافظة القوية التي تتمتع بالملكية الفكرية الوطنية، وفي عام 2013 حصلت على جائزة المحافظة الوطنية المتقدمة والمتطورة في مجال العلوم والتكنولوجيا.

(3) "تفوق" صناعة الخدمات:

الالتزام بقواعد وأحكام تطوير صناعة الخدمات وإحداث انفراجة في تطوير الخصائص والمزايا التي تتمتع بها هذه الصناعة، وحشد الجهود الشعبية والمناخ الاستثماري لتحسين مستوى تطوير صناعة الخدمات، وتسليط الضوء على تغيير الوضع الحالي وتطوير صناعة الخدمات المتخلفة والمتردية، وضرورة إفساح المجال كاملاً لمزايا الموارد والتوجه نحو سوق تشنغدو الكبير، وبذل الجهود المضنية لتطوير صناعة الخدمات الخاصة كالأغذية والمشروبات الخاصة (الثلاثة أنواع الأكثر شهرة وانتشاراً.. الحار والمالح والحلو الحامض) والإبداع والثقافة والتعليم والتدريب والسياحة والترفيه والتوزيع بالجملة للمنتجات الزراعية عالية الجودة، والتخطيط لبناء مجموعة من المناطق والشوارع المتميزة والمناطق المميزة ذات المناظر الخلابة والأسواق الخاصة والحداثق الصناعية المميزة والمؤثرة، وكذلك الترويج للعلامة التجارية لصناعة الخدمات في محافظة بيكسيان، ولاسيما ضرورة التركيز على بناء المنطقة الوحيدة من نوعها في المدينة التي تتمتع بقدرات التدريب والتثقيف والتصنيع وجذب عدد من المؤسسات التدريبية الدولية والمحلية الراقية، والتركيز على بناء مقر للتعليم والتدريب بتشنغدو وقاعدة تدريب المواهب المهارية عالية

40- يشير هذا المصطلح إلى ضرورة امتزاج القدرات والوظائف المتعددة كالاقتصاد والمال والاتصالات والتجارة والخدمات... إلخ

الجودة، والتركيز على مناطق التكتلات الحضرية والممرات "الحديدية المزدوجة"، ويتم التخطيط والبناء الشامل للمجمع الحضري طبقاً لمتطلبات "التخطيط الرشيد والنطاق المناسب وتميز التكوين وتحسين التناسق"، والتركيز على بناء عدد من مناطق التسوق الرئيسية ومجمع للأعمال المجتمعية ومحال العلامة التجارية وغيرها من مناطق تجمعات الأعمال التجارية الحديثة، وبناء مركز تجاري جديد غرب تشنغدو، والاعتماد على المناطق الرئيسية الهامة كمدينة ديون الحديثة ودعم المنطقة الغربية للخدمات والتكنولوجيا الفائقة والخدمات، وبذل الجهود المضنية لتطوير صناعة الخدمات الإنتاجية كالتأمين والتأمين والبحث والتصميم وخدمات التعاقد الخارجي وخدمات الأعمال التجارية المرتبطة بدعم الصناعات التحويلية المتقدمة، بالإضافة إلى تعزيز تطوير التجمعات واسعة النطاق، وتحسين هيكل صناعة العقارات، والعمل بجدية على تطوير العقارات الإيكولوجية عالية الجودة، والمجتمعات الراقية والعقارات التجارية، وجذب تجمعات المواهب المتميزة، وتحسين الهيكل السكاني الإقليمي وتعزيز القدرة الشرائية الإقليمية. وفي عام 2013، أدخلت محافظة بيكسيان 18 مشروعاً من الخدمات الرئيسية الكبرى مثل ميدان shudu wanda plaza ومبنى تشونغ تشينغ السكني، كما أسرعت ببناء 16 مشروعاً منهم مركز الخدمات المالية وغيرها، واستكمال مشروعات خدمية هامة مثل مشروع لونغ تشانغ التجاري الدولي و xipu balance plaza في الوقت المحدد. تسجيل 13 مؤسسة لخدمات المقاولات الخارجية، وبناء حديقة مطبخ سيتشوان والمنطقة السياحية 3A بالريف الثاني والمواقع السياحية الهامة. كما حصلت على "جائزة من أفضل عشر مدن ترفيهه في الصين عام 2013" و"جائزة المقصد السياحي الأيكولوجي الأجمل في الصين"، كما تم إدراجها ضمن "قائمة أجمل المدن السياحية في الصين".

الباب السادس: أجمل مدينة وميناء على نهر اليانغتسي، وأجمل كارت

سياحي لمدينة جنوب نهر اليانغتسي .. مدينة تشين جيانغ

تعد تشين جيانغ الشهيرة مدينة ثقافية تاريخية عمرها أكثر من 3000 عام، واستغلت مدينة تشين جيانغ على مر التاريخ وضعها المتميز على نهر اليانغتسي والبيئة الإيكولوجية الجيدة من جبال وغابات، والموروث الحضاري الذي يجمع بين الشمال والجنوب، وفاتحة التميز والجمال لجنوب نهر اليانغتسي لتصبح منفذا تجاريا ومحورا لمواصلات مصب نهر اليانغتسي. منذ بداية سياسة الإصلاح والانفتاح، تسارعت وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في المدينة، فازدادت بوضوح القوة الاقتصادية وفي ذات الوقت الذي تتزايد فيه سرعة التنمية تواجه المدينة ضغوطا لم يسبق لها مثيل على الموارد البيئية وتحديات التنمية المستدامة، وتسعى تشين جيانغ التي تعد أصغر مدينة من حيث المساحة في مقاطعة جيانغسو والأقل من حيث عدد السكان وعدم كفاية الموارد إلى زيادة تحقيق التحديث الأساسي، وبعد ذلك عصر المنافسة فتتخطى من سبقها ثم تصبح الأولى ومن ثم يكون حتميا تحقيق إيكولوجية الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والتحول المعرفي، ويدف النجاح في تشييد مدينة نموذجية محافظة على البيئة على المستوى القومي مدينة تشين جيانغ إلى تحسين جودة البيئة، حيث داومت المدينة طوال الوقت على التمسك بالريادة البيئية والتنمية الخضراء والسير في طريق التنمية العلمية، والعمل على بناء مدينة نموذجية للحفاظ على البيئة وحمايتها على المستوى القومي باعتبارها قاطرة مهمة لتطبيق رؤية التنمية العلمية بالمدينة وبناء المجتمع وتناغمه، وباعتبارها نقطة انطلاق مهمة في بناء الحضارة الإيكولوجية وتحول نمط التنمية الاقتصادية وباعتبارها أيضا منصة مهمة لبناء مجتمع موفر للموارد وصديق للبيئة، والاستثمار الضخم في دفع البناء الحضري وتحسين نوعية البيئة بدرجة كبيرة والقفز بالارتقاء بمستوى الحفاظ على البيئة وتحقيق القفزة المتزامنة للحفاظ على البيئة والاقتصاد وتوفير طاقات وفضاءات جديدة للتنمية المستدامة في المدينة.

(أولاً): تحسين آلية العمل:

عملت لجنة الحزب بالمدينة والحكومة المحلية على بناء منظومة عمل شاملة في مجال حماية البيئة من قيادات حكومية ومسئولي قطاعات ومراقبة البيئة ومديري المؤسسات والمشاركة المجتمعية ورقابة الرأي العام، تنفيذاً لسياسة المسؤولية العامة للجنة السياسات بالحزب وسيطرة القادة الأساسيين بأنفسهم والسيطرة المحددة للقيادات الفرعية والسيطرة المشتركة للقيادات الأربع (لجنة الحزب، ونواب الشعب، والحكومة، ولجنة السياسات بالحزب)، ووضع حماية البيئة والحفاظ عليها على جدول الأعمال الهامة للحكومة، ودائماً ما يبحث الاجتماع الدائم للحكومة أعمال حماية البيئة والحفاظ عليها وأعمال التفتيش والمراقبة، وتعمل باستمرار على حل النقاط الساخنة والمشكلات العويصة، ويستمتع ممثلو الشعب وأعضاء لجنة السياسات لتقرير سنوي حول أعمال حماية البيئة ويتبادلون وجهات النظر والمشورة مع الدوائر الحكومية والقطاعات الأخرى لتقديم التوصيات والإشراف على سبل تطبيق الرقابة والترويج الفعال لأعمال حماية البيئة والمحافظة عليها، وتعمل الحكومة البلدية والمحليات على إظهار قدراتهم الذاتية والسيطرة الجيدة على أعمال حماية البيئة في المناطق وعلى المنظومة نفسها، وضمان تطوير التنسيق والتوازن بين هذه الأعمال على مستوى المدينة كاملة.

تعزيز نظام مسؤولية الحكومة عن البيئة وإدراج أعمال حماية البيئة ضمن أهداف أعمال مسئول الحزب والمدينة، واتخذت الحكومة البلدية من تطبيق مسؤولية حماية البيئة التي يتحملها رئيس المدينة (المنطقة) أساساً لتحقيق الهدف ومن هنا وضعت "نظام عمل ومسؤوليات لجنة الحفاظ على البيئة بالمدينة" و"المسؤوليات الرئيسية لعمل الوحدة التابعة للجنة الحفاظ على البيئة والمستهدف منها"، وذلك لتعزيز نظام المسؤولية والإدارة، وتحقيق مبدأ "قيادة واحدة ومسؤولية مزدوجة" بوضوح للمسؤولين الرئيسيين بالقطاعات المختصة، التحديد التدريجي لمسؤوليات وأهداف حماية البيئة، وأن يتم تخفيف الضغوط عن القطاعات بمختلف درجاتها وتوزيع المهام وبناء شبكة مسؤوليات "شاملة ومتكاملة"، وأن تصدر الحكومة البلدية أسلوباً خاصاً بالمساءلة يطبق وفقاً لنتائج التقييم وتحديد مسؤولية الوحدات والأفراد. تعزيز استكمال مسؤولية رئيس البلدية عن حماية البيئة من خلال الرقابة والتفتيش والتقييم السنوي.

تواصل مدينة تشين جيانغ تحسين هيكل النفقات المالية، فقد بلغت نسبة النمو السنوي لميزانية حماية البيئة التي تعدها المدينة أكثر من 20%، كما ستزداد المخصصات المالية الجديدة لمدن دان يانغ وجورونغ ومنطقة داتشو الواقعة في حوض بحيرة تايهو بأكثر من 10% تستخدم في مشروعات خاصة بمكافحة تلوث المياه في المنطقة وحوض البحيرة، وقد كان للموارد المالية دورا فاعلا حيث شكلت "التوجيه الحكومي والمشاركة المجتمعية وتعدد الاستثمار ودور السوق" وأنماط الاستثمار المالي في حماية البيئة، وقد ضخت مالية المدينة عام 2010 حوالي 125 مليون يوان في أعمال حماية البيئة، وجذب الاستثمار المجتمعي من خلال إجراءات عملية موجهة نحو السوق وغيرها، وبلغ الاستثمار في مجال حماية البيئة في المدينة عام 2010 حوالي 7 مليار و387 مليون يوان. لم تدخر كل من الحكومة البلدية ولجنة الحزب بالمدينة وسعا ونفقات في مواجهة بعض المشكلات والصعوبات، وقد أنفق عام 2007 حوالي 70 مليون يوان في الحد من صرف الصناعات الورقية في نهر جين، والتخفيف لحد كبير من مشكلات التلوث البيئي في المنطقة الشرقية، وفي 2008، أنفق ما يقرب من 230 مليون يوان في نقل سكان المحمية البيئية وإعادة توطينهم وفي المعالجة البيئية لمصادر المياه بمنطقة تشينغ رون، ومبلغ 450 مليون يوان في أعمال مد المياه للمناطق لضمان سلامة مياه الشرب، بالإضافة إلى ذلك استثمرت حكومة المدينة أكثر من 6 مليون يوان في استخدام معدات المعالجة المتقدمة في الداخل والمعالجة العميقة للسوائل الناتجة في مكبات النفايات

تولي لجنة الحزب بالمدينة والحكومة البلدية اهتمامًا بالغًا بتهيئات حماية البيئة والرقابة عليها وإدارتها (القدرات التنظيمية)، وأنشأت المدينة سبع هيئات إدارية مستقلة لحماية البيئة في البلديات المختلفة، وأن تمارس الهيئات الفرعية في جين كو وروي تشو والمناطق الجديدة الإدارة المباشرة والرقابة على حماية البيئة؛ كما تم ترقية الفرق الفرعية للتفتيش والرقابة البيئية لتصبح على مستوى نواب المديرين، وإنشاء شبكة للرصد عند بعد عبر الإنترنت، بحيث تتم الرقابة الرقمية على المصادر الأساسية للتلوث في المدينة من قبل الدولة والمقاطعة والمدينة والمحافظ، كما أنشئ على التوالي مركز لتلقي البلاغات والمكالمات الخاصة بالبيئة ومركز فحص الحالات البيئية الطارئة ومحطة الرقابة البيئية على الإشعاع وغيرها من الهيئات والإدارات المتخصصة؛ وأنشئت منظومة للرقابة البيئية الشاملة في كل بلدة وقرية بالمدينة

كلها، وتم إضافة عدد العاملين المتخصصين في المجال البيئي بهذه الأماكن أكثر من 60 عاملاً على مدى الخمس سنوات الماضية، حيث ازداد عدد فريق الحماية البيئية من 20 في 2004 إلى أكثر من 80 عاملاً، وامتدت شبكة المراقبة البيئية للقرى الريفية والبلدات الصغيرة ويستمر تعزيز الأعمال التأسيسية للقواعد.

(ثانيًا): دفع التنمية الخضراء:

أقامت حكومة الشعب بمدينة تشين جيانغ بالاشتراك مع الاقتصاديين بمقاطعة جيانغ سو مؤتمر قمة جنشان للاقتصاد الأخضر بدلتا نهر اليانغتسي في يوليو 2010 لأجل دفع البحوث والتجارب بمنطقة الاقتصاد الأخضر في دلتا نهر اليانغتسي، شارك في المؤتمر برنامج البيئة بالأمم المتحدة والموظفون الحكوميون العاملون باللجان والقطاعات المعنية بالدولة والباحثون والمتخصصون، وأوصى المؤتمر أن تكون مدينة تشين جيانغ نقطة التجربة بمنطقة دلتا نهر اليانغتسي، وبالإسراع بالتحول بالتنمية الاقتصادية نحو الاستراتيجية الجديدة والفكر الجديد للاقتصاد الأخضر والتوجه الجديد للإنماء الأخضر في تطوير تشين جيانغ.

نقل منافذ حماية البيئة إلى مركز متقدم: تعزيز بناء مشروعات الإدارة البيئية والحرص على الوقاية هو مبدأ أساسي، والسيطرة على التلوث من المنبع كأحد الوسائل المهمة للوقاية، وفي السنوات القليلة الماضية، عملت الحكومة البلدية ولجنة الحزب بالمدينة على بناء كافة أنواع الحدائق الصناعية ووضع السياسات ذات الصلة وخروجها إلى النور، وتشجيع توجيه المؤسسات دخول هذه المناطق -الحدائق الصناعية وبناء المصانع-، والإسراع في زيادة وتيرة المعالجة البيئية بشكل مجمع ومتخصص ويساير السوق، ووضع نظام صارم لتقييم الأثر البيئي لجذب الاستثمارات، التمسك بالتقييم البيئي العلمي والموافقة ومنح التصاريحات وفقاً للقانون، والسماح المشروط للمشروعات من حيث السياسة الصناعية والتخطيط الشامل والانبعاثات الملوثة، ومكافحة التلوث البيئي والضرر الإيكولوجي من المنبع، وتقييم الأثر البيئي لكافة المشروعات داخل منطقة الحدائق الصناعية.

الارتقاء بالهيكل الصناعي: وضع "رؤى بناء المنظومة الاستثمارية الخضراء وتنفيذها والإسراع بها"، والدفع بقوة لتنفيذ "مشروع المليار" و"مشروع التحول

التكنولوجي لألف شركة" وتطوير خطة الزيادة المضاعفة للصناعات الجديدة "5+x"، والعمل بجدية على تطوير خمس صناعات ناشئة وهي الطاقة الجديدة والمواد الجديدة والمعلومات وتصنيع الطائرات والمشروعات البحرية، وتطوير صناعة الخدمات الحديثة ومضاعفة الخدمة خلال ثلاث سنوات.

الارتقاء بالتخطيط الصناعي: لمزيد من تحسين نوعية البيئة الحضرية في المدن، أصدرت الحكومة البلدية -خصيصاً- سياسات تفضيلية لدمج البناء الحضري وإعادة هيكلة تكنولوجيا المؤسسات، مما عمل على النقل الشامل للمؤسسات الملوثة للبيئة من المنطقة الحضرية وتشجيع مؤسسات أخرى غير ملوثة على العودة للمنطقة، والحرص على نقل المؤسسات الملوثة وليس أبداً نقل تلوث المؤسسات عند تنفيذ عملية نقل المؤسسات الملوثة للبيئة، وعدم "استنساخ المشكلة في مكان آخر"، بل وفقاً لمتطلبات "المتزامات الثلاثة" لحماية البيئة والتركيز على تحسين تكنولوجيا الإنتاج وتوسيع نطاق الإنتاج وخفض الانبعاثات الملوثة، وتنفيذ سياسة النقل الكامل لمجموعة من المؤسسات الملوثة الموجودة في أماكن التجمعات السكنية ومناظر الطبيعة الخلابة مثل مجموعة إنتاج الفحم ومصانع تصنيع السفن ومصنع ثاني أكسيد التيتانيوم ومصنع الأسمنت الحديدي في تشين جيانغ وغيرها من المؤسسات الملوثة، وتنفيذ الإغلاق وتغيير النشاط الإنتاجي لأكثر من 20 مؤسسة.

تعزيز الإنتاج النظيف: عملت مدينة تشين جيانغ على إدراج الانتهاء من الإنتاج النظيف ضمن مسؤوليات رئيس البلدية والتقييم على أساسها، والدمج بينها وبين "أولوية التقييم والتميز"، كما عملت على التنفيذ الجاد لمتطلبات الوثيقة رقم 54 لسنة 2010 الصادرة عن وزارة حماية البيئة وعنوانها "إشعار حول تعميق تنفيذ المؤسسات الرئيسية على الإنتاج النظيف"، والتي تحدد سنوياً الهدف للمستويات الوظيفية الأقل لتحقيق الإنتاج النظيف وتنفيذ عملية الفحص ووضع خطة تنفيذ والبدء في عملية الإعلان والتدريب وقد حققت جميعها نتائج جيدة، وتم الانتهاء حتى الآن من فحص وقبل 228 مؤسسة في مدينة تشين جيانغ، وقد بدأت كل شركات ومؤسسات المعادن الثقيلة التدقيق والفحص للإنتاج النظيف، وتشجيع المؤسسات والشركات على تحسين كفاءة الإنتاج وخفض التلوث. وتوجيه الشركات ومناطق التنمية للمشاركة في النقاط التجريبية لاقتصاد إعادة التدوير وشهادات نظام الإدارة

البيئية على أساس تنفيذ الإنتاج النظيف، يوجد -حاليًا- في مدينة تشين جيانغ 17 نقطة تجريبية لاقتصاد التدوير على مستوى المقاطعة وست وحدات تجريبية لاقتصاد إعادة التدوير على مستوى المدينة، وقد حصلت مجموعة كبيرة من الشركات والمؤسسات على شهادة ISO14000 لنظام الإدارة البيئية.

(ثالثًا): إعادة إحياء المناظر الطبيعية:

حرصت تشين جيانغ على استخدام مفهوم حماية البيئة الإيكولوجية في السنوات القليلة الماضية لتوجيه كافة المشروعات على مستوى المدينة من حيث التخطيط والتعديل، والانطلاق من احترام قانون الطبيعة والإيكولوجيا والتخطيط لتحديد اتجاه التنمية الحضرية ووضع استراتيجية تنمية منصفة طويلة الأجل لمدينة تشين جيانغ، وقُسم فضاء المدينة إلى منطقة متطورة متميزة ومنطقة متطورة مهمة ومنطقة متطورة محدودة ومنطقة متطورة ممنوعة، وإظهار أقصى درجة تميز كل منطقة فرعية ولوظيفتها حتى تكون الحماية والبناء والإدارة أكثر استهدافًا وفقًا لقدرة الموارد البيئية على التحمل وأساس التنمية الحالية وإمكانيات التنمية المستقبلية.

المياه والجبال هي السمة المميزة لمدينة شين جيانغ، وهما -أيضًا- روح وعبق هذه المدينة القديمة، ولجعل جبال هذه المدينة العريقة أكثر إشعاعًا وجمالًا ومياهها أكثر حيوية وإبهارًا، تحولت هذه المدينة الثقافية والتاريخية القديمة لمدينة مائية وجبلية وإيكولوجية وحديقة تلائم معيشة الناس لأقصى حد، وقررت لجنة الحزب والحكومة البلدية لمدينة شين جيانغ ضخ 7 مليار يوان استثمارات لتنفيذ إنشاء منطقة سكنية حضرية تتميز "بالجبال الخضراء والمياه النظيفة" خلال عامين، بحيث تجري معالجة شاملة ومركزة لإحدى عشر جبلاً وثلاث قنوات مياه من نهر اليانغتسي، فقد نقلت كل المساكن من فوق قمم جبال هواشان وشيانغ شان وشيتسي شان، كما نقلت كل المباني القديمة والمتهالكة التي لا تتوافق مع المخططات، وتمت معالجة المنحدرات وترميم الحياة البيئية واستعادتها وتحسين المناظر الطبيعية وتحول بذلك جبل النفايات القديم إلى حديقة طبيعية مفتوحة للاستجمام والاستشفاء واللياقة البدنية.

البناء الدقيق للمدينة في الجنوب وتحدها المياه من الشمال: إن الهدف الذي

يتمحور حول بناء أجمل مدينة ساحلية وميناء على نهر اليانغتسي والتي تحمل بطاقة تعارف باسم أجمل مدينة في جنوب اليانغتسي، ويعتمد ذلك على البيئة الجغرافية حيث سلسلة الجبال في الجنوب والنهر في الشمال، وبناء منطقة حضرية مركزية جديدة في الجنوب على مساحة 8,8 كيلو متراً مربعاً، وأنشئ مركزاً ثقافياً ورياضياً وإدارياً وتجاريّاً جديداً في المدينة، وتحول الجبل الذي يشغل مساحة 16 كيلو متر مربع إلى حديقة تشين جيانغ الكبيرة "رئة المدينة"، كما تم إعادة بناء أجمل مدينة وميناء على اليانغتسي والتي تعد نموذجاً للترميم البيئي على المستوى المحلي والدولي، حيث تضم منطقة طبيعية ومناظر طبيعية لجبل جين شان والبحيرة على مساحة ثمانى كيلومترات من الثقافة القائمة على الماء والأعمال والمناظر المكونة من الماء، إن المدينة الجنوبية التي تحدها المياه من الشمال استغل سكانها الجبال الخضراء والمياه الصافية لتوضيح شخصية مدينة شين جيانغ والسمة الحضرية التي تميزها بـ" الغابات الجبلية والملاح النهرية " و" الجبال والمياه والبيئة الملائمة للعيش".

ضخت مدينة شين جيانغ في العامين الأخيرين استثمارات سنوية قدرها 40 مليار يوان، للحفاظ على الآثار الثقافية المهمة بالشارع القديم بمنطقة شيجينغ وذلك عن طريق الترميم الدقيق واستعادة الوجه القديم له وحتى تصبح مقولة " نظرة واحدة تعيدك ألف عام إلى الوراء" واقعاً ملموساً، كما أصبح الكورنيش وسلسلة الجبال الثلاثة وشاطئ هووي منطقة رطبة هادئة تطل على النهر، وإعادة إنشاء المدخل الغربي للجبل الجنوبي بدقة شديدة، مما أضفى روعة وجمالاً على الجبل الجنوبي، وحققت نتائج ملحوظة في بناء الميادين مثل ميدان ميناء هواشان وميدان شان جانغ في وسط بالمدينة، وأصبحوا أماكن ترفيهية لمواطني المدينة، كما حققت تقدماً كبيراً في تخضير الطرق والمناطق الصغيرة.

تغيرت ملامح المدينة البيئية بشكل ملحوظ، واستمر الارتقاء بجودة البيئة بعد سنوات طويلة من الجهود المتواصلة، وارتفعت المعايير البيئية لجودة الهواء بالمدينة للدرجة الثانية على المستوى الوطني، واحتلت مدينة شين جيانغ مركزاً جيداً في مستوى مصادر مياه الشرب على خط مدينتي شنغهاي ونانجينغ، وحققت المدينة تقدماً في السيطرة على التلوث السمعي والضوضاء، وارتفع إلى حد كبير نسبة مساحة

الأراضي المغطاة بالخضرة والتحسين البيئي في المناطق الحضرية، كما تحقق مزيداً من الارتقاء بالقدرة على التنمية المستدامة والنفوذ العام وبمؤشر السعادة للمواطنين.

الباب السابع: إرساء الحضارة الإيكولوجية وتأسيس السعادة في ...

نان آن

تقع مدينة نان آن على البحر جنوب شرق فوجيان، تتصل من الشرق بمركز مدينة تشيوان تشو، ومن الغرب بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بشيا مان وتطل على تايوان-يفصل بينهما البحر-وهي منطقة تاريخية ذات حضارة عريقة منذ أكثر من 1750 عامًا، وهي نقطة بداية "طريق الحرير البحري" وهي مدينة عصرية حديثة وناشئة في المنطقة الاقتصادية على الساحل الغربي للمضيق، وتبلغ مساحتها 2036 كيلو مترًا مربعًا، وتضم 23 قرية وبلدية وثلاثة طرق رئيسية ومنطقة متطورة وعدد سكانها مليون و540 ألف نسمة، كما يوجد بها أكثر من ثلاثة ملايين و500 ألف من الأجانب والأشقاء من تايوان وهونغ كونغ وماكاو وبها أيضا أكثر من 300 ألف شخصية تجارية وصناعية من مختلف أنحاء الصين وهي أحد أشهر الأماكن الرئيسية التي تضم مسقط رأس الأشقاء التايوانيين من قومية الهان والجالية الصينية بالخارج، واستمرت نان آن في احتلال مركز متقدم من حيث قوة النفوذ الشامل، حيث احتلت المركز 34 من مائة مدينة صغيرة ومتوسطة ناهضة والمركز 23 من مائة مدينة تمتلك إمكانات استثمارية أكبر، والمركز 31 من مائة مدينة تتمتع بقدرة تنافسية أكبر على مستوى الصين وتحتل المركز 14 لأفضل المدن على مقياس فوربس الصيني، كما أصبحت المدينة أحد المناطق الأسرع نموًا والأكثر حيوية في المنطقة الاقتصادية بالساحل الغربي، وحرصت مدينة نان آن على التمسك برؤية التنمية العلمية، وفي نفس الوقت الذي تركز جهودها جيدًا على تعديل الهيكل الاقتصادي والتنمية الاقتصادية الخضراء، تنفذ بكل جدية استراتيجية "تأسيس المدينة الإيكولوجية"، وتتقدم في أعمال بناء المدينة البيئية الوطنية، من خلال تعزيز تشييد البنية التحتية للمدينة وتحسين القدرات المعيشية للتجمعات السكنية بها وبناء ريف جميل وتحسين البيئة الإيكولوجية والاستمرار في تقوية الزخم الجديد للقفز بالتنمية يمكن الخروج من مسار التنمية الحضرية ذات الكيان الواحد التي تتسم بالاعتماد على ثروات العاملين بالخارج. وفي ظل الجهود المشتركة التي يبذلها سكان المدينة والقطاعات المختصة

بها يتم استكمال كافة المشروعات التأسيسية، وفي يناير 2013 اجتازت المدينة بنجاح التقييم والفحص البيئي بوزارة البيئة على مستوى البلاد وأصبحت أول مدينة تجتاز هذه الفحوصات البيئية على مستوى مقاطعة فوجيان.

(أولاً): تنفيذ مشروعات صناعية إيكولوجية:

التمسك بالفكر التنموي القائم على صناعات إعادة التدوير والإسراع بترقية الصناعات التقليدية وجودتها، والإسراع بتبني الصناعات عالية التكنولوجيا ومساندتها، لبناء منظومة صناعية حديثة، أولاً: الحرص على ترشيد الطاقة والحد من الاستهلاك والتنمية الفاعلة لصناعات إعادة التدوير، والحرص على اتخاذ تدابير الحد من الانبعاثات وإدارتها والاهتمام بمعالجة مياه الصرف وتنقيتها من الفينول وصناعة السيراميك وغاز الكبريت، والارتقاء بأعمال تشغيل مصانع معالجة مياه الصرف المنزلي بالحضر، وتركيز الجهود على أمثلة نموذجية وفعالة من مؤسسات الإنتاج النظيف، استكمال تدقيق 15 مؤسسة إنتاج نظيف وفحصها وتوجيه 115 مؤسسة للتقدم للحصول على شهادة الأيزو ISO14000 لنظام الإدارة البيئية وتوسيع مجال استخدام الإنتاج النظيف في المجتمع، وقد حازت المدينة على اللقب الفخري "المدينة النموذجية لاقتصاد التدوير" وقد أدرجت مؤسسة هاويليان لمواد البناء ومينفا لصناعة الألومنيوم و15 مؤسسة أخرى ضمن "الخطة الخمسية الثانية عشر" كوحدة ونقاط تجريبية نموذجية لاقتصاد التدوير، وقد أصبحت مؤسسة شياجينغ لمواد البناء المؤسسة النموذجية في ترشيد الطاقة في مدينة تشيوان تشو، ثانياً: تعزيز الارتقاء بمعالجة التلوث الناتج عن صناعة المحاجر وإدارته، ومن ناحية زيادة جهود معالجة التلوث الناتج عن صناعة المحاجر وتعديل سلوك صرف ملوثات هذه الصناعة، كما أجازت المدينة 1567 مؤسسة في مجال صناعة المحاجر حائزة بالفعل على رخصة تشغيل وتعيد استخدام وتدوير مياه الصرف كاملة، وتحقق سياسة "صفر انبعاثات"، ومن ناحية أخرى، التخطيط لتجميع 11 مؤسسة للأحجار الزخرفية في المنطقة الصناعية واثنان في منطقة الترانزيت وبلغ مجموع مساحتهما 83 ألف و800 مو، وبذلك توفرت منصة جيدة تعمل على تطوير الصناعات الحجرية، وفي مجال استغلال مسحوق وكسر الأحجار والتخلص منها تم توفير أراضٍ لتعزيز جذب مشروعات استغلالها ومساندتها. ويصل حالياً عدد مؤسسات استغلال المسحوق

وكسر الأحجار في المدينة حاليا 135 مؤسسة ويصل إجمالي أعمالها 2 مليون و100 ألف طن سنويا ويتم استغلال حوالي 65% من مسحوق الأحجار و90% من الكسر بقيمة مليار و560 ألف يوان سنوياً، ثالثاً: البدء في معالجة التلوث الناتج عن الطلاء بالكهرباء-الجلفنة-لإنتاج أطقم السباكة، واستثمرت المدينة 520 مليون يوان في إنشاء منطقة مجمعة لمراقبة طلاء حنفيات المياه وجذب تقنية "معالجة مياه صرف الطلاء بالكهرباء الأحدث في الصين واستخدامها، وحالياً بعد المعالجة التكنولوجية لمياه صرف الطلاء الكهربائي في منطقة المراقبة المجمعة، من الممكن أن يصل نسبة المياه المعالجة والمعاد استخدامها أكثر من 60%، ومن الممكن -أيضاً- أن تنخفض كمية مياه صرف الطلاء الكهربائي بمقدار مليون و700 ألف طن سنوياً، ومن الممكن إعادة تدوير بعض المعادن مثل النيكل والكروم والنحاس والزنك وغيرها من المعادن الثقيلة بقيمة تصل أكثر من 20 مليون يوان، رابعاً: التركيز على بناء مناطق الحدائق الصناعية النموذجية مثل منطقة حدائق المواد الحجرية الصناعية الساحلية ومنطقة حدائق صناعية للبيانات والمعلومات وغيرها من المناطق، ويطلب من المؤسسات داخل هذه الحدائق الصناعية الالتزام الصارم وتنفيذ المراقبة الشاملة على ترشيد استخدام الأراضي واستهلاك الطاقة والموارد والانبعاثات الملوثة للبيئة وفقاً لنماذج اقتصاد التدوير، وتطوير تكنولوجيا الإنتاج والتصنيع والمنتجات التي تقوم على خفض استهلاك الطاقة والموارد والتلوث والتدوير والتخلص الآمن من الملوثات، لتحقيق الإنتاج النظيف واستقرار مستوى الانبعاثات عند المستوى القياسي وضمان تحقيق توسعة مجال الحدائق الصناعية والتشجير والمحافظة على البيئة.

(ثانياً): تنفيذ مشروعات زراعية إيكولوجية:

الاستغلال الكامل والأمثل للموقع الجغرافي والظروف المناخية المتميزة والموارد البيئية الوفيرة، تطوير الزراعة الإيكولوجية عالية الكفاءة والارتقاء بتحويل الزراعة والسير في طريق التنمية الزراعية الإيكولوجية القائمة على تقاسم الموارد والتكامل الأمثل واستخدام التدوير، مما يرفع الإنتاجية الزراعية والقدرة التنافسية ارتفاعاً ملحوظاً، أولاً: تحقيق زراعة متميزة وضخمة، وبناء قاعدة إنتاج زراعية متميزة في ثماني مجالات الحبوب والخضروات والفواكه والفطريات الصالحة للأكل والماشية والشاي ومنتجات المياه والزهور، منها المساحة المزروعة بالشاي الإيكولوجي والتي

بلغت 18 ألف مو ووصل عدد شركات الشاي المعتمدة في إنتاج الأغذية العضوية 17 شركة ومساحة معتمدة بلغت 4200 مو، وتمتلك مدينة تشيوان تشو 22 مؤسسة زراعية رائدة و5 أسواق لتجارة المنتجات الزراعية المتخصصة و149 جمعية زراعية خاصة بالمزارعين، كما يبلغ عدد المنتجات الغذائية العضوية الخضراء غير الملوثة 65 نوعاً، وتبلغ مساحة القاعدة الإنتاجية القياسية 10 آلاف مو، ثانياً: تثبت معالجة التلوث الناتج عن تربية الماشية والدواجن. والترسيم العلمي والمنصف لمناطق تنمية الثروة الحيوانية والدواجن ومناطق الحظر وضمان الإغلاق التام لساحات التربية المحظورة، وتعزيز بناء المرافق المكافحة للتلوث الناتج عن تربية المواشي والدواجن على نطاق واسع وبكمية كبيرة، وبناء مرافق المعالجة الشاملة بمزارع تربية الخنزير الكبيرة والمتوسطة لإنتاج غاز الميثان وغيره، وتنفيذ المعالجة الشاملة والفعالة للتلوث الناتج عن تربية الدواجن والماشية، ثالثاً: تعزيز بناء القرى المستخدمة لغاز الميثان -الغاز الحيوي، وتستخدم 6410 أسرة في القرى الجديدة غاز الميثان وتشجيع المزارعين وأسرهم على إجراء تعديلات فعالة في المطابخ والحمامات والحظائر، رابعاً: توسيع التقنيات "الخمس الجديدة" في مجال الزراعة، والتركيز على الاستيعاب الجيد للتقنيات الحديثة والمبيدات الحديثة والتوسع في الأسمدة الجديدة والتجاء للحد من كثافة استخدام المبيدات والأسمدة والترويج لها.

(ثالثاً): تنفيذ مشروعات سياحية إيكولوجية:

التمركز الشديد حول الخط الرئيسي المشكل من "المدن القديمة الناجحة والمدن الجديدة في هاي شي"، وتأسيس "نان آن للمشاهير" و"نان آن الدينية" و"نان آن الإيكولوجية" و"نان آن المبدعة" وغيرها من الأسماء التجارية في مجال السياحة الإيكولوجية، والإسراع في الدمج بين موارد السياحة والبيئة، وفتح سوق السياحة على مصراعيه، والتنمية السريعة لقضايا السياحة والثقافة والبيئة. في نفس الوقت، واستثمار 370 مليون يوان في تطوير الحماية والترميم البيئي للحدائق العامة مثل وورونغ وحديقة لان شي الرطبة وحديقة ليو هو ونان شان وحديقة شوي تو وولي الرطبة ومنتجع فانغ تشاو للسياحة والترفيه البيئي ومنتجع ليفانغ ينغشان السياحي البيئي ومنتجع لوا دونغ شياقو ومنتجع يافي قولي السياحي البيئي ووو تاي لا شان وحديقة لواشان العامة ومنتجع تيان تشوانغ الجبلي، وغيرها من المناظر الطبيعية

السياحية المحيطة بالمدينة، مع الضمان الأكيد للاستخدام المستدام للموارد السياحية، وقد صنفت جيو ره شان عام 2012 كمنطقة سياحية خلاصة من الدرجة 5A طبقاً للتصنيف الوطني الصيني.

(رابعاً): تنفيذ مشروعات للغابات الإيكولوجية:

ظهور الإجراءات الاستراتيجية المناسبة للعلن وتعزيز حماية زراعة الغابات الإيكولوجية؛ سلسلة تحقيق معدل تغطية بالغابات تغطي 46.92%، ومساحة بلغت 2 مليون و772 ألف و800 متراً مربعاً، مما جعل منها مدينة إيكولوجية قوية متناغمة بين الإنسان والطبيعة وجميلة ومتطورة في مجال صناعة الغابات ومزدهرة من ناحية ثقافة الغابات، وابتكار كل قطاع مختص آلية عمل لتعزيز الشعور بالمسؤولية على كافة المستويات، أولاً: صدور "الرؤية الإجرائية لحكومة الشعب في مدين نان آن لمزيد من الإسراع في تنمية صناعة الغابات" في أغسطس عام 2013، فضلاً عن المنح والمساعدات المالية من المقاطعة، إعداد الأموال اللازمة لدفع تنمية الغابات في غضون ثلاث سنوات بدء من عام 2013، ثانياً: التوسع في الغابات الصناعية غير القابلة للاشتعال -الحريق-، تعزيز التحول من القطع العشوائي للأشجار إلى القطع الانتقائي، ومنع تآكل التربة وحماية التنوع البيولوجي، وفي غضون ثلاث سنوات بدءاً من عام 2013، قدمت معونات ومنح مالية للعمل على تعزيز التحول من القطع العشوائي للأشجار إلى القطع الانتقائي، وفي نفس الوقت، عدم التشجيع على زراعة الغابات الصناعية التي تعتمد على الشتلات سريعة النمو ومن أجل منع توحيد الشتلات -زراعة نوع واحد من الشتلات-.

تحسين آلية للتعويض البيئي وتعزيز الحماية البيئية للمناطق المهمة، أولاً: الحرص على العمل بمبدأ "من يطور هو من يحمي، ومن يستفيد هو من يعوض"، واختيار نمط التعويض البيئي وفقاً للظروف المحلية، والاستمرار في تحسين الحكومة لسبل التعويض البيئي وتعديله، والعمل على إفراح المجال كاملاً لإظهار دور وآلية السوق، والمشاركة الجادة للمجتمع بأسره والتوسع التدريجي في درجة التعويض والجهود المبذولة لتحقيق تقنين وتوحيد التعويض البيئي، ثانياً: الاستعانة الجادة بأساليب التعويض البيئي بين المناطق والأقاليم بعضها وبعض، وخلق الظروف المواتية

لتطوير المدن والقرى والبلدات التي تفتقر للتنمية من حيث النظم والسياسات، بذل الجهود لزيادة درجة المساعدات للخروج من الفقر البيئي ومساعدة الفلاحين لتحقيق الثراء بأسرع وقت، ثالثاً: يمكن من خلال تحصيل رسوم التعويض رفع التكلفة المناسبة للأراضي ومراقبة الاستهلاك المجحف للغابات، والتوجيه للاستغلال المنصف العلمي المقتصد للغابات. التركيز على استغلال المكانة الإيكولوجية للغابات التجارية والغابات الإيكولوجية العامة والوطنية اعتباراً من عام 2013 وصاعداً، وقد تم تحديد 30 يوان و60 يوان و90 يوان رسوم تعويض عن الموارد من الغابات لكل متر مربع طبقاً للإدارة المالية وإدارة الغابات.

تعميم بناء الغابات الإيكولوجية، وتعزيز التنمية المنسقة لصناعة الغابات، أولاً: بناء على مفهوم "إذا أردت جبلاً من الذهب والفضة، عليك بالمياه النقية والجبال الخضراء" (المعنى: تحقيق العائد الاقتصادي يتطلب المحافظة على البيئة)، والحرص على الإسراع ببناء مشروعات "الأربعة الخضراء"، والتمسك بإصلاح نظام ملكية الغابات. وفي عام 2013 تم تشجير مساحة 59 ألف و700 مو بأشجار الغابات على مستوى المدينة كاملة، وبذلك تم الانتهاء من المهمة المعينة من المقاطعة ومدينة تشيوان تشو وتجاوزها، من بينها تجديد مساحة 6 آلاف و900 مو بالغابات الصناعية، و4 آلاف و300 مو تم ترميمها وإعادة تأهيلها، ومشروعات "الأربعة الخضراء" المتمثلة في مدينة خضراء وقرى خضراء وطرق خضراء وستارة خضراء التي شغلت مساحة 9 آلاف و800 مو، ثانياً: تعزيز الرقابة على إنفاذ قانون الغابات والمواظبة على تحسين منظومة الإطفاء ومكافحة كوارث الغابات، فما دام هناك غابات فلا بد من مكافحة الحرائق، وقد استثمر 4 مليون و59 ألف يوان عام 2013 في مكافحة الحرائق، والانتهاء من بناء حزام مكافحة الحرائق على مساحة 1090 مو، ثالثاً: الدعوة للتعددية وانطلاق أنشطة زراعة الأشجار والغابات، وفي السنوات الثلاث الماضية، استثمرت كل قرى وبلديات مدينة نان آن د مليون و490 ألف يوم عمل في مهمات زراعة الغابات وانتهاء كافة المواطنين فيها من مهمة زراعة 8 مليون و700 ألف شجرة.

الإسراع بالارتقاء بالتحول وتنمية اقتصاد الغابات الإيكولوجية الحديث، وعملت الحكومة من خلال إصدار سياسات وتحسين صناعة الغابات التقليدية والاستعانة بالمؤسسات الرائدة في مجال الغابات، وتنمية المنظمات والتعاونيات المتخصصة

في الغابات، والعمل في نفس الوقت على تنمية صناعة الزهور والاقتصاد القائم على الغابات وسياحة الغابات وثقافة الغابات الإيكولوجية وفتح مجالات جديدة للاستفادة من الغابات وبذل الجهود للاستفادة منها في الصناعات غير الخشبية، أولاً: تنمية صناعة الزهور، وفي غضون ثلاث سنوات بدء من عام 2013، الدعم السنوي لإنتاج البذور وتطوير مرافق المؤسسات التجارية المرخصة لإنتاج الزهور، وتحصيل رسوم مرافق المياه والكهرباء المستخدمة في زراعة الزهور مثل المياه والكهرباء المستخدمة في الزراعة العادية، ثانياً: تنمية اقتصاد الغابات، والإسراع بتنمية التجارة القائمة على الغابات ومنتجاتها وتخزينها مثل الأدوية والفطر والطيور والماشية والنحل وغيرها من الزراعات والصناعات والسياحة القائمة على الغابات، وتحقيق "إدارة تحويل الخسارة لمكاسب"، والدعم السنوي لست مؤسسات زراعية ومتخصصة في مجال اقتصاد الغابات في غضون ثلاث سنوات بدء من عام 2013، ثالثاً: تنمية سياحة الغابات الإيكولوجية وصناعة ثقافة الغابات وتطويرها، إفراح المجال لإظهار تميز موارد الغابات ومناظرها الطبيعية، تشجيع المجتمع على الاستثمار في تنمية سياحة الغابات الإيكولوجية، والتخطيط لسياحة الجمال، وابتكار علامة تجارية تحت اسم "رجل الغابة" للسياحة الترفيهية والاستشفائية وغيرها من أنواع السياحة الإيكولوجية في الغابات، والدعم السنوي لإنشاء نقطتين نموذجيتين من رجل الغابة في غضون ثلاث سنوات بدءاً من عام 2013.

(خامساً) تنفيذ مشروعات الحماية الإيكولوجية:

(1) إسراع بناء المرافق الأساسية لحماية البيئة في الحضر:

أولاً: الاستمرار في تحسين نظام معالجة الصرف المنزلي: إنشاء محطة معالجة الصرف في المدينة، وأولوية إنشاء محطة معالجة الصرف الصحي الحضرية على مستوى المقاطعة، وقد تم حالياً الانتهاء من إنشاء منظومة معالجة الصرف الصحي المنزلي الحضري التي تغطي المدينة بأكملها، وقد بدأت محطة معالجة الصرف الصحي الغربية والجنوبية العمل بالفعل، وسوف تدخل المحطة الشمالية والشرقية في سبتمبر 2014 التشغيل التجريبي، وفي نفس الوقت اتخاذ الإجراءات اللازمة متعددة الأنواع لمعالجة مياه الصرف المنزلي في المناطق الحضرية وفقاً للظروف

المحلية، وقد تم الانتهاء من تركيب 1113 ماكينة للتدوير الكامل لمياه الصرف الصناعي والمنزلي باستخدام مادة البولي إيثيلين.

ثانيًا: تحقيق التغطية الكاملة للمنطقة الحضرية بمنظومة جمع النفايات ومعالجتها: إنشاء محطة طاقة عن طريق حرق النفايات ودخولها حيز التشغيل، طاقة المعالجة 600 طن في اليوم، وبناء 35 محطة تحويل القمامة وجمعها، والتحقيق الكامل لمعالجة النفايات بحيث يتم "الجمع في القرية والتحويل في البلدية والمعالجة في المدينة"، وقد تم بالفعل الوصول إلى معالجة النفايات المنزلية غير الضارة بنسبة 99.56%.

(2) تعزيز حماية مصادر مياه الشرب:

أولاً: التنفيذ الصارم لسياسة الموافقة المحدودة أو المشروطة، والتحول الجاد من "جذب الاستثمارات الخارجية" إلى "اختيار الاستثمارات الخارجية"، والحظر التام للمشروعات التي لا تتوافق مع سياسة التصنيع وحماية البيئة، ولاسيما الصناعات كثيفة التلوث مثل صناعة البتروكيماويات والورق في الجزء الأعلى من حوض النهر في جينغ جيانغ، ثانيًا: تقسيم مناطق مصادر مياه الشرب المركزية، وقد تم حاليا الانتهاء من بناء ثلاثة على مستوى المحافظة وثمانية على مستوى البلديات من هذه المناطق لحماية مصادر مياه الشرب بشكل مركزي، وتجهيز العمل في 59 نقطة من مناطق الحماية على المستوى الأول والثاني من مصادر المياه المركزية، ثالثًا: التركيز على تنفيذ مشروع إمدادات المياه لثلاث بلديات موازية للبحر، والحل الفعال لمشاكل مياه المنازل والإنتاج الاقتصادي للمناطق الثلاث والبلديات الثلاثة بيان هاي. وتوفير المياه للبلدات الثلاث بخطوط إمداد تبلغ 47.329 كم، وتمر خلال 4 قرى و28 تجمع سكني صغير-أقل من قرية-، بإجمالي استثمارات قدرها 368 مليون يوان، وانتهى إنشاء المرحلة الأولى عام 2013 ودخلت حيز التشغيل التجريبي باستثمارات قدرها 267 مليون يوان، بسعة إمداد بالمياه 172 ألف طن في اليوم، رابعًا: الانطلاق التدريجي لمشروعات مياه الشرب، والحل الفعال لمشكلة عدم سلامة مياه الشرب، يُنفذ في 18 قرية وبلدة مشروعات لسلامة مياه الشرب بالريف حتى يونيو 2014، باستثمارات قدرها 119 مليون يوان، وتحل مشكلة عدم سلامة مياه الشرب لأكثر من 226 ألف نسمة، خامسًا: تعزيز المعالجة الشاملة لتلوث مجاري المياه وتحديثها، وقد

بدأ التحديث الشامل للبيئة المحيطة بخزان مياه شان ماي والتحديث الشامل لبيئة محمية مصدر مياه الشرب بقناة تشاباي الشمالية وجسر الدجاجة الذهبية ومشروع وقف التلوث بقناة قاوقان الجنوبية وغيرها من مشروعات التحديث ومعالجة محميات مصادر المياه، وتعزيز تحديث معالجة المشاكل البارزة لتلوث البيئة المائية وتحقيق تقدم ملحوظ في أعمال حماية مصادر مياه الشرب.

(3) تعزيز مكافحة التلوث الصناعي:

معالجة التلوث الصناعي الناتج عن صناعة الورق والسيراميك، وتشديد الرقابة البيئية والضرب بشدة على يد المخالفين لقانون البيئة، بحيث تصل إلى 100% مطابقة لمعايير مصادر التلوث الصناعي، أولاً: إغلاق 17 مصفاة والإمكانات المتخلفة لشركات تصنيع الورق والانتهاه من المعالجة العميقة للمياه الملوثة الناتجة عن تصنيع الورق في 18 شركة، وصرف المياه الملوثة كاملة بعد وصولها للمواصفات والمعايير، ثانياً: البدء في أعمال معالجة تلوث شركات السيراميك، والتوسع في العمل للتخلص من الكبريت بمحطات الغاز وتنفيذ المعالجة الكاملة لتلوث شركات السيراميك وبناء 48 من أحواض الترسيب معدات المعالجة للمياه الملوثة في شركات السيراميك ومرافق التخلص من الغبار والأتربة والتعديل باستخدام الطاقة النظيفة-الغاز الطبيعي، وبنهاية يونيو 2014 يتم الانتهاء من خطة إحلال LNG لشركات السيراميك، والانتهاه من توقيع عقود إحلال LNG ومد مواسير الغاز ل 58 شركة سيراميك، وإغلاق 8 مصاف وفلاتر في شركات السيراميك، ثالثاً: إنشاء مركز مراقبة ورصد بيئي أوتوماتيك بالمدينة، بما فيها المراقبة التليفزيونية والتركيز على مراقبة ورصد مصدر التلوث ومراقبة ورصد تلوث الهواء بمحيط المدينة من خلال لشبكة الإنترنت، وقد تم تركيب 160 "عين الأرض" في 51 مؤسسة وشركة على مستوى المدينة للمراقبة التليفزيونية وفي 19 يتم مراقبته من قبل الدولة والمقاطعة ومدينة تشيوان تشو و5 أماكن على مستوى نان آن لتحقيق الرقابة الكاملة على مصادر التلوث من خلال الإنترنت.

(4) تعزيز أعمال حماية موارد المياه والتربة:

ترسيخاً لمبدأ "التوافق مع الظروف المحلية ودفع الضرر والتقدم السلس والدمج"، يجب التعامل مع واقع المدينة والتركيز على تآكل التربة والتخطيط الموحد للمياه

في الجبال والحقول والغابات، واتخاذ الإجراءات الحيوية بشكل أساسي الإجراءات الهندسية والإجراءات التقنية الزراعية والدمج بينهما، وتنفيذ أعمال حماية موارد المياه والتربة وذلك من خلال، أولاً: مشروعات تمكين خزان المياه وإزالة المخاطر، تنفذ المدينة منذ ثلاث سنوات مشروعاً متوسطاً في تشوتا و13 مشروعاً صغيراً و81 و95 مشروعاً متناهي الصغر لتقوية وتدعيم خزانات المياه من مخاطر الأمراض بإجمالي استثمارات قدرها 297 مليون يوان، ثانياً: معالجة مجرى الأنهار الصغيرة والمتوسطة، وتم البدء في ستة مشروعات لمعالجة مجاري الأنهار الصغيرة والمتوسطة وهي ماي شان شيوي تو وينغدو وشيا شان ولوا دونغ وبلغ طول القنوات والأنهار التي تم معالجتها 27.7 كم وحواف وجوانب الأنهار والقنوات التي تم بنائها من جديد 16.9 كم، ثالثاً: مشروعات كبرى لمقاومة الفيضانات، مثل تنفيذ بناء 8 مشروعات مقاومة الفيضانات على نهر اليانغتسي، وبناء سدود على المقطع الخاص في نان آن والأنهار الصغيرة الشرقية والغربية بطول 34.28 كم، من المخطط استثمار 555 مليون يوان، وتم بالفعل البدء في تنفيذ بعض القطاعات والنقاط التجريبية، وهذه النقاط التجريبية في الضفة اليسرى من مدينة نان آن باستثمارات قدرها 94 مليون و550 ألف يوان ومسافة من السدود حديثة البناء طولها 4.24 كم وبوابتين للصرف، رابعاً: تنفيذ اختبارات التربة والأسمدة، عمل أسمدة عضوية وغير عضوية وكذلك الاستخدام المتوازن للأسمدة والعناصر الكبيرة والمتوسطة والنزرة بناء على خواص التربة وقواعد أسمدة المحاصيل، وتحقيق التسميد "العلمي والاقتصادي والبيئي"، والعمل المستمر على تحسين التربة وتخصيبها، فقد أجرت المدينة في الفترة من 2011 وحتى 2013 اختبارات التربة والأسمدة لمساحة 2 مليون و130 ألف مو، بينها مليون 200 ألف مو من الأرز و221 ألف مو من الفول السوداني و320 ألف مو من البطاطس و100 ألف مو من بطاطس ما لينغ و100 مو من البرتقال والموالح و90 ألف مو من الشاي و140 ألف مو من الخضروات، ومليون 60 ألف مو من المساحة المعالجة و36 ألف و100 طن من كمية السماد المعالج، وتعتبر عمليات فحص التربة بالطرق التكنولوجية لتحسين السيطرة ومراقبة الأسمدة الداخلة وضبط العناصر المكونة لها لتصبح أكثر فائدة، وتحسين كفاءة استخدام الأسمدة والحد من تسربها والحد من التلوث البيئي، لهم دور كبير وملحوظ في تنمية الزراعة منخفضة الكربون وتطويرها.

(5) بذل الجهد للحفاظ على البيئة الإيكولوجية :

أولاً: تسليط الضوء على أعمال التحديث والمشروعات الخاصة بالجبال غير المعدنية، التفتيش الصارم على المناجم المخالفة وبدون ترخيص والتي تضر بطبيعة البيئة وغيرها من السلوكيات المخالفة للقانون والقواعد، وبالنسبة للأماكن المناجم المحظورة والتي لا تتوافق مع التخطيط لموارد المناجم وسياسات التصنيع ومتطلبات حماية البيئة والمناجم التي تنطوي على خطورة مستترة، والحرص على إغلاقها، ثانياً: تسليط الضوء على أعمال المعالجة لتغيير " الجبل وتشجير " في السنوات الأخيرة، وتم الانتهاء من مشروعات معالجة 12 نقطة ومكان لتغيير " الجبل وتشجير " جنوب الطريق العام، والتركيز على هذا المشروع الذي يعالج يدوياً -أيضاً- منذ بداية هذا العام جانبي الطريق السريع بنان شي، وهناك نتيجة ملحوظة للمعالجة، ثالثاً، تسليط الضوء بشكل جيد على أعمال معالجة البيئة الإيكولوجية للمناجم وترميمها، وضع " خطة معالجة وترميم البيئة الإيكولوجية للمناجم " وتنفيذها، على أن تنفذ بدقة أعمال المعالجة والتشجير وفقاً للجدول الزمني، والوصول بأقل مستوى ممكن لتأثير المناجم على المناظر البيئية، ابتكرت مدينة نان آن منذ بداية هذا العام طريقة جديدة لاستخدام تكنولوجيا حماية البيئة مع انهيار المناجم ومعالجة المشاكل الناتجة عنه.

الباب الثامن: الاهتمام المتساوي بالتنمية الاقتصادية والحماية البيئية ... مدينة هاي

تشانغ

تقع مدينة هاي تشانغ في منتصف شبه جزيرة لياو دونغ، وتبلغ مساحتها الإجمالية 2732 كيلو متراً مربعاً، وتصنف من ناحية الطبيعة من بين "الأراضي المنقسمة بين أراض زراعية وجبال وأنهار"، كما تقع تحت سيطرتها منطقة التنمية الاقتصادية ومنطقة تنمية بلدية تنغ آو وقاعدة صناعة المواد الجديدة بالماغنيسيوم بمقاطعة لياو نينغ والمنطقة الصناعية ذات التكنولوجيا الزراعية الفائقة بمدينة هاي تشانغ، وخمس حدائق للتنمية بمنطقة الحدائق الصناعية للاقتصاد التدويري بمدينة هاي تشانغ، كما يبلغ عدد السكان المقيمين بها مليوناً و300 ألف نسمة، وتحتوي أيضاً على مناطق الجذب السياحي الوطني بجبل بايون المصنفة AAA طبقاً للتصنيف الصيني للمناطق السياحية - Chinese AAA-rated tourist attractions، والمحمية الطبيعية بجبل تشو لونغ بمقاطعة سيتشوان ومحمية الأراضي الرطبة بنهر سان تشا، وصنفت في المركز العاشر من بين أقوى 100 مدينة صغيرة ومتوسطة من حيث القوة الشاملة على مستوى الصين.

منذ بدء سياسة الإصلاح والانفتاح، واعتماداً على الموارد ومزايا الموقع وارتكازاً على روح الإصلاح والابتكار والجرأة على الاقتحام والتجربة التي يمكن التعلم منها والاقتداء بها، حققت جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في مدينة هاي تشانغ نمواً وتطوراً غير مسبوق وأحرزت إنجازات رائعة جذبت انتباه الجميع. ولكن نظراً للسلوك الإنمائي غير الموحد وانحراف مفاهيم التنمية على مر التاريخ، أصبح التناقض أكثر وضوحاً بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبين البيئة والموارد، وأصبحت المشاكل الهيكلية للمؤسسات كالتخطيط الواسع النطاق والتلوث المرتفع والاستهلاك الزائد للطاقة والمنفعة والعائد القليل وغيرها من المشاكل أكثر بروزاً، مما تسبب في قدر من الضرر والتأثير السلبي على البيئة الإيكولوجية وعرقلة التنمية العظيمة والسريعة لمدينة هاي تشانغ، وينبغي القول إن تحقيق التنمية المنسقة بين البيئة الاقتصادية

والاجتماعية والموارد البيئية أصبحت أحد المشاكل الرئيسية الكبرى التي ينبغي أن يتصدى لها التحول والارتقاء بالتنمية في مدينة هاي تشانغ، ولذا، بذلت لجنة الحزب بالمدينة وحكومة البلدية في السنوات الأخيرة الجهود المضنية لتعزيز إعادة الهيكلة الصناعية وتحول النمط الإنمائي الاقتصادي وتعزيز مكافحة التلوث وحماية البيئة الإيكولوجية، فضلاً عن تسريع الحفاظ على الموارد والتجمعات الصناعية وتكتلات المشاريع والتنمية الحضرية المكثفة، ومن ثم البدء في بناء الحضارة الإيكولوجية في مدينة هاي تشانغ ولا سيما الوضع الجديد من محيث تحقيق التنمية المنسقة بين الاقتصاد والمجتمع من ناحية وبين الموارد والبيئة من ناحية أخرى.

(أولاً): التخطيط العلمي والتقسيم الوظيفي وتحديد التخطيط الاستراتيجي للمناطق الحضرية :

يعد إعداد الخطة بشكل علمي وتنفيذها الصارم أساساً التنمية الاقتصادية والاجتماعية وجوهر بناء الحضارة الإيكولوجية، وأن عمل كل من لجنة الحزب بالبلدية والحكومة البلدية بمدينة هاي تشانغ تمحور حول موضوع الحضارة الإيكولوجية وإرساء أسس التنمية الاقتصادية وإعداد التخطيط الاستراتيجي للتنمية الحضرية وتخطيط التنمية الشاملة في المناطق الحضرية وتخطيط استخدام الأراضي والتقسيم الوظيفي الإيكولوجي بشكل علمي، والحرص على التنفيذ الصارم للخطط وضرورة الاجتماع التنفيذي لحكومة البلدية واللجنة الدائمة للجنة الحزب بالبلدية والتشاور بشأن أي إجراء لتعديل الخطط بعد موافقة اللجنة الدائمة لمجلس الشعب البلدي وذلك لضمان تعزيز التنفيذ السلس لبناء الحضارة الإيكولوجية.

أولاً: إعداد الخطة الاستراتيجية بالمناطق الحضرية: الاستعانة بجامعة تونجي بشنغهاي للدمج بين الاقتصاد والبيئة الإيكولوجية والموارد وغيرها من الجوانب الواقعية لمدينة هاي تشانغ؛ لإعداد التخطيط الاستراتيجي للتنمية الحضرية وتحديد تصميم التنمية الحضرية على شكل " كيان واحد وجناحان -الجبـال في الشرق والحقول في الغرب"، ويعني "كيان واحد " الارتكاز بشكل أساسي على الحزام الاقتصادي بين مدينة هاي تشانغ ومدينة آنشان، والاعتماد على طريق السريع بين مدينة هاي تشانغ ومدينة آنشان، وبين شنيانغ وداليان Shenyang-Dalian highway المتجه من

الشمال للجنوب، والارتكاز على حديقتي التنمية بمدينة هاي تشانغ ومدينة تانغ أو، بالإضافة إلى التخطيط للبناء في المناطق الحضرية والخدمات الحديثة والصناعية الجديدة بشكل رئيسي، ومن ثم ستصبح هذه المنطقة أيضا بمثابة منطقة التكتل والتجمع الرئيسية لسكان مدينة هاي تشانغ، كما يتمثل "الجناحان" بشكل أساسي في "الجبل الشرقي والحقل الغربي"، وتنقسم المنطقة الجبلية الشرقية إلى منطقتين وظيفيتين، وترتكز في العديد من البلدات مثل بلدة جيه وان والجبل الوحيد قواشان وتشاقوا ووأنغ شي والتي تعد مصادر لمياه المدينة ومحمية بيئية بمدينة هاي تشانغ، كما حظرت النشاط الصناعي خاصة تلك المشاريع الصناعية الملوثة للبيئة، وطورت بشكل أساسي العديد من الصناعات الأخرى مثل الغابة المثمرة والسياحة، والتي ترتكز على العديد من البلدات والمناطق الرئيسية مثل بلدة باي لو وينغ لو وما فانغ وشيمو، وتطوير الصناعات التجهيزية لمنتجات المعادن استنادا على حماية الموارد والبيئة بشكل جيد، والمنطقة الغربية الموازية للنهر وترتكز على العديد من البلدات مثل شي سي وقاو توا والتي طورت بشكل أساسي الزراعة الحديثة التي تتخذ من الزراعة باستخدام المرافق facility agriculture والزراعة المحمية protected agriculture نقطة ارتكاز.

ثانياً: وضع الخطة الحضرية الشاملة: واعتبار حماية البيئة الإيكولوجية وبنائه الجيد أساس البقاء وجوهر التنمية، وتحديد إطار التنمية الحضرية على هيئة "سيطرة الشرق وتميز الجنوب وتقدم الغرب وقفزة الشمال وتفرق الوسط"، وتعني "سيطرة الشرق" بشكل أساسي المنطقة الجبلية رب المنطقة الجبلية والمنطقة الأيكولوجية الحساسة Ecological Sensitive Area شرق مدينة هاي تشانغ، واعتبار منطقة الحفاظ على المياه لاستخدامها في المناطق الحضرية ومنطقة الحماية الإيكولوجية مناطق تنفيذ التنمية المسيطرة أو controlled development التنمية التنظيمية regulatory development، و"تميز الجنوب" بشكل أساسي هو استخدام منطقة جنوب نهر هاي تشانغ التي تقع عكس اتجاه الرياح المهيمنة على المدنية والسيطرة على نطاق الأراضي الصناعية وتطوير الصناعة الثالثة -صناعة الخدمات وصناعة الخدمات اللوجستية Logistics industry- والتركيز على تحويل نهر هاي تشانغ لنهر داخلي في المدينة، ويعتمد "تقدم الغرب" على العديد من البلدات كمنطقة التنمية بمدينة هاي تشانغ وبلدة شي ليو ودونغ شي وغيرهم من البلدات، والإسراع

بتعزيز عملية الدمج بين مدينتي هاي تشانغ ودونغ شي والدمج بين مدينتي هاي تشانغ وشي ليو، وتتمركز "قفزة الشمال" حول الطرق الرئيسية الكبرى في مدينتي تانغ داومدينة تانغ هاي، وأن تقطر التنمية الصناعية البناء الحضري والتوجه نحو الشمال، والإسراع بعملية الدمج بين مدينتي هاي تشانغ ونان تاي، وتتمحور "تفرق الوسط" حول مجابهة واقع وصول التجمعات الصناعية والسكانية والقدرة الاستيعابية في المناطق الحضرية القديمة للحد الأقصى، وتطبيق مبدأ " تراجع الصناعة الثانية وتطوير الصناعة الثالثة "، وفي الوقت نفسه السعي لتمرکز التنمية العقارية والكثافة السكانية والعناصر الحياتية الجيدة في مدينة هايشي بدلاً من المناطق المدينة القديمة.

ثالثاً: إعداد تخطيط استخدام الأراضي: اعتمد التخطيط الشامل لاستخدام الأراضي بمدينة هاي تشانغ قديماً على تشتيت توزيع الأراضي الزراعية الأساسية، علاوة على تمرکز العديد من المدن الكبرى حول المدينة، مما قيد التطور الحضري والبناء الإيكولوجي بشكل خطير، وفي الوقت نفسه أظهر مؤشر توزيع أراضي البناء في التخطيط الشامل لاستخدام الأراضي اتباع النهج التقليدي العشوائي في سبعة وعشرين مدينة، وهذا الأمر لا يعكس مفهوم بتاتا الاستخدام المكثف والمقتصد للأراضي، وتأسيساً على ذلك، قامت كل من لجنة الحزب والحكومة بمدينة هاي تشانغ بتنفيذ جولة جديدة من أعمال مراجعة الخطة الشاملة لاستخدام الأراضي واستكمالها وذلك طبقاً لمبدأ "تخطيط الأراضي وتوزيعها إيكولوجياً مع الأخذ بعين الاعتبار تخطيط الأراضي الزراعية الأساسية على المدى الطويل وتوزيع مؤشر البناء"، فيتم أولاً تحقيق التقارب الوثيق بين التخطيط الشامل لاستخدام الأراضي والبناء الحضري وبناء البيئة الإيكولوجية وإقامة الصناعات الرائدة، وتنظيم الحداثق الصناعية الرئيسية والأراضي اللازمة للمشاريع بشكل علمي في المدينة، وثانياً، تحويل تمرکز الأراضي الزراعية الأساسية للمناطق الهامة لتطوير الزراعة بالمنطقة الجبلية الشرقية ومنطقة يان هه الغربية، وذلك في ظل الشرط الأساسي لضمان عدم خفض إجمالي الأراضي الزراعية الأساسية وعدم تأثر البيئة الإيكولوجية بشكل عام وضمان تطوير أراضي الحداثق الصناعية الرائدة على مستوي المدن والمناطق النائية لحماية البيئة الأيكولوجية، وثالثاً: توزيع أراضي البناء بشكل أساسي في الحداثق الصناعية الرائدة على مستوي المدن والبلدات الجديدة والسيطرة جذرياً على تطوير الأراضي والحماية

الايكولوجية، وضمان التوزيع المركز والمقتصد للأراضي.

رابعاً: وضع خطة المناطق الوظيفية الإيكولوجية: دعوة خبراء البيئة الأيكولوجية البارزين بأكاديمية البحوث الصينية للعلوم البيئية Chinese Research Academy of Environmental Sciences لإعداد تخطيط المناطق الوظيفية البيئية الإيكولوجية، وتقسيم الأراضي الوطنية إلى مناطق وظيفية رئيسية وهي مناطق تنمية متميزة ومناطق تنمية مهمة ومناطق تنمية محدودة ومناطق تنمية محظورة... إلخ وفقاً لقدرة الموارد البيئية على التحمل وكثافة وإمكانات التنمية الحالية، ومن ثم اعتمدت جميع المشاريع تنفيذ تقسيم المناطق وإدارة التصنيف، وإسكان المناطق الحداثكية الموجهة، وتعزيز القوة المتخصصة في إجازة الحماية البيئية بشكل مستمر وتشكيل مركزاً للتقييم، وتعزيز قبول نظام "الثلاث المتزامنة حماية البيئة"، وتحقيق الترابط الوثيق مع التنمية والإصلاح والتخطيط والأراضي وغيرها من الإدارات، فضلاً عن طرح الجزء الأول من إقرار المشروع على لجنة البلدية للتخطيط العمراني، لتحديد مبدأ عدم اعتماد المشاريع التي لم تمثل لتخطيط المناطق الوظيفية الإيكولوجية في منطقتي التنمية بتينغ أو وتيه سي وغيرها من مناطق التنمية المتميزة، فلم يتم اعتماد مشاريع التخشين (roughing projects) التي لم تمثل لمعايير تلوث البيئة، من خلال الحرص على التوجه نحو التنمية الخضراء، ويتم إرشاد التوزيع المنصف لقوى الانتاج وتشكيل الهيكل الصناعي للحفاظ على الموارد والطاقة وتحسين البيئة في المدينة من حيث المبدأ.

(ثانياً): التنمية المكثفة والاستخدام المقتصد وحماية استغلال الموارد الطبيعية:

يعد الاستخدام المكثف والمقتصد للموارد أحد الدلالات الهامة لبناء الحضارة الإيكولوجية، وتركز جهود كل من لجنة الحزب والحكومة البلدية بمدينة هاي تشانغ حول مسألة الموارد الطبيعية ولا سيما الموارد المعدنية وموارد الأراضي وموارد المياه، وبذل الجهود المضنية لتعزيز التنمية المقتصدة والاستخدام المكثف للموارد، وإقامة نمط جيد للإنتاج والحياة.

41- تشير القبول بشرط الثلاث المتزامنة إلى أن مرافق معالجة التلوث في المشروعات الحديثة والمعدلة والتوسعية وغيرها يجب أن تصمم وتنفذ وتبدأ العمل في توقيت واحد مع المشروع على أن تكون مطابقة للمعايير.

أولاً: في مجال الموارد المعدنية: يعد الماغنيسيوم من الموارد القيمة غير القابلة للتجديد التي منحها الطبيعة لمدينة هاي تشانغ، وعلى الرغم من أن وفرة المخزون الحالي لمدينة هاي تشانغ من موارد الماغنيسيوم، إلا أن استنفاد المزيد من الموارد ولا سيما في وجود العديد من مشكلات التعدين غير القياسي والتعدين غير القانوني -قرصنة التعدين -، وإهدار الموارد وغيرها من المشاكل يشكل تهديداً خطيراً على التنمية المستدامة السليمة لصناعة الماغنيسيوم بمدينة هاي تشانغ، وعلى ذلك، ارتكزت كل من لجنة الحزب والحكومة البلدية بمدينة هاي تشانغ على الانطلاق من ثلاث نواحي وهم التعدين القياسي والتصدي لقرصنة التعدين -التعدين غير المشروع illegal mining - ، وإعادة التدوير والعمل باستمرار على تعزيز حماية واستخدام موارد الماغنيسيوم، أولاً: تنظيم استغلال الموارد، وتشجيع شركات تعدين الماغنيسيوم على وضع خطة التعدين ومراجعتها، والرصد الديناميكي لأعمال التعدين بالمؤسسات، ويتم فرض عقوبات صارمة على شركات التعدين التي لا تمتثل لمواصفات التصميم وتستغل المعادن الخام عالية الجودة وتترك المعادن الخام منخفضة الجودة بمجرد اكتشافها أو حتى إلغاء تصاريح التعدين الخاصة بها، وقد وصل معدل التعدين القياسي بشركات التعدين المصرح بها في مدينة هاي تشانغ في الوقت الراهن لأكثر من 95%، وإجراء التعدين والتنقيب المحدود للموارد المعدنية والرصد الديناميكي لمؤسسات التعدين بما يتفق بدقة مع مقدار التعدين لموارد الماغنيسيوم التي حددتها المحافظات والمدن وفرض العقوبات الصارمة على الشركات التي تُفُطر في التعدين ، والتنظيم في الوقت نفسه لإنشاء قسم إدارة قياس المنتجات المعدنية وتفتيش عربات نقل الماغنيسيوم، والتعويض عن خسائر صادرات خام الموارد المعدنية، وتشجيع شركات التعدين للتحويل من بيع الموارد المعدنية الخام لبيع المنتجات المصنعة، والسيطرة الفعالة على معدل تعدين الماغنيسيوم سنوياً، ولا سيما الحرص على اعتبار الماغنيسيوم أحد العناصر الرئيسية في الإنتاج وهيئته لذلك، وبذل الجهود الجدة لتعزيز الدمج بين الموارد المعدنية وموارد الماغنيسيوم، وتسريع تكتل شركات الماغنيسيوم على التصنيع والمعالجة المكثفة (العميقة) deep processing وتقليل عدد شركات تعدين المغنيسيوم في مدينة هاي تشانغ في الوقت الراهن لـ 43 شركة من أصل 80 شركة، ثانياً: التصدي لقرصنة التعدين (التعدين - التنقيب غير المشروع) بشكل صارم، واتخاذ العديد من التدابير

مثل تطبيق مسؤولية البلديات والمناطق وإنفاذ القانون المشترك للإدارات والتفتيش الديناميكي لإدارات إنفاذ القانون، وفي السنوات الأخيرة تم هدم 200 حفرة تعدين غير مشروعة، ومصادرة ما يقرب من ألف قطعة أدوات التعدين وتنقيب غير مشروع، ومن ثم كبح جماح سلوك التعدين / التنقيب غير المشروع بشكل فعال، وتطهير نظام التعدين والتنقيب، وفي الوقت الراهن تم بالفعل وضع حد لسلوك التعدين / التنقيب غير المشروع في مدينة هاي تشانغ بشكل أساسي ومن ثم تحقيق الحماية الفعالة والجادة لموارد الماغنسيوم، ثالثاً: تحسين معدل استخدام الموارد، فيما مضى، ونظراً لمزايا الموارد الوفيرة ومفاهيم الاستخدام التقليدي وتختلف التقنية العلمية ظلت صناعة المنتجات المعدنية في مدينة هاي تشانغ متوقفة عند مرحلة المعالجة والتجهيز الأولية، ولا سيما في ظل سعي بعض الشركات لتحقيق منافع اقتصادية فقط، فعملت على استغلال المعادن الخام عالية الجودة بينما تترك المعادن الخام منخفضة الجودة، وأثناء عملية التعدين والتنقيب عن الموارد المعدنية، بلغت كمية المعادن الخام من الدرجة الثالثة ومنخفضة الجودة التي يتم التنقيب عنها سنوياً في المدينة ما يقرب من حوالي 2 مليون طن، في حين وصلت الكمية المستغلة بالفعل أقل من 700 ألف طن، ومن ثم الكثير من المعادن الخام ذات الجودة المنخفضة ومخلفات المعادن، مما تسبب في إهدار الموارد بشكل خطير، وفي السنوات الأخيرة، من أجل حل هذه المشكلة على نحو فعال ونهائي، تبنت مدينة هاي تشانغ السياسات المؤثرة، والدعم الحكومي، والعمل بجدية على تعزيز تكنولوجيا تعويم الماغنسيوم في مؤسسات التعدين، وأتباع التقنية والتكنولوجيا الجديدة لتعزيز استخدام الموارد، وفي الوقت الراهن أضافت أربع مؤسسات في مدينة هاي تشانغ خطوط إنتاج جديد لتعويم الماغنسيوم *magnesium Flotation*، ووصل معدل تعويم الماغنسيوم سنوياً لـ 3 مليون و780 ألف طن، وفي المستقبل سوف ينطلق عدد كبير من مشروعات تعويم الماغنسيوم، وفي الوقت نفسه بذلت مدينة هاي تشانغ جهوداً مضنية لتوجيه الشركات نحو الابتكار التكنولوجي، على سبيل المثال قامت شركة هوا يو المحدودة للماغنسيوم مواد البناء بمقاطعة لياو نينغ استغلال الماغنسيوم المنخفض الجودة ومخلفات التعدين لتصنيع ألواح الأنفاق الواقية من النار والألواح الموائى الواقية من النيران والألواح الجدارية الجديدة خفيفة الوزن، كما قامت شركة دا دانغ المحدودة لصناعة مواد بناء الأبواب المقاومة للحرائق بمدينة هاي تشانغ استغلال الماغنسيوم

المنخفض الجودة لبناء الأبواب المقاومة للحريق وبناء مناطق التهوية المقاومة للحريق والحزام العازل للنيران، كما قامت شركة شينغ شون المحدودة لمواد البناء وحماية البيئة باستخدام خبث ومخلفات المغنيسيوم لإنتاج الطوب القياسي الجديد ومن ثم استكملت عدد من مشاريع توفير الطاقة وحماية البيئة وإعادة تدوير الموارد، وخاصة استثمار المجموعة البريطانية مليار و800 مليون يوان في مشروع المغنيسيوم الخاص والجديد في الأسواق، ويقوم هذا المشروع بتصنيع غاز الفحم من الفحم منخفض الجودة واستخدام الفرن المعلق لحرق المغنيسيوم منخفض الجودة تحويله لمغنيسيوم عالي الجودة والنقاء بكثافة 3.14 ، ويستهلك 300 طن من المغنيسيوم منخفض الجودة سنوياً، وفي الوقت نفسه سيتم بيع ثنائي أكسيد الكبريت الذي أعيد تدويره أثناء عملية الإنتاج لمصانع صابون الكبريت، حيث يتم إعادة تدوير 480 طن سنوياً، مما يحد من تلوث البيئة، ويحقق وقف التهام الموارد والطاقة نهائياً.

ثانياً: في مجال موارد الأرض: تعد الأرض جوهر التنمية الاقتصادية وهي -أيضاً- نبع البناء والحماية الإيكولوجية الجيدة، حيث حرصت كل من لجنة الحزب بالمدينة وحكومة البلدية بمدينة هاي تشانغ دائماً على تنفيذ الرقابة الصارمة على الأراضي بما فيها الاستخدام المكثف والمقتصد للموارد، أولاً: التنظيم الصارم لسلوك نقل ملكية الأراضي المملوكة للدولة، وإنشاء بورصة احتياطي الأراضي ونقل ملكية الأراضي المملوكة للدولة بالمناطق الحضرية من خلالها، والالتزام بالتنفيذ الصارم للمناقصات والمزادات العلنية، كما تكاثفت الشركات والأفراد يدا بيد لفرض الحظر الشامل على بيع الأراضي، والتنفيذ الكامل لحيازة الأراضي الحكومية ومصادرتها لصالح الدولة، وتنفيذ الحكومة لخطط الهدم ومسح الأراضي والبدء في نقل ملكية الأراضي بشكل كامل، والتصدي لسلسلة الممارسات الفاسدة في نقل ملكية الأراضي غير المستغلة وغير المتطورة وفهم سياسة جذب الاستثمارات بدقة واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والأعمال، واعتبار الأراضي أحد الموارد الاستراتيجية النادرة، وطرح رسوم نقل ملكية الأراضي للحيلولة دون تراكم القضايا العالقة التي يسببها فقدان الأصول المملوكة للدولة واستثمارات الأراضي المجانية، وقد تراكمت في السنوات الأخيرة رسوم نقل ملكية الأراضي في مدينة هاي تشانغ حتى وصلت 10 مليار يوان، وتم خصم تكلفة تعويضات حيازة الأراضي ومصادرتها وبلغت حوالي 40% من صافي الدخل ويتوافق هذا الجزء من صافي الدخل بدقة مع نسق إنفاق

رسوم نقل ملكية الأراضي، ويستثمر كل صافي الدخل في العديد من الجوانب كالبنية التحتية في المناطق الحضرية والريفية والمرافق العامة والبناء البيئي والأيكولوجي وغيرها من الجوانب وفي تحسين البيئة الحضرية والريفية على نحو فعال، ثانيًا: التنفيذ الصارم لنظام مراقبة استخدام الأراضي، وإنشاء نظام الفحص والموافقة على مشاريع البناء " النظام الأحادي " -الشباك الواحد- باللجنة التنظيمية بالبلدية، ونظام الفحص والموافقة "مجلس التخطيط الزراعي" على المشاريع الزراعية، وتنفيذ الضوابط الصارمة لاستخدام الأراضي وفرض الرقابة الصارمة على المساحة الطابعية فيما يتعلق بأراضي البناء الخاصة بالمشروعات، والدمج بين أراضي المشروع وإجمالي استثمارات المشروعات وبين المساهمات الضريبية ومنع الشركات من تطويق الأسواق عن طريق الاستثمارات الاستباقية، ولا سيما تعميق تنفيذ سياسة "تنظيم الأسواق الخمسة الكبرى" التي تتخذ من المعالجة الخاصة لأسواق الأراضي محتوى رئيسي وسياسة "التدابير الخمسة الخاصة" التي تركز على الاستخدام غير المشروع للأراضي وفرض العقوبات الصارمة وقمع السلوك غير القانوني لاستخدام الأراضي في المناطق الحضرية والريفية وإدراج سوق الأراضي في مسار التنمية السليم والموحد، ثالثًا: تنفيذ التعزيز الشامل لسياسة "خروج ثلاثة ودخول أربعة"، وبناء على احترام رغبات الجماهير وفرض الضريبة وفقًا للقانون والتعويض الكامل، ويتم التنظيم لتنفيذ أعمال سياسة "خروج ثلاثة ودخول أربعة" التي تركز على نقل السكان والشركات وتوجيه الصناعة نحو مناطق الحداثق الصناعية والسكان نحو المناطق الصغيرة والتجارة نحو المدن والبلدات والزراعة نحو مناطق توفر الخدمات الزراعية. في الآونة الأخيرة، تم هدم أكثر من 50 من التجمعات القروية وتحويلهم إلى مناطق أخرى، ووصل عدد السكان التي تم نقلهم أكثر من 20 ألف أسرة و90 ألف شخص ونقل 200 شركة، وإجمالي المساحة التي تم فيها عملية الانتقال 150 ألف كيلومترا مربعا، وإجمالي الأراضي الفارغة غير مستغلة 120 ألف كيلومترا مربعا، وقد حققت سياسة "خروج ثلاثة ودخول أربعة" العديد من النتائج منها الاستخدام المكثف للأراضي وتوسع مساحة التنمية الصناعية وتحسين نمط حياة السكان، رابعًا: إعادة تنشيط مخزون موارد الأراضي على نحو فعال، وزيادة جهود إصلاح الدمج بين استخدام الأراضي الخاملة غير المستغلة والتخلي عن مصانع الطوب وغيرها ثلاثة أنواع من موارد الأراضي، واتخاذ العديد من الوسائل مثل استرداد الأراضي المملوكة

للدولة وتحصيل الضرائب وفقاً للقانون بهدف تنظيمها واستخدامها بشكل فعال، وقد وصل إجمالي تنظيم الأراضي واستخدامها في الآونة الأخيرة 50 ألف كيلومتراً مربعاً، أما فيما يخص المشاريع منخفضة استخدام الأراضي والكفاءة السيئة فتم فرض الضرائب وتحصيلها بشكل صارم وزيادة جهود الإشراف والمراقبة على السلامة البيئية وبناء آلية للاستخدام المكثف والرشيد للأراضي، والبدء بشكل خاص في أعمال تنظيم استخدام ثلاثة أنواع من الأراضي في بلدية باي لو، وتطوير مؤسسات إغلاق المناج التي لا تمتثل للمعايير الخضراء، ووصل تنظيم أراضي نفايات التعدين mining waste land خمسة آلاف كيلومتر مربع، فضلاً عن تعزيز الدور الفعال لإعادة استخدام أراضي نفايات التعدين mining waste land، خامساً: تفعيل الربط بين زيادة أراضي البناء في المناطق الحضرية والحد منها في المناطق الريفية والدمج بين بناء المجتمعات الريفية الجديدة وتحسين معدل استغلالها كاملة، والعمل أساساً على تنفيذ نظام حصة الأراضي وهو نظام جديد لنقل ملكية الأراضي، واختيار المنطقة الريفية منخفضة الكثافة السكانية ومساحات حقول شاسعة وإيجابية عالية من المواطنين واعتبارها منطقة انتقال وهدم، واعتبار المناطق الحضرية ومناطق التنمية الصناعية مناطق بناء جديدة، وتطرح المناطق القديمة كمؤشرات لمناطق البناء، وفي الوقت نفسه فيما يتعلق بالأراضي المناطق القديمة التي يتم هدمها لإعادة تأهيلها يتم الرجوع فيها إلى نظام الملكية الجماعية والإيجار الخارجي ومن ثم يُستخدم الإيجار لدعم الزيادة في تكلفة معيشة المزارع، ومن خلال الربط بين زيادة أراضي البناء في المناطق الحضرية والحد من أراضي البناء في المناطق الريفية، واستناداً على أساس حل مشكلة الاستخدام المكثف للأراضي في التنمية الحضرية والصناعية، يتم تحسين الإنتاج الريفي والبيئة المعيشية ومصادر دخل المنظمات على مستوى القرية. تعمل قرية شيانغ شوي ببلدية شيسي في الوقت الراهن على تسريع تعزيز أعمال الربط بين زيادة أراضي البناء في المناطق الحضرية والحد من أراضي البناء في المناطق الريفية.

سادساً: تعزيز تدفق الأراضي الزراعية إلى الأسواق، فتأسيساً على تنفيذ حق ضمان إثبات ملكية الأراضي الزراعية تم إنشاء مركزاً شاملاً لحقوق الملكية في المناطق الريفية لتشجيع وتوجيه المزارعين على تحرير الأراضي الزراعية التي يملكونها من خلال طرحها للتداول بمركز تداول حقوق الملكية وتدفقها نحو الأعمال الزراعية

والتجارية والجمعيات التعاونية الريفية والمزارع العائلية والمشاريع الزراعية وغيرها من الكيانات الجديدة لإدارة الأعمال الزراعية، وفي نفس الوقت، تعزيز الاستخدام المكثف للأراضي الزراعية لتحقيق التنمية الزراعية واسعة النطاق وتحول نمط الإنتاج الزراعي. وقد وصل في الوقت الراهن حجم تداول الأراضي الزراعية لـ 100 ألف مو، وتعزيز إنشاء مرافق الزراعة المحمية⁽⁴²⁾ وتوسيع نطاق أراضي الخضروات الدفيئة في وانغ تاي مثل الفراولة وثوم قانغ تشوانغ.

ثالثاً: في مجال موارد المياه: تعد المياه أحد العناصر الأساسية للحياة التي يعتمد عليها الجنس البشري للبقاء، وفي نفس الوقت هي -أيضاً- أحد العوامل الأساسية للإنتاج التي لا غنى عنها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يقدر إجمالي الموارد المائية في مدينة هاي تشانغ إلى 5 مليار و760 مليون متر مكعب، وتقدر حصة الفرد من الموارد المائية 508 متر مكعب، لذا تنتمي إلى المدن التي تعاني نقصاً في المياه، خاصة مع التنمية الاقتصادية السريعة والنمو السكاني، أصبحت الموارد المائية تدريجياً عنق الزجاجة الجديد التي تقيد التنمية الاقتصادية بمدينة هاي تشانغ وتؤثر على حياة الناس، وفي هذا الصدد، قامت كل من لجنة الحزب والحكومة البلدية بمدينة هاي تشانغ بالحرص الدائم على الاحتفاظ بالأموال وأخذ الاحتياطات لمواجهة اللحظات العصيبة، يتم اتخاذ مجموعة متنوعة من التدابير لتحقيق الحماية الصارمة والاستفادة الكاملة من الموارد المائية من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل، أولاً: الاستفادة الكاملة من المياه السطحية، وقد وصل معدل هطول الأمطار سنوياً في مدينة هاي تشانغ 700 ملم والمعدل السنوي لجريان المياه السطحية 320 مليون متر مكعب، وفي الماضي، كان حوالي 130 مليون متر مكعب من الموارد المائية تذهب هباءً سنوياً بسبب نقص الوعي بحماية الموارد المائية.

ومن أجل حل هذه المشكلة، بذلت مدينة هاي تشانغ الجهود المضنية لتنفيذ أعمال تشييد وصيانة خزانات المياه و البرك المائية والسدود المطاطية، وتطوير خزانات المياه لتعزيزها وإعادة تأهيلها وإجراء صيانة شاملة لـ 16 من الخزانات الصغيرة والمتوسطة في المدينة، وتطوير ضفتي نهر هاي تشانغ وبناء أربعة من

42- تعني إنتاج الخضار أو نباتات الزينة ضمن أنفاق أو دفيئات أو بيوت محمية كبيرة من البلاستيك الخفيف لتوفير ظروف نمو مواتية ولحماية المحاصيل من تقلبات الطقس وأحياناً من الآفات، مما يساعد على إنتاج نباتات في غير مواسمها العادية، وبوفرة كثيرة مما يكثر الإنتاج ويقلل التكلفة مع ازدياد المحاصيل بالأسواق طوال العام.

السدود المطاطية على امتداد نهر هاي تشانغ وحجز المياه وتخزينها بشكل كامل، فأصبح من الممكن تشكيل مسطحات مائية يبلغ طولها 16 كيلومترا و 3 مليون متر مربع على في المناطق الحضرية، واستناداً على الاستخدام الفعال لمجاري المياه السطحية يتم الحفاظ على موارد المياه الجوفية وتحسين البيئة الإيكولوجية في المناطق الحضرية، ولا سيما العمل بجدية للاستعداد لبناء خزان مياه شيمن لينغ بمدينة ما فينغ الذي تبلغ قدرته الاستيعابية مليار و 270 مليون متر مكعب، وبعد بناء هذا السد سوف نتمكن من تلبية الاحتياجات المستقبلية من المياه في المناطق الحضرية والصناعة لمدينة هاي تشانغ، ومن ثم نتمكن من تسوية المشاكل الأمنية المتعلقة بالمياه المستخدمة في المناطق الحضرية بمدينة هاي تشانغ في العقدين المقبلين، ثانيًا: الاستخدام الكامل للمياه الجوفية، ونظرًا للتوسع السريع في النطاق الحضري في السنوات الأخيرة، أفرطت المؤسسات الحضرية والريفية في استغلال المياه الجوفية مما أدى إلى نقص حاد في منسوب المياه الجوفية في مدينة هاي تشانغ، ومن أجل حل هذه المشكلة عدلت مدينة هاي تشانغ بالبدء في الصناعة في المناطق الحضرية وأعمال الحفر الذاتي للمؤسسات التجارية وتنفيذ الحظر والغلق الكامل لأعمال الحفر الذاتي التي تم بدون إجراءات رسمية، كما ينبغي إجراء عمليات القياس والتقدير وفقًا لجدول أعمال الحفر الذاتي وتحصيل الرسوم طبقًا للأسعار المعلنة ومن ثم السيطرة على التنقيب عن المياه الجوفية من خلال فرض الرسوم وتحصيل الضرائب عليها، وتكثيف الجهود وفي الوقت نفسه لبناء البحيرات الاصطناعية والبرك المائية، أنشأت جميع المدن والقرى بمدينة هاي تشانغ في الوقت الراهن أكثر من ألف بحيرة اصطناعية وبركة مائية، مما يفسح المجال كاملاً للقيام بالدور الفعال في تخزين المياه في فترة الفيضانات وتحسين فرص الري في موسم الجفاف والحفاظ على المياه الجوفية، وتعزيز أعمال إغلاق الجبال للتشجير وأعمال إعادة التشجير بمواقع الموارد المائية بالمنطقة الجبلية الشرقية وتحقيق هدف تنوع الأشجار وزراعة الأشجار الجيدة والحفاظ على الموارد المائية بشكل جيد، ثالثًا: استخدام المياه المعالجة، لقد شيدت مدينة هاي تشانغ في الآونة الأخيرة محطة معالجة مياه الصرف الصحي بالمناطق الحضرية ومحطة معالجة أخرى بمدينة نيو تشوانغ وغيرها 4 محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي، من بينهم محطة معالجة مياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية بطاقة تقدر ب 60 ألف طن من المياه

المعالجة يوميا، بعدل سنوي قدرة أكثر من 20 مليون طن. تستخدم هذه المياه في غسيل السيارات والتخضير والري وإنتاج الورق المموج وغيرها من الأغراض التجارية الأخرى، ومن أجل الاستفادة الكاملة من المياه المعالجة، قامت لجنة الحزب والحكومة المحلية بمدينة هاي تشانغ بالعمل بجدية على تعزيز أعمال استخدام هذه المياه واتخاذ العديد من التدابير كدعم السياسات والتدخل الإداري وغيرها مثل توجيه مصانع غسل السيارات لاستخدام المياه المعالجة، وبذلك يتحقق عدم إهدار مياه الصرف الصحي، رابعًا: تعزيز وعي الناس للحفاظ على المياه، وزيادة التغطية الإعلامية للحفاظ عليها، كما قامت لجنة الحزب والحكومة المحلية بمدينة هاي تشانغ بالتركيز على إجراء دراسة على نظام التسعير التدريجي لاستخدام المياه وتحديد حاجة المواطنين اليومية من المياه والاستعانة بآلية تسعير سوقية، وتوجيه المواطنين لترشيد استخدام المياه، والتأكد في الوقت نفسه من أن أسعار المياه المستخدمة في حياة المواطنين اليومية معقولة ومقبولة، ومن ثم وضع سياسة سعرية لمواجهة الاستخدام المفرط للمياه، أي كلما زاد استهلاك المياه ارتفع السعر، وقد وصل معدل إعادة تدوير المياه الصناعية في مدينة هاي تشانغ في الوقت الراهن أكثر من 60%، وازداد معامل الاستخدام الفعال لمياه الري الزراعية بنسبة 0.50، بينما ازداد معدل إعادة استخدام المياه المعالجة ليصل 40%، ومن خلال هذه السلسلة من التدابير حققت مدينة هاي تشانغ تراكم في ثرواتها من الموارد للسير في طريق التنمية المستدامة في المستقبل وتعزيز إعادة الهيكلة الاقتصادية وتحويل النمط والارتقاء بها.

وقد أصبح تعديل الهيكل وتغيير النمط هو التوجه الحتمي الذي لا مفر منه للتنمية الاقتصادية، وهو الوسيلة الأكثر فاعلية لبناء الحضارة الإيكولوجية، ومنذ سنوات قليلة، توصلت الحكومة المحلية ولجنة الحزب بمدينة هاي تشانغ إلى المعطيات الحقيقية للحماية الإيكولوجية والتنمية الاقتصادية، والحرص على تجنب السير في الطريق القديم من التضحية بالموارد والبيئة، كما توصلت إلى إن التركيز على تعديل الهيكل الاقتصادي والتخطيط المؤسسي والهيكل الصناعي يرتقي بالاقتصاد الإيكولوجي وإيكولوجية الاقتصاد.

أولاً: تعديل الهيكل الاقتصادي: الحرص على نمط "التنمية المستقرة للصناعة

الأولى، الارتقاء الثابت بالصناعة الثانية، والتنمية الكبرى وبقوة للصناعة الثالثة"، ودفع التنمية المستدامة المتناسقة والمتوازنة بين الصناعات الثلاث بهدف التحسين الشامل للهيكلة الاقتصادي، الأول: التنمية المستقرة للصناعة الأولى، والتخطيط الشامل للتنمية الزراعية بناء على بساتين الفاكهة في الشرق وسله الخضروات في الوسط وكيس الأرز في الغرب، وتحسين البنية التحتية الزراعية والعناصر الأساسية المكونة، والتركيز على تنمية الزراعة كثيفة الإنتاج والممكنة والأمنة والتصنيع الزراعي والزراعة المعتمدة على العلامات التجارية، وبلغ إجمالي الاستثمارات في السنوات القليلة الماضية في هذا المجال حوالي 760 مليون يوان والانتفاء من أكثر من 200 مشروعاً للري وإعادة تأهيل قنوات الري وإصلاح الحقول والحفاظ على المياه وحافظت الزراعة على إجمالي الناتج في حدود 760 مليار يوان بنسبة زيادة سنوية ثابتة قدرها 5%. الثاني: الارتقاء الثابت بالصناعة الثانية، والحرص على التمسك بنمط التنمية القائم على المناجم والصلب والمحلات المحيطة، وجذب الاستثمارات الخارجية والمشروعات الكبرى، بالتركيز على تنمية صناعة منتجات الحديد والصلب والماغنيسيوم وتصنيع معدات الطاقة وتصنيع صناديق تغليف الملابس وغيرها من الصناعات الموجهة، وقد تم عمل أكثر من 595 مشروعاً صناعياً جديداً في هذه المجالات، وفي نهاية عام 2013 بلغ عدد المؤسسات الصناعية كثيفة الإنتاج في المدينة 583 مؤسسة وحققت ناتج قدره 40 مليار و100 مليون يوان، وقد تخطى دخل بيع الصناعات الثلاث -تصنيع كربونات الماغنيسيوم والحديد والصلب ومعدات الطاقة والملابس والحقائب والمنسوجات- 10 مليار يوان، الثالث: دفع تنمية الصناعة الثالثة بقوة، واعتبار تنمية الخدمات هي نقطة الارتكاز في تعديل الهيكل الاقتصادي، وبذل الجهود الكبيرة من أجل توسعة الخدمات مثل السياحة الثقافية والعقارات والخدمات التجارية اللوجستية، وقد بلغ إجمالي الناتج المحلي للمدينة من الصناعة الثالثة 39 مليار و850 مليون يوان نهاية عام 2013، ومن خلال الارتقاء المطلق بحجم الخدمات والانخفاض في نسبة الصناعات، حققت هاي تشانغ تحولاً من الهيكل الاقتصادي الذي تحتل فيه الصناعة مكانة رئيسية إلى التقدم في مجال الصناعة الثانية والثالثة والارتقاء النوعي، وقد بلغت نسب الصناعات الثلاثة في المدينة 5.2، 49.4، 45.4.

ثانياً: تعديل التخطيط المؤسسي: إن عشوائية التخطيط الصناعي والمؤسسي

في مدينة هاي تشانغ في الماضي وما أدت إليه مشاكل انخفاض المساهمة في البنية التحتية وزيادة هدر عناصر الإنتاج بشكل خطير، كما أدت في الوقت نفسه إلى فقد سلسلة من الصناعات وعدم القدرة على المنافسة الكبيرة، ولحل هذه المشكلة، خططت لجنة الحزب والحكومة المحلية بالمدينة بناء على احتياطي الموارد مجتمعة والأسس الصناعية وغيره من الأمور الطبيعية لإنشاء مناطق حدائق صناعية عامة على أن تعتبر قاطرة مهمة لتطوير التجمعات الصناعية وتنميتها، ومن ناحية الزراعة، التخطيط لإنشاء منطقة حدائق صناعية تكنولوجية زراعية وطنية على مساحة 20 كيلو مترًا مربعًا، والتركيز على تطوير تصنيع الأسمدة العضوية وصناعة المعدات الزراعية وتصنيع المنتجات الزراعية العميقة وغيرها من تجمعات الصناعات الزراعية، وفي مجال الصناعة، التخطيط لبناء حديقة صناعية لتصنيع معدات الطاقة على مساحة 30 كيلو متر مربع والتركيز على تنمية تجمعات صناعة المعدات والطاقة. و7 كيلو مترات مربعة من حدائق تصنيع وتجهيز الملابس في شي ليو، وتسعة كيلو مترات مربعة من حدائق تصنيع وتحضير الحقائق في نان تاي وتعتمد بشكل أساسي على سوقين متخصصين في الملابس والحقائب في منطقتي شي ليو ونان تاي، لتطوير المجمعات الصناعية والتحضيرية، و6 كيلو مترات مربعة من حدائق تصنيع الحديد، والتركيز فيها على استمرار أن يكون حديد أنشان هو القاطرة لتنمية تجمعات صناعة الحديد، و4 كيلو مترات مربعة من حدائق صناعة الكيماويات مع التشديد على تصنيع مجموعة المنتجات البترولية والكيماويات الوسيطة والأدوية الوسيطة والطلاء والأحبار والمواد الكيمائية الحديثة وغيرها من التجمعات الصناعية ذات الصلة، و20 كيلو مترًا مربعًا في لياو نينغ (هاي تشانغ) قاعدة صناعية لمواد الماغنيسيوم الجديدة والتشديد على تنمية تجمعات الصناعات الراقية من الماغنيسيوم، و20 كيلو مترًا مربعًا من الحدائق التكنولوجية لاقتصاد التدوير لتنمية الصناعات التي تتسم بـ"الموفرة للطاقة ومنخفضة الانبعاثات وصديقة البيئة والقائمة على التدوير والتنمية المستدامة"، والتركيز على التصنيع الدقيق والتجمعات الصناعية، وفي مجال الخدمات، التخطيط لإنشاء منطقة تجمع للأسواق على مساحة 40 كيلو مترًا مربعًا متخصصة في ملابس شي ليو وحقائب نان تاي، والتنمية الأساسية للتجمعات الصناعية والأسواق المتخصصة التي تعاني من فروق الأنواع والتصنيف والتكامل غير الوافي، وإنشاء مدينة تانغ آو السياحية

العالمية على مساحة 6.12 كيلو متراً مربعاً والتركيز فيها على تطوير الاستشفاء بالعيون الدافئة ومنتجات والترفيه والتسوق وغيرها من الكيانات الشاملة التي تعمل على تطوير عيون الماء الدافئة كمورد طبيعي، وفي نفس الوقت خططنا لإنشاء منتج سياحي ترفيهي لقضاء الإجازات في جبل باي يون والتركيز على إنشاء عدة منتجات تتمتع بالمناظر الطبيعية مثل باي يون وجيو لونغ تشو وهاي لونغ تشو وغيرهم، والعمل بجدية على تطوير صناعة السياحة والمنتجات والترفيه، وقد تحقق تجميع المشروعات وتنمية التجمعات الصناعية من خلال إعادة تأهيل وخلق حدائق صناعية عامة بالمدينة واستثمار الحكومة في البنية التحتية لإعدادها وكذلك العمل على تجنب ازدواجية البناء، ووضعت الحكومة المحلية ولجنة الحزب بالمدينة سياسة اقتصادية خاصة بها، أما بالنسبة للمناطق التي لا تضم حدائق صناعية أو محظور إنشاء مشروعات صناعية حديثة وتنفيذ سياسة ضريبية للمناطق داخل حدود المدينة والأخرى خارج حدودها، وقد وصلت نسبة المشروعات الجديدة حالياً التي انضمت للحدائق أكثر من 90%، ومن هنا أرست قاعدة قوية لتحقيق تحول التنمية واسعة النطاق نحو التنمية المركزة.

ثالثاً: تعديل الهيكل الصناعي: الحرص على إنشاء الصناعات الحديثة وتعدد الخدمات والاتجاهات الحديثة في الزراعة، والتركيز الشديد وبذل الجهد لدفع الصناعة نحو التنمية العميقة، في مجال الصناعات الحديثة، توجيه الصناعات القائمة حالياً للابتكار والتعديل التكنولوجي لشركات إنتاج الماغنيسيوم المقاوم للحرائق والحديد والصلب وغيرها من الصناعات الرئيسية، والتحول نحو صناعات ترشيد الموارد والصديقة للبيئة والدقيقة والخفيفة، مثال ذلك التطوير التدريجي للصناعات الأولية للحديد والصلب في هاي تشانغ وتحويلها بالفعل إلى تصنيع الأجهزة والمعدات، والمؤسسات الصناعية الأخرى التي تعمل في مجال تصنيع الأجهزة والمعدات وانضمت للاستثمار في منطقة الحدائق الصناعية في هاي تشانغ مثل شيسي للمعدات النفطية ورويفانغ للسيارات وجانغ تشانغ للخياط والأسلاك المعدنية، وفي الوقت نفسه، العمل على تطوير الصناعات البتروكيماوية وصناعة المنسوجات وطباعة الملابس والتوجه نحو الصناعات الدقيقة والمنتجات الراقية. ولا سيما وضع اقتحام مجال صناعة الماغنيسيوم المقاوم للحريق -هذ المجال الضخم-، وقد اتخذت هاي تشانغ قراراً قائماً على أساس صناعة الماغنيسيوم المقاوم للحريق التقليدية بالتركيز على

تطوير سبائك الماغنيسيوم والمنتجات المصنعة منه إلخ المواد المعدنية الخفيفة الموفرة للطاقة، وصناعة مواد البناء الحديثة التي تستخدم الماغنيسيوم والمواد الكيميائية من الماغنيسيوم وغيرها من المنتجات الكيميائية منخفضة الكربون والمحافظة على البيئة والعمل المستمر على تحسين صناعة كربونات الماغنيسيوم، والعمل على إحلال مشروعات صناعة منتجات للماغنيسيوم وسبائكه محل معدن الماغنيسيوم والاستمرار في تطويرها والتوسع فيها، وفي مجال تحديث الزراعة، بذل الجهد لتغيير نمط التنمية الزراعية التقليدي التي تعتمد على الأساليب القديمة، والتركيز على الزراعة الآلية والزراعة العضوية الخالية من الملوثات والتكتلات الصناعية للإنتاج الزراعي، وقد بلغ حجم المساحة المزروعة آلياً في السنوات الماضية 550 ألف مو، وزراعة المتميزة واسعة المجال على التوالي مثل الباذنجان الحلو المقاوم للحراة والفراولة، إنتاج أنواع متميزة من الخضروات والفواكه العضوية مثل الكمثرى وغيرها من المنتجات الزراعية عالية الجودة وذات الأسماء التجارية، مثال ذلك أصبح "توم قانغ تشوانغ" علامة لمنتج زراعي وطني مرتبط بمنطقة جغرافية محددة وقد بلغت نسبة تغطية المنتجات الزراعية "الثلاثة" - أي المنتجات الزراعية الخالية من التلوث والمنتجات الغذائية الخضراء والمنتجات الغذائية العضوية 95% من إجمالي الأراضي المزروعة في المدينة- ، وتم ذلك من خلال الإسراع بعملية نقل ملكية الأراضي الزراعية وتبني الجمعيات التعاونية الزراعية وغيرها من الكيانات الرئيسية الزراعية والتجارية الحديثة للزراعة العضوية والإيكولوجية، ووصل عدد المؤسسات العاملة في مجال تعميق تصنيع المنتجات الزراعية بالمدينة 172 مؤسسة ونسبة إجمالي القيمة المضافة 50% من تصنيع المنتجات الزراعية.

(ثالثاً): احترام الطبيعة والتشديد على المعالجة لخلق بيئة ملائمة للعيش:

تعتبر البيئة الإيكولوجية الثروة الثمينة التي يعتمد عليها سكان هاي تشانغ في بقائهم، وأكثر من ذلك هي الضمان المهم لحياة وصحة الجماهير في السنوات القليلة الماضية، حرصت لجنة الحزب وحكومة المدينة على تنفيذ مشروعات أربعة كبرى وهي جبل أخضر ومياه صافية وسماء زرقاء وأرض نظيفة عملاً بقاعدة تصفية الحساب القديم وعدم الاستدانة من جديد وذلك لتحسين الكامل للمنظومة البيئية وتحسين البيئة المعيشية.

(1) تنفيذ مشروع "جبل أخضر":

انتهاز الفرصة للتمسك باعتبار مدينة هاي تشانغ وحدة تجارب لمشروع الجبل الأخضر بمقاطعة لياو نينغ، والبدء في تنفيذ مشروع الجبل الأخضر والذي يركز أساساً على إعادة تأهيل منجم المعادن ومعالجة الأراضي البور الصغيرة وتشجير ثلاثة خطوط وأربعة مخارج وغابات مدخل المدينة ومداخل الهياات والقرى ومنطقة الحدائق وجميعها عبارة عن "سبعة مداخل وستة إعادة تأهيل وترميم"، وحالياً بلغ إجمالي مساحة إعادة تأهيل المناجم حوالي 4710 مو، ومساحة الأرض التي نتجت عن دفع الجبل وردم الحفر حوالي 1.25 كيلو متراً مربعاً، والأراضي الصغيرة المستصلحة حوالي 30 ألف مو، وتشجير 400 قرية وخمس مناطق بالحدائق و327 شريطاً من أحزمة الغابات حول القرى الحديثة، وقد بلغت نسبة الغطاء بالغابات في المناطق الريفية والحضرية 32.22%، ونسبة التشجير في المدن 37.3%، وبلغ نصيب الفرد من المساحة الخضراء العامة 8.6 متراً مربعاً، وقد أدى نجاح مشروع الجبل الأخضر التجريبي إلى تحويل جبل المناجم الذي كان خراب في السابق إلى منظر طبيعي إيكولوجي طبيعي من أشجار خضراء وهواء منعش، واستكشاف السير في طريق جديد لحماية البيئة الإيكولوجية وإعادة تأهيل المناجم بمدينة هاي تشانغ.

(2) تنفيذ مشروع "مياه صافية":

أولاً: تنفيذ مشروع المعالجة المركزية للمياه الملوثة: جمعت مدينة هاي تشانغ استثمارات بقيمة 490 مليون يوان في السنوات الماضية، لإنشاء أربعة محطات لمعالجة المياه الملوثة -الصرف-، وتقع هذه المحطات كل على حدة في منطقة مركز المدينة وقان وانغ وتانغ آو ونيو جوانغ، وطاقة معالجة تصل 12.5 طن في اليوم، تعمل هذه المحطات بثلاثة نظم تشغيل رئيسية وهي BOT والإدارة المدنية والإدارة الحكومية، ويمكن القول إنها الأكثر في معالجة المياه الملوثة والأقوى والأكثر مرونة من حيث الإدارة على مستوى مدن ومقاطعات مقاطعة لياو نينغ، وفي نفس الوقت، كانت مدينة هاي تشانغ رائدة في إنشاء أول قسم شرطة بالأمن العام مسئول عن حماية البيئة في دونغ باي -شمال شرق الصين-، وأول جمعية لمعالجة مياه المؤسسات الملوثة، وأول شركة قطاع عام ذات مسئولية محدودة للتشجير وتنقية المياه. وفي مواجهة مشاكل تلوث المياه التي استمرت لفترة طويلة

وما نتج عنها من نزاعات عبر الحدود، بدأت هاي تشانغ منذ نهاية عام 2009 بذل جهود كبيرة لمعالجة مياه الصرف الملوثة الناتجة عن خمسة مجالات وهي المطابع والبتروكيماويات وصناعة الورق والمذابح والغسيل، وبناء محطة موحدة لمعالجة الصرف، وإجراء تحديث شامل لنظام معالجة مياه الصرف في 95 مؤسسة على مستوى المدينة وإغلاق 21 مؤسسة نهائياً وإدخال 53 مؤسسة لمحطة المعالجة والحجز الإداري لـ 11 مسئول قانوني للمؤسسات المخالفة بالصرف السري، وبعد التحديث الشامل، ظهر التحسن الواضح على نوعية المياه في نهر هاي تشانغ ونهر التحرير ونهر ووداو، ووصلوا إلى متطلبات فحص المقاطعة وتقييمها ولاسيما نهر هاي تشانغ الذي وصل فيه التلوث إلى مستوى خطير، أما حالياً فقد حقق نوعية المياه الرابعة وفي أشهر حقق نوعية المياه الثالثة، وقد ظهر في مياهه من جديد مشهد حركة الأسماك والجمبري وتم إعفاء النهر من تفتيش أو رقابة مكتب حماية البيئة بالمقاطعة.

ثانياً: تنفيذ مشروع بناء الأنهار وتجميلها: انطلقت أعمال "محطة معالجة مياه الصرف الملوثة وتثبيت الإدارة واستقرارها"، وقد تم البدء منذ العام الماضي في تنفيذ محطتي معالجة الصرف في هاي تشانغ وتحديثهما -محطة قان وانغ ومحطة المدينة- تلبية لمتطلبات المعالجة القياسية بالمقاطعة لمنطقة "الوحد الكبرى"، والتداخل مع محطة نيو جوانغ لمعالجة الصرف التي تديرها الشركة المحدودة للتشجير وتنقية المياه التابعة للدولة والتي انتهت من قبول حماية البيئة وتحقيق معايير مستقرة للصرف، والانتهاء في نفس الوقت من إنشاء شبكة أنابيب صرف المدينة الجديدة في هايشي وضم جميع الصرف الصحي بالمدينة الجديدة للمعالجة المركزة -المجمعة- بمحطة معالجة الصرف بالمدينة، كما انطلقت أعمال "غلق المصارف"، وقد تم إيقاف 12 مصنعاً لحبيبات البلاستيك وإزالة كافة مخارج الصرف الصناعي المخالفة وغير المحققة للمعايير على نهري هاي تشانغ ووداو، إنشاء آلية مراقبة ورصد وإنذار مبكر لمجرى الأنهار وأسلوب لفحص قطاعات منها، وإنشاء 25 قطاعاً للرصد على طول مجرى الأنهار، وإعلان نتائج الرصد بانتظام، وإدراج منظومة التقييم والفحص في بناء الحضارة الإيكولوجية بكل المناطق والبلدات، وانطلاق أعمال المعالجة الشاملة لمجرى الأنهار، ووضع خطة عمل وإنشاء فرق قيادية مصغرة وتحديد المسؤوليات الوظيفية بوضوح وتحقيق الترابط والاتصال بين

العديد من القطاعات، ولا سيما الحماية الإيكولوجية المائية الصارمة للأنهار، لذا تم تنفيذ مشروعات المحافظة على مصادر المياه وتنقيتها والحياة المائية والمناظر الطبيعية المائية وغيرها من المشروعات، وتم بناء غابة الحفاظ على المصادر المائية بالمنطقة الجبلية شرق المدينة، وبلغ إجمالي المساحة المغطاة بالغابات التي أنشأت مليوناً و44 ألف مو بنسبة 35%. كما تم التخطيط لإنشاء سبع حدائق بالمدن على طول شاطئ نهر هاي تشانغ وهي ثلاثة مصادر المياه على نهر اليانغتسي والمرفأ الأزرق ليشوي وسور الضفة الغربية للنهر ونهير الزهور يانغ يان وبادونغ بهاي تشانغ، وتعزيز الحفاظ على المياه والتربة مما أدى إلى تحقيق الترميم الفعال وتعافي المنظومة الإيكولوجية للأنهار.

ثالثاً: تنفيذ مشروعات ضمان مصادر المياه وتأمينها: ورسم حدود محمية مصادر المياه وتأسيس مؤشر لها، وتأسيس مراقبة للمحميات ومنصة للرصد والمحاسبة، وإجراء فحص شامل لمحمية مصدر المياه، مع إغلاق 19 صوبة زراعية ووقفها عن العمل ونقلها بعيداً عن المنطقة وسد مصبات الصرف الصحي، وضع علامات التحذير وإجراء عملية رصد كاملة للمواد الخطرة التي من الممكن أن تتسرب لمصدر المياه، وقف سير مركبات نقل المواد الخطرة والضارة عبر المحمية، وتعديل "خطة الطوارئ البيئية" وتحسينها، واتخاذ تدابير تفصيلية ودقيقة للتعامل الطارئ مع محمية مصادر المياه، وإنشاء مخزن لمواد الطوارئ لضمان التعامل السليم مع حوادث التلوث البيئي المفاجئ في أي وقت، وإنشاء 3 نقاط للرصد في منطقة محمية مصادر المياه مجهزة بفريق من الفنيين للقيام بعملية الرصد والمراقبة الدائمة ومتابعة نوعية المياه لضمان سلامة مياه الشرب، ومنع اختلاط المياه بالرمال وبناء ضفاف المنحدرات وحمايتها والمحافظة البيئية على مصادر المياه من أبار ومجاري الأنهار.

(3) تنفيذ مشروع "السماء الزرقاء":

أولاً: تنفيذ مشروعات التدفئة المركزية: البدء جدياً في تحديث كافة المناطق السكنية في المدينة التي تعمل بالفحم، وعملاً بمبدأ "مرض الشتاء يداويه الصيف"، تم مد التدفئة لـ 147 مكاناً و211 غلاية تعمل بالفحم في مناطق مختلفة مثل المؤسسات والمدارس والمستشفيات وحدات إنتاجية، وتم عمل شبكات مركزية وتعديل

هيكّل الإمداد بالطاقة واستبدال أجهزة إزالة الغبار وشفطه وغيرها من الإجراءات لعلاج مشاكل الانبعاثات، وقد تم إنشاء 17 مرجلاً للتدفئة وغلاية ومزيراً للغبار في 9 مناطق سكنية وإحاقهم بمحطة التدفئة المركزية، وتم بناء 26 منصة جديدة لإزالة الغبار والسخام من شركات أنابيب الصلب في الشمال و38 شركة ومؤسسة أخرى، وبذلك تم الحد من 156 طن من الانبعاثات، أما فيما يخص التخطيط لإمداد التدفئة فقد وضعت خطة مد أنابيب التدفئة المركزية وخطة تطوير التدفئة في المناطق الجديدة في هاي شي وتانغ آو، وتنفذ على خطوات ومراحل، وينفذ مشروعات التدفئة المركزية شركة تشو فانغ للتدفئة وشركة بينغ شانغ المحدودة بمدينة آشان، وانتهى العمل بمشروع التدفئة المركزية في المنطقة الصناعية والمنطقة الحضرية الجديدة في تانغ آو، وقد اكتمل التخطيط لبناء محطة جنوبية وأخرى غربية وضمهما لمحطة التدفئة المركزية في المنطقة الحضرية الجديدة في هاي شي.

ثانياً: مشروع تنقية أفران التصنيع: مشروع إعادة هيكلة مصادر الحرارة الناتجة عن الحديد والصلب ومحطات الكهرباء والأسمنت والفحم، والانتهاء من مشروع إعادة تأهيل إزالة الغبار والتخلص من 80 طن من نترات الأفران الناتجة عن صناعة المسابك رقم 1 ورقم 2 والمصة الثالثة والارتفاع بهم، والانتهاء من مشروع التخلص من مصنع الإسمنت الأول والتحديث الشامل ل 116 شركة ماغنيسيوم ومعالجة 95 شركة في وقت محدد، وخروج عدة خطط إلى النور منها " خطة عمل معالجة تلوث الهواء بمدينة هاي تشانغ " و " إجراءات تحديث محددة لأفران شركات الماغنيسيوم على مستوى المدينة "، تحديد مهلة زمنية لمتابعة تنفيذ أعمال المشروعات المخطط الانتهاء منها وتقديمها سنة، إغلاق 21 فرنًا مخالفاً طبقاً لأحكام القانون وتحويل أفران المصنع الأول للإسمنت وتنقيته، وإغلاق 15 شركة ماغنيسيوم في نطاق 500 متر على طريق هاي دان السريع لا تلتزم بإجراءات الحفاظ على البيئة، ولا سيما تلك التي تعمل في مجال التعدين والتكسير والنقل والحرق وغيرها من مجالات الرئيسية التي ينتج عنها الغبار، ووضع " خطة عمل لمعالجة الغبار الثلاثي في المنطقة الجبلية الشرقية بمدينة هاي تشانغ " وفقاً لأسلوب عمل المكافحة والمراقبة المشتركة والتنفيذ الشامل، ووضع آلية للمتابعة والرصد طوال اليوم، وتم معالجة 1100 فرن ماغنيسيوم على التوالي، وغلق 96 وإخراج كافة أفران الطوب المتخلفة من سوق الإنتاج، وعملاً بمبدأ " النقل والتحديث "، والتشجيع الجاد للانضمام للحدائق الصناعية تم إغلاق 25 شركة ونقل

9 شركات لمنطقة الحدائق الصناعية، تجهيز 137 موقعًا وساحة للتخزين مطابقة للمواصفات بمساحة 70 ألف مترًا مربعًا، واقترب حجم خفض الانبعاثات من الأدخنة والغبار حوالي 6 آلاف طن بنسبة 30%، مما غير حالة البيئة الماضية في المنطقة الجبلية الشرقية التي كانت مملوءة بالغبار والدخان.

ثالثًا: مشروع مراقبة الغبار: تنفيذ مشروع مراقبة الغبار في منطقة المناجم الشرقية، والانتهاء من استعادة الغطاء النباتي والتخلص من الأتربة بمنطقة تشانغ جيا قو، وتنفيذ مشروع إدماج مخازن المواد، وتبويس الطرق في منطقة المصانع والمؤسسات وساحات الأتربة -مخازن الأتربة - على جانبي الطريق السريع في دابان شيان ودان هاي بالمنطقة الجبلية الشرقية، ووصلت هذه المساحة التي تم تبويسها حوالي 79 ألف مترًا مربعًا، وتغطية 137 ساحة تخزين مكشوفة في 86 شركة، حيث بلغت المساحة المغطاة أكثر من 70 ألف مترًا مربعًا، مع السيطرة الصارمة والشديدة على الأتربة الناتجة عن كافة أعمال الإنشاءات والمباني، وتحقيق الإدارة المطابقة للمعايير لكافة مواقع مشروعات المباني، والدمج بين نمطي التشجير والتبويس -التصليب- لتحقيق التغطية الكاملة لجانبي الطرق في المنطقة الحضرية، وتنفيذ المشروع الخاص بتحديث سوق بورصة الفحم والأتربة والغبار الناتجة عنها، والرقابة المستمرة على مدار الساعة لـ 29 مؤسسة تعمل في مجال الفحم في ثلاث مناطق رئيسية، وهي الجهة الغربية من محطة القطار وساحة شحن السكة الحديد وجانبي السكة الحديد في هاي شيو، وإغلاق 15 مرشحًا ومعدات مكافحة الأتربة غير الفعالة، بالإضافة إلى الإلزام والمطالبة برش المياه والتحكم في الأتربة، والانتهاء الكامل من بناء ساحة وان هاي لفحم الطاقة وسوق بورصة الفحم بالمدينة وغيرها من المرافق المكافحة للغبار.

(4) تنفيذ مشروع "تنظيف التربة:"

أولًا: تعميق المعالجة المتتالية للبيئة الريفية:

الانتهاء الكامل من أعمال تحديث ومعالجة البيئة المتتالية في 65 قرية في 5 بلديات بالريف وهي جيا وان تانغ آو وقوشان وبان قو وتشيمو، وأكثر من 112 ألف و200 نسمة مستفيدة، ويبلغ إجمالي الاستثمارات 82 مليونًا و310 ألف يوان مع التركيز

على تنفيذ مشروعات في أربعة مجالات هي حماية مصادر مياه الشرب ومعالجة النفايات ومياه الصرف المنزلية ومخلفات الحيوانات، وبناء مجمع من 53 مرفقاً لحماية مصدر مياه الشرب، و3 محطات مجمعة لمعالجة مياه الصرف الملوث، ومد المواسير لمسافة 9635 متراً من المرافق، وبناء 3630 وحدة فرعية متفرقة لمعالجة مياه الصرف، تجهيز وبناء 1087 صندوق للقمامة، وتوزيع 22166 برميل للقمامة المنزلية وتجهيز 145 شاحنة وسيارة تدفع باليد لنقل القمامة، وبناء 23 نقطة مؤقتة لجمع القمامة، وبناء موقع واحد كمركز لجمع النفايات المنزلية والمخلفات الحيوانية، وشراء 5 سيارات لتجميع المخلفات الحيوانية وبناء 587 حوضاً لتجميع هذه المخلفات، وقد بلغت -حاليًا- نسبة معالجة النفايات الريفية أكثر من 60%، وقد ارتفع وعي القرويين البيئي من خلال التحديث المتتابع مما أدى إلى تحسين البيئة الريفية.

ثانيًا: الاستفادة من مخلفات الحيوانات وتعزيز استغلالها:

جذب تكنولوجيا التخمير الحيوي بالشركة المحدودة للتكنولوجيا الحيوية ومصادرها في قوانغ شي لبناء مشروع السماد العضوي المنتج من مخلفات الحيوان والقش والمخلفات الزراعية، فمن الممكن بناء هذه المشروعات في المنطقة المركزية الزراعية والمحميات الزراعية، لإنتاج الأسمدة العضوية مباشرة من المنبع من مخلفات الحيوانات والقش، ولا يتطلب الأمر أي طاقة، وبهذه "النفايات الثلاثة"، ويقوم مشروع اقتصادي واحد ومركزي للتدوير بعوائد بيئية واجتماعية واقتصادية، وحاليًا تم الاستثمار في المرحلة الأولى من المشروع بقيمة عشرة ملايين يوان، وحجم إنتاج سنوي قدره عشرة آلاف طن من المشروع النموذجي الذي دخل بالفعل حيز الإنتاج، ومخطط أن يستثمر في المرحلة الثانية حوالي 2 مليون 500 ألف يوان بطاقة إنتاج سنوي قدرها 50 ألف طن، ويتم حاليًا إمداد المشروع بالكهرباء ومعدات التصنيع، ومن المتوقع أن يبدأ العمل في مارس العام القادم، وقد أعدت في الوقت نفسه منظمات حماية البيئة والمراقبة الديناميكية والاقتصاد الزراعي وغيرها من القطاعات "خطة إنشاء مشروع الاستغلال الكامل ومعالجة الملوثات والمخلفات الحيوانية والقش في مدينة هاي تشانغ"، ومن المقرر استثمار 800 مليون يوان خلال ثلاث سنوات لانتهاء من مهمة المعالجة وتحقيق المستهدف بإنتاج مليون طن

من السماد العضوي للتربة، بالإضافة لذلك، تم استثمار ما يقرب من مليون يوان في بلدة بالي في صرف المياه بالمناطق الصغيرة لتربية الأسماك، وبناء مرافق المعالجة المركزية للمياه والتحكم في الصرف المباشر والحد من أعباء تلويث مجاري الأنهار.

ثالثاً: تعزيز استغلال النفايات كمورد من الموارد:

وقد تم بناء مركز لمعالجة النفايات في بلدة تانغ آو باستثمارات قدرها 32 مليون يوان في إنشاء شركة معالجة وفي تجميع النفايات بالقرى والنقل ومعالجة النفايات المنزلية، وتصنيف المخلفات بعد تجميعها، واستغلال البلاستيك المستعمل في إنتاج ألواح البلاستيك الخشبي واستغلال الباقي من المخلفات في إنتاج السماد العضوي وتحقيق خفض كم النفايات وتحويلها إلى مورد غير ضار.

سوف تصبح هاي تشانغ في المستقبل فرصة نادرة لدفع بناء الحضارة الإيكولوجية بكل قوة في الصين، وترسيخ رؤية للتنمية العلمية وتأسيس التنمية المستدامة، والحرص على تصفية الحسابات القديمة وبداية عهد جديد من الإخلاص في العمل والجهد والتركيز على بناء حضارة إيكولوجية جيدة وواقعية في هاي تشانغ، من أجل الإسهام في بناء حضارة إيكولوجية أكبر في المقاطعة وفي الصين كلها.

الباب التاسع: تعزيز إنشاء المدينة الإيكولوجية وتحقيق النهضة الخضراء مدينة

جورونغ

اعتبرت مدينة جورونغ البيئة الإيكولوجية هي أثمن وأعلى ما في التنمية وهي -أيضاً- القوة الكامنة التي تحقق القفزة الكبرى، وركزت على إنشاء المدينة الإيكولوجية الوطنية والمدينة النموذجية في مجال حماية البيئة على المستوى القومي، وتعزيز بناء الحضارة الإيكولوجية التي تعتمد أساساً على المساواة بين الحماية والتطوير، وتمثل البيئة بالنسبة لمدينة جورونغ ثروة التنمية الأعلى، وعدم وجود البيئة يعني فقدان القوة التنافسية لمدينة جورونغ والخصم منها، ومن هنا، عملت جورونغ بجد على تشجيع مفهوم "بناء المدينة الإيكولوجية والوثبة الخضراء".

فمن ناحية، كان التركيز على التطوير العلمي للموارد البيئية، والحرص على التطوير العلمي للحماية وتحسينها أثناء التطوير، وذلك من خلال تنمية الزراعة الحديثة مرتفعة المردود والسياحة الترفيهية ومن خلال تحديد الموارد البيئية وما يتصل بها من منتجات وتحويل التميز البيئي لقوة دافعة للتنمية، وتحويل الموارد لمنتج واسم تجاري جيد، وقد تطورت السياحة الريفية والترفيهية بالمدينة في السنوات القليلة الماضية تطوراً كبيراً، مما يدل على حالة "الفوز المشترك" من حيث شعبية التنمية وقدرة الفلاحين على تكوين ثروة، ومن ناحية أخرى، التركيز على الارتقاء بالبيئة الإيكولوجية، إن بناء الحضارة الإيكولوجية من الضروري ألا يكون "ناعماً" فقط في التنمية بل ومن الضروري أن يكون "قاسياً" في الحماية، والتنفيذ الصارم لنظام "الثلاث المتزامنة" وتقييم الأثر البيئي والقبول بالحماية البيئية، وتم رفض عشرة مشروعات في العامين الماضيين لا تتوافق مع سياسة الدولة الصناعية، وتقديم النصح والإرشاد لـ 54 مشروعاً وقد بلغ معدل التقييم البيئي وتطبيق نظام "الثلاث المتزامنة" 100%، وفي عام 2013 استقرت مجموعة من صناعة التقاعد الصحي والمركز الرئيسي للمشروعات الاقتصادية، مثل مصحة كانيوان الصينية والمقر الرئيسي لهوادرونغ... إلخ، وذلك تفضيلاً منها للبيئة في مدينة جورونغ، والآن

بدأت المدينة خطواتها نحو بناء علامتها التجارية البيئية من خلال شعار "الاقترب من البيئة لا يبعدنا عن المدينة".

(أولاً): دعم بناء المدينة الإيكولوجية:

تحسين الفضاء البيئي، وبناء وضع بيئي آمن: الاستمرار في تنفيذ التقسيم الوظيفي الإيكولوجي وإدارته لدفع التنمية الاقتصادية في المناطق المختلفة والتنسيق البيئي بينها، وتحسين وضع الفضاء البيئي بطريقة علمية وفقاً لمتطلبات التقسيم الوظيفي الرئيسي، والعمل الجاد على بناء مشروع المرحلة الثانية من حزام المناظر الطبيعية لنهر جورونغ وتنفيذ مشروع إنشاء الميناء الإيكولوجي على مساحة 236 مو عند تقاطع شارعي أرشانغ ودونغ تشانغ الجنوبي، ومن ناحية الترميم البيئي، تنفيذ مشروع المناظر الطبيعية وحزام شاطئ بحيرة تشيشان، العمل على إنجاز مشروع تعزيز السدود وعودة الأسماك لبحيرة تشيشان ومعالجتها وتنظيفها وتشديد مشروعات المناظر الطبيعية الخلابة باستعادة الأراضي الرطبة والأسماك والمياه النظيفة للبحيرة، تنظيف خزان مياه بيشان ومصدر المياه الرئيسي من النفايات وترميمه، معالجة الانبعاثات من المحاجر بمدينة جورونغ، والعمل على استعادة الغابات الإيكولوجية بمنطقة خزان مياه بيشان، والعمل الجاد على تشييد منطقة نموذجية سياحية إيكولوجية.

التمسك بعملية التأسيس لبناء نظام إيكولوجي صالح للعيش: تعزيز المعالجة الشاملة للبيئة المائية، وذلك بتحسين المستمر لنوعية المياه في حوض بحيرة تايهو ومكافحة تلوث مياه نهر اليانغتسي وزيادة الرقابة على منافذ الصرف على نهر اليانغتسي ومعالجتها، وتعزيز معالجة التلوث بالنهر داخل المدينة وتنفيذ مشروع معالجة مياه نهر قاويانغ ومشروع تجريف نهر جورونغ القديم وتنظيف مجراه ومشروع إنشاء الجزء العلوي من نهر يوتشينغ وتنظيف خزان نهر بيشان وغيرها من المشروعات. حماية مصادر مياه الشرب وتنفيذ أعمال المعالجة الخاصة لـ 23 مؤسسة موازية للنهر، ودعم مشروع المعالجة العميقة لمياه الشرب بالمحطة الثانية ومشروع مد مواسير مياه الشرب من خزان مياه بيشان حتى محطة المياه الثانية وتشديد مشروع محطة مياه الطوارئ، ومواصلة أعمال التنظيم البيئي للقرى

المتجاورة، وتحديث المناطق السكنية الصغيرة القديمة، والإسراع في بناء البنية البيئية التحتية، وإنشاء محطة معالجة صرف هوانغ مي بطاقة 20 ألف طن / اليوم، واستكمال مد أنابيب الصرف الصحي بالجزء الجنوبي بالمدينة وصيانة محطة الرفع وتحسينها، ومد شبكة مواسير الصرف الصحي لمسافة 9.5 كم من مبنى السجن بضواحي المدينة وحتى محطة الصرف الصحي ومحطة الرفع، وتنفيذ مشروع السماء الزرقاء -الصافية- لتحسين نوعية الهواء وجودته، وتحسين آلية رصد تلوث عوادم السيارات وتعزيز إدارة التفتيش البيئي، وتعزيز مكافحة التلوث الصناعي من أدخنة وغبار، والرقابة على الغبار المتصاعد من مشروعات البناء، ودعم مشروعات الاستخدام الكامل للقش والمخلفات الزراعية وتحسين آلية الاستفادة المطولة من القش ومنع حرقه، مع مكافحة التلوث الدخاني والدهون الناتج عن المطاعم، والإسراع بمعالجة المناطق الضعيفة من الناحية البيئية مثل مناطق الصناعات التعدينية الرئيسية ومناطق تآكل التربة الرئيسية وغيرها من المناطق، دعم التنظيم البيئي الإقليمي والترميم، وتعزيز المسؤولية الرئيسية للشركات، ودراسة تنفيذ تأمين مسؤولية الشركات عن التلوث البيئي وغيرها من الإجراءات وتعزيز إدارة المشاريع، والإسراع ببناء مركز الطوارئ البيئي بالمدينة، مما يحسن من إدارة المخاطر البيئية ونظام الإنقاذ في حالات الطوارئ، وتحسين القدرة على التعامل السليم في الحوادث البيئية الطارئة ومواجهتها، وتعزيز التحسين الشامل للبيئة الحضرية والريفية، وتحسين إنشاء منظومة المساحات الخضراء في المناطق الحضرية، وإجراء تحسين شامل للبيئة الحضرية، وتعزيز تحسين معالجة الأنهار والمجاري المائية الملوثة بالمناطق الحضرية، مع العمل الجاد على بناء مدينة الحداثق على مستوى المقاطعة، ومن خلال مشروعات التشجير والتخلص من الزراعات المخالفة وهدم الأسوار التي تعوق رؤية الخضرة وزرع الأشجار في كل مكان والعمل على تحسين نوعية الخضرة كاملاً، والسعي لإنشاء بيئة سكنية على شكل "مدينة في الغابة وطريق في وسط الخضرة ومسكن في حديقة وإنسان في مشهد طبيعي"، وتعزيز حماية البيئة الريفية وتشجيع بناء قرية بيئية.

تعزيز التوجيه والدعاية لخلق منظومة ثقافية متميزة: الالتزام بالقاعدة العريضة السطحية وتنظيم عمل رفع نوعية المواطن والارتقاء به وبمستوى ثقافة المجتمع باعتبارهما فعاليتان دعائية تحمل محتوى مهم، وتقوية الوعي الحضاري الإيكولوجي

بالمجتمع بأكمله، علانية البيانات والمعلومات الخاصة بالبيئة الإيكولوجية لدفع بناء الحضارة الإيكولوجية، وإعادة تحريك عمل القوى المجتمعية كاملة لحماية البيئة، وبناء منظومة فعالة لبناء الحضارة الإيكولوجية بمشاركة الجماهير والمجتمع، وتوسعة العائد البيئي الإيكولوجي التي يتمتع بها المجتمع والجماهير وحمايته، ولدفع الجماهير كي تكون قوى مهمة في تحويل مدينة جورونغ نحو بناء حضارة إيكولوجية، والتوجه لتطوير منظمات حماية البيئة غير الحكومية وتوسعة مجال اهتمامها، بحيث تصبح قوة مهمة في سبيل دعم حماية البيئة وبناء الحضارة الإيكولوجية.

(ثانيًا) إعادة هيكلة الاقتصاد الإيكولوجي:

اعتبرت جورونغ تنمية الاقتصاد الإيكولوجي إجراءً محوريًا؛ لتعزيز التنمية الخضراء وسرعة الارتقاء بالتحول الصناعي والتركيز على بناء هيكل صناعي أخضر منخفض الكربون، والتركيز على الإسراع ببناء منظومة صناعية منخفضة استهلاك الطاقة ومنخفضة التلوث ومرتبعة العائد، فدفع التنمية الاقتصادية للتحول من عامل محرك إلى محرك جديد للابتكار والتحول من النمو الموسع نحو التنمية الكثيفة يحقق القفزة المزدوجة من حيث الكم الاقتصادي وجودة التنمية.

التركيز على الارتقاء بالتحول يحدث انفراجه في مجال إعادة صياغة السمة الصناعية المميزة، واستيعاب الخط الرئيسي لنمط تحول التنمية الاقتصادية يحسن مسار التنمية الصناعية ورؤية "ما بعد التصنيع"، ويعمل على الإسراع بالتحول للتميز والرقى والخفة والاختصار، وفتح سلسلة من الصناعات الزراعية، مع إنشاء منطقة نموذجية زراعية حديثة على المستوى الوطني كنقطة انطلاق تتركز حول الصناعة المتقدمة في مجال الأرز العضوي والشاي والفاكهة الفصلية الطازجة، والتوجيه بتعزيز توالي تمدد سلسلة الصناعات عن طريق التخطيط الموسع والإنتاج المطابق للمعايير وإدارة الصناعة وأعمال نشر الحقائق والتخضير، وفتح سلسلة صناعية متكاملة "من الحقل للمائدة" وأن تتحول الزراعة إلى صناعة لها "آفاق ومستقبل"، وأن يتحول المزارع إلى وظيفة مشرفة لصاحبها، وتحسين منظومة الخدمات التكنولوجية الزراعية وتشكيل آلية تربط بين الزراعة والفائدة التقنية، وتشجيع المزيد من العاملين التقنيين على كتابة أبحاثهم في الحقول وتوصيل التكنولوجيا

إلى الفلاحين في منازلهم وتوسعة استعمال التكنولوجيا في "الكيلو متر الأخير"، والتمسك بقوة بسلامة وجودة المنتج الزراعي وزيادة قدرة منت

جات جورونغ الزراعية على المنافسة، وضمان "سلامة لسان" العديد من الجماهير الواسعة وحمايته، وتعزيز التخطيط الصناعي المنصف والرشيد، والانتهاء من تخطيط كافة أنواع الحداثق وأعمال التقييم وفقا لمتطلبات تنمية الصناعات " الثلاثة مجتمعة"(الصناعة الأولى والثانية والثالثة)، وبذل الجهود لتحقيق استثمارات بالحدائق تفوق 3 مليارات يوان في مشروعات التصنيع وأكثر من 2 مليار في مشروعات الخدمات وأكثر من مليار في مشروعات الزراعة الحديثة، والاجتهاد في تشكيل هذه الحدائق الثلاث المتخصصة بحيث يتخطى قيمة الناتج 5 مليار يوان، وبناء قاعدة صناعية على مستوى المقاطعة في مجال مواد البناء الخضراء والحدائق الصناعية للمواد الجديدة على جانب الطرق، والانتهاء من البنية التحتية للحدائق الصناعية في المنطقة الغربية المتطورة، وتأسيس قاعدة نموذجية صناعية حديثة على مستوى المقاطعة، والمستهدف من منطقة شيا شو الصناعية القريبة من الميناء تحقيق مبيعات بالمليارات، والمبادرة بالربط مع "مدن الموانئ الدولية الجديدة في لونغ تان"، التي تعتمد على صناعات مواد البناء الخضراء وتصنيع المعدات والطاقة الكهربائية وغيرها من الصناعات الرائدة، ويعمل تأسيس الصناعات كثيفة الإنتاج وتقوية التكتلات الصناعية والارتقاء "بالصناعات الثلاثة القوية" على بناء جبهة صناعية والقطب الأول للتنمية في المدينة، وتسليط الضوء على خصائص ومميزات صناعة الخدمات الحديثة، والتوافق مع توجه التنمية نحو "السياحة البطيئة" وتعزيز تطوير دمج الموارد وتكاملها، والتركيز على سمات "السياحة العامة"، وكذلك الاهتمام بتطوير منظومة صناعة الخدمات التي تركز على صناعة الترفيه الحديث والخدمات الإنتاجية، ودفع تنمية "اقتصاد المجالات الستة"، وإنشائها في نانجينغ ومنطقة دلتا نهر اليانغتسي وهي " الزهور والشاي والخضروات والفواكه والترفيه والمنزل"، وزيادة الوعي الجمالي وإثراء محتوى حدائق ومتاحف الشاي والزهور وغيرها من المنتجات الزراعية العشرة التي تزرع على شكل حدائق، وانطلاق المرحلة الأولى من حديقة أرشان الوطنية الزراعية العامة وإنشاء "الجمال الأخضر" في ساحة المزارع العمودية التي تطاول السماء في برج مواتيان، والتخطيط لإنشاء هذا العمل العظيم -حديقة المائة زهرة-، وتعزيز الارتقاء بالسياحة الريفية والعمل المستمر على تحسين الأراضي الخضراء الموازية للطرق،

لتحويل كل مكان في مدينة جورونغ إلى منظر طبيعي ساحر واستلهاً منظر الريف الأوربي الجميل، وانطلاق العمل في التخطيط لتطوير منطقة جيو لونغ شان والعمل الجاد على إنشاء "الوادي الأخضر الإيكولوجي"، واختيار المناطق الريفية التي يتوافر فيها الشروط مثل بان تشونغ ولي تا وغيرها من القرى لإنشاء قرى نموذجية جميلة للسياحة الريفية، وتعزيز عوامل الجذب الرئيسية لضمان إنشاء مواقع سياحية على مستوى A5، مثلما هي حدائق الأرض الرطبة الوطنية، وتعزيز الدمج بين صناعة العقارات والترفيه والاستشفاء، وتنمية المنتجعات السياحية والترفيهية وتطويرها وبناء مساكن عالية الجودة للمسنين للتقاعد بها، وبناء "البيت الثاني" و"المنزل الجديد" لمواطني نانجينغ في دلتا نهر اليانغتسي، والإسراع بإنشاء قاعدة من الشباب والكوادر والمواهب المبتكرة المحلية ومشروعات الحدائق الصناعية والفنية والثقافية، الاهتمام والتركيز على تطوير صناعة الخدمات اللوجستية، وإنشاء نقاط مضيئة جديدة للخدمات الحديثة، وتعميق تنفيذ توجهه نحو الابتكار، وعمل آلية للبحوث الإنتاجية الموجهة والقائمة على الشركات والمؤسسات، وإرشاد المؤسسات لزيادة الاستثمار في مجال الإصلاح التكنولوجي ودعم البحوث التكنولوجية المشتركة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية وغيرها، ويقدر إجمالي الاستثمار في البحوث والتنمية بنسبة تجاوزت 1.9%، والإسراع في بناء الابتكارات الناقلة والاستغلال المدفوع لمركز الخدمات الإبداعية والابتكارية للتكنولوجيا الفائقة وإنشاء حاضنة للابتكار بالمقاطعة، وإنشاء آلية مالية لتحسين التكنولوجيا والارتقاء بها والبحث عن أصحاب الملكية الفكرية وتقديم قروض مالية لهم وتشجيع الشركات والمؤسسات على النزول للسوق التكنولوجي وتمويل الابتكار التكنولوجي، وتعميق تنفيذ خطة "جنة الموهوبين" لجذب المزيد من المواهب والكوادر رفيعة المستوى لتقديم خدمة راقية في جورونغ والسعي للحصول على المركز الخامس على مستوى البلاد في جذب المواهب ضمن "خطة الألف شخص"، والتركيز على تشييد المشروعات، وتعزيز انفراجة التنمية المستدامة، ورفع مستوى المتخصصين في جذب الاستثمار، والحرص على التفكير المستقبلي، والاستباقية والرؤية المنفتحة والتخطيط الاستراتيجي لأعمال جذب الاستثمار، وتسليط الضوء على السلسلة الثلاثية -التخطيط العلمي الإقليمي والتخطيط الصناعي وقوة جذب الاستثمار-، والعمل الجاد على جذب مجموعة من المشروعات الجيدة المتميزة والقائمة على التكنولوجيا الأساسية والتوقعات السوقية

المباشرة، وتكثيف تنفيذ المشروع منذ البداية وبداية التفكير فيه وحتى نهايته وتوابعه، وتركيز الجهود للاستحواذ على المشروع والتقدم فيه والخدمات والتوقيع عليه في وقت قصير ثم البدء فيه أقصر وقت ممكن وعدم فقدان أي مشروع في متناول اليد مهما كان، ويتوقف تنفيذ المشروع الصناعي المهم على التخطيط المدروس جيداً، وتعزيز التواصل بين أطرافه ونظام إدارته، والعمل بصرامة وفقاً لـ "المحددات الأربعة" (تنفيذ أي مشروع يتطلب محددات أربعة وهي: تحديد المشروع والعاملين والمدة الزمنية والإجراءات)، وتشكيل "سلسلة المسؤوليات عن المشروع"، لضمان دخول مجموعة المشروعات حيز العمل، والحرص على تعزيز نظام مسئولية "الأربعة التزامات" (وهي: من أجل تحقيق الإدارة الواحدة وتحديد المطلب الرئيسي الواحد وتوضيح الطريق الواحد وتحسين نمط الإدارة الواحدة) بالنسبة للمشروعات الكبرى في حدود عشرة مليار يوان، والوصول للتواصل السلس والخدمات والقوة الكاملة.

المراجع :

- (1) ترجمة الهيئة الوطنية للحفاظ على البيئة، مشروع القرن 21، دار نشر العلوم البيئية الصينية ببيكين.
- (2) التثقيف البيئي ومستقبل الاستدامة الدولي، تشانغ شيوا قوانغ .. المؤتمر الدولي للتثقيف البيئي بأستراليا - الدراسات التربوية المقارنة 2000، (2) :27-30 .
- (3) نشأة التثقيف والتربية البيئية، المؤلف آيو. إف. جودسون ن ترجمة ها شيوا شينغ وتشونغ شين ، دار نشر جامعة التربية -هوادونغ -شنغهاي، 2001 .
- (4) تطوير التربية البيئية الدولية والمدارس الخضراء في الصين ... الدراسات التربوية المقارنة، هوانغ يو 2003، (1) 23-27 .
- (5) العملية الإيكولوجية في التربية الخضراء، ياجون، مايو 2006 (5).
- (6) دراسات المنظومة الجامعية الخضراء بالصين [J]، جريدة أكاديمية التربية بتاي يوان (دار نشر العلوم الاجتماعية).
- (7) ملخص حول التثقيف الأخضر وحقوق التجارب في الخارج، المجلة العلمية التربوية، العدد السادس والسابع 2011، دو ليانغ.
- (8) التعليم البيئي في اليابان وتشريعاته، أطروحة الماجستير بجامعة هاي يانغ بالصين المقدمة من الطالب تشاو شان جون، 30 إبريل 2008 .
- (9) تشريعات التعليم البيئي في أستراليا، تشريع التعليم البيئي في نيو ساوث ويلز نموذجًا (11) 2009، وانغ يوان تشو ووانغ مينغ .
- (10) التثقيف البيئي في السويد وحقوق الانطلاق، التعليم في نينغشيا، (4) 2007، يانغ وان ران .
- (11) التعليم البيئي في الخارج وسبل تنفيذه، النشرات الإرشادية التثقيفية في الصين (8) 2007، هوا شو هوا.
- (12) دراسات حول التثقيف البيئي في الصين والخارج، المجلة العلمية لجامعة

المعلمين في منغوليا الداخلية. (طبعة العلوم الاجتماعية والفلسفية) ص 54 - 58،
(1) 2007 .

(13) الممارسات والأفكار الصينية في مجال التعليم الأخضر. المجلة العلمية للتعليم، (6)
يوليو 2011، يو تشينغ تشين.

(14) لجنة ممارسات التعليم الأخضر بالمدارس الابتدائية والإعدادية في الصين. التعليم
الأخضر في الصين على مدى 10 سنوات. دار الشعب للتعليم بكين، 2008، المقدمة.

(15) التغير المناخي العالمي والتنمية الخضراء في الصين. مجلة المدارس بالحزب باللجنة
المركزية للحزب الشيوعي الصيني، (4) 2010. هو آن قانغ.

(16) مدينة الشمس: مناطق صفر انبعاثات في هولندا. ثقافة المؤسسة المعدنية، (3)
2010.

(17) تسريع بناء بكين الإنسانية - بكين التكنولوجية - بكين الخضراء، الحقيقة، (23) 2008،
ليو تشي .

(18) الإبداع في تجربة بكين الخضراء لتحقيق نموذج للتنمية الخضراء، الخطوط الأمامية،
(1) 2010، هو آن قانغ .

(19) رفع الراية العظمى للاشتراكية ذات الخصائص الصينية عاليًا، والكفاح من أجل الانتصار
في معركة بناء مجتمع مزدهر في كافة المجالات... كلمة هو جين تاو في المؤتمر
العام السابع عشر لنواب الشعب بالحزب الشيوعي الصيني في 15 أكتوبر 2007 .

(20) التقدم بثبات على طريق الاشتراكية ذات الخصائص الصينية وبناء مجتمع الرفاهية
في جميع النواحي... كلمة هو جين تاو في المؤتمر العام الثامن عشر لنواب
الشعب بالحزب الشيوعي الصيني في 8 نوفمبر 2012 .

(21) الاستعانة بالخبرات العالمية في تنمية المدن والرؤية الصينية في عصر البيئة. إدارة
مدينة بكين، العدد الخامس لسنة 2012، لي شيوا فانغ .

(22) مختارات من أعمال ماركس وإنجلز، المجلد الثالث، بكين، دار الشعب للنشر، 1972،
ماركس وإنجلز .

- (23) مختارات من أعمال ماركس وإنجلز، المجلد 25، بكين، دار الشعب للنشر، 1972، ماركس وإنجلز.
- (24) تعزيز بناء الحضارة الإيكولوجية من خلال الرؤية العالمية، السكان في الصين. الموارد والبيئة، العدد السابع لسنة 2013، سون شين تشانغ ووآنغ لان ينغ وآخرون.
- (25) بناء الصين الجميلة، وتعزيز الحضارة الإيكولوجية، دراسة حول كلمات مهمة للسكرتير العام للحزب الشيوعي الصيني شي جينغ بينغ، قو روي تشن ووو جينغ جينغ ولواو شا وشي جينغ بينغ.
- (26) تحول المدن من الرمادي إلى الأخضر. تخطيط المدن، العدد 3 لسنة 2011، ليو بوا مين .
- (27) التمدن الأخضر في أوروبا. التنمية الحضرية في الصين من خلال المدن الأوروبية الخضراء، مشاكل المدن، العدد السابع لسنة 2006، باي لاي.
- (28) قرارات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني المتعلقة ببعض القضايا الكبرى لتعميق الإصلاح. تم الموافقة عليها في الاجتماع العام الثالث للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الدورة الكاملة الثامنة عشر.
- (29) النظرية الأمريكية للفراغات الخضراء - التجربة والملاحظة، الجغرافيا البشرية، العدد الخامس 2005 .
- (30) المحتوى العلمي لبناء الحضارة الإيكولوجية ومسارها الرئيسي. المصادر العلمية. العدد الأول لسنة 2013 .
- (31) سبل التقييم الشامل لمستوى التنمية الحضرية الإيكولوجية في المدن. إحصاءات وقرارات، العدد 15 لسنة 2014 قوانغ هاي لينغ وجيانغ هاي فانغ .
- (32) التنمية التعاونية بين التمدن الجديد وبناء الحضارة الإيكولوجية. الحقيقة، العدد الثامن 2014.
- (33) التمدن الجديد في الحضارة الإيكولوجية. المجلة العلمية للتخطيط العمراني، تشين تشينغ جي، العدد الأول لعام 2013 .
- (34) مناقشات حول تطوير الطرق والمواصلات الحضرية الخضراء. باي يا ووي

- تشينغ تشاو وتشيو تشينغ يون، المجلة العلمية لجامعة بكين للنقل والمواصلات (نسخة العلوم الاجتماعية) العدد الثاني 2006 .
- (35) التنمية الخضراء للنقل وابتكار آلية تمويل للكربون. الحفاظ على البيئة. العدد التاسع 2012، تشاو فانغ .
- (36) النمو الحضري الذكي وبحوث استغلال الأراضي. المشاكل الحضرية العدد الثاني عشر 2012، تساو وي وتشو شانغ لو وووشاو هوا .
- (37) مفهوم ودلالة "التمدن الحديث" والمستهدف منه واستراتيجية التخطيط وتحليل المناطق الخاطئة. مجلة التخطيط العمراني. العدد الثاني 2013، دان تشو ران وهوانغ يا بينغ .
- (38) بناء التجمعات الريفية الجديدة من منظور التمدن الجديد. منتدى العلوم الاجتماعية. العدد الثامن 2014. ليو جيان هوا .
- (39) التحول في استخدام الأراضي الإقليمية وتنظيمها. تطور الجغرافيا، العدد الثاني 2003، لونغ هوا لو .
- (40) نماذج تنظيم أراضي المدن في الخارج. علم الأراضي الصيني، العدد الأول 2003، تشانغ جون ليان ولي شيان وان وليو تشينغ .
- (41) استخدام نظريات التنمية العلمية في توجيه تنظيم أراضي الحضر. علماء الاقتصاد، وانغ روي ويانغ جي روي.
- (42) اتجاه التنمية في المدن الكبرى والمدن الصغيرة والمتوسطة في الصين، بحوث التنمية الحضرية، العدد التاسع 2010، ران تشي يوان .
- (43) استراتيجية الارتقاء بقدرات التجمعات السكانية في المدن الصغيرة والمتوسطة. دراسات حول التمدن الحديث، العدد الخامس 2013، قو شان تزو وتشين تشاو .
- (44) David A. Gruenewal. A Foucauldian Analysis of Environmental Education Toward the Socioecological Challenge of the Earth Charter[J]. Curriculum Inquiry, 2004, 34(1): 71—107
- UNCED. A genda 21: Programme of action for sustainable (45)

development. Rio Declaration on Environment and Development. 1992, New
.York: Unite Nations

Filho W. L., O'Loan K.. Teacher Education for the Environment: European (46)
.Perspectives[M]. 1996. New York: The Parthenon Publishing Inc

UNESCO. UNESCO and sustainable development[R]. 2005, France : (47)
.UNESCO

يتناول هذا الكتاب التجربة الصينية في مجال التنمية الخضراء والحفاظ على البيئة، ويستعرض نماذج من المدن الصغيرة والمتوسطة التي طبقت هذه التجربة، وكيف استلهمت الصين تجارب الدول الأخرى-اليابان والدول الأوروبية في هذا المجال. وترى الصين أن التنمية الخضراء توجه حتمي في هذا العصر، ومن ثم حددت لها أهدافاً ومتطلبات ومجالات. كما وضعت الصين استراتيجيات للتنمية الخضراء في المدن الصغيرة والمتوسطة وحددت لها نماذج معينة. وعملت كذلك على سن التشريعات لتنظيم استخدام الأراضي في المدن والريف وتحسين أداء استغلال أراضي الحضر وابتكار آليات علمية لتقييم هذا الأداء ووضع سياسات تحفيزية لابتكار نظم جديدة لاستغلال الأراضي وإنشاء نظام للرقابة الشاملة على استخدامها. عملت الصين أيضاً على تحديث التخطيط الحضري ومفهوم التنمية الحضرية ولم تهمل أبداً الإنسان أثناء تحديث هذه المخططات وتطويرها.

كما يعرض الكتاب لنماذج من المدن الصينية الصغيرة والمتوسطة التي تحولت إلى مدن خضراء تطبيقاً لسياسة التنمية الخضراء في الصين، مثل مدن: كونشان، سوينينغ، يانغ تشو، نينغ قوا، بيكسيان، تشين جيانغ، نان آن وخاي تشانغ.

●● لي شويه فينغ ●●

نائب مدير مركز أبحاث تنمية المدن وبحوث البيئة التابع للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية المولود عام 1965. يشغل حالياً أستاذاً بمركز تدريب إدارة الطوارئ بأكاديمية الإدارة الوطنية (الأكاديمية الصينية الأوروبية لإدارة الطوارئ)، ومشرف على طلاب مرحلة الدكتوراه. عمل في الفترة من 1991 حتى 1992 كأداراً منتدباً بشركة هاندان للحديد والصلب. وعمل في الفترة من 1996 وحتى اليوم أستاذاً مساعداً وأستاذاً بأكاديمية الإدارة الوطنية وأستاذاً بجامعة العلوم والتكنولوجيا والإدارة الأمريكية ومشرف على MBA في جامعة الصناعة ببكين والمدرّب المعتمد بكلية قوانغ هوا للإدارة بهونغ كونغ. قدم أبحاثاً في مجال علم الإدارة والإدارة الاستراتيجية في الصين وغيرها من المجالات. من مؤلفاته "علم الإدارة الصيني" و"طريق التميز: تطبيق الإدارة الاستراتيجية الشاملة للمؤسسات" و"التصميم الاستراتيجي للمؤسسات الحديثة ومتطلبات تطبيقه".

المشرف على السلسلة: د. حسنين فهمي حسين

الأستاذ المساعد بقسم اللغة الصينية، كلية الألسن- جامعة عين شمس. صدر له العديد من الترجمات من الصينية إلى العربية والعكس. وعدد من الكتب التعليمية والمعاجم الثنائية بين اللغتين العربية والصينية. عضو الجمعية الدولية لدراسات الأدب الصيني لوشيون، والجمعية الدولية لدراسات أديب نوبل مويان. حصل على: "جائزة الشباب للترجمة" - المركز القومي للترجمة- 2012. و"جائزة الإسهام المتميز في ترجمة الكتب الصينية- 2016"، وهي أكبر جائزة تمنحها الصين للمترجمين الأجانب. والعديد من الشهادات التقدير لجهوده في الدراسات الصينية والترجمة التحريرية والفورية.